جامعـــــــــة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

آفـاق القطـاع الخـاص في التنميـة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

مقـدمة ومنـاقشة علنا من طرف:

السـيدة: بوكفوسـة محجوبـة

أمـــام لجنـــة المناقشـــة المكونـــة من الســـادة:

رقيـق أسعد إدريس	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 02	رئيســـا
شـــوام بوشامـة	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 02	مشرفـــا
بن مسعـود خديجة	أستاذة محاضـرة –أ–	جامعة وهـران 02	منـــاقشة
بلقريـصات رشـيد	أستاذ محاضـر– أ –	جامعة سيدي بلعباس	منـــاقشا
بـونوة شعيـب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمســان	منـــاقشا
عمراني عبد النور قمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	منـــاقشا

السنة: 2021-2022

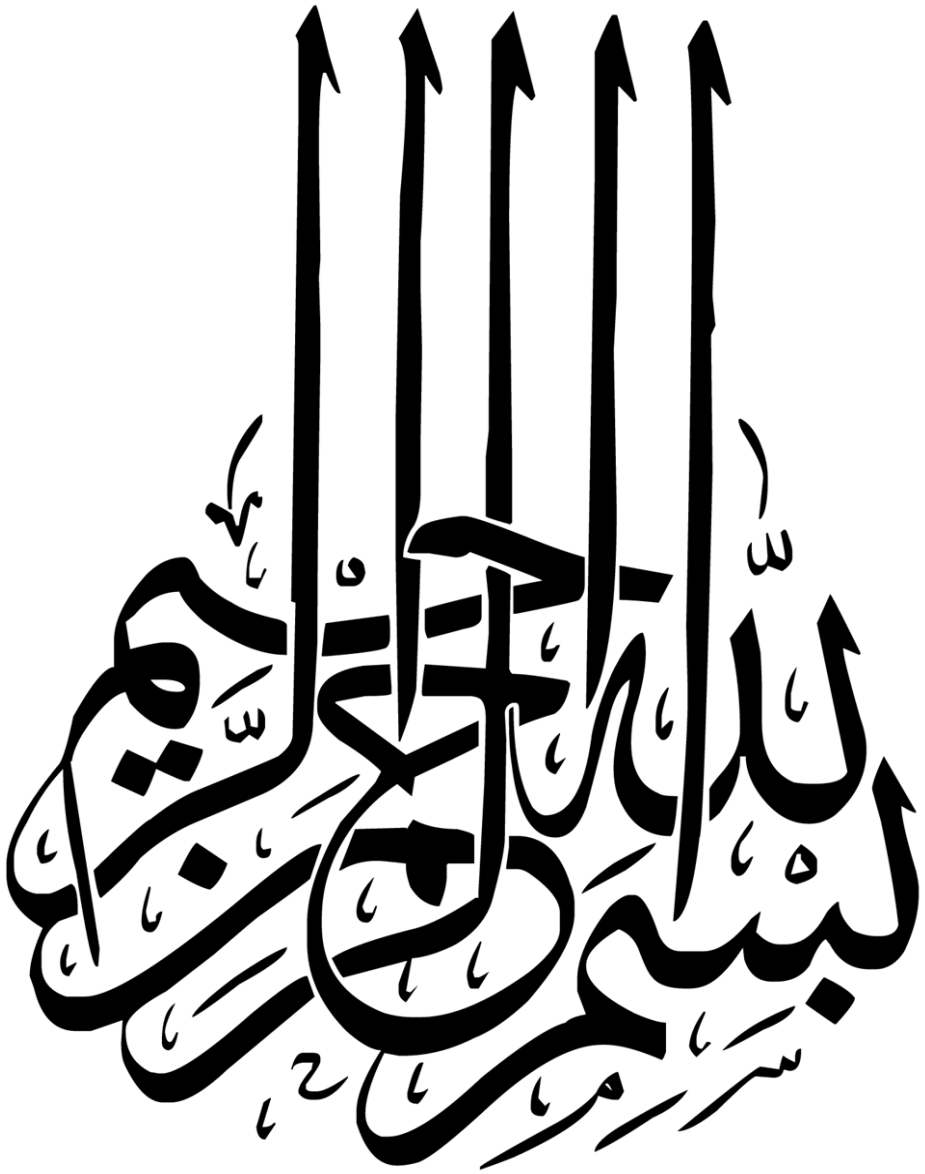
بسم الله الرحمن الرحيم

* كلمة الشكـــر *

الحمد لله الذي علم الإنسان بالقلم،

ووهب لنا نعمة العلــم والعمـــل،

الحمد لله الذي يسرّ لنا كل معسر،

ووفقنا لما فيه خير لنا ولسائر الأمم،

وصلى الله وسلم على أشرف خلقه سيدنا محمد خير الأنام،

أمـــا بعـــــد؛

أقدم جزيل الشكر الى أغلى نعمة في الدنيا،

أبي وأمي وزوجي ولهم مني الف تحية وسلام،

كما أقدم الشكر الجزيل الى أرقى استاذ في الكلية أستاذي القدير

بوشامـــــــــة شـــــــــوام

ومني إليه جميل الإمتنان والعرفـــــــــان وكل الاحتـــــــــرام،

وكما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل والتقدم إلى الامام.

وعلى راسهم الأستاذ راتول محمد ومدير شركة سوبراك بلاكو حاج العربي امين.

* الإهـــــداء *

أهدي هذا الإنجاز المتـــواضع،

إلى من كان لي سندا ودعما في الحياة،

فصرت بنورهما لا أخشى المضي في أحلك الظلمات،

إلى والدي العزيزين أرجو رضاهما في الدنيا قبل الممات،

كما أرجو أن أوفي برهما وإحسانهما بأتم معنى الكلمات،

إلى من شاركني دربي وساندني في أصعب اللحظـــات،

زوجي وقرة عيني *أحمد* بفضله صرت في أعلى الدرجات،

إلى أفراد عائلتي الكريمة كبيرا أعز وأحترم وصغيرا يخطو الخطوات،

كمـــاأهديه إلـــى رفقـــائي في العمـــل وأطيب الرفيقـــات،

إلى كـــــافة طلبة الدكتوراه تخصص إقتصـــاد دولـــي،

إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير،

جامـعة وهـــــران2 محمـد بن احمـد .

الفهرس

العنـــوان	الصفحة
الفهـــرس	**6-9**
قائمة الجداول، الأشكال والمخططات .	**10-13**
مقـــدمة:	**15-24**
الفصـــل الأول **التنمية الاقتصادية ومتطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية**	
تمهيد:	**26**
المبحث الأول: اشكالية التنمية الاقتصادية، تعدد المفاهيم ووجهات النظـر.	**27**
المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية والنمو،	**27**
المطلب الثاني: مقاييس التنمية والنمو وخصائص اقتصاديات الدول النامية.	**32**
المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية والنمو.	**43**
المطلب الرابع: استراتيجية التنمية ومصادر تمويلها.	**51**
المبحث الثاني: دور الـدولـــة والقطـــاع الخـاص في عملـية التنمية.	**61**
المطلب الأول : تعدد وظائف الدولة وأسباب تدخلها في النشا ط الاقتصادي.	**61**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.	**66**
المطلب الثالث: انتقادات للقطاع العام واسباب التحول نحو اقتصاد السوق.	**69**
المطلب الرابع: متطلبات قيام وتنمية القطاع الخاص.	**75**
المبحث الثالث: الشـــراكة بين القطاعين العـــام والخـــاص كمطلب تنمـوي .	**77**
المطلب الاول: مفهوم، أبعاد ومحفزات الشراكة وفوائدها.	**78**
المطلب الثاني: شروط نجاح الشراكة فعاليتها.	**82**
المطلب الثالث: أصناف الشراكة ومبادئها العامة.	**84**
المطلب الرابع: نماذج الشراكة الناجحة في بعض الدول-التجربة الماليزية، المغربية والتونسية.	**94**
خلاصة الفصل الاول:	**98-99**
الفصـــل الثـــاني **الإصـــلاح الاقتصـادي وإستراتيجية التحـول نحـو القطـاع الخاص**	
تمهيـد:	**101**
المبحث الأول: القطـــاع الخـــاص وعـوامل تطوره فـــي الـــدول النامية .	**103**

المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص، خصائصه وأهدافه.	103
المطلب الثاني: نشأة القطاع الخاص والأسباب التي حدت من تطوره.	107
المطلب الثالث: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية.	111
المطلب الرابع: الأهمية الاستراتيجية للقطاع الخاص وتحدياته في الدول النامية.	122
المبحث الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي ودورها في تنمية القطاع الخاص.	128
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي نشأته وتطوره.	128
المطلب الثاني: أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي.	132
المطلب الثالث: سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.	136
المبحث الثالث: الخوصصة كآلية من آليات الإصلاح الاقتصادي	145
المطلب الأول: إيديولوجية الخوصصة، مفهومها وخلفياتها.	145
المطلب الثاني: أهداف الخوصصة وأساليبها.	147
المطلب الثالث: مخاطر الخوصصة وآثارها المترتبة على المشروعات العامة .	148
المطلب الرابع: تجارب بعض الدول في عملية الخوصصة .	152
المبحث الرابع : حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	159
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومعايير تصنيفها	159
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغرى والمتوسطة وأهميتها.	166
المطلب الثالث: حاضنات الأعمال، نشاتها، مفهومها، وأهدافها.	169
المطلب الرابع: أنواع حاضنات الأعمال ومراحل تطور المشروعات الصغرى والمتوسطة.	173
خلاصة الفصل الثاني	177-176
*** الفصل الثالث ***	
فعالية اقتصاد السوق في التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد :	179
المبحث الأول: مراحل تطور اقتصاد الجزائر نحو اقتصاد السوق .	180
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التوجه نحو إقتصاد السوق .	180
المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية والاصلاحات المستعجلة 1985-1989.	187
المطلب الثالث: التصحيح الاقتصادي وشرطية صندوق النقد الدولي 89-91.	192
المطلب الرابع: الإنتقال من سياسة التوجيه الى سياسة الانفتاح الإقتصادي.	195
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الإستثمار الاجنبي المباشر	196

المطلب الأول: تعاريف خاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر.	196
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله.	199
المطلب الثالث: تصنيفات وأشكال الاسثمار الأجنبي المباشر.	202
المبحث الثالث: الآليات التنظيميـــة نحو تجسيد اقتصـاد السوق في الجزائر	204
المطلب الأول: تطور مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر قبل سنة 1990.	205
المطلب الثاني: تطور مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر بعد سنة 1990.	213
المطلب الثالث: الاستثمار الخاص في الجزائر بعد سنة 1993 .	214
المبحث الرابع: دراسة تحليلية لطبيعة وواقع مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2002.	217
المطلب الاول: تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.	217
المطلب الثاني: تحليل طبيعة وواقع مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.	220
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات أداء الأعمال في الجزائر 2010-2020.	228
المطلب الرابع: تاثير جائحة كورونا **(كوفيد 19)** على الاستثمار في الجزائر والبلدان العربية .	234
المبحث الخامس: الإنفتاح الاقتصادي وإنعكاساته على الإستثمار الخاص في الجزائر	235
المطلب الأول: نحو إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.	235
المطلب الثاني: الشراكة مـع الاتحاد الأوربـي.	238
المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية.	243
خلاصة الفصل الثالث	246-245
*** الفصـــل الرابـــع *** **القطـاع الخـاص في الجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية**	
تمهيد :	248
المبحث الأول: التوازنات الداخلية والخارجية للإقتصاد الجزائري	249
المطلب الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية.	249
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النقدية التضخم وسعر الصرف.	256
المطلب الثالث: تحليل المؤشرات المالية، النفقات، الإيرادات والعجز.	260

الفهرس

المطلب الرابع: تحليل المؤشرات الإجتماعية، البطالة والتشغيل.	262
المبحث الثاني: نظـــرة عـــامة حول القطـــاع الخـــاص فـــي الجزائـــر.	265
المطلب الأول: طبيعة ومميزات القطاع الخاص في الجزائر ومراحل تطوره.	265
المطلب الثاني: أهم أجهزة وهيئات دعم وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر.	274
المطلب الثالث: هيكلة وطبيعة القطاع الخاص في الجزائر.	280
المبحث الثالث: دور ومساهمة القطاع الخاص في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.	285
المطلبالأول: مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني والقيمة المضافة.	285
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية.	289
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.	290
المطلب الرابع: مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار.	291
المبحث الرابع : مشـــاكل القطـــاع الخاص، أفـــاقه وإستراتيجيـــات تطويـره.	294
المطلب الأول: مشاكل والعراقيل التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر.	294
المطلب الثاني: استراتيجيات تنمية وتطوير القطاع الخاص في الجزائر.	297
المطلب الثالث: تحديات القطاع الخاص في مواجهة الظروف الإقتصادية والإجتماعية- جائحة كورونا والحراك الإجتماعي- .	303
المطلب الرابع: آفاق القطاع الخاص ومحددات التحول الإقتصادي في الجزائر.	301
المبحث الخامس : دراسة ميدانية لشركة خاصة سوبراك SOPREC للبناء والتوزيع:	303
المطلب الأول: بطاقة فنية لمؤسسة بلاكو للبناء والتوزيع .	304
المطلب الثاني: أهمية، أهداف والهيكل التنظمي للمؤسسة.	305
المطلب الثالث: دور ومساهمة مؤسسة بلاكو للتوزيع في التنمية الإقتصادية.	307
المطلب الرابع: مشاكل والعراقيل التي تواجهها شركة بلاكو للتوزيع والبناء .	312
خلاصة الفصل الرابع:	315
الخاتمة :	320-317
قائمة المراجع :	329-322
الملخص	330

قائمة الجداول، الأشكال والمخططات

الرقم	عناوين الـجداول، الأشـــكال والمخطـطات	رقم الصفحة
	* الجـــداول *	
1–1	جدول يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي لسنة 2019	31
2-1-	جدول يبين معدل الوفيات في بعض دول العالم خلال الفترة 2010–2018 بالنسبة المئوية .	34
3-1	جدول يبين متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في بعض دول العالم خلال الفترة 2010–2018	35
4-1	جدول يبين عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في سن المرحلة الابتدائية في بعض دول العالم خلال الفترة 2011–2019.	36
5-1	جدول يبين معدل الإنفاق العالمي للتعليم من بين الإنفاق الكلي في بعض دول العالم بالنسبة المئوية خلال الفترة 2011–2018.	36
6-1	جدول يبين المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد خلال الفترة 2010–2018.	38
7-1	جدول يبين تطور معدل انتشار سوء التغذية في بعض دول العالم بالنسبة المئوية خلال الفترة 2010–2018.	38
1–2	جدول يوضح التعديلات التي مست الإجراءات التنظيمية الوطنية 1994–1999	122
2-2	جدول يبين تعريف مجلس الاتحاد الاروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	166
1–3	جدول يبين تطور الدخل الصافي للعوامل الخارجية بالمليون دج بالأسعار الجارية	181
2-3	جدول يبين مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام بالمليون دج .	182
3-3	جدول يبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية سنة 1980	183
4-3	جدول يبين الشركات المختلطة خلال الفترة 1980–1984	186
5-3	جدول يبين اهم المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة 1985–1989	190
6-3	جدول يبين الاتجاه العام لتطور معدل السنوي المتوسط للنمو بالنسبة المئوية لبعض المجاميع الاقتصادية بين سنة 1980–1989	191–192
7-3	جدول يبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية 1989–1991	195
8-3	جدول يبين حصص النشاط العام والخاص في القطاع الصناعي والتجارية بالنسبة المئوية 1974–1984	210
9-3	جدول يبين تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1970–2012 بالمليون دولار	217

قائمة الجداول، الأشكال والمخططات

10-3	جدول يبين عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لسنة 2019	**220**
11-3	جدول يبين حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب مصدر رؤوس الأموال خلال الفترة 2002-2017	**221**
12-3	جدول يبين حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال سنة 2018	**222**
13-3	جدول يبين حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط 2002-2017	**224**
14-3	جدول يبين حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال سنة 2018	**225**
15-3	جدول يبين حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار 2002-2018	**226**
16-3	جدول يبين حصيلة المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار خلال سنة 2018	**228**
17-3	جدول يبين ترتيب الدول حسب الحرية الإقتصادية على مقياس النقاط 0-100.	**229**
23-3	جدول يبين مؤشر الإفصاح لدى الشركات من 0 اقل إفصاحا إلى 10 أكثر إفصاحا للقطاع الخاص 2010-2019	**230**
24-3	جدول يبين ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2021.	**231**
25-3	جدول يبين إجراءات بدء النشاط الأعمال للقطاع الخاص بالأيام خلال الفترة 2010-2019	**232**
1-4	جدول يبين تطور معدلات نمو الناتج بعد الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2011-2019	**250**
2-4	جدول يبين تقسيم حجم السعر الناتج الداخلي الخام الخاص بالإنتاج حسب القطاعات الكبرى من سنة2018-2019 .	**252**
3-4	جدول يبين تطور المجاميع الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018-2021	**252**
4-4	جدول يبين المجاميع الإقتصادية خلال الفترة 2013-2017	**255**
5-4	جدول يبين معدل تطور التضخم خلال الفترة 2010-2021	**256**
6-4	جدول يبين وضعية عمليات الخزينة العمومية بالملايير الدينارات خلال الفترة 2013-2017	**261**
7-4	جدول يبين تطور معدلال البطالة ومعدل النشاط خلال الفترة 2011-2021	**262**
8-4	جدول يبين تطور نسبة البطالة تبعا لإجمالي القوى العاملة خلال الفترة 2010-2020	**263**
9-4	جدول يبين توزيع السكان النشطون، الشغل والبطالة حسب القطاعات خلال الفترة 2013-2017 بالآلاف	**264**
10-4	جدول يبين جدول يبين تطور عدد المؤسسات الخاصةخلال الفترة 2010-2020	**280**
11-4	جدول يبين توزيع المؤسسات الخاصة والعمومية حسب معيار العدد لسنة 2019	**281**
12-4	جدول يبين توزيع المؤسسات الخاصة والعمومية حسب عدد العمال لسنة 2019	**282**
13-4	جدول يبين توزيع المؤسسات الخاصة والعمومية حسب قطاع النشاط لسنة 2019.	**283**

قائمة الجداول، الأشكال والمخططات

14-4	جدول يبين توزيع المؤسسات الخاصة والعمومية حسب القطاع الخدماتي لسنة 2019	284
15-4	جدول يبين تركيز المؤسسات الخاصة والعمومية حسب الجهة لسنة 2019	284
16-4	جدول يبين المنتوج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج المحروقات حسب القطاع القانوني والنشاط الاقتصادي خلال الفترة 2006-2014	286-287
17-4	جدول يبين مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة خلال الفترة 2016-2019 بالنسبة المئوية	288
18-4	جدول يبين مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2016-2019 بالنسبة المئوية	289
19-4	جدول يبين تطور المشاريع الممولة واثر الشغل للصندوق الوطني للتامين من البطالة 2010-2019	291
20-4	جدول يبين مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية خلال الفترة 2002-2018	292
21-4	جدول يبين عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاع القانوني في القطاع الخاص خلال الفترة 2002-2018.	292
22-4	جدول يبين تقسيم القروض حسب القطاع بالملايير الدينارات	293
23-4	جدول يبين مكـــانة الجـــزائر فـــي بيـــئة أداء الأعمـــال خلال الفترة 2010-2020	294
24-4	جدول يبين دراسة مقارنة حول الوقت اللازم لإنشاء مؤسسة أعمال- تكلفة الوقت اللازم لبدء أنشطة الأعمال للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2019 بين: الجزائر، تونس والمغرب.	295
25-4	جدول يبين الكميات المنتجة لمؤسسة بلاكو للتوزيع خلال 03 أشهر الأولى من سنة 2022	310
26-4	جدول يبين يمثل رقم الأعمال لشركة بلاكو للتوزريع خلال الفترة 2013-2021	310
27-4	جدول يبين إنتاج وحدات لشركة بلاكو للتوزيع للأسقف والأطر المعدنية خلال الفترة 2019-2021 /متر مربع-وحدة	311
	*** الأشـــكـــال ***	
1-1	شكل يبين تعداد السكان في العالم حسب المناطق الجغرافية لسنة 2017	29
2-1	شكل يبين اكبر مصادر التمويل للبلدان الأقل نموا خلال سنة 2019. بالمليون دولار	60
1-2	شكل يبين تغير دور القطاع الخاص في المساعدة الإنمائية	126
1-3	شكل يبين أهم المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة 1962-1978 بالنبة المئوية	182
2-3	شكل يبين معدل تطور الواردات من مواد التموين خلال الفترة 1980-1984:	188

قائمة الجداول، الأشكال والمخططات

3-3	شكل يبين أثر الإستيراد على صافي العملة الصعبة بالمليار دينار	**188**
4-3	شكل يبين حصة القطاعين العام والخاص في الإنتاج الزراعي: (%)	**209**
5-3	شكل يبين عدد المشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لسنة 2019	**221**
6-3	شكل يبين ملخص المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2018	**223**
7-3	شكل يبين توزيع الإستثمارات على المناطق الجغرافية بالجزائر خلال سنة 2018	**228**
1-4	شكل يبين معدل تطور التضخم خلال الفترة 2011-2021	**256**
2-4	شكل يبين تطور معدل البطالة ومعدل النشاط خلال الفترة 2011-2021	**262**
3-4	شكل يبين تطور عدد المؤسسات الخاصة الطبيعية والمعنوية بالجزائر خلال الفترة 2010-2019 الوحدة بـ: ألف دج	**280**
4-4	شكل يبين توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال سنة 2019	**282**
5-4	شكل يبين توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط سنة 2019	**283**
6-4	شكل يبين التوزيع الجغرافي في للمؤسسات الخاصة في الجزائر	**284**
7-4	شكل يبين تطور القروض حسب القطاع العام والخاص بالملايير الدينارات	**293**
8-4	الشكل يبين ورشات مصنع الاسقف المستعارة لشركة بلاكو للتوزيع	**307**

شهد العالم المعاصر العديد من التطورات والتغيرات التي مست جميع المجالات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية، خاصة مع تزايد الأزمات الإقتصادية وما صاحبها من مشاكل وتدهور أعاق التقدم الإقتصادي العالمي، الأمر الذي دفع العديد من دول العالم إلى التوجه نحو الإنفتاح على الإقتصاد العالمي والإندماج في النظام العالمي الجديد الذي يهدف إلى توحيد الإقتصاد العالمي عبر فتح الأسواق، تحرير التجارة العالمية والتحول نحو إقتصاد السوق والإنفتاح على التكنولوجيا والمعلوماتية وتشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي، حيث أرسى هذا النظام مبادئ اللبيرالية الإقتصادية بفضل الهيئات الدولية التي أنشات خصيصا لتكريس قواعدها.

وفي هذا الصدد، ومع مطلع التسعينيات من القرن العشرين إنصب إهتمام الدول المتقدمة حول تكوين التكلات الإقتصادية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة والتعاون لمواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية؛ في حين أدركت الدول النامية أن النهوض بالإقتصاد يتطلب الإندماج في الإقتصاد العالمي الجديد والإسراع في مباشرة العديد من الإصلاحات في أنظمتها السياسية، الإقتصادية والتشريعية بهدف إنعاش إقتصادها المتضرر وتحقيق تنمية إقتصادية تمكنها من الإلتحاق بركب الدول المتقدمة؛

وتزامنا مع ذلك ومع مطلع ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، شرعت الدول النامية في إنتهاج سياسة إقتصادية إصلاحية ترتكز على التخطيط المركزي بقيادة القطاع العام من خلال تطبيق برامج تنموية منبثقة من سياساتها الإصلاحية والتي تختلف بحسب إختلاف أنظمتها وظروفها الإقتصادية، الأمر الذي سمح لبعض الدول النامية من التغلب على مشاكلها الإقتصادية مثل دول شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا غير أن أغلب الدول كانت مؤشراتها سلبية مما دفعها التوجه نحو الإقتصاد الحر.

إن هذا الإنتقال من إستراتيجية إشتراكية ترتكز على التوجيه المركزي للموارد الإقتصادية بقيادة القطاع العام إلى إستراتيجية ترتكز على إقتصاد السوق وتخصيص الموارد هو تحدي كبير في مواجهة البنية الهشة لإقتصاديات الدول النامية التي تعاني معظمها من المخلفات الإستعمارية، ذلك أن فشل نظام التخطيط والبرامج التنموية

الممركزة في دفع الإقتصاد نحو النمو والتنمية أدى إلى التفكير في ضرورة إدماج القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

وعليه أضحى القطاع الخاص الذي يعرفه الاقتصاديون بأنه « **القطاع المملوك للخواص والذي تتولى آليات السوق توجيهه ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن** »، مطالب أن يلعب دور رئيسي في التنمية من خلال المساهمة في زيادة الدخل الوطني، خلق مناصب شغل وإنعاش الإستثمار المحلي، بناءا على ذلك توجهت الدول النامية نحو إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإلى تعظيم دور القطاع الخاص وتأهليه بشتى الطرق القانونية والتنظيمية لممارسة دور أكبر في التنمية الإقتصادية عن طريق إتخاذ جملة من التعديلات الإدارية، التنظيمية والتشريعية منها خوصصة المؤسسات العامة، تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأهيل المؤسسات الخاصة.

والجزائر على غرار باقي الدول النامية تبنت سياسات الإصلاح الإقتصادي من خلال مخططاتها التنموية فقامت بتأميم ثراواتها والتي شملت قطاع المحروقات والمناجم والبنوك في إطار المخطط الثلاثي الأول **1966–1969**، ثم لجأت إلى بناء قاعدة صناعية خلال الفترة **1970–1978**، وبعد تقييم مرحلتي الستينيات والسبعينيات كان التوجه نحو إعادة هيكلة المؤسسات في إطار المخطط الخماسي **1980–1984**، غير أن إعتمادها على المصادر الطاقوية حال دون تحقيق الأهداف المرجوة بسبب الأزمة الاقتصادية سنة **1986** نتيجة تدهور أسعار البترول، الأمر الذي دفع السلطات إلى القيام بإصلاحات مستعجلة سنة **1985–1989** حيث بادرت إلى التصحيح الاقتصادي وقبول شرطية صندوق النقد الدولي والإنتقال من سياسة التوجه إلى سياسة الإنفتاح الإقتصادي ومباشرة التصحيح الهيكلي في إطار الديون الخارجية سنة **1991–1993**، فكان التعديل الهيكلي سنة **1994–1998** وتحقيق استقرار الإقتصاد الكلي سنة **1998–2000**، ثم شرعت في إنعاش الإقتصاد من خلال **برنامج الانعاش الاقتصادي** سنة **2001–2004** وبرنامج **دعم النمو التكميلي سنة**

2005–2009، وصولا إلى **برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010–2014**، وتأكد هذه البرامج سياسة الإنفاق العمومي التي انتهجتها الدولة للنهوض بالإقتصاد الوطني والتي أثبتت ضعف البنية الهيكلية للإقتصاد الوطني وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على التأقلم مع المقتضيات العالمية الجديدة، مما استوجب على الدولة التحرك وصياغة سياسة تنموية جديدة تعطي أهمية ودور كبير للقطاع الخاص في تدوير النشاط الإقتصادي ودعم التنمية والذي سنتناوله من خلال أطروحتنا الموسومة « **أفاق القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية**» من خلال قيامنا بدراسة تحليلية لمختلف المؤشرات الإقتصادية المتعلقة بمساهمة هذا القطاع في الزيادة في القيمة المضافة والناتج الوطني، توفير مناصب الشغل، الإستثمار والزيادة في معدل النمو الإقتصادي مع الإشارة إلى مؤشرات أداء الأعمال وإنعاكاسها على الدور التنموي للقطاع الخاص ثم إستخلاص أهم المشاكل والعراقيل وعرض مختلف الإقتراحات والتوصيات .

- **أهمية الدراسة وأسباب إختيار الموضوع :**

إن أهمية هذه الدراسة تندرج ضمن القيمة الموضوعية والإقتصادية لمفهوم **القطاع الخاص** بإعتباره يمثل إحدى أهم الآليات الرئيسية في النشاط الإقتصادي خاصة بعد فشل القطاع العام في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من تدهور وتراجع في إقتصادياتها تسبب في تدني وتخلف مس جميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وبناءا على هذا جاء إختيارنا لهذا الموضوع من خلال أطروحتنا الموسومة:

« أفاق القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010–2020 »

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دراسة تحليلية لأفاق القطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية في ظل الإقتصاد الجزائري ومناخ الإستثمار، حيث نخلص أهداف الدراسة في العناصر التالية:

– دراسة متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية مع تحديد كل من دور الدولة والقطاع الخاص.

– تقديم برامج البإصلاح الإقتصادي وإستراتيجية التحول نحو القطاع الخاص.

– التطرق إلى فعالية إقتصاد السوق في التنمية الإقتصادية في الجزائر و دراسة أهم مراحل تطور الإقتصاد الجزائري.

– تحديد دور و مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني، التشغيل والإستثمار مع تسليط الضوء على أهم المشاكل و العراقيل مع إبراز أهم الأفاق و التحديات.

والذي سنحاول من خلاله تسليط الضوء على أفاق هذا القطاع في تحقيق التنمية الإقتصادية إنطلاقا من دراسة مختلف المعطيات الاقتصادية المتحصل عليها، وعلى هذا الأساس قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- **إشكاليةالدراسة:**

" إلى أي مدى يساهم القطاع الخاص في الجزائر في إحداث التنمية الإقتصادية وما هي آفاقه وتحدياته في ظل المتغيرات الإقتصادية "

- **الاسئلة الفرعية:** إن الإجابة عن السؤال الرئيسي تستوجب علينا الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:
  - ما المقصود بالتنمية الإقتصادية والنمو وما هي معاييرها وإستراتيجياتها؟
  - ما مفهوم القطاع الخاص، نشأته، أهدافه وخصائصه؟
  - ما هي المحددات الإستراتيجية لتنمية القطاع الخاص بالدول النامية ؟
  - هل ساعدت الشراكة والتكامل بين القطاعين الخاص والعام في تحقيق المطالب التنموية للدول؟
  - كيف ساهمت سياسات الإصلاح الإقتصادي والخوصصة في تحسين مناخ الإستثمار للقطاع الخاص؟
  - ما هي مراحل تطور وتجسيد فعالية إقتصاد السوق في بالجزائر؟
  - هل المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري كفيلة بدفع القطاع الخاص نحو قيادة عجلة التنمية؟
  - ما هي طبيعة ومميزات القطاع الخاص في الجزائر وما هي أهم الأجهزة والهيئات المكلفة بدعمه وتطويره؟

- ما هي المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص وماهي أفاقه وتحدياته في الجزائر؟

- **الفرضـــيات:** للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية إقترحنا الفرضيات التالية :

- إن تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية يتطلب إعادة صياغة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحديد وظائفها وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية وذلك بتسخير مختلف العوامل المحددة لنموه لتحقيق مؤشرات ايجابية للاقتصاد.

- ساعدت السياسات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر والتي تجلت في أنشاء العديد من الهيئات وأجهزة دعم الإستثمار الخاص وخوصصة المؤسسات العامة وتحسين مناخ الإستثمار إلى حد ما في تنمية القطاع الخاص ودفعه نحو المساهمة في الأداء الإقتصادي .

- تعتبر مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق خلق فرص التشغيل، الإنتاج وتطوير الاستثمار والدخل القومي مساهمة ضئيلة بالنظر إلى المشاكل التي يواجهها والمتعلقة بمشكل العقار والتمويل، البيروقطية الإدارية ، المنافسة...الخ والتي تعتبر أكبر العوائق أمام نمو القطاع في الجزائر.

- **حـــدود الدراســـة:**

من أجل اثبات صحة الفرضيات والإجابة عن إشكالية الموضوع حددنا مجال دراستنا كالآتي:

- **الحدود المكانية:** بما أن محور الدراسة يكمن في القطاع الخاص فقد إخترنا تجسيد دراستنا التطبيقية على واقع القطاع الخاص من خلال **دراسة حالة الجزائر**.

- **الحدود الزمانية:** فضلنا إختيار الفترة الممتدة بين سنة 2010-2020 لدراسة مختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية.

- **منهج الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا على إستخدام المنهج **الوصفي التحليلي: وصفي:** من خلال وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج و**تحليلي:** من خلال قيامنا بدراسة تحليلية لمختلف المؤشرات الإقتصادية المنوطة بالموضوع.

- **أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات:**

الدراسة النظرية: استندنا فيها على المراجع المتمثلة في الكتب باللغة العربية واللغة الفرنسية إضافة إلى االبحوث السابقة التي تطرقت الى نفس الموضوع، والمقالات العلمية المنشورة في المجلات الاقتصادية وبعض الندوات والمؤتمرات التي عالجت في طياتها موضوع الدراسة أو إحدى جوانبه.

الدراسة التطبيقية: اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على البيانات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، بنك الجزائر، صندوق النقد العربي، إحصائيات **ANDI** والإحصائيات في مقالات ومذكرات الدكتوراه والماجستير المتعلقة بالاقتصاد.

الدراسات السابقة: وهي البحوث والدراسات السابقة التي أتيح للطالبة الإطلاع عليها والتي تناولت متغيرات لها صلة وثيقة بالدراسة الحالية، وبعد عرضها سنحاول معرفة علاقة الدراسة الحالية بها كما يلي:

1: **الدراسة الاولى** :***متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر** * أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد تنمية للطالب مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب 2010-2009 .

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دراسة تحليلية للعوامل المحددة لنمو قطاع الأعمال الخاص والإستثمار مع تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص ومناخ الإستثمار في الإقتصاد الجزائري.

المنهج المتبع: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وذلك للوقوف على أهم المحطات في مسيرة الإصلاح الإقتصادي التي إنتهجتها الجزائر.

نتائج الدراسة: – إن القطاع الخاص والقطاع العام هما قطاعين أساسيين في الإقتصاد ولا يمكن الإستغناء عن خدمات أي واحد منهما لأنهما يكملان بعضهما فالحكومة تحتاج للأسواق والأسواق تحتاج للحكومة.

- إن إقتصاد السوق لا يعني الغاء دور الدولة وإنما إعفاءها من بعض الأدوار التي كانت تقودها في مطلع الستينات والسبيعينيات وتوجيه دورها نحو توفير المناخ المناسب للقطاع الخاص لتادية مهامه في التنمية .
- تتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من الشروط الأساسية المرتبطة بمناخ الإستثمار ويعتبر الإستقرار السياسي والإستقرار الإقتصادي شرطان أساسيان لتحقيق ذلك .

- إن عملية التحول من نظام إقتصادي موجه الى اقتصاد السوق، فرضت على الجزائر منذ سنة 1990 سياسة الاصلاح الهيكلي التي سمحت إلى حد ما من تحرير الاقتصاد وإعادة التوازن الكلي وتحسين مناخ الإستثمار.
- **.الدراسة الثانية: *المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق *** رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، من إعداد الطالب عبد اللاوي محمد ابراهيم والدكتور، مليكي سمير بهاء الدين سنة **2013–2014**.
- **هدف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأسس التحفيزية والتنظيمية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمكنها من لعب الادوار المنوطة بها في الاقتصاد الجزائري، كما تناولت الدراسة الفترة الانتقالية والتوجه نحو اقتصاد السوق وأثره على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز جملة من الحلول على ضوء التجارب الدولية الناجحة للاستفادة من سبل وأليات تطورها وترقيتها.
- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال عرض الإطار النظري للموضوع كما استخدمت المنهج التحليلي من خلال عرض التطور الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **نتائج الدراسة:** خلصت الدراسة إلى:

- أنه توجد مجموعة من المعوقات التي تمنع الأفراد من دخول عالم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مشكلة التستر، الغش والتقليد الصناعي والعلامات التجارية المزورة وعدم وجود ضوابط صارمة لمعاقبة المزورين ولا أحكام ضد المقلدين.
- عدم اخضاع أغلب المنتجات المقدمة للسوق الجزائرية، سواءا المستوردة أو المنتجة من المعامل الصغيرة والشركات لفحوصات الجودة طبقا للمواصفات العالمية.
- الوازع الديني الذي يحدد القائم على المشروع في التعامل مع القروض البنكية الربوية .
- القيود المفروضة على إستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج مما يسبب نقصا في المواد الأولية يرافقه تقادم الماكينات والآليات.

2 : **الدراسة الثالثة : * سياسة تمويل اتلاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015** * اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي من إعداد الطالب بن لخضر عيسى وبحيح عبد القادر سنة **2018-2019** .

- **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية والمشكلات الرئيسية التي تعاني منها عملية الإستثمار في الجزائر مع التاكيد على أهمية سياسات تمويل الاستثمار والعلاقة المتبادلة بينهما ودور البنوك باعتبارها أحد أهم المصادر الداخلية للتمويل.

- **. نتائج الدراسة:** خلصت الدراسة إلـــى:

- أن تمويل قطاع المحروقات في مجمله خارجي أما في شكل إستثمار إجنبي مباشر، شراكة أو داخلي * **تمويل ذاتي** * للمؤسسة الموجودة في القطاع.

– **الإستفادة من الدراسات السابقة في توجيه الدراسات الحالية:** بعد إستعراضنا لمجموعة من البحوث والدراسات التي أجريت في مجال القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، إستفادت الطالبة من نتائج الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية في إثراء إطارها النظري وبناء أداة الدراسة وتفسير نتائجها، ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة هو دراسة القطاع الخاص من حيث مدى مساهمته في الناتج والدخل وخلق مناصب الشغل وكذا تحديد أهم الافاق والتحديات مع ابراز مختلف المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الخاصة في الجزائر واقتراح أهم استراتيجيات وآليات تطويرها.

هيكل الدراسة:

- لمعالجة الإشكالية قسمنا موضوع الدراسة إلى أربعة فصول، على النحو التالي:

- **الفصل الأول**: بعنوان* **التنمية الإقتصادية ومتطلبات القطاع الخاص في الدول النامية*** والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث عالجنا فيه ثلاث نقاط أساسية: وهي إشكالية التنمية الاقتصادية والنمو في الدول النامية، دور الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية، الشراكة والتكامل بين القطاعين باعتبارها مطلب تنموي.

- **الفصل الثاني:** وعنوناه ب***الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية التحول نحو القطاع الخاص في الدول النامية** * والذي تطرقنا فيه لدراسة: ماهية القطاع الخاص وعوامل تطوره في الدول النامية، برامج الإصلاح الاقتصادي ودورها في تنمية القطاع الخاص، الخوصصة كآلية من آليات الإصلاح الاقتصادي، حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- **الفصل الثالث:** وعنوناه ب***فعالية اقتصاد السوق في التنمية الإقتصادية في الجزائر***حيث تطرقنا فيه إلى أربعة نقاط رئيسية: الإقتصاد الجزائري ومراحل تطوره في ظل الإصلاحات الإقتصادية، مفاهيم عامة حول

الإستثمار الأجنبي المباشر، الإطار القانوني والتنظيمي لتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر، الإندماج الاقتصادي وأثره على الإستثمار الخاص في الجزائر.

- **الفصل الرابع**: وعنوناه بـ * **القطاع الخاص في الجزائر ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية*** وحاولنا فيه إلى **التطرق إلى النقاط التالية:** تحليل المؤشرات الاقتصادية والتوازنات الداخلية الخارجية للإقتصاد الجزائري، نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر، دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، آفاق وإستراتيجيات القطاع الخاص في ظل التغيرات الاقتصادية، وللتعرف أكثر على مشاكل وتحديات القطاع قمنا بدراسة ميدانية **للشركة الخاصة سوبراك للبناء والتوزيع SOPREC** بلاكو الكائن مقرها بولاية شلف.

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية

ومتطلبات تنمية القطاع

الخاص في الدول النامية

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل *التنمية الاقتصادية ومتطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية*حيث احتل هذا الموضوع مكانة هامة بين الدراسات الإقتصادية، السياسية والاجتماعية، نظرا للتزايد السكاني الذي تعرفه الدول النامية بعد حصولها على الإستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين ومحاولتها التخلص من التبعية للدول المتقدمة، وفي هذا الشأن تنافس الاقتصاديون في تحليل ودراسة أوضاع التنمية الاقتصادية من خلال تحديد مظاهرها، أسبابها واستراتيجياتها وأسسواعدة نظريات وسياسات بهدف دفع الدول النامية على إنتهاجها بغية تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وللتفصيل في هذا الموضوع والإحاطة بجميع جوانبه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: إشكالية التنمية الاقتصادية، تعدد المفاهيم ووجهات النظر.

المبحث الثاني: دور الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية.

المبحث الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي.

المبحث الأول: إشكالية التنمية الاقتصادية، تعدد المفاهيم ووجهات النظر.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية والنمو.

أولا: تعريف التنمية لغة: تعني النماء والزيادة والكثرة، ويرتبط تعريفها بالخلفية العلمية والإستراتيجيات النظرية، فعلماء الإقتصاد يعرفونها بأنها **الزيادة السريعة في المستوى الإنتاج الاقتصادي[1].**

- إن الإنماء والتنمية مصطلحان مترادفان ويقابلهما في اللغة الفرنسية t**développemen** وبالإنكليزية **development** يقصد بهما، حدوث تطورات وتغييرات أساسية هامة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي فالإنماء هو منهج مقرر وعمل مقصود يرمي إلى تحقيق نتائج معينة.[2]

ثانيا: نشأة، مفهوم التنمية وتطورها:

ظهر مفهوم التنمية t**développement**، بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث إستعمل "**آدم سميث**"هذا المفهوم "في الربع الأخير من القرن الثامن عشر(ق.**28**) والمصطلحات اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور هما: **التقدم التقني**Martial Progress**والتقدم الاقتصادي Progress Economic**، وإستخدمت اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر(ق.**19**) مصطلح التصنيع **Industrialization** ومصطلح التحديث **Modernization**،كما استخدم مصطلح الثروة **Révolution**، التي تعني حدوث تغير سريع في التنظيم السياسي، علاقات السلطة، الطبقات الإجتماعية، نظام التحكم في الملكية الاقتصادية والنظام الاجتماعي لمجتمع ما[3]، ومابين عامين -**1875** -**1900** فضل العلماء كلمة "**إرتقاء** "**évolution**" في عناوين كتبهم وفضل آخرون كلمة "**نمـــو**" **Growth**"إلاأنهم في النهاية استخدموا كلمة "**تنميـــة** "**développement**، باعتبارها الكلمة

[1]: أ. **وليد جيوسي**، أسس التنمية الاقتصادية، دار الجليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان 2009 ص 3.

[2]. د.**محمد حسن دخيل** ،إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2009، ص2.

[3].**د.جمال حلاوة – الدكتور علي صالح**– مدخل إلى علم التنمية، ص20.

الصحيحة، وبرز مفهوم التنمية بداية في "**علم الاقتصاد**" حيث استخدم للدلالة على عملية **إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين**، ثم انتقل حقل السياسة منذ الستينات القرن العشرين، وتعرف التنمية السياسية " **بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية** ".

انطلاقا مما سبق نستنتج أن بعض الاقتصاديين استعملو مصطلحي "**النمو و"التنمية"**، بمعنى واحد باعتبارهما مترادفين غير أن هناك فرق واضح بينهما يكمن في التدخل في تحقيقهما، **فالنمو تلقائي** يحصل مع مرور الزمن بإستمرار وجود تشكيلة إجتماعية معينة بينما التنمية فهي **عمل يستوجب التدخل والتوجيه** من قبل الدولة التي تمتلك القدرة إلى تنمية المجتمع، بينما يعتبر الاقتصادي "**شوبيتر**"أول من حاول التمييز بين النمو الإقتصادي والتطور، **فالنمو** برأيه يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخارات، أما **التنمية** فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات ويؤمن"**شوبيتير**"بتلقائيتهما من دون ضرورة تدخل الدولة وعليه وجب التفرقة بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كما يلي:

ثالثا: مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد به **حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالية الدخل القومي**، بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، من خلال[1]:

أولا: أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ووفقا لذلك:**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي– معدل النمو السكاني**، لذا أن الدول التي تعرف معدلات نمو كبيرة في عدد سكانها تعاني من التخلف ومعظمها من الدول النامية.

[1]: **د. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، د. عبد الوهاب نجا**، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية **2006**، ص **74**.

فمن خلال الشكل رقم **1.1** المبين أدناه، يتبين لنا أن قارة آسيا تشغل **59.9%** من عدد سكان العالم بتعداد يبلغ أربع (**04**) مليارات و**436** مليون نسمة، تأتي بعدها قارة إفريقيا بتعداد يبلغ واحد(**01**) مليار و**216** مليون نسمة مشكلة بذلك **15.7%** من عدد السكان، وتمثل قارة أوروبا التي يقطنها **738** مليون نسمة حوالي **10.3 %** من تعداد السكان بينما تعتبر أمريكا الشمالية موطن **579** مليون نسمة أي بنسبة **4.9%** و تشغل أمريكا الجنوبية **422** مليون نسمة أي بنسبة **8.6%** ويبلغ عدد سكان اوقيانوسيا **39.9** مليون نسمة مشكلين بذلك **0.5** من تعداد السكان، بالتالي تمثل المناطق **الأكثر تقدما 17.3 %** من سكان العالم مقابل**82% للمناطق الأقل نموا** .

الشكل رقم 1.1: تعداد السكان في العالم حسب المناطق الجغرافية بالنسبة المئوية.%

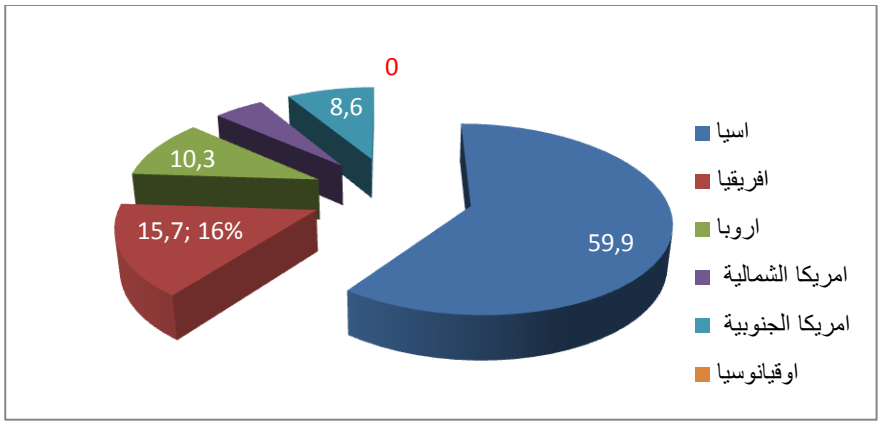

المصدر: من اعداد االباحثة نقلا عن احصائيات البنك الدولي.

ثانيا:إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية بل يجب أن تكون زيادة حقيقية، حيث يتعين التعرف على اتجاه متوسطات أسعار السلع وعلى ذلك لابد من إستبعاد أثر التغيير في قيمة النقود، أي إستبعاد معدل التضخم والتالي فإن:(**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقد بمعدل التضخم**).

ثالثا: إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة، فعلى سبيل المثال فخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي شهدت أسعار المنتجات الأولية النفطية ارتفاع، مما أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول الأعضاء لمنظمة "**أوبك**"، فزادت متوسط الدخول زيادة كبيرة فيها، إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما تغيرت بسبب انخفاض سعر البرميل (**حوالي10 دولارات للبرميل**) .

ولهذا فإن **النمو الاقتصادي** يعني:**– تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وأن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، أن تكون الزيادة على المدى البعيد.**

رابعا: تعريف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف اختلف العلماء في تحديد مفهوم شامل لها حيث عرفها البعض بأنها العملية ***التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم***،[1] وهذا الانتقال يتطلب العديد من التغيرات الجذرية في الهيكل الاقتصادي كما عرفها البعض الأخر بأنها ***العملية التي من خلالها يتم دخول الإقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي**،* وعلى ذلك فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي نفس العناصر التي إنطوت على عملية النمو الاقتصادي المذكورة سابقا زيادة على ذلك تنفرد عملية التنمية بعناصر أخرى تتمثل في ما يلي:

أ : تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: أن عملية التنمية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها وذلك من خلال إحداث توازن إقتصادي بين القطاعات المنتجة – الصناعة والزراعة –كما تعمل على تشجيع تبادل المنافع والمنتجات بين القطاعين من أجل تلبية حاجات السوق المحلية وبذلك إزدياد فرص العمل وتحرير الدولة من التبعية الخارجية.

ب: تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على التوزيع العادل للدخل حيث أن العديد من الدول تنجح في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة إلى أن الطبقة الفقيرة تحصل على معدلات دخل منخفضة مقارنة بما تحصل عليه الطبقة الغنية، لذا فإن التنمية الاقتصادية تضع من أولياتها إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، فإشكالية سوء توزيع الدخل تعتبر من القضايا الكبرى التي يستوجب معالجتها والحد منها:

[1] .**د. محمد عبد العزيز عجمية**، إيمان عطية ناصف، د. عبد الوهاب نجا، مرجع سابق ، ص **76–79**

جدول رقم 1-1: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2019 *بالدولار * في بعض الدول

الدول	متوسط نصيب الفرد	الترتيب	الدول	متوسط نصيب الفرد	الترتيب
لوكسمبورغ	875،112	1	جمهورية الكونغو	233،4	130
سنغافورة	603،95	2	السودان	794،3	137
قطر	897،91	2	تنزانيا	851،2	145
الولايات المتحدة	051،63	5	مالي	421،2	151
المانيا	517،53	13	اليمن	931،1	156
فرنسا	454،45	21	سيراليون	711،1	159
الجزائر	041،11	94	تشاد	618،1	162
تونس	382،10	98	جمهورية افريقيا الوسطى	972	170
بوليفيا	342،8	104	جنوب السودان	884	172
المغرب	609،7	106	بوروندي	783	173

المصدر: من إعداد الباحثة، نقلا عن قاعدة بيانات البنك الدولي. (http://ppi.worldbank.org

من خلال **الجدول رقم1.1**: نلاحظ أن هناك تفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يرتفع متوسط نصيب الفرد في البلدان المتقدمة ليصل إلى (**112**دولار أمريكي) في لكسومبرغ و**95** دولار أمريكي في سنغافورة، التي تحتل المراتب الأولى بينما ينخفض متوسط نصيب الفرد في البلدان النامية والأقل نموا، حيث يبلغ (**1.618**دولار أمريكي) في تشاد بينما لا يتعدى واحد **01** دولار في البلدان التي تحتل المراتب الأخيرة كبوروندي، جنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

جـ- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: حيث تعطي أولويات أكبر للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية، ولقياس النمو والتنمية في أي دولة هناك مقاييس نعتمدها والتي سنتطرق إليها في **المطلب الثاني**.

المطلب الثاني: مقاييس التنمية والنمو وخصائص اقتصاديات الدول النامية.

الفرع الأول: مقاييس التنمية والنمو الاقتصادي:

لابد من تحديد المعايير التي تمكننا من قياس النمو والتنمية الاقتصادية إذ توجد ثلاث معايير رئيسية وهي:

معايير **مرتبطة بالدخل، معايير هيكلية ومعايير اجتماعية.**[1]

1- معايير الدخل: يعتبر الدخل المؤشر الأساسي لمقاييس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي غير أنه في الدول النامية تواجه عدة صعوبات في تحديد هذا المؤشر نظرا لضعف الأجهزة الإحصائية وعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية وكذا إختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية ويمكن تبيانها كما يلي:

أ. الدخل القومي الكلي: يرى الاقتصادي "**ميد**"**Meade**" أن قياس النمو يتحدد بالدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد غير أن هذا المقياس لا يعطي نتائج حقيقية، فزيادة الدخل القومي لا يعتبر نموا إقتصاديا عندما يزداد عدد السكان كما أن نقص الدخل القومي لا يعتبر تخلفا مع إنخفاض عدد السكان ولذا لم يقابل هذا الرأي بالقبول من قبل الأوساط الاقتصادية.

ب. الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح بعض الاقتصاديين على أن قياس النمو الاقتصادي يتحدد على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي فقد يكون لدى الدول موارد كامنة ولها إمكانات مختلفة من ثرواتها الكامنة وبذلك لابد من أخذ جميع المقومات عند احتساب الدخل.

جـ. معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط الدخل من المقاييس الأكثر صدقا دقة في قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول، إلى أن هناك العديد من الصعوبات تواجه الدول النامية في الحصول على أرقام حقيقية تمثل الدخل الحقيقي للفرد، ومن بينها أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة كما أن هناك اختلاف، فهل نقسم الدخل الإجمالي على جميع السكان أم على السكان العاملين، فحسب "**الأستاذ**

[1] **د. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، د. عبد الوهاب نجا**، مرجع سابق، ص **88**.

"**CharlesKindleberger**" إن الاهتمام بالتنمية يتعين التوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أي الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، غير أنه الكثير من الاقتصاديين يتمسكون بمتوسط نصيب الدخل من الفرد باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به، لأن الهدف الرئيسي من التنمية هو رفع المستويات المعيشية للفرد، ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :

معدل النمو=الدخل الحقيقي الفترة الحالية– الدخل الحقيقي في الفترة السابقة × 100

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

فإذا فرضنا أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلدما كان 500 دولار في عام 1985 ارتفع إلى 600 دولار في عام 1986 فإن: **معدل النمو في هذا البلد = 600– 500 ×100**

500

أي أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي زاد بمعدل **20%**، إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب، فإذا كان متوسط الدخل الحقيقي عام 1985 = ل0، ثم بلغ في العام (1994) ل1، فيمكن حساب معد النمو السنوي المركب (م) بالطريقة التالية:

ل1 = ل0 (1+م) 10 ودون التقيد بفترة زمنية معينة: لن = ل0 (1 + مٍ س) ن

(1 + مٍ س)ن = لن

ل0

د: معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: وضع **الاقتصادي "سنجر"** معادلة للنمو الاقتصادي في عام **1952** ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل "**هكس وهارود**"– "**دومار**" وعبر **سنجر** عن معادلة النمو بأنها دالة ذات ثلاث عوامل وهي: **الادخار الصافي– إنتاجية رأس المال– معدل نمو السكان** وتتخذ الشكل الأتي : **D=SP-R**.

حيث "**D**" هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، "**S**" هي معدل الادخار الصافي، "**P**" هي إنتاجية رأس المال، "**R**" هي معدل نمو السكان السنوي ومنه: " **معدل النمو السنوي لدخل الفرد= معدل الادخار الصافي×إنتاجية الاستثمارات الجديدة–معدل نمو السكان".**

وقد أورد **سنجر** قيما عددية لهذه المتغيرات إذ افترض: **أن** معدل الادخار الصافي **S= 6 %**من الدخل القومي، وأن إنتاجية الإستثمارات الجديدة **P =2،0 %**، ومعدل النمو السنوي للسكان **R = 1،25 %** وعليه فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية حسب تقدير **سنجر** كما يلي: **معدل النمو السنوي لدخل الفرد =** **(6،0 %×2،0%)– 1،25%=0،05 %** بمعنى أن الدول النامية تحقق معدلا سالبا للنمو يقدر بـ:**0،05 %** .

2.المعايير الإجتماعية: هي تلك المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تتماشى والحياة اليومية لأفراد المجتمع، ولا شك أن الدول النامية تعاني من عدم كفايتها من توفير هذه الخدمات نظرا للنقص الملموس الذي تعرفه في المجال الغذائي والصحي وكذا التعليمي، لذا ستتناول في ما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية التي يمكن اعتمادها في تحديد مدى تنمية اقتصاد مجتمعات الدول النامية وتطورها.

3: المعايير الصحية: من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي كالآتي:

–1:عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان: إن إرتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذا من صفات التخلف، **كذلك معدل توقع الحياة عند الميلاد**، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الإقتصادي،كذلك عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات...الخ:

جدول رقم2.1: معدل الوفيات في بعض الدول العالم خلال الفترة 2011–2018 بالنسبة المئوية _%_ لكل 1000 ألف شخص.

الدول	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات العربية	1	1	1	1	1	1	1	1
البحرين	2	2	2	2	2	2	2	2
الجزائر	4	4	4	4	4	4	4	4
المغرب	5	5	5	5	5	5	5	5
تونس	7	7	7	7	8	8	8	8

المصدر: قاعدة بيانات البنكالدولي. من إعداد الباحثة(http://ppi.worldbank.org)

من خلال **الجدول رقم 2.1** : الذي يبين لنا تطور معدل الوفيات في بعض دول النامية نلاحظ ارتفاع المعدل في دول المغرب العربي على التوالي: **تونس 7%و المغرب 5 %**، **الجزائر 4 %**، مقارنة بدول الخليج العربي حيث يبلغ معدل الوفيات فيها **1 %** في الإمارات العربية و**2 %** في البحرين حيث تعكس هذه المعدلات تطور الخدمات الصحية المقدمة في هذه الدول إضافة إلى تحسن المستوى المعيشي للأفرادمما يقلل من نسبة الوفيات، وينعكس في ذات الوقت على متوسط العمر حيث يبلغ معدل متوسط العمر في الدول الخليجية *الإمارات العربية والبحرين *77 **سنة وفي الجزائر 74 سنة** في الجزائر بينما ينخفض معدل متوسط العمر في سيراليون إلى **51 سنة وتشاد 50 سنة** ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة والأمنية غير المستقرة وكذلك انتشار الأوبئة والأمراض في أغلب البلدان الإفريقية والأقل نموا حسب **الجدول رقم 3.1**

جدول رقم3.1: يبين معدل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في بعض الدول العالم خلال الفترة 2010–2018 بإجمالي السنوات.

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات العربية	76	76	76	76	77	77	77	77	77
البحرين	75	75	76	76	76	76	76	77	77
بلغاريا	73	74	74	74	74	74	74	74	74
الجزائر	74	75	75	75	75	76	76	76	76
المغرب	74	74	74	75	75	75	75	76	76
تونس	75	75	75	75	75	75	76	76	76
سيراليون	51	51	52	52	52	53	53	53	54
تشاد	50	51	51	52	53	53	53	53	53
جمهورية كوريا	81	81	81	81	81	82	82	82	82

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي. من إعداد الباحثة (http://ppi.worldbank.org)

4 :المعايير التعليمية: للتعليم أهمية كبيرة على جانبي الإنتاج والاستهلاك إذ يعتبر الإنفاق على التعليم إستثمارا وليس إستهلاكا حيث أن الإستثمار البشري يحقق عائدا مربحا سواء للأفراد أو المجتمع ككل، ومن بين المعايير التي يمكن اعتمادها في تحديد مستوى التعليمي ما يلي: – نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد

المجتمع- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

جدول رقم4.1: يبين عدد الأطفال الغير ملحقين بالمدارس في سن المرحلة الابتدائية في بعض الدول العالم خلال الفترة 2011-2019.

الدول	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مالي	-	485689	-	563751	264734	632084	566837	711827	-
المغرب	-	118850	93749	104023	-	81149	46615	-	-
تنزانيا	262504	-	487610	685233	-	668354	700780	842001	613436
بوركينافاسو	54117	492485	487194	481759	468549	390999	381641	353506	377174
النيجر	-	657312	687960	711780	78427	728586	701725	-	886775

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي. المعهد اليونيسكو للإحصاء ،من إعداد الباحثة(http://ppi.worldbank.or

من خلال **الجدول رقم 4.1** المبين أعلاه، يمكننا دراسة المستوى التعليمي في بعض الدول الإفريقية الأقل نموا والذي يمكن توضيحه من خلال إحصاء عدد الأطفال غير ملحقين في المدارس في سن المرحلة الابتدائية، خلال الفترة **2011 -2019** حيث يرتفع هذا العدد في كل من **مالي ونيجر وتنزانيا** ويرجع ذلك إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة نتيجة الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي انعكست بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على البلاد بما في ذلك المستوى التعليمي، في **النيجر**تم إحصاء **886755** طفل لم يلتحق بالمقاعد الدراسية خلال سنة **2019** وكذلك الأمر بالنسبة إلى **مالي**، ففي سنة **2018** تم إحصاء **711827** ألف طفل غير ملحق بالدراسة،كما تم إحصاء **613436**ألف طفل في **تنزانيا**.

جدول رقم5.1: يبين معدل الإنفاق العالمي التعليم من بين الإنفاق الحكومي بالنسبة المئوية % في بعض الدول العالم خلال الفترة2011-2018.

الدول	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أذربجان	7	8	6	7	7	8	6	7
بوروندي	14	9	17	6	24	20	20	19
بلجيكا	11	-	11	12	12	12	.12	-
الأرجنتين	15	14	14	13	13	13	13	-

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي. المعهد اليونيسكو للإحصاء من إعداد الباحثة(http://ppi.worldbank.org

من خلال **الجدول رقم 5.1**: يظهر لنا معدل الإنفاق على التعليم **بالنسبة المئوية %**في بعض دول العالم، حيث نلاحظ تفاوت معدل الإنفاق بين "**الدول النامية والأقل نموا والدول المتقدمة**"، حيث يصل معدل الإنفاق مثلا في بلجيكا إلى **11%** وينخفض في **أذربيجان** حيث يصل إلى **7%**، بينما نجد أن في **بوروندي** وهي دولة تصنف من البلدان الأقل نمو إلى **19%**كما يبلغ المعدل **13%**في **الأرجنتين،** ويمكن تفسير ذلك أن معظم الدول النامية والأقل نموا تخصص مبالغ معتبر للجانب التعليمي غير أن مستوى التعليم يبقى منخفضا وهذا راجع إلى المناهج التعليمية والإستراتيجية المطبقة في هذا المجال والتي ترتبط بشكل كبير بالسياسة العامة للدولة والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فمستوى الإنفاق لا يعكس بالضرورة المستوى التعليمي في البلد .

5: معايير التغذية: إن الكثير من الدول النامية غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من التغذية لسكانها مما يعرضها لسوء التغذية، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية ونقصها هي:

أ–متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

ب– نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

وتشتمل مؤشرات التنمية العالمية الآن على تقديرات الفقر المدقع العالمية والوطنية على أساس خط الفقر الدولي البالغ **1.90 دولار** يوميا للفرد بحسب تعادل القوة الشرائية لعام **2011** وذلك طبقا لما جاء على شبكة احتساب معدلات الفقر **POVCALNET** والتي تم نشرها لأول مرة ضمن تقرير الرصد العالمية لعام **2015**، التي تظهر أن **13 %** من سكان العالم كانوا يعيشون في فقر مدقع عام **2012** مقابل **37%** عام **1990**،كما تشمل على تقديرات الرخاء المشترك لعدد **94** بلدا جاء في **قاعدة بيانات الرخاء المشترك للبنك الدولي** وتشمل كذلك على معدلات النمو لمتوسط دخل الشريحة الدنيا إلى تشكل **40 %**من السكان[1].

1: **مدونات البنك الدولي**ELBANKALDAWLI.ORG، إصدار مؤشرات التنمية العالمية **2016** : ثلاثة ملامح **التصفح 2021/01/21**

جدول رقم6.1: المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد في بعض الدول العالم خلال الفترة 2010-2018.

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	/	/	0.4	/	/	/	/	/	/
تونس	/	0.2	/	/	/	/	/	/	/
المغرب	/	/	/	/	0.4	/	/	/	/
البلدان المتوسطة الدخل	9.7	1.4	6.4	5.4	2.8	2.4	2	1.9	1.7
أورغواي	0.3	0.2	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1
أرمينيا	/	1.2	0.9	1.8	1.5	1.3	1.2	0.9	1.4
النمسا	0.5	0.4	0.6	0.3	0.2	0.7	0.7	0.3	/
بوليفيا	/	7.2	8.1	6.9	5.7	6.3	7	5.8	4.5
البرازيل	/	4.7	3.7	3.1	2.7	3.2	3.9	4.4	4.4

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي. من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول رقم 6.1: نلاحظ أن المؤشر العددي لخط الفقر مرتفع في الدول النامية والأقل نموا بينما هو منخفض في البلدان المتقدمة فعلى سبيل المثال: **النمسا** وهي إحدى الدول المتقدمة يتحدد مؤشر الفقر فيها بـ **0.3%**،كمابلغ **1,7 %سنة 2018** في البلدان المتوسطة الدخل بينما يرتفع المعدل في الدول النامية والأقل نموا حيث يبلغ **4،4%** في **البرازيل**، 4،1 %في **أرمينيا**، 5،4 **% في بوليفيا**، ويفسر مؤشر خط الفقر على أن معظم سكان البلدان النامية يعيشون تحت خط الفقر المحدد دوليا ب **1.90 دولار يوميا**.

جدول رقم7.1: تطور معدل انتشار سوء التغذية في بعض الدول العالم خلال الفترة 2010-2018 بالنسبة المئوية % .

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
انغولا	24.1	25	27.2	26.5	26.4	25.8	27.5	28.9	29.9
ألبانيا	5	4.1	3.5	3.9	4.5	4.9	4.5	3.9	3.6
استراليا	2.5	2.3	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
بوليفيا	23.3	21.2	19.7	19	17.3	16.2	15.5	15.6	15.5
جمهورية الكونغو	33.7	33	31.2	29.4	25.8	25.3	25.9	27.4	28
الجزائر	4.5	4	3.5	3.3	3.3	3.2	3.2	3.1	2.8
تونس	3.5	3.3	3.2	2.9	2.7	2.5	2.5	2.5	2.5
المغرب	5.6	5.03	4.9	4.4	41	3.8	3.8	4	4.3

المصدر: قاعدة بيانات البنكالدولي. من إعداد الباحثة (http://ppi.worldbank.org

من خلال **الجدول رقم 7.1**: نلاحظ أن معدل سوء التغذية يرتفع في الدول الأقل نموا بينما ينخفض في الدول المتقدمة فعلى سبيل المثال :يبلغ معدل سوء التغذية في **أنغولا 29.9 %** و**جمهورية الكونغو28%سنة 2018**، بينما يبلغ معدل سوء التغذية في **استراليا2.5 %**، أما بالنسبة للدول النامية أو السائرة في طريق النمو منها **الجزائر، تونس والمغرب** فيبلغ المعدل **2.8 و2.5 و4.3 %**على التوالي، ومن جهة أخرى نلاحظ أن تطور معدل سوء التغذية خلال الفترة **2010–2017** يأخذ منحى تنازلي حيث بلغ المعدل في **بوليفيا23.3%**سنة **2010**، لينخفض إلى **15.5 %سنة 2018** وكذلك الأمر بالنسبة لجمهورية **الكونغو، تونس والمغرب** وهذا ما يعكس السياسات الاجتماعية التنموية المنتهجة في هذه الدول والتي تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي لمجتمعاتها من خلال تحسين مستوى المعيشة ورفع القدرة الشرائية وتنمية اقتصادها.

د: معيار نوعية الحياة المادية: هو المعيار الذي وضعه مجلس أعالي البحار **بواشنطن** عام **1977**، ويتكون من عدة مؤشرات وهي: **توقع الحياة عند الميلاد، معدل الوفيات بين الأطفال، معرفة القراءة والكتابة...الخ.**

6: المعايير الهيكلية: إن الدول المتقدمة كانت في العهد الإستعماري تتولى توجيه إقتصاديات الدول النامية التي كانت تحت سيطرتها نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية إلى أنه بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول معظم الدول على إستقلالها السياسي تغير الوضع وأصبحت الدول النامية تسعى لتحررها من التبعية الإقتصادية حيث اتجهت إلى إحداث تغيرات في هيكلها الإقتصادي وإنشاء قاعدة صناعية بعدما كانت تعتمد فقط على القطاع الزراعي، وبناءا على ذلك فان أهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في الهيكل والبنيان الإقتصادي التي يمكن اعتمادها في قياس النمو الاقتصادي فيما يلي: [1] –1– الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي –2– الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية –3– نسبة العمالة في القطاع

[1].**د. محمد عبد العزيز عجمية**، إيمان عطية ناصف، د. عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص **88**.

لصناعي إلى إجمالي العمالة، فكلما ارتفعت هذه النسب في دولة ما دليل على أنها حققت نتائج ايجابية في بنيانها الإقتصادي ومستوى الإنتاج مما ينعكس ذلك على مدى التقدم والتطور الإقتصادي، وقد ميز كل من "**شوبيتير**" و"**مسز يوسولا هيكس**"، بين **مفهوم النمو ومفهوم التنمية الاقتصادية**، فالأول يراد به تحقيق الإرتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد الحقيقي كما هو الحال في الدول الرأسمالية المتطورة أما **المفهوم الثاني** يتطلب إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والإجتماعي لتحقيق تغيير جذري في أسلوب الإنتاج وسلوك الأفراد إضافة إلى تحقيق إرتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد[1].

7. المعايير الثلاثة حسب لجنة السياسات الإنمائية: كل ثلاث سنوات ترفع لجنة السياسات الإنمائية قائمة البلدان أقل نموا، وفي آخر استعراض أجرته في مارس 2018 استخدمت المعايير الثلاث التالية: [2]

1. معيـــار نصيب الفرد من الدخل القومي: بالإستناد إلى متوسط تقديري لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في ثلاث سنوات ومع عتبة عليا قدرها **1025 دولار** لتحديد الحالات التي يمكن إضافتها إلى القائمة، وعتبة دنيا قدرها **1230 دولار** للحالات التي يمكن إخراجها من فئة اقل بلدان نموا.

2. معيـار الأصول البشرية: ويشتمل على مؤشر مركب بالإستناد إلى مؤشرات التغذية – النسبة المئوية من السكان الذين يعانون من التغذية، معدل الوفيات تحت سن الخامسة لكل 1000 من مواليد الأحياء ومعدل وفيات الأمهات لكل 100.000 من المواليد الأحياء، ومعدل الالتحاق بالمدارس- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة.

[1] . **ضياء مجيد الموسوي**، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية**2013 ص72**.

[2] . **التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل** ، التبعية القديمة والتحديات الجديدة ، تقرير اقل البلدان نموا 2019 ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد ، منشور المتحدة 2019 .**UNCTAD/LDC**.**ص 12**.

3. معيار الضعف الاقتصادي: ويشتمل هذا المؤشر بالاستناد إلى مؤشرات: صغر الحجم – الحساب اللوغاريتمي للسكان، التعرض الجغرافي للصدمات، التعرض البشري للصدمات – السكان الذين يقطنون مناطق ساحلية واطئة، الصدمات الطبيعية – نسبة ضحايا الكوارث الطبيعية من السكان، مؤشر عدم الاستقرار الإنتاج الزراعي، الصدمات المتصلة بالتجارة.

الفرع الثاني: خصائص اقتصاديات الدول النامية حديثا: من بين خصائص الدول النامية حديثا:

- إن الاستقلال السياسي الحديث العهد قد أحاط السلطة بزعماء ينقصهم الاختصاص والتجربة اللازمة لحل القضايا الواسعة والمعقدة التي يواجهونها.[1]
- يتألف اقتصاد البلد النامي من قطاعين متفاوتين، وهما قطاع النشاطات التقليدية والقطاع الحديث، الأول زراعي ووسائل الإنتاج المستعملة فيه قديمة، كما أن الطرق الفنية المتبعة في الزراعة طرق بدائية يكاد ينعدم فيها استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة، وإلى جانب القطاع الزراعي المتخلف نجد القطاعات الحديثة، فهي من صنع المستعمرات غالبا قبل الاستقلال، الذين ادخلوا أساليب تكنولوجية حديثة ورؤوس الأموال.
- إن اندماج العالم الثالث بالتجارة الدولية، أدى في كثير من الأحيان إلى إدخال التخصص في الإنتاج، حيث أن دول العالم الثالث تخصصت في بعض السلع مثل القهوة، السكر، المطاط والقصدير مما جعلها عرضة لاضطرابات الأسواق غير المستقرة.
- لم تكن البلدان المصدرة للمواد الأولية عرضة لتغيرات الأسعار فقط بل أضحت ضحية التقدم الصناعة الكيماوية لدى البلدان المتطورة والتي أصبحت تعتمد على الخيوط الصناعية بدلا من الطبيعية حيث خسر المطاط الطبيعي مكانته واستبدل بمركبات كيماوية.

[1] **ضياء مجيد موسوي**، مرجع سابق، ص 74.

- الجهود الذي بذلتها البلدان الغربية المتقدمة أحدثت خللا في التوازن بسبب مكافحة الأمراض الأطفال وانخفاض نسبة والوفيات وزيادة الولادات مما أنشأ مشكلة نقص الموارد الطبيعية وزيادة سكان، وهذه المعضلة اشتدت وطأتها في الهند وباكستان وفي الدول التي تعرف نموا ديموغرافيا سريعا .

2.**تصنيفات البلدان حسب تقرير الأونكتاد:** هناك **47** بلدا تعتبرهم الأمم المتحدة حاليا أقل البلدان نموا وصنفو إلى ثلاث مجموعات وهم كالأتي: [1]

أ. البلدان الأفريقية الأقل نموا وهي: إثيوبيا، اريتريا، أوغندا، بوركينافاسو، بوروندي، تشاد، طوغو، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، مزمبيق، النيجر وهايتي.

ب.البلدان الأسوية الأقل نموا: أفغانستان، بنغلاديش، جمهورية لاو الديمقراطية، كمبوديا، ميانمار، نيبال واليمن.

ج. البلدان الجزرية الأقل نموا: توفال، ليشتي، جزر القمر، وسان تومي وبرينيب، فانواتو وكيريباس.

البلدان المتقدمة النمو: إسبانيا، أستراليا، استوانيا، إسرائيل،ألمانيا، ايرلندا، أيسلندا، ايطاليا، البرتغال وبلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جبل طارق، جزر فارو، دانمارك، رمانيا، سان بير ميكولون، سان مارينو، سلوفاكيا وسلوفانيا، السويد، وسويرا، غرينلاند، فلندا، قبرص، الكرسي الرسولي،كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبورغ وليتوانيا، مالطة، بريطانيا، ايرلندا الشالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان. **البلدان النامية الأخرى:جميع البلدان النامية – من غير اقل بلدانا نموا**

[1]. تقرير الاونكتاد منشور المتحدة 2019 .**UNCTAD/LDC**مرجع سابق.

بعد معرفتنا بجميع المفاهيم المرتبطة **بالتنمية الاقتصادية والنمو** ومعايير قياسهما وكذا خصائص البلدان النامية وما يميزها عن باقي البلدان سنحاول دراسة التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية والمناهج الاقتصادية والتي سنتناولها بالتفصيل في **المطلب الثالث**.

المطلب الثالث: نظريات التنمية الإقتصادية والنمو.

ظهرت معظم النظريات الخاصة بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية وفي الخمسينات من القرن الماضي، بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية نتيجة تعاظم حركات التحرر الوطني والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة[1]، لذا سنحاول التطرق إلى تصنيف النظريات حسب مناهج ثلاث يجمع كل منها مختلف الدراسات وموقف مؤلفي هذه المناهج حسب أسس وأبعاد انتمائهم الفكري الإقتصادي .

الفرع الأول: منهج النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية[2]: يعود هذا المنهج إلى القرن الثامن عشر، وإلى المدرسة الرأسمالية وعلى رأسها "**ادم سميث** " **AdemSmith**" و**دافيد ريكاردو** "**RICARDO**" والتي عرفت بالمدرسة النمساوية التي نادت حوالي عام 1870 بالمبادئ الحديثة الهامشية " **والفرد مارشال** "**ALFREDMARSHAL**" الذي حدد حوالي عام 1890 أسس التحليل الجزئي ثم إلى تحليل "**جامس ميد** " وغيره في العصر الحديث ومع أن هناك فروقا كبيرة بين هذه المدارس كالفارق بين آدم سميث الذي ركز على الثروة القومية وريكاردو على توزيع الدخول، والمدرسة النيوكلاسيكية التي إهتمت في فاعلية تخصيص الموارد، وبالتالي فإنها جميعا تؤمن بقوى السوق القادرة على تسيير الاقتصاد تلقائيا وبالتالي على قيادة المجتمع نحو الازدهار المطرد والرخاء المنشود، وفي هذا الإطار تجري عملية التنمية بثورة عفوية تلقائية وتتحقق عن طريق الربح الذي يسمح بالادخار ويمكن بالتالي من زيادة التراكم الرأسمالي ومن خلق فرص عمل وإنتاج جديدة ومستمرة تؤدي دوما إلى

[1]. **الدكتور جمال حلاوة – الدكتور علي صالح** – مرجع سابق – ص **37**.

[2]. **الدكتور يوسف جلباوي – الدكتور عبد خرابشة** – نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة –**ص36**.

زيادة الإنتاج وبالتالي إلى زيادة الدخول وتراكمها لتستثمر من جديد لتدعم الحركة الاقتصادية من خلال المشاريع الجديدة، وهكذا فان النظرية الكلاسيكية الرأسمالية لم تعترف بأي مشكلة تنموية، وأن الحياة الاقتصادية وتطورها تنتج عن المصالح الفردية، وأن الربح الخاص هو محرك الحياة الإقتصادية والمسير الاستراتيجي نحو النمو، وأخيرا فإن عملية التنمية هي عملية إقتصادية صرفة، تنحصر في الإنتاج والعرض والطلب والتوازن بينهما، وتتجاهل الظروف الإجتماعية المحيطة بها.

الفرع الثاني: منهج النظريات الشيوعية والراديكالية.

يعد" **كارل ماركس"karlmarx**" أب الشيوعية التي قامت على أسسها النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المطبقة الآن في الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا،[1] ويستعرض **كارل ماركس** في كتابه الشهير " **الرأسمال – نقد للاقتصادالسياسي** " مراحل تطور العصور فيبدأ بالعصر البدائي ليتحول إلى عصر الرقيق ومن ثم إلى عصرا لإقطاع ومنه إلى عصر الرأسمالية ليستمر بعد ذلك إلى عصر الاشتراكية، حيث أن المرحلة الرأسمالية هي مرحلة أساسية في تطور المجتمعات والوصول إلى المراحل الجديدة شانها في ذلك شأن انحسار الإقطاعية أمام البرجوازية الصناعية والتجارية، وأن إضمحلال الرأسمالية واندثارها مرهون بالصراع الطبقي الذي يتصاعد بسبب زيادة الفائض الاقتصادي لدى أصحاب رؤوس الأموال على حساب العمال، ويؤكد **ماركس**أن أساليب الإنتاج وملكيتها هي التي تحدد الصفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات، وهي التي تحدد طرق الإنتاج وتؤمن تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق مختلف مصالح المجتمع ويتمثل هذا في بناء المرحلة الأولى وهي بناء القاعدة الاشتراكية أي:

[1] **الدكتور يوسف جلباوي – الدكتور عبد خرابشة** – مرجع سابق – ص37.

- أن يمتلك المجتمع وسائل الإنتاج ويضعها تحت تصرفه باغيا من وراء ذلك توفير ظروف وإمكانات تحقيق الهدف الاقتصادي العام؛
- أن زيادة الإنتاج وتوزيعه لا يمكن أن يترك لآليات السوق وتحت رحمة الوحدات الإنتاجية الخاصة، بل يجب أن يجري تحت إشراف وتحكم سلطة معينة وحسب خطة تعمل على تعبئة أكبر كمية من الفائض الإقتصادي أخذه بعين الإعتبار والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع؛
- إن التنمية ليست زيادة الإنتاج فحسب بل هي تهدف أساسا إلى إشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية؛
- إن هذه التنمية لا تجري بصورة عفوية ومن قبل الوحدات الإنتاجية بل تتبع وترسم من قبل الجهاز المركزي يقوم بدور تعبئة موارد التنمية المادية والبشرية والمالية المتاحة في المجتمع، عن طريق الإستقطاع الفوائض الإقتصادية لتمويلها كما يضع أسس وعوامل التمويل الذاتي المستمر لعملية التنمية الإقتصادية المتجددة والمتابعة؛
- إن هذه التنمية لابد أن تكون تنمية واعية ومدروسة ومخططة تستند على دراسة الوضع وتحليليه واستعراض مشاكله الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي؛
- **كارل ماركس** بالرغم من اختلافه عن المفكرين الكلاسيك إلى أنه يشترك معهم في تركيزه على التراكم الرأسمالي والإستثمارات الإنتاجية ودورهما الاستراتيجي في عملية الإنتاج والتنمية؛
- وأخيرا هو يعطي للدولة دورا استراتيجيا ليس فقط في إجراء عملية التنمية ولكن أيضا في تحديد أهدافها وفي رسم اتجاهاتها وحركاتها، وهذا العمل الشامل يتطلب الالتزام بنظام سياسي معين ووجدوا جهاز حكومي مركزي قوي واسع الصلاحيات والإمكانات يستند إلى نظام معلومات قوي وسريع ومفصل يوفر جميع البيانات لقيادة الحياة الاقتصادية والحركة التنموية؛
- وطبعا كان" **لماركس** "وزميله "**فريديريك انجليز** "مؤيدون بصورة خاصة منهم البولوني "**اوسكارلانجه Oscar Lange**" والفرنسي " **شارل بتلهيمCharlesbetleihem**"، ويفرق "**لانجه** " بين العملية التنموية الرأسمالية

التي تخدم أشخاص معنيين وبين العملية التنموية الاشتراكية عن طريق امتلاك المجتمع لوسائل الإنتاج عن طريق التأميم والإصلاح الزراعي؛

- إن المدرسة الراديكالية أخذت من **نظرية ماركس** فأكدت مع **الماركسية** على مبادئ المراحل التاريخية لتطور المجتمعات والاقتصاد، واعترافه أن هناك دولا غنية ودولا فقيرة، تنادي بتحرير المجتمعات من نزاع الطبقات وسيطرة رأس المال والتخلف والفقر، وبتدخل الدولة وسيطرتها على وسائل الإنتاج إما مباشرة أو عن طريق التعاونيات لتنظيم الإنتاج وزيادته وحسن توزيعه خصوصا لمصلحة العمال المساهمين الأساسيين في الإنتاج.

المنهج الهيكلي: سيطر هذا المنهج على الفكر التنموي والسياسات الإقتصادية في عقدي الخمسينيات والستينيات أي في الفترة التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد استطاعت المدرسة الهيكلية أن تدخل أسلوب عمل جديد في تحليل ودراسة أوضاع التخلف والتنمية مستندة بشكل رئيسي على مايسمى بالتحليل التجميعي لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية لحجم الإدخار والاستثمار والاستهلاك وتأثير هذه المتغيرات على تطور الاقتصاد والتنمية، فقد تحولت بذلك عن التحليل الجزئي وانصرفت عن الوحدات الإنتاجية واستند التحليل كلية على المتغيرات الاقتصادية الإجمالية من حيث دراسة المؤشرات في إطار علمي شامل متكامل ومتناسق نحو تحقيق إمكانات أفضل للتنمية.

وهكذا نرى أن النظرية العامة للتوظيف الكامل" **لكينز** " ونظرية تقسيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة" **لليونتيف** " ونظرية أسس وعناصر تكوين الدخول والإنتاج " **سيمون كوزنتيز** " والذي تبعه "**هولي شينري** " كلها تشكل أفكارا ومحاولات تقوم بأجمعها على أساس أن الاقتصاد يتألف ويدور حول محاور الإنتاج والدخول والإنفاق وأنه يمكن تنظيم هذه المصادر والتحكم بها،ويعتبر التراكم الرأسمالي هو عصب عملية التنمية ومحركها الرئيسي وأن مضاعفته هو العامل الحاسم الذي يسمح بالخروج من الحلقة المفرغة الموجودة بها الدول الفقيرة.

الفرع الثالث: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى هذه المبادئ الرئيسية التي نادت بها النظريات الهيكلية انتشرت نظريات جديدة خصوصا في الستينيات والسبعينيات، اعتبر مؤلفوها أنها أكثر تمثيلا لواقع المجتمعات النامية ومنها مايلي:

1.نظرية مراحل النمو الاقتصادي The Stages Of Economie Growth :

يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية للمؤرخ الاقتصادي البريطاني "**روستو**"حيث ظهرت خلال فترة الخمسينيات من أجل جلب أنظار الدول النامية إلى المعسكر الرأسمالي خوفا من المد الشيوعي الذي بات يوسع من دائرة أنصاره،كل هذا كان في إطار ما عرف في الحرب الباردة، وقد بني **روستو** نظريته هذه اعتمادا على التجربة الاقتصادية الأمريكية والبريطانية، حيث قام بتحليل التخلف على شكل مراحل واعتبرها خمسة مراحل يجب أن تمر عليها كل دولة حتى تصل إلى مصاف الدول المتقدمة[1]:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي**: ويعرف المجتمع التقليدي أو مجتمع التقاليد على أنه ذلك المجتمع الذي يحده إطار محدود من الإنتاج تكون فيه العادات والتقاليد هي المسيطرة وتلعب فيه التكنولوجيا دورا ضعيفا ويرفض هذا المجتمع أي فكرة للإصلاح والتطوير.
2. **مرحلة التهيأ للانطلاق أو ما قبل الانطلاق**: هي مرحلة يجب أن تحدث فيها تغيرات جذرية إذ لابد من:

✓ حدوث ثورة تكنولوجيا في قطاع الزراعة والصناعات الاستخراجية لرفع الإنتاجية في مو

✓ اجهة الزيادة السكانية؛

✓ توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بفرض التصدير؛الاهتمام برأس المال الاجتماعي وهو الخاص بتشييد السكك الحديدية أو بناء الطرق والجسور وهو يرى إن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى لرؤوس أموال كبيرة، كما أن عوائده بطيئة

[1].د. **إسماعيل محمد بن قانة** –اقتصاد التنمية — دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – 2012، ص48.

لذاكان لزاما على الحكومات الدول المتخلفة أن تتدخل بنفسها في هذا المجال مثلما حدث تماما في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة؛

- ✓ هذا الانطلاق قد يحدث من الداخل مثلما حدث في بريطانيا أو من الخارج وذلك باستيراد موارد التنمية.

3- مرحلة الانطلاق: حيث يصبح فيها النمو بحالة عادية ويتم فيها القضاء على العادات الرجعية والمعوقات المؤسسية وتتميز ب: ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5%إلى ما يقل عن 10% من الدخل القومي؛

- تطوير بعض القطاعات الرائدة وصناعات رئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط أساسي لمرحلة الانطلاق على غرار ما حدث في صناعة النسيج في بريطانيا أو السكك الحديدية في الو م أ؛

- ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار في الصناعات التي تذر عوائد كبيرة وزيادة الطلب على العمالة في القطاعات الرائدة، ووفقا لهذا المنظور يصنف "**روستو**"القطاعات الاقتصادية التي يحدث فيها النمو إلى ثلاثة :

- ✓ **قطاعات النمو الرئيسية:** وهي القطاعات التي يحدث فيها النمو وتحقق عوائد كبيرة؛
- ✓ **قطاعات النمو التكميلية:** ويحصل فيها النمو كنتيجة للنمو الحاصل في القطاعات الرئيسية؛
- ✓ **قطاعات النمو المستمر:** وهي ذات العلاقة ثابتة بمجموع الدخل الوطني وبمجموع السكان مثل الصناعات الغذائية، البناء والأشغال العمومية.

4- مرحلة الاتجاه نحو النضج آو النضج الاقتصادي: وعرفها "**روستو**" على أنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، ويحدث فيها تغيرات رئيسية: **تغير في سمات وخصائص العمل** حيث ترتفع المهارات ويميل السكان إلى العيش في المدن، **تغير صفات طبقة المنظمين** حيث يتراجع أرباب العمل ليصل محلهم المديرين الأكفاء، يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات، وبشكل عام فانه في هذه المرحلة تصبح الأوضاع الاقتصادية والتقنية قادرة على تحقيق الإشباع المحلي وتصبح هناك إمكانية لتصدير الفائض.

5– **مرحلة شيوع الاستهلاك أو الاستهلاك الوفير أو الكبير**: وفيها تكون الدولة قد بلغت مرحلة من التقدم الاقتصادي وهي تتميز بشكل عام، بعملية إشباع لكل الحاجات الأساسية ويتحول المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب، وهكذا فان المجتمع يسعى إلى تحقيق ما يسمى بدولة الرفاهية.

2. نظرية النمو غير المتوازنImbalancegrwoth Theory:

تنظر أكثر النظريات الحديثة إلىأن النمو المتوازن هو شرط أساسي للتنمية الواعية غير أن " **ألبرت هيرشمان Albrethirachman** يرى أن أوضاع المجتمعات الفقيرة لا تمكنها من تبني وتنفيذ إستراتيجية شاملة للنمو، نظرا لافتقارها لرأس المال الكثير وعدم تمكنها تخصيص كميات كبيرة من الاستثمارات لجميع القطاعات وفي وقت واحد تمكنها من تحقيق نمو شامل ومتوازن بين القطاعات المختلفة، كما يرى أن التركيز قد يخلق اختلالات واختناقات يتولد عنها ضغطا معرقلا لمجرى الحياة الاقتصادية، ومع هذا تولد محفزاتكافية لمعالجة الأزمات وينتج عن هذه الحلول في آخر المطاف النمو الاقتصادي،فالتنمية غير المتوازنة تتخذ شكل تركيز للموارد الاقتصادية في عدد من الأنشطة الاقتصادية تمثل القطاع القائد، بحيث يترتب على توسيع وتقدم هذا القطاع تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فإختلال التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو وهذه الاختلالات تلعب دورا فعالا في خلق الظروف التي تدفع عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

3. نظرية الدفعة القويةأو النمو المتوازن Big Push Or BalanceDgrowthThéorie

تستند هذه النظرية كالنظرية السابقة على أن أكثر الدول النامية تشكو من نقص في مواردها اللازمة لعمليات التنمية، ولايمكن هذا الوضع من تحقيق التقدم المرجو على العكس فمن الضروري بعكس النظرية السابقة شمول التنمية لقطاعات المجتمع بأكملها، إذ لا يمكن تصور نمو الصناعة في بيئة غير صناعية دون الاضطرار إلى إنشاء وحدات إنتاجية مكملة لها رأسيا وأفقيا تمكن من تزويدها بالمواد الأولية والوسيطة، ويرجع هذا الشمول إلى التوازن الواجب تحقيقه أثناء سير عملية التنمية بغية تجنب الإختناقات والاختلالات التي تتولد في بعض القطاعات

أثناء تنفيذ عملية التنمية، ويعتبر " **رانجر Ranger" وروردان Rodan**" من أهم دعاة هذه النظرية، معتبرين أن للاستثمار ولمعدل تراكم الرأسمالي دورا في عملية التنمية، وبالاعتراف بأهمية هذا الدور في هذا المجال إلا أنه لا يمكن التسليم بأنه العامل الاستراتيجي الوحيد، وقد دلت التجربة أن هناك عوامل اجتماعية وسياسية مختلفة تتحكم في عملية التنمية .

4. نظرية النمو من خلال استغلال فائض القوى العاملة: نادى "**آرثر لويسArthurLewis** " بإستبدال نقص رؤساء لأموال التي تعاني منها اغلب الدول النامية بفائض القوى العاملة الموجودة بكميات كبيرة والذي يبقى قسم كبير منها سيئ التشغيل أو معطلا تعطيلا تاما، ولهذا طالب لويس تشجيع قيام الصناعات لا تستلزم مهارات خاصة بل تعتمد على العمل اليدوي، وأكد أن هؤلاء العمال سوف يتقاضون أجورا متدينة تتناسب مع مستوى إنتاج القطاعات ذات الإنتاجية المتدينة،وتكرار أمثال المشاريع يؤدي إلى ظهور مشاريع جديدة تمتص القوى العاملة الفائضة.

5. نظرية التراكم بكلفة متناقصة: قدم هذه النظرية الاقتصادية الفرنسي " **فرانسو بيرو François Perroux**" حيث أكد أن التنمية تمثل عملية كسر ازدواجية الإقتصاد التي تقوم عليها أكثر اقتصاديات الدول النامية ويجعل منها قطاعا تقليديا قديما وقطاعا ديناميكيا حديثا، ولم ينادي "**بيرو** "كغيره بكسر الازدواجية عن طريق التغيير الجدري والكلي للبنية الاقتصادية أو عن طريق إحداث عمليات أساسيةكالإصلاح الزراعي والتأميم... الخ، بل فرق بين الصناعة أيإقامة المشروعات الصناعية وبين التصنيع كعملية مندمجة بمختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وأكد أن العملية الصناعية المتكاملة سوف تسمح بإيجاد تطور ذاتي يمكن من أن تغذي القطاعات الأخرى وتتغذى منها.

و انطلاقا مما سبق نستنتج أنه في إطار هذه النظريات اتبعت الدول النامية توجهات مختلفة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره كوسيلة لتحقيق

التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على أهمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا للتنمية الاقتصادية، وهناك من إتبع إستراتيجية ترتكز على القطاعين معا لتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، حيث سنتناول في هذا المطلب الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الإقتصادية:

المطلب الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

الفرع الأول: الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية:

أولا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية: أثبتت تجارب العديد من الدول بأن الزراعة دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، استنادا إلى ما توفره هذه الأخيرة من موارد مالية ومادية وبشرية حيث تساهم الزراعة في:- توفير كميات أكبرمن المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، والعاملين فيقطاع الصناعة؛[1]

- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى زيادة توسيع قطاع الصناعة والخدمات؛
- زيادة الدخول تسهل عملية دخول جزء من الدخل إلى الحكومة عن طريق الضرائب؛
- تزويد القطاع الزراعي للقطاع الصناعي بأهم المواد الأولية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

ثانيا:الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية: إن تصنيع يعد عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع التجارب الدول المتقدمة، التصنيع هو شرط أساسي للتنمية الاقتصادية باعتباره قطاع ديناميكي يساهم في تطوير القطاعات الأخرى ومن بين مساهماته:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية، وخاصة الصناعات الغذائية والإستهلاكية؛

_ توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي من السلع المصنعة؛

[1]:**دكتور جابر احمد بسيوني – الدكتور محمد محمود مهدلي** – التنمية الاقتصادية – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية _2012 ص 10 -191.

ـ توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى؛

ـ تعزيز الصادرات تنميتها حيث إن الفائض من الإنتاج المحلي يوجه إلى التصدير؛

ـ المساهمة في توفير فرص عمل عديدة واكتساب المهارات والتقليص من البطالة؛

يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ونمو الناتج القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأنه يقلل من الاعتماد على تصدير المواد الأولية التي تخضع لعدة متقلبات في عوائد صادراتها.[1]

ثالثا: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية: ان التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير كلا القطاعين، ذلك لان تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى عدة عوائق، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الزراعي وبالتالي فالقطاعين يكملان بعضهما .

رابعا: إستراتيجية الحاجات الأساسية: اتجه المفكرون نحو استراتيجيات جديدة هي إستراتيجية الحاجات الأساسية التي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء وسكن، وظهرت الفكرة في السبعينات وأيدها البنك الدولي وحجتها أن توفير السلع والخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر بسرعة أكبر ذلك لأنها تعمل على الرفع من دخول الأفراد.[2]

وعلى الرغم من ذلك فان الدول النامية ترى هذا التوجه ما هو إلا محاولة لشل عملية التغييرات الهيكلية والبنيوية التي تعجل بعملية التنمية باعتبار إن تلبية الحاجات الأساسية ما هي إلا صورة من صور التمويل الاستهلاكي وبذلك فان عملية النمو الاقتصادي بدورها تتأخر،و **فـــي رأينـــا** أن مشكل توفير الحاجات الأساسية للأفراد هي عملية مهمة تتطلب المزيد من الدراسة والاهتمام باعتبارها استثمار في العنصر البشري الذي

[1] **د. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، د. عبد الوهاب نجا**، مرجع سابق، ص 178

2:**دكتور جابر احمد بسيوني – الدكتور محمد محمود مهد لي** – التنمية الاقتصادية – مرجع سبق ذكره ص 101 -91.

يعد من أحد الاستثمارات التي يجب على الدولة أن تدخلها ضمن مخططاتها الاقتصادية التنموية والتي تحتاج إلى مصادر تمويل من اجل تحقيقها .

الفرع الثاني: تمويل التنمية الاقتصادية.

لقد أعتبر التمويل منذ عقدين من الزمن على أنه وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولها أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور وليس على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية، وظل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية والدول النامية في الأربعينيات والخمسينيات مقتنعين بتأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية وهي السياسة النقدية التي تميزت بقلة كفاءتها في الدول النامية. [1]

أولا: ماهية التمويل: لم يكن ينظر للتمويل على أنه سيؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية للسكان ،لكن مع ذلك حاول بعض المحللين في السنوات الأخيرة أمثال[2]: ادوارد شاو **Edwaredchaw**و رونالد ماكينين **RonaldMakinnon** أن يثبتوا أن للسياسة التمويلية تأثيرا قويا على التنمية، وعرف **تمويل التنمية**بأنه " **توفير الأموال،السيولة النقدية من اجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس الثابت بهدف زيادة الإنتاجو الاستهلاك "و يعرف** كذلك أنه "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشاة "

و يعرف فريق ثالث التمويل " **تلك التدفقات المالية والمحلية والأجنبية الموجهة لانجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع "**

ثانيا: مصادر تمويل التنمية: هناك مصادر داخلية ومصادر خارجية لتمويل التنمية تتمثل فيما يلي:

[1]. **الدكتور إسماعيل محمد بن قانة** – مرجع سابق – ص **292**

[2]. **الدكتور إسماعيل محمد بن قانة** – نفس المرجع – ص **293**

1.المصادر الداخلية: تنقسم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية إلى:

– **مدخرات اختيارية**: وهي التي يقبلها الأفراد والمشروعات طواعية واختيارية وتتمثل في:

– مدخرات القطاع العائلي: هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات؛

– مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخار وتنقسم إلى مدخرات القطاع العام ومدخرات القطاع الخاص؛

–التمويل المصرفي: حيث تقوم به المصارف والبنوك التي تعمل كواسطة بين أصحاب الفائض المالي– المدخرين – وأصحاب العجز المالي –المستثمرين – حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثمارات لذاتها أو لإعادة إقراض المستثمرين وتختلف البنوك بين بنوك تجارية وبنوك أعمال.

– **الادخارات الإجبارية**: وهي أدخارات تقتطع من الدخول المتحققة لدى أفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي؛

– **الادخار الحكومي**: يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فان كان هناك **فائض** اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون، أما إذا زادت النفقات عن الإيرادات أي في حالة **عجز** فانه يتم تمويله عن طريق السحب من المدخرات القطاعات الأخرى آو عن طريق طبع نقود جديدة؛

– **الادخارات الجماعي**: هي إدخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار.

– **التمويل التضخمي**: تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات ويتخلص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو

الإقتراض من البنكي المركزي والبنوك التجارية ويسمى التمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز موردها المستقلة في الإنتاج.

2 : المصادر الخارجية: إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية، وتتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية ومنها:

- ✓ **التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية**: ولعل من أهم المؤسسات الدولية نجد صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وهي مؤسسات تهدف بشكل عام إلى منح قروض بأشكال مختلفة واستشارات تقنية للدول التي تحتاج إليها.
- ✓ **المنح والإعانات**: تتمثل في تمويل مواد من الدولة المانحة إلى الدول النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي او عيني والنقد في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارات أو معونات فنية.
- ✓ **القروض:** قد تكون القروض عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية من غير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات تمويل دولية كالبنك الدولي للتنمية أو صندوق النقد الدولي، أو هيئات التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيون ومعنويون من منظمات التمويل الدولية مثل مؤسسة الدولية للتمويل IFC.
- ✓ **الاستثمار الأجنبي:** يتمثل في إستثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال المشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معها لدفع عجلة التنمية بها وهي نوعان:

✓ **الاستثمار الأجنبي مباشر**: أن يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال المشروع وهو ما يمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة مع الطرف الممثل للبلد.

✓ **الاستثمار الأجنبي غير مباشر**: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الدولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

ثالثا: مشاكل مصادر التمويل وإجراءات إنعاشها في الدول النامية.

كما أشرنا أن أهم العراقيل التي تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكل التمويل الأداة الرئيسية للتنمية في الدول إلى جانب الإدارة الاقتصادية وسنبرز أهم عوائق مصادر التمويل[1]:

1: عوائق مصادر التمويل الداخلي:

أ.بالنسبة للادخار العائلي: يواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينات حوالي 400 دولار سنويا، وفي بعض دول أسيا لم يتجاوز **300**دولارسنويا وذلك لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم المدخرات.

أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

– عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات بالنسبة للمؤسسات المالية والتي تتلاءم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية.

– عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الأنفاق تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

ب. بالنسبة لقطاع الأعمال: يتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود فصل بين هذا القطاع والقطاع العائلي، نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول.

[1]. **تقرير الأونكتاد** – مرجع سابق – سنة 2019.

ج . بالنسبة للقطاع الحكومي: من أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولة قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:- ضالة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي وذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد؛

-اتساع نطاق العمليات العينية – المقايضة - انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة الضريبية؛

- فقدان الثقة في المصارف ثم اللجوء إلى الإكتناز؛- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية تعرقل التنمية؛- ضيق أسواق الأوراق المالية؛

2. عوائق مصادر التمويل الخارجي:

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منها: - عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي- ضيق حجم السوق المحلية، إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق لمحلية؛

-صعوبة القدرة على المنافسة في أسواق المالية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية؛

-عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية؛

-عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع؛

-فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

- ومن أهم العوامل التي كان لها تأثير على مديونية الدول النامية هو هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية.

رابعا: الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل :

1.إنعاش مصادر التمويل الداخلي:

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جدب الادخار وذلك من خلال:

أ.مدخرات القطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها هي التوسع في صور الإدخار التعاقدي بتشجيع التامين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها، وتامين استقرار القوة الشرائية، وانتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة، تنمية الوعي الإدخاري بين الأفراد.

ب. مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعية من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح كما تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة إتجاه هذه الشركات.

جـ. المدخرات الإجبارية: من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي والزيادة من المستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي.

2. الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية:

يعد الرأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا يجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة.

خامسا: مصادر التمويل الخارجية وعلاقتها بخطة التنمية للدول النامية:

لا تزال أقل البلدان نموا تواجه مصاعب جمة في بلوغها أهدافها الإنمائية بسبب اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي والذي يعتبر تحديا كبيرا يصادف أهدافها التنموية، ففي منتصف مسيرة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول التي صادفت **2015**، اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام **2030**، كما اعتمد خطة **أديسأ بابا** الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والذي أشار إلى الموارد المالية لتمويل الاستثمار وتغطية النفقات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، غير أن نتائج المؤتمر كانت مخيبة للآمال وذلك بالنظر إلى الأرقام المحصلة حيث انخفض الحجم الإجمالي للتمويل الخارجي بنسبة **12%**في الفترة الواقعة بين **2013** و**2016** وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقل البلدان نموا عام **2018**بنسبة قاربت**3%**قياسا بعام **2015** ، بينما عانت البلدان الأقل نموا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ معدله **37%**و ارتفعت مستويات الدين الخارجي وأصبحت جل البلدان الأقل نموا تعاني من ضائقة الدين واشتدت حدة التمويل مع تراجع النمو الاقتصادي التجارة الخارجية وتزايد السريع في نمو السكان مما جعلها عوائق في وجه تحقيق التنمية المستدامة للدول الأقل نموا والدول النامية، ويمكن تفسير اعتماد هذه البلدان على التمويل الخارجي بالعجز المتواصل في المدخرات المحلية على تمويل إحتياجات الاستثمار الثابت في هذه البلدان وحسب **الشكل رقم 2.1** نلاحظ أنه بلغت قيمة المساعدة الانمائية **49 بيلون دولار** بينما بلغت قيمة التحويلات **43 بليون دولار** أما قيمة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر فبلغلت **21 بليون دولار** وتسديد الديون **بلغ 23 بليون دولار** وتم توزيع هذه التمويلات على البلدان الاقل نموا بنسبة **75 %** وباقي الدول **25 %.**[1]

[1]. **تقرير الأونكتاد** – مرجع سابق – 2019

الشكل رقم 2.1: أكبر مصادر التمويل للبلدان الأقل نموا خلال **2019** بالبليون دولار

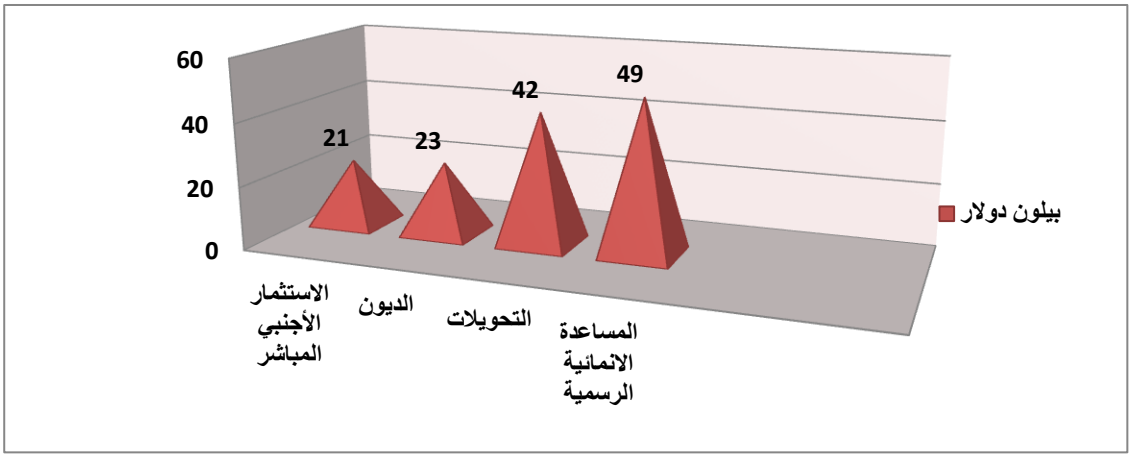

المصدر، تقرير الأونكتاد – مرجع سابق منشور المتحدة 2019 .UNCTAD/LDC. من اعداد الباحثة.

1.التمويل الخارجي وأثره على الأداء الاقتصادي للدول النامية: بعد الأزمة العالمية **2009/2008**، اعتبر الأداء الاقتصادي للدول النامية مشجعا حيث بلغ معدل نمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6،4 %خلال الفترة 2011، 2017 أي **1،2%**،[1] من نصيب الفرد واعتمد النمو في الأساس على قاعدة التوسع في قطاع الخدمات والأعمال التجارية التقليدية، وعلى جانب الطلب حققت البلدان الأقل نموا معدلات استثمارية عالية نسبيا وبلغ الاستهلاك 80 **%**، من متوسط الناتج المحلي الإجمالي ولهذا السبب اعتمدت أقل البلدان نموا بشكل كبير على المدخرات الأجنبية لتمويل الجانب الأكبر من تراكم الرأسمالي ومع الإستمرار في الإرتفاع الإحتياج إلى الإستثمار وإنخفاض المدخرات المحلية، وفي الفترة **2015–2016** وصل متوسط فجوة الموارد إلى نسبة **80%**، من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عنها بأنها الفرق بين المدخرات المحلية وتكوين رأسمال الثابت الإجمالي، وقد تقلصت مساهمة تكوين رأس مال الثابت الإجمالي منذ وقوع الأزمة المالية الاقتصادية 2009/2008 وبقي معدل الاستثمار مستقرا حول نسبة **26–27%** من الناتج المحلي الإجمالي ومن ناحية التمويل الخارجي فان مساهمة صافي الصادرات في نمو ناتج الإجمالي جاءت سلبية في معظم الفترة 2010-

[1]. **تقرير الأونكتاد** – مرجع سابق – 2019

2017 حسب الشكل المبين أدناه، وفي المقابل تكمن البلدان اقل نموا من زيادة إيرادات الصادرات بمتوسط بلغ **2.7%** بين عامين 2010-2017، وحققت الصادرات السلعية نموا بنسبة **7%**، وعلى مستوى التدفقات التجارية فقد أخفقت التدفقات التجارية في دعم إعادة التوازن بسبب الاعتماد المرتفع على الصادرات السلع الأولية واستيراد السلع الصناعية والرأسمالية، فمن أصل 46 من البلدان الأقل نموا صنفت **الاونكتاد 39 بلدا**، اعتمادها على السلع الأولية حيث بلغ هذا لاعتماد 57 %، على مدى الفترة 2015-2017، وفي مواجهة خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام 2030 تتبع لجنة المساعدة الإنمائية الإستراتيجية لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية وسنحاول التطرق إليه من خلال **المبحث الثاني**.

المبحث الثاني: دور الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية.

قبل الحديث عن دور القطاع الخاص في عملية التنمية وعن إستراتيجية إشراكه في المجالات الاقتصادية بشكل يتيح للدولة تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لابد من التطرق الى دور الدولة ووظائفها وأسباب تدخلها في النشاط الاقتصادي وكما لابد من الإشارة إلى الأسباب التي جعلت المفكرون يؤيدون فكرة إقصائها من الدور القيادي للنشاط الاقتصادي والذي سنتناوله في هذا المطلب .

المطلب الأول: تعدد وظائف الدولة وأسباب تدخلها في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

1 : تعريف القطاع العام: يقصد بالقطاع العام **وحدات القطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي لايمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص،**[1] وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى المستهلكين بالأسعار الإدارية، وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية نظريات التنمية الاقتصادية، وأكدت كلها أن

[1].**ضياء مجيد موسوي** ، مرجع سابق، ص،265.

للدولة دورا قياديا في عمليات التنمية، وتلازم ذلك مع الأفكار الماركسية التي نادت بضرورة هيمنة الدولة على جميع مجالات الحياة الاقتصادية لتحل كل القضايا الاستثمارية والتنموية والتنظيمية والاجتماعية، وتوفر العدالة الاجتماعية .

2. أسباب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: هناك عدة عوامل ساهمت في إرساء تدخل الدولة وقيادتها للنشاط الاقتصادي من بينها:

– أن عشية الاستقلال ورثت الدول النامية المستقلة حديثا وضعا صعبا فإلى جانب الجهاز الإداري يوجد مشروعات عامة كبيرة خاصة في مجال الخدمات العامة والتي كانت تشرف عليها الإدارات الاستعمارية لأسباب سياسية اقتصادية فكان على الدولة الجديدة الإستمرار في إدارة هذه المشروعات.

– ورثت الدول المستقلة حديثا علاقات تجارية مرتبطة بالدول الغربية ونظرا لمكانتها الاقتصادية الدولية الضعيفة كانت تجارتها الخارجية في حالة عجز مما تتطلب تدخل الدول الغربية في مسار التجارة الخارجية.

– بعد إدراك وتأميم الموارد الطبيعية والمنشئات الاقتصادية الكبرى من طرف الدولة أضحت ميزانية الدولة هي الممول الوحيد للنشاط الاقتصادي بالنظر إلى ما تساهم به موارد الطبيعية من الدخل القومي.

– إلزامية التنمية الاقتصادية وضرورة تحقيق معدلات نمو عالية والتوجه نحو التخطيط الاقتصادي، دعا إلى المزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتامين تنفيذ التخطيط الاقتصادي، كما طرح شعار الاشتراكية السياسية والاقتصادية من أجل تأميم القطاع الخاص وإحكام القبضة على الاقتصاد الوطني.

وعليه يمكننا القول أن الحاجة إلى القطاع العام قد أملتها الظروف الاقتصادية والسياسية آنذاك والتي خلفت اقتصادا منهار، فلا يمكننا تحقيق نمو اقتصادي وتحريك المدخرات الوطنية، توزيع الاستثمارات القطاعية، وخلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة والتخطيط وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون أن تلعب الدولة دورها في إدارة النشاط الاقتصادي بمخلفاتها الاستعمارية من خلال القطاع العام.

الفرع الثاني: وظائف وأسباب قيـــام القطاع العـــام:

أسبـاب قيـام القطـاع العـام: من بين الأسباب التي ساعدت على نشأة القطاع العام وهي كالآتي:

1: الاحتكارات الطبيعية: إن بعض الصناعات تستلزم أن يوجد مشروع واحد للعمل في ذلك المجال وتوصف تلك الصناعات غالبا بأنها احتكارات طبيعية ومن الأمثلة الواضحة عليها: تجهيز الكهرباء والغاز والماء ومن المبررات التي تقدم لإدخال تلك الصناعات ضمن الملكية العامة هي أن الانتفاع الكامل مما يوصف بوفرات الحجم حيث لا يمكن التوصل إليه إلا إذا كانت تلك الصناعة تدار على أساس القطر كله وبهذا الوجه يحال دون وجود عدة احتكارات إقليمية صغيرة بمكن أن توجد في ظل الملكية الخاصة، ومعظم تلك الصناعات هي صناعات أساسية تجهز الخدمات " **كخدمات النقل والاتصال**" أو **المنتجات** " كمنتجات الكهرباء والغاز والماء والفحم والنفط التي تعد ضرورية لأعمال بقية الصناعات الأخرى.

2.تنظيم الصناعة: ومن الأسباب المهمة هي عندما يتم نقل صناعة من القطاع الخاص إلى القطاع العام هي أن القطاع الخاص قد يعجز أو لا يرغب في إنفاق المبالغ الكبيرة اللازمة لتجديد وتحديث بعض الصناعات التي تستلزم تكثيف رأس المال وقد تكون في ظل الملكية الخاصة تعمل بأجهزة قديمة ومتهالكة، وعلى نطاق صغير لا يفي بالطلب الحديث كما أن الدولة وحدها قادرة على توفير الاستثمارات بالقدر الضروري لإنعاش تلك الصناعات وإدخال الخصائص اللازمة.

3.**المساعدة على إدارة وضبط الاقتصاد:** من الدوافع الرئيسية التي تؤكد على ضرورة الاعتماد على القطاع العام في الاقتصاد وهي إمكانية استخدام ذلك القطاع كأداة فعالة لتنظيم الاقتصاد وضبطه فالصناعات المؤممة ويكمن ذلك من خلال استخدام الموارد في أوقات الركود كما يمكنها زيادة برامجها الاستثمارية حتى تتولد منها آثار المضاعف خلال فترة الكساد كما يمكن أن تقلصها خلال فترات الرواج والاندفاع لأجل تخفيض الطلب

الكلي وبالإضافة إلى ذلك فبإمكان الحكومة أن تستخدم سلطتها لتثبيت أسعار السلع التي تنتجها الصناعات المؤممة وبهذا الوجه يمكن أن يخفف معدل التضخم."

4. التكاليف والمنافع الاجتماعية: ويقصد بها أن يقوم القطاع العام بتحمل التكاليف الخدمات التي تقدم المنافع الاجتماعية ومن الأمثلة البارزة: للصناعات المؤممة التي توصف بأنها تعمل من أجال الصالح العام فمثلا: السكك الحديدية المؤممة، والتي تتعرض لضغوط سياسية واجتماعية، غير أن الدافع إلى استمرارها هو ترك هذه الخطوط يعزل بعض المجتمعات أو يسبب المزيد من الازدحام في بعض الطرق " **طرق السيارات**" وكذلك بالنسبة لصناعة استخراج الفحم والتي تعتبر تكلفته باهضة " أي أن **إنتاجها غير اقتصادي"** والداعي إلى استمرار ذلك هو أن غلق تلك المنطقة يؤدي إلى بطالة محلية واسعة.

5. الأغراض الاجتماعية والسياسية: إن الدوافع إلى تكوين القطاع العام والتأميم لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد أيضا إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية فمن النقاط الأساسية في برامج المدرسة الاشتراكية نقل وسائل الإنتاج إلى الملكية العامة وتعتقد هذه المدرسة أن الملكية العامة تعمل: بين أفراد المجتمع من ممارسة رقابة الديمقراطية تامة على الوسائل التي يكسب بها عيشهم وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل من الأملاك إلى العمال.

6.القطاع العام وسيلة إنمائية: قد يكون القطاع العام وسيلة لتحقيق جانب مهم من التنمية الاقتصادية فالدولة التي يكون لديها رؤوس الأموال الضخمة والخبرة الغنية تستطيع أن تنشئ المشروعات الاقتصادية المختلفة، وبعد أن تجتاز هذه المشروعات مرحلة النضج وتبدأ بالترسخ تقوم الدولة ببيعها إلى القطاع الخاص وتستخدم إيرادات البيع في القيام بمشروعات جديدة أخرى تسير فيها على المنوال السابق وقد اتبعت اليابان هذه الطريقة في أواخر القرن التاسع عشر عند أوائل نهضتها الإنمائية وبعض الأقطار النامية تحاول أن تستفيد من التجربة اليابانية.

7.القطاع العام والإشراف الحكومي:

من الممكن للدولة أن تحقق الأهداف الإقتصادية " كالعمل على إستقرار الأسعار وزيادة الاستثمار وغير ذلك" عن طريق الإشراف الحكومي على المشروعات بدون اللجوء إلى إدخال تلك المشروعات ضمن الملكية العامة، بصورة تامة وتوجد طرق كثيرة تستطيع الحكومة بها أن تشرف سياسيا على أعمال المشروعات الخاصة ومنها: – مراقبة أسعار الصناعة ومراقبتها؛– تملك الدولة نسبة من أسهم الشركات وتعين ممثلين في المجالس الإدارة؛ ممارسة الإشراف الدائم على سياسات التكاليف والتسويق المتعلقة بالمشروعات الصناعية؛– الإشراف على مرحلة البيع بالجملة وبذلك تحقيق الإشراف على الأسعار التي يحصل عليها المنتجون والإشراف على الأسعار التي تفرض على الموزعين " **باعة التجزئة**"؛ – تعيين المواصفات الفنية التي تحدد جودة المنتجات الصناعية وخصائصها، الإشراف على طبيعة الخدمات التي تقدمها الصناعة .

ثانيا: دور القطاع العام في عملية التنمية:

إضافة إلى ما ذكرناه سابقا إزداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الإنتاجي والخدماتي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية إزداد الإنفاق الحكومي من حوالي **8.3%**من الدخل القومي قبل الحرب العالمية الأولى ليصل إلى **50%** تقريبا أثناء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية السبعينات، وينطبق ذلك على الدول مثل بريطانيا، فرنسا وألمانيا وغيرها، أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة القطاع العام في الناتج الإجمالي فقد تجاوزت **10 %** في بعض الدول؛ مثل بريطانيا وفرنسا، وتجاوزت **90 %** في البعض الآخر؛ مثل ألمانيا الاتحادية والإتحاد السوفيتي، وذلك في نهاية السبعينات وحتى النصف الأول من الثمانينات وكانت الدول النامية أكثر اعتمادا على القطاع العام في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من الدول الصناعية، حيث تجاوزت نصيبها في البعض منها **50 %**من الناتج المحلي الإجمالي، ولقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نرتكز على بعض المؤشرات.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

أولا: مؤشرات قياس حجم تدخل الدولة: نستعين بعدة مؤشرات لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد[1]

1.المؤشرات المالية: من أكثر المقاييس شائعة الاستخدام لحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هما مؤشر **الإنفاق الحكومي** و**الرسوم الضريبية** كنسب للناتج الإجمالي،فيما يتعلق بمؤشر الإنفاق الحكومي فإنه يعكس مقدار ما تستحوذ عليه الدولة من موارد لتحقيق أهدافها الاقتصادية ،فقد اختلفت الآراء بشأن كيفية قياس حصة **الإنفاق الحكومي في الاقتصاد "كمؤشر لحجم الدولة"** حيث رأى بعض الاقتصاديين أنه يجب استبعاد المدفوعات التحويلية، لأنها لا تعدو أكثر من كونها إعادة لتوزيع الموارد، وأن إدراجها يعطي حجما لتدخل الدولة أكبر من مما هو عليه ، وبتالي لابد أن يقاس بمقدار ما تستحوذ عليه الدولة من موارد حقيقية، وما تنفقه من نقود سواء على أغراضها الخاصة "الاستهلاك" أو لتحويل المدفوعات بين الأفراد, ورأى بعض الاقتصاديين أن حجم الدولة يجب أن يقاس بنسبة **الإنفاق الحكومي الجاري " الاستهلاكي + التحويلات"** الناتج الإجمالي، معللة ذلك بأن هذا المؤشر يعكس استخدام الموارد بشكل مباشر من جانب الدولة لممارسة وظائفها التخصيصية، والتوزيعية ورأى الآخرون أنه يجب إضافة الاستثمار العام كأحد أهم مكونات الإنفاق العام والذي يعكس التدخل المباشر للدولة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

و فما يتعلق بمؤشر **الإيرادات الضريبية**، استخدمت كثير من الدراسات هذا المؤشر كمقياس للعبء المالي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقد لجأت بعض الدراسات إلى استخدام معدل الضريبة **كنسبة للناتج** بدلا من نسبة **الإيرادات الضريبية**، حيث أن ارتفاع معدل الضرائب قد لا ينتج بالضرورة إيرادات ضريبية مرتفعة حيث

[1]. **مولاي لخضر عبد الرزاق**، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية، 2009،2010، ص،50.

توجد علاقة عكسية بين ارتفاع معدل الضريبة، وكمية الإيرادات الضريبية التي تحصيها الدولة بسبب ما قد تحدثه هذه المعدلات المرتفعة للضرائب من آثار سلبية على حوافز العمل والاستثمار وهذا الانخفاض في الإيرادات الضريبية قد يعطي انطباعا زائفا بانخفاض حجم الدولة في النشاط الاقتصادي، ورأى بعض الاقتصاديين أن **الإنفاق الحكومي** هو أفضل مؤشر يقيس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأنه يعكس كمية الموارد الفعلية التي يستحوذ عليها القطاع الحكومي، بينما الضرائب هي فقط أحد الطرق لتمويل هذا الاستحواذ .

2.مؤشر حجم العمالة الحكومية: يعتبر أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم لتقدير حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ويعبر عن عدد الأشخاص العاملين بالقطاع الحكومي ووحدات القاع العام، فعندما تتوسع الدولة في نطاق تدخلها الاقتصادي، فإنها تتجه إلى طلب المزيد من المدخلات وهو ما يؤدي إلى توسعا في التوظيف العام إلا أن هذا المؤشر يعاني من بعض المشكلات نظرا للصعوبات التي تتعلق بالتحديد الدقيق لما يعتبر منشآت عامة، وما يدخل منها ضمن القطاع الخاص، في ظل تبني عمليات الاختصاص فإنه عادة ما يتم الاعتماد على العاملين في الوحدات والإيرادات والأجهزة الحكومية فقط كمؤشر لحجم العمالة الحكومية.

3.مؤشر الإنتاج العام: يفرق نظام الحسابات القومية بين نوعين من الإنتاج العام، سلع وخدمات عامة تباع في السوق، وتقوم بأسعار السوق حتى لو كانت هذه الأسعار أقل من التكلفة، وسلع خدمات لا تباع في السوق، وتحتكر الدولة السيطرة عليها وتمويلها، وتتحمل تكلفة إنتاجها الفعلية كالتعليم والصحة والخدمات العامة ويقاس حجم الدولة بهذا الشكل، على أنه مجموع القيمة المضافة لناتج الوحدات الحكومية العامة سواء كان يتم بيع هذا الناتج في الأسواق أم لا.

4.مؤشر السياسات العامة: وتتضمن السياسات المالية والنقدية والتجارية اللازمة لتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومن المؤشرات المستخدمة لتقدير حجم الدولة في هذا المجال نسبة العجز المالي والحكومي للناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر لتدخل الدولة من خلال السياسة المالية ومعدل التضخم، كمؤشر للتدخل الدولة من

خلال السياسة النقدية نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي في المجتمع " **كمؤشر لمدى تدخل الدولة في تخصيص الائتمان**" ونسبة الملكية الخاصة للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم التداول في سوق المال وسعر الفائدة الحقيقي " **الصادرات + الواردات/ الناتج القومي الإجمالي، وعلاوة سعر صرف السوق السوداء، ومعدل التعريفة الجمركية**" كمؤشرات لتدخل الدولة في المعاملات الخارجية.

5.مؤشر التنظيم والقواعد المؤسسية:

هناك أشكال غير مباشرة لتدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، فالدولة قد تتحكم في التخصيص، وتوزيع الموارد في المجتمع من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي " كالرقابة على الأجور والأسعار ووضع اللوائح المتعلقة بشروط ومواصفات الإنتاج، الاستثمار، العمل، التصدير والاستيراد، والتعامل بالنقد الأجنبي واستخدام المرافق العامة والموارد الطبيعية، لذا فان حجم التدخل يبرز من خلال القواعد، النظم والتشريعات، وعليه لجأت كثير من الدراسات إلى قياس درجة وكثافة الإجراءات التنظيمية في الدول المختلفة، استنادا إلى المسوحات التي تتضمن عديد من التساؤلات للمواطنين الذين يتطلب نشاطهم الاقتصادي إلى الخضوع للإجراءات التنظيمية الحكومية وتحويل مخرجات المسح إلى أرقام ذات نطاق محدد تعكس بدورها العبء التنظيمي.

رأي الباحثة: يتضح مما سبق أن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي كمنتج للسلع والخدمات، مستهلك وموزع للموارد، كذلك مستثمر في كافة المجلات الاقتصادية، محصل للضرائب، منظم للنشاط الاقتصادي، ومشرع للقواعد والتشريعات وتختلف درجة قياس هذا التدخل من دولة إلى اخرى حسب أنظمتها المالية ، التشريعية والسياسية،و يشرف القطاع العام في كثير من دول العالم على نسبة كبيرة جدا من الاقتصاد ويستحوذ في كثير من الدول على **30 %**من الناتج المحلي الإجمالي و**30 %**من مجموع الاستخدام.

المطلب الثالث: انتقادات القطاع العام وأسباب التحول نحو اقتصاد السوق.

1. **الفرع الاول: الانتقادات الموجهة للقطاع العام**: اتهم القطاع العام بعدة انتقادات منها :

اتهم القطاع العام بانخفاض الربحية وانخفاض الإنتاجية :[1] بسبب التحديد الإداري للأسعار والذي يعتبر حقوق للأفراد حيث واجهت فكرة التخلي عنها مقاومة عنيفة من طرفهم، أما بالنسبة إلى انخفاض الإنتاجية فلابد عند المقارنة إدراج المنافع الإجتماعية للفئات الإجتماعية الواسعة وطرح من رصيد القطاع الخاص المضار الإجتماعية، أما بالنسبة للخسارة التي يتلقاها القطاع العام راجعة إلى أن الأموال التي يخصصها القطاع العام لا تتناسب مع أغراض المشروعات أما بخصوص السرقة والمحسوبية فهي مسألة تتعلق بالقائمين على إدارة مؤسسات القطاع العام، وهم وحدهم من يتحملون عبء هذه النواقص، ويمكن تطهير المؤسسات منهم، وبعد هذه الانتقادات كان التوجه قائما نحو القطاع الخاص الذي سنبرز أهم خصائصه .

الفرع الثاني: ماهية اقتصاد السوق ومميزات القطاع الخاص .

1: ماهية اقتصاد السوق: يقصد به الاقتصاديات التي تعتمد على **ميكانيزمات قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن*** وهذا يعني اللجوء إلى قوى السوق المتمثلة في قوى العرض والطلب لتحديد وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كمستوى الإنتاج والأسعار والطلب دون أن يكون أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها كما **يعرف اقتصاد السوق** بأنه ***اقتصاد تقوم فيه آلية السوق بتفرعاتها المختلفة والمعروفة بالتوفيق بين الحاجات الغير المحدودة للإنسان والموارد المحدودة***، كما أن اقتصاد السوق يعنى بفعالياته الإنتاجية المادية والغير مادية ومنطق السوق القائم على العرض والطلب، التبادل، الربحو الخسارة، المنافسة وحسابات تكلفة الفرص البديلة [2].

[1].**ضياء مجيد موسوي** ، مرجع سابق، ص269.

[2].**نادر ادريس التل**، أفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ، الأردن ، المطبعة الأولى ،1991 ص116.

كما أن عملية التحول نحو اقتصاد السوق تتطلب ظهور خاص تميزه عدة عوامل من بينها :[1]

- ظهور الميل للادخار في المجتمع والميل لتوظيف المدخرات في استثمارات بدل إكتنازها؛

- استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم الى استثمارات؛

- ظهور رجل الأعمال المنظم، الذي يمتلك صفات ايجابية في بعد النظر وحسن الإدارة، وصفات اندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع لتامين حاجياتهم؛

- التعرف على فرص الاستثمار وهو دور تقوم به الدولة عن طريق مؤسساتها، وإنشاء مؤسسات متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار وهنا تبرز أهمية الدور الإعلامي؛

2 :الخصائص الرئيسية لاقتصاد السوق[2]:

-**الحريـــة الفردية المثلـى**: يقوم نظام اقتصاد السوق في جوهره على الثقة في قدرة الأفراد على اتخاذ قراراتهم دون وصاية فهو يقوم على أساس الاعتراف بالحرية القانونية للفرد ،و لذلك فان نظام السوق يتعارض مع النظم القائمة على العبودية أو العمل الإلزامي،و مع ذلك فانه لا يتعارض مع هذا النظام أن تضطر الدولة إلى الالتجاء إلى فرض بعض القيود على حرية العمل،كما يحدث في الأحوال أو الحرب أو الكوارث الطبيعية .

- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج**:في ظل اقتصاد السوق لا يكفي الاعتراف بالحريات الشخصية بل لابد من الاعتراف بحقوق الأفراد وهو ما يعرف بحقوق الملكية وهي لا تقتصر على حق الملكية بالمعنى الضيق وإنما تشمل أيضا كافة الحقوق العينية الأخرى وترتبط بها الحقوق الشخصية وحرية التعاقد، احترام التعهدات التي تنتج

[1] .**ضياء مجيد موسوي** ،الخوصصة والتصحيحات الهيكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995 ص22.

[2]: **د.حازم الببلاوي**، الإصلاح السياسي وإدارة الحكم ، ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، 2006، ص 240.

من هذه العقود والتعهدات والخلاصة انه لا وجود لنظام سوق دون نظام قانوني واضح فعال للحقوق والتعهدات .

– **المنافسة التامة والمثلى**:السوق تنظيم لا مركزي للإدارة الاقتصادية وهذا يعني تعدد في الوحدات الاقتصادية من منتجين ومستهلكين دون أن يكون لأحدهم القدرة على السيطرة على أوضاع السوق فالاحتكار نوع من السلطة المركزية التي تتنافى مع مفهوم السوق فالمطلوب هو درجة معقولة من المنافسة.

–النظام النقدي: يظل التبادل محدودا ومعقودا ما لم يعرف الاقتصاد نظاما نقديا سليما، فظهور النقود كان نتيجة لاحتياجات المبادلات، ولكن وجود النقود أدى بدوره إلى اتساع المبادلات بشكل كبير ولذلك فانه يصعب القول بوجود نظام السوقبدون وجود نظام نقدي، والذي يقصد به وجود نقود مستقرة تتمتع بقدر معقول من الاستقرار في قيمتها، ودور النقود لا يقتصر فقط كونها وسيطا في المبادلات بل إنها تقوم بوظيفة أخرى تتمثل في إعطاء المعلومات عن قيم السلع والخدمات فتعتبر مقياس للقيم التي تعطي مؤشرا هاما عن التكاليف وبالتالي تساعد على ترشيد القرارات الاقتصادية .

– **نظام الأسعار والأسواق**: لا ينجح نظام السوق ما لم يتوافر عدد من الوسطاء الذين يسهلون عمليات البيع والشراء، فإذا كانت النقود نوعا من الوسيط في التبادل، فان وجود وسطاء بين المستهلك النهائي والمنتج أمر مفيد لمصلحة، كما ان وجود هؤلاء الوسطاء ساعد أيضا على المزيد من المنافسة وقيام سعر واحد في السوق ،فعمليات البيع والشراء لم تعد عمليات خاصة منفردة تتم بين البائع والمشتري وإنما أصبحت عمليات متكررة مما ساعد على ظهور أثمان وأسعار مستقرة لكل سلعة.

– **الأسواق المالية الدافع الذاتي نحو الفائدة**: لابد من وجود أسواق مالية تساعد المدخرين والمستثمرين على استيفاء حاجاتهم، وهذه الأسواق المالية تتطلب بدورها وجود أدوات مالية يعترف بها القانون (أوراق تجارية وأوراق مالية) تتمتع بالحماية القانونية وبقدر معقول من القدرة على التداول، وهناك حاجة أيضا إلى مؤسسات

مالية تتخصص في التعامل مع هذه الأوراق المالية من البنوك وشركات التأمين وبورصات تتبادل في الأوراق والعقود.

-**نظام التبادل وقانون العرض والطلب**:**الشفافية، المعلومات**:نظام السوق يقوم على جوهره على التبادل، ويتطلب في نهاية الأمر المقارنة بين القيم وبالتالي ضرورة توافر المعلومات عنها، ولذلك فإن الكفاءة في السوق تزداد مع زيادة حجم المعلومات المتاحة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، كذلك هناك حاجة في أن تكون هذه المعلومات متاحة للجميع على نحو يوفر قدرا من المساواة أو العدالة، مما يمكنهم من تحقيق أرباح وتجنب خسائر لمجرد هذه المعرفة، ومن هنا فإن نجاح نظام السوق يتطلب توفير اكبر قدر من **الشفافية**، ومنع تضارب المصالح أو الإفادة من المعلومات غير المنشورة لتحقيق مصالح خاصة، كما يتطلب العمل على توفير الحماية لجمهور المستهلكين الذين لا تتوافر لديهم المعرفة الكاملة عن الأوضاع الاقتصادية لمختلف المؤسسات.

3: أسباب الانتقال والتوجه نحو اقتصاد السوق : ويمكن أن نلخص الأسباب التي شجعت على التوجه نحو اقتصاد السوق فيما يلي [1]:

-التدخل في الأسعار وتحديدها إداريا كان له أثارا سلبية، إذ أصبحت لا تعكس الندرة النسبية لعوامل الإنتاج مما أدى إلى ضياع وتبديد الكثير من الموارد .

-الحماية الجمركية وإحلال الواردات التي أدت إلى تراجع النمو الصناعي في الكثير من البلدان.

- الحواجز الجمركية المرتفعة التي أثرت سلبا والتي أصبحت غير منتجة.
- تحديد أسقف لأسعار الفائدة أدى إلى عرقلة الأنظمة المالية وانخفاض الادخار النقدي وتشجيع الاستثمارات غير المنتجة.

-تحديد أجور دنيا أدى إلى إحداث خلل في عالم الشغل وزيادة الفروقات واللامساواة .

[1] **مولاي لخضر عبد الرزاق** ،مرجع سابق، ص 19.

-تحديد سقف للأسعار الاستهلاكية وارتفاع الضرائب على الصادرات الصناعية، أدى إلى تراجع الإنتاجية في الميدان الزراعي وعدم تشجيع المزارعين، وتجتمع النقاط المذكورة آنفا كلها تقريبا في الاقتصاديات الاشتراكية ومن ثم فان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام معظم الدول بالإصلاحات الاقتصادية الليبرالية والعمل على إدخال ميكانيزمات السوق هو مشكل تخصيص الموارد إذ يجب جعل هذا التخصيص فعال ويستجيب للطلب الاجتماعي الحقيقي ويحقق أيضا أرباحا في الإنتاجية.

2. أراء المؤيدين للتحول نحو اقتصاد السوق: و

نلخصها في مجموعة من المبررات وهي :

– ضرورة البحث عن بديل بسبب عجز النمط الاقتصادي الذي أتعبته معظم البلدان المتخلفة خلال العقود السابقة والذي يقوم على التدخل الواسع للدولة وتقليص دور القطاع الخاص والتضييق على المبادرة الفردية والتعطيل الجزئي لآليات اقتصاديات السوق ومؤسساته على امتداد فترة طويلة من الزمن وعجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يرى البعض أن اقتصاد السوق قد تفوق على اقتصاد الأوامر في المبادرة الاقتصادية الانتاجية ، ولقد أوضحت التجربة أن البلدان التي نجحت في تحقيق التنمية هي التي اعتمدت على قوى السوق ومبادرة القطاع الخاص وحدت من سيطرة وهيمنة القطاع العام ومن بين تلك الدول **كوريا الجنوبية ، ماليزيا وسنغافورة** .

– سيادة نظام اقتصاد السوق وتوسع رقعته العالمية يجعلانه واقعا لا يمكن التصادم معه لكون هذا التصادم يخلق نتائج سلبية أكثر مما يخلق فوائد خاصة وأن القوى المسيطرة عالميا تنتهج هدا النهج ولا يوجد توجه عالمي آخر مختلف يتيح أي بدائل أخرى.

– إن اقتصاد السوق يحمل بدائل ويتيح خيارات ويخلق إمكانيات تحقيق التنمية كما يسمح للاستفادة الواسعة من الظروف الدولية الجديدة .

– إن السوق هو الوسيلة الطبيعية لتحديد الأرباح والفوائد التي يتوقعها المتعاملون في السوق منتجين أو مستهلكين مقابل تصرفاتهم دون الحاجة إلى تدخل أو توجيه من أي جهة خاصة للدولة.

3.أراء المعارضين للتحول نحو اقتصاد السوق: يمكن استعراض بعض أراء المعارضين لنظام التحول نحو اقتصاد السوق كما يلي :

– إن آلية السوق في تخصيص الموارد بكفاءة يتطلب درجة عالية من المرونة في الاستجابة لمؤشرات الأسعار ، إذ انه حتى مع التغيير المناسب في الأسعار فان المنتجين يجدون حافزا في تعديل إنتاجهم وهو ما يؤدي إلى هدر للموارد ما يستلزم تدخلا لمواجهة تقلبات الأسعار .

– إن نظام السوق يركز على خوصصة المؤسسات العامة وتحويلها إلى شركات خاصة بقصد خفض المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتوسعها لكي تكون لإضعاف قدرة الدول على السيطرة على قدرات الاقتصاد القومي .

–إن نظام السوق يؤدي إلى سوء توزيع كبير في الثروات والمداخيل على المستوى الوطني وعلى المستوى العالمي.

– إن اغلب البلدان المتخلفة تعاني من ضعف وخلل أجهزتها المصرفية وهو الأمر الذي يتطلب تغيير ذهنيات قبل تغيير الهياكل.

– إن القول بان المصالح الخاصة تقود إلى المصالح العامة هو أمر يفتقر إلى الدقة فالمصالح العامة لا تتوافق في كل الحالات مع تلك الخاصة.

– يرى البعض أن السوق الحر غير قادر على انجاز تنمية في البلدان المتخلفة خاصة في منظور التنمية البشرية بل أن إطلاق قوى السوق دون رادع مع تخلي الدولة عن مهامها في التنمية سيؤدي إلى تفاقم التدهور والتخلف الرفاه الإنساني في غالبية بلدان العالم الثالث ,

– من الانتقادات التي توجه لتحرير التجارة والتحول لاقتصاد السوق هو أن التركيز والاهتمام ينصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية والتي يوجه لها الاهتمام وتعمد عدم التمييز بين اثر تحرير التجارة

الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو وأثره في تغيير الهيكل الإنتاجي القومي، إذ من الممكن جدا أن يكون اثر هذا التحرير أجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية.

– يجب أن نشير أنه ليس من السهولة تجاهل تلك المشكلات المرتبطة بالتحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق حيث يتطلب أداء اقتصاد السوق بصورة فاعلة مع توفر بعض الشروط الأساسية، فالتحول إلى اقتصاد السوق يتطلب توفر مجموع من الشروط المؤسساتية والقانونية والتي نادرا ما تتوفر في البلدان المتخلفة ومن أهمها– وجود نظام كفئ للخدمة العمومية لا يعاني من الفساد – توفر الثقة والأمان والكفاءة بالجهاز المصرفي والوطني وبالعملة المحلية – سيادة القانون في مجتمع لضمان تنفيذ العقود ولحماية حقوق الأفراد والمؤسسات – حرية الحصول على المعلومات الضرورية لإقامة المشروعات .

وعليه نستنتج : أن إخضاع عملية التنمية لآليات السوق بمفردها يتعارض والاحوال الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للبلدان المتخلفة بل ويتناقض مع أراء التجديد التي يحاول أنصار النظام الرأسمالي بحثها فيه، فالمضارب والمستثمر الأمريكي **جورج سوروس**، يقول: * **إذا ما أعطيت لقوى السوق السلطة التامة لاسيما في الميادين الاقتصادية والمالية البحتة سينتج عن ذلك فوضى قد تقود في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي العالمي***.

المطلب الرابع: متطلبات قيام وتنمية القطاع الخـــــاص:

يتطلب ظهور القطاع الخاص عدة عوامل من بينها: [1]

1) **ظهور ميل نحو الادخار** في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل إلى توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها كرمز للثراء أو كملجأ في الأوقات الشدة والضيق.

[1] .**د. ضياء مجيد الموسوي**، مرجع سابق ص. 263.

2) **لابد من استحداث وسائل** وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم على استثمارات، وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة ابتداء من الشركات التضامنية، وصولا إلى الشركات المساهمة العامة والخاصة، وشركات تضامن بالأسهم وإلى جانب هذه المؤسسات المالية تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات.

3) **ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر** والساعي إلى الشراء والتوسع والسيطرة، والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة، إضافة إلى الصفات الاندفاعية في حب السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي التسويق وفي الإنتاج.

4) **نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع** (بورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية الأولية والسلعية على أوسع نطاق، وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة.

5) **التعرف على فرص الاستثمار**: لا نبالغ إذا قلنا أن التعرف على فرص الاستثمار يعتبر أحد عوائق نمو الاستثمارات الخاصة في البلدان العربية كافة، بحيث يصعب على الفرد في الكثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية له، ويمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها (مثلا وزارات الصناعة والبنوك التنمية).

5: التعاون الإنمائي للقطاع الخاص في الدول النامية:

لقد أثار دور القطاع الخاص في مجال التعاون الإنمائي جدلا واسعا، ففي **دراسة بيان الجدوى** التي أجريت لدعم وجود دور مهيمن للقطاع الخاص، نال إشادة كبيرة باعتباره قطاع أكثر كفاءة وقدرة وابتكارا من الجهات الفاعلة الإنمائية التقليدية وتتمثل الفرضية القائمة في هذا المقام هو أن القطاع الخاص يجسد الأداة التي تحتاجها حكومات البلدان النامية في مواجهة المخاطر والتي أثقلت كاهلها، وذلك بكونه يقوم بقدرة فريدة على نشر نماذج

أعمال مبتكرة، شمولية وتكنولوجية جديدة لتلبية احتياجات المستهلكين، وحسب مؤيدو هذا الرأي هناك فئتين من الاستثمار الخاص [1]:

1. الاستثمار الخاص المحشود باستخدام أموال عامة دولية ومحلية لدعم التنمية المستدامة .

2. الاستثمار الخاص التجاري مثل الاستثمار الأجنبي المباشر .

وبالرغم من الآمال العريضة المعقودة عليه إلى أنه بلغت قيمة رأسمال المحشود من القطاع الخاص الموجه إلى أقل البلدان نموا مجموعة من 9.27 بلايين دولار في الفترة 2012-2017 واستحوذت اقل البلدان نموا على نسبة **6 %** من رأس المال الذي حشده القطاع الخاص وهو ما لم يتجاوز **5.8 %**من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المدفوعة لأقل البلدان نموا، وبناءا على هذه المعطيات توجه أراء الاقتصاديين إلى إلزامية الدمج بين القطاعين من خلال إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتي سنحاول التطرق اليها من خلال **المبحث الثالث**.

المبحث الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص كمطلب تنموي.

ينظر إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بانها أداة تطويرية ومنهجا إداريا تحديثيا ووسيلة رئيسية من وسائل تحقيق الحاكمية المتوازنة، والتنمية المستدامة، وحضي هذا المفهوم باهتمام كبيرين بعدما تبين أن الكفاءة المنشودة في إدارة أنشطة المجتمع وبرامجه الاقتصادية تعتمد على الجمع بين القطاعين العام والخاص، إذ انه أصبح من الصعب تحقيق الأهداف التنموية والتطويرية على أساس منفرد لأي من القطاعين .

[1]. **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد**، مرجع سابق.

المطلب الأول: مفهوم وأبعاد، محفزات الشراكة وفوائدها[1]

الفرع الأول:

مفهوم الشراكة:

يعرف **قاموس1992 New Wesbster Partnership الشراكة بأنها**: *رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني*

و يعرف Franz الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها: *تعاون هادف بين كيانات عامة وخاصة من اجل الوصول إلى الفوائد المتبادلة المطلوبة، استنادا إلى إطار مرجعي مشترك،و بأنها مفهوم تنموي بعيد المدى يحتاج تحقيق التعاون فيه تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة بين الأطراف المعنية* .

و تعرفها اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين: كما ورد في دراسة **Apostolakis And Smith**بأنها: *علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من اجل تحقيق هدف مأمول السياسة العامة للبلد .

و يعرف Montanheiro الشراكة بين القطاعين بأنها: نشاط مشترك ينفذ أعضاء في قطاع اقتصادي متشابه أو متنوع ، يساهم مباشر في إجمالي مشروع الأعمال لمجتمع ما ولمحيطه .

يعرف Holland كما ورد في دراسة Montanheiro الشراكة بين القطاعين بأنها :تعاون الأشخاص أو بين المنظمات القطاع العام أو الخاص، بهدف تحقيق منافع مشتركة، ولكن دون إدراك واضح للنتائج.

ومن زاوية عامة وعملية يمكن تعريف الشراكة بأنها: تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديد بين القطاعين العام والخاص، والمتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية، المالية، الإدارية، التنظيمية، التكنولوجية والمعرفية على أساس من

[1] د. **عادل محمود الرشيد** ،إدارة الشراكة ين القطاعين العام والخاص ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر الجديدة ،2006 ص 3.

المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة، والمساءلة من اجل تحقيقي الأهداف المشتركة والتي تهم العديد من أفراد المجتمع، حتى يتمكن المجتمع من مواكبة ت التطورات المعاصرة وتحقيق وضع تنافسي أفضل .

الفرع الثاني: أبعاد السياق العام للشراكة :

هناك عدة عوامل أمنت الحاجة إلى الشراكة وهي: [1]

- ✓ **البعد الاقتصادي والاجتماعي**: ويعكسه المجتمع ما بعد الصناعي، ووجود رأس مال غير منتظم فيه تبني الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الربحية في توظيف موارد المجتمع،و من أهم سمات هذا المجتمع التحول من الصناعة إلى اقتصاد الخدمات، وزيادة الهيمنة السياسية والاقتصادية للفئات المهنية الاحترافية وما ينجم عنها من صياغة للسياسات والنظرة المستقبلة والتطور في تكنولوجيا المعلومات وخلقا لتكنولوجيا الفكرية .
- ✓ **البعد الثقافي**: يعكس مفهوم ما بعد الحداثة التحولات في هذا البعد، التي إتسعت لتشمل التنظيمات القائمة على التعددية، والمنفتحة على المنهجيات والمجالات المتعددة، وعدم التقيد بنظرية واحدة تحتكر الحقيقة بمفهومها المطلق،و يركز التنظيم على مفهوم الثقافة التنظيمية على إعتبار إن ليس للتنظيمات ثقافة موحدة بل عدة ثقافات ذات توجهات متعددة .
- ✓ **البعد السياسي**: ويمثله المنهج الليبرالي التحرري الجديد، والقائم على مسالة انخراط الحكومة في كل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية مع ضرورة فكرة الحاكمية وآلياتها للتلاؤم مع الأوضاع الجديدة، وتؤسس على اتجاهين: الأول هو الاقتصاد المؤسسي الجديد القائم على المنافسة وحرية الاختيار، والثاني هو الإدارة الاحترافية المبنية على الخبرة وحرية الإدارة، وتتفاوت درجة التركيز من بلد إلىأخر .

[1].**د عادل محمود الرشيد**،مرجع سابق 2006 ص 9.

✓ **بعد البيئة المتقلبة**: وتقوم الفكرة المستحدثة في النظر إلى البيئة على اعتبار أنها تتطلب ربط نظام المنظمة ببيئتها ، من خلال استكشاف التغيرات البيئية المتداخلة للحدود التنظيمية، بدلا من التعليمات الداخلية للتنظيم،من أجل أن تتمكن التنظيمات الحديثة من الاستجابة للبيئة التنظيمية المتقلبة، بدأت هذه التنظيمات بإنشاء الاتحادات التعاونية، إذ يزداد التداخل بين التنظيمات بطرق غير متوقعة، وأصبح من الصعب على المنظمة الواحدة توقع الاضطراب البيئي أو تجنبه حيث تساعد الجهود التعاونية في تمكين أصحابالشأن من الاعتماد المتبادل فيما بينهم وإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهونها .

الفرع الثالث: محفزات ومبررات الشراكة:

ترى Tacketand White إن محفزات الشراكة والتنظيمات تتمثل في سبعة عوامل هي: **1**- التغير التقني والاقتصادي المتسارع**2**-ضغوطات المنافسة المتزايدة، وانخفاض معدلات النمو**3**- الاعتماد البيني الكوني**4**- الحدود المبهمة بين القطاعات الأعمال والحكومات **5**-تقلص التمويل المتخصص للبرامج الاجتماعية -عدم الرضا عن التحولات القانونية الخاصة بحل المشاكل المعقدة **6**-التصورات المختلفة للمخاطر البيئية .

الفرع الرابع: فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

وفقا لHotmeister And Borchert تعود الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الأطراف بالفوائد التالية[1]:-توزيع المخاطر بين إطراف الشراكة-توفير رأس مال القطاع الخاص، ومعرفته العملية know _how للقطاع العام-دعم مفهوم الدولة المتمكنة- تخفيف وطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام، وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية- الاستفادة من خبرة القطاع الخاص فبإدارته للمشاريع، التي يعتبر عنصر الوقت حاسما فيها، وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة- البناء على اقتصاديات الحجم

[1].**د عادل محمود الرشيد** ، مرجع سابق 2006 ص14.

Economics Of Scaleو توسيع الموارد-تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام والحكومة، مع التركيز أكبر النتائج والأداء، يقترح **Machintosh**، **كما** ورد في دراسة**Barczyk2000**، **ودراسة 1999Newlands et la**، **ثلاث فوائد جوهرية في ترتيبات الشراكة:**

1-التعاضد: القائم على افتراض أن الترتيبات الشراكة تحقق أكثر مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حدة.

2-التحول:

ويقصد به طريقة تأثير الشركاء (أو وكلائهم) الرئيسيين على أهداف وقيم بعضهم بعضا من خلال صيرورة التفاوض، والتي يتم من خلالها التوصل إلى معايير الاتفاق بين أطراف الشراكة.

3-توسيع الميزانية:

ويقصد بها الحصول على الموارد الإرادية الإضافية نتيجة تعاون الأطراف بعضهم مع بعض. أما McQuaid and Christy1999، فقد توصلا إلى أن الفوائد الرئيسية مرتبة حسب أهميتها، تتمثل بالآتي: - اعتماد إستراتيجية أوسع للتنمية الاقتصادية -التأثير الأكبر، والأكثر فعالية للجهود التشاركية- توفر موارد أوسع استنادا إلى شرعية أعمق- عزيز المساءلة في كيفية إدارة الموارد-التوصل إلى مشاريع أكثر فعالية-المساعدة في تنفيذ المشروع المعني-خلق ثقافة دعامة للتنمية الاقتصادية-تبني نهج أكثر إستراتيجية من قبل الفاعلين مثلا: بتزويد أفكار إستراتيجية أفضل، ونهج تنسيقي أفضل، وصياغة وتنفيذ أفضل للإستراتيجية-إيلاء البعد الاقتصادي اهتماما أوسع في السياسات ذات العلاقة -زيادة التعاضد بين الشركاء-توزيع مخاطر الاستثمار. توسيع الميزانية واتساع الموارد-زيادة المساءلة العامة للنفقات ومشروعيتها-إنتاج استجابة أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية المحلية -تقليل أو منع الازدواجية في توفير الخدمات-تقليل التضارب في الأنشطة والمشاري.

المطلب الثاني: شروط نجاح الشراكة وفعاليتها

1.شروط الشراكة الناجحة:

بناءا على مراجعة بعض الشراكات الناجحة يستنبط Kolzow1994، الخطوط العريضة التالية لإنجاح الشراكة[1]:

- توفر ثقافة مجتمعية داعمة للشراكة، تشجع القيادة مع مساهمة المواطنين في الأنشطة ذات الاهتمام التنموي بعيد المدى.
- وجود تصور مجتمعي مشترك وواقعي مبني على نقاط القوة والضعف مع فهم مشترك لإمكانات المنطقة المراد تنميتها.
- توفر تنظيم فعال يمكن من التحام الاهتمامات الفردية بالاهتمامات العامة للمجتمع.
- توفر شبكة الجماعات والأفراد الرئيسيين المعنيين بالشراكة تشجع اتصالهم مع القادة وتذيب إلغاء الفروق بين الاهتمامات المتنافسة.
- الاستمرارية في السياسات المتعلقة بالشراكة بما فيها القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وتقليل عدم التأكيد المحيط بالأعمال وتشجيع الأفراد الذين يخاطرون اقتصاديا في الانخراط في الشراكات.

2: نقاط ضعف الشراكة:

اعتبرت دراسة.(McQuaid)2000 op. cit، إن نقاط ضعف الشراكة تتمثل في ما يلي: – التكلفة العالية لجهاز الإداري الذي تتطلبه الشراكة.

- التوزيع الغير متكافئ للنفوذ بين الشركاء وانعكاس ذلك على مدى التزامهم.

[1].**د عادل محمود الرشيد**، مرجع سابق، ص21.

- صعوبة إدارة البرامج بفعالية لسبب إجراءات تنفيذ التمويل والموافقة عليه.

13: فعالية الشراكة بين القطاعـــين: (Effectiveness of PPP):

في محاولة لتطوير معايير تمكن على الحكم على مدى فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتتمثل في ما يلي:

- المشاركة في السلطة وتكامل الأدوار وخاصة فيما يتعلق في ممارسة الدور التشريعي من قبل القطاع العام، والدور التنفيذي والأدوار التنظيمية الأخرى من قبل منظمات القطاع الخاص.
- الشفافية ومقصود بها تفاعل القطاعين في تبادل المعلومات ومراعاة تطبيق الأنظمة والقواعد المعنية بالتنظيم المشترك.
- النظرة الإستراتيجية المشتركة واستراتيجيات التعاون خاصة فيما يتعلق لمراجعة السياسات ذات العلاقة بالتنظيم المشترك وتحقيق التعاون الإستراتيجي على مستووين المحلي والدولي.
- معايير الجودة والتي يفترض أن توظفها الشراكة من اجل تحسين استخدام الموارد وزيادة مجالات فرص الاستثمار وتوجيهها الوجهة الملائمة .
- الاحتراف في تقديم الخدمة بالتأكيد على دور المستفيدين من الخدمات والتعامل معهم على أساس احترافي.
- التحول نحو التنظيم المتكامل الأكثر فعالية ويتمثل ف التحول من التنظيم الأول الغير الكامل إلى التنظيم شبه كامل ثم إلى التنظيم الكامل الذي له معالم ووهوية وسياسات ومهام واضحة.
- المسائلة والرقابة والقائمة على أساس الفصل بين الصلاحيات والمسؤوليات وتبني المعايير الممكنة من تطبيق الرقابة .

المطلب الثالث: أصناف الشراكة ومبادئها العامة.[1]الفرع الأول: أصناف الشراكة: اهتم باحثون عديدون بتصنيف الشراكة، وتباينت تصنيفاتهم باختلاف المداخل النظرية والمفاهيمية التي تبنوها في تصنيف الشراكة، أو باختلاف المعايير التي اعتمدوها ويمكن حصرها فيما يلي :

1.تصنيف عام للشراكة: ولقد تم محورة هذا التصنيف من قبل **WETTNHALL**بناءا على مراجعة لأبرز المساهمات النظرية في مجال الشراكة، إذ يرى الباحث ان الشراكة تبنى أما على أساس تعاقدي، أو على أساس تعاوني فالشراكة التعاقدية تعنى بترتيبات توصيل الخدمات العامة بموجب عقد، أما الشراكات التعاونية فهي تدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص ،وفق هذا التصنيف العام تتصف الشراكة التعاونية بالاتي، تكون العلاقات أفقية وليست عمودية بين إطراف الشراكة، ويتم اتخاذ القرار بالإجماع، وينخرط جميع الشركاء بأداء المهمات، ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يرفضها، إما في الشراكة التعاقدية فتكون العلاقات بين إطراف الشراكة عمودية،مع وجود جهة مرجعية واحدة، تمارس الرقابة والسيطرة على الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة، وهذه المرجعية لا تمارس أداء المهام، بل تعتمد على الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة في أداء المهام التي تتطلبها الشراكة، وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحاديا دون موافقة الإطراف الأخرى في الشراكة .

2: **تصنيف الشراكة متعدد الأبعاد**:ورد هذا التصنيف في دراسة BUS AND WALT ،و هو يصنف الشراكة استنادا إلى عدد من الأبعاد تشمل: العضوية الشرعية، والعلاقات المؤسسية، وطبيعة النشاط، وتصنف العضوية الشرعية الشراكة على أساس طبيعة العلاقة بين المتشاركين، وكذلك تحكم علاقة المتبرع بالمساعدات بمتلقيها أو كالشراكة التعاقدية بين القطاعين العام والخاص، أما العلاقات المؤسسية فهي تفرق بين أشكال الشراكة اعتمادا

[1].**د عادل محمود الرشيد** ، مرجع سابق 2006 ص56.

على مدى مساهمة القطاع الخاص في صنع القرار الاستراتيجي ذي الصبغة العامة، فالعلاقات المؤسسية تعتمد الشكل التنظيمي أساسا لتصنيف الشراكة، و الذي يأخذ الأشكال التالية :

- **نموذج هيئة النخبة**: ويسمى المجلس أو المؤتمر، ويكون الشركاء في هذا النموذج شبه متساوون،و يتم التوصل إلى القرار بالإجماع، والهيئة غير معنية بتنفيذ القرار،و لكن يسعى كل شريك للتأثير على سلوك التنظيم الذي ينتمي إليه، أو التأثير على السياسة العامة ذات العلاقة بالشراكة، من خلال الروابط الشبكية، للوصول إلى الأهداف الشراكة ومن أمثلة على ذلك مجلس الأعمال الكوني لمكافحة مرض الايدز، والمكون من 15 منظمة أعمال في القطاع الصحي.
- **نموذج التنظيمات غير الحكومية**: تبنى العلاقات بين أطراف الشراكة وفق هذا النموذج على أساس التفويض،حيث يوفر القطاع العام الموارد المادية أو المالية أو التنظيمية،من اجل تمكين الشريك الخاص بتنفيذ البرنامج العام ذي العلاقة،و من أمثلة ذلك في المجال صحي المبادرات الطبية التي تهدف إلى مقاومة الأمراض المستعصية .
- **نموذج السلطة شبه الرسمية**: وهو تنظيم مختلط يجمع ما بين خصائص التنظيم العام والتنظيم الخاص،و هو مكون من مؤسسات القطاع العام، ويزود هذا التنظيم السلع والخدمات إلى مستحقيها، أو يمكن من دخول القطاع الخاص إلى سوق ما،إذ يخلق الظروف المشجعة للقطاع الخاص من اجل توفير السلع والخدمات العامة، ومن أمثلة ذلك في المجال صحي تطاعيم معالجة الأمراض المعدية، أما طبيعة النشاط فتشمل:

النموذج الاستشاري: والذي يتم من خلاله بلورة نشاطات الشراكة بين القطاعين.

النموذج السياسة الممركزة: ويعنى بتطوير المعايير التي تحكم الشراكة بين القطاعين من خلال تعاونهما في ذلك. **النموذج الوظيفي العملياتي**: ويعنى بالأبحاث اللازمة بتطوير المنتج الذي تهدف الشراكة إلى إنتاجه.

- **2**: **تصنيفات الشراكة التعاقدية**: يوجد العديد من أصناف الشراكة استنادا إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين القطاعين العام والخاص وكما ورد في دراسة Sindane 2000، يمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية احد الأشكال التالية .

- **عقد الخدمات**: حيث يحصل مزود الخدمة من القطاع على عوائد من القطاع العام مقابل إدارته جانبا محددا من الخدمة المقدمة، ويكون العقد لمدة قصيرة تترامح ما بين سنة إلى ثلاث سنوات.

- **عقد الإدارة** :و يكون المتعاقد من القطاع الخاص مسؤولا عن إدارة الخدمة التي يقوم بتزويدها إلى القطاع العام ولكن لا يكون مسؤولا عن الجوانب التمويلية المتعلقة بعمليات الصيانة أو الاستثمار في التسهيلات الأزمة لتوصيل الخدمة، ويوفر القطاع العام الضمانات للقطاع الخاص لكي يحصل حقوقه من العوائد وتتراوح مدة العقد ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

- **عقود الإيجار**:حيث يؤجر القطاع العام مزود الخدمة من القطاع الخاص بالتجهيزات اللازمة لذلك مقابل رسوم التأجير ويكون القطاع الخاص مسؤولا عن تكاليف تشغيل والإصلاح والصيانة لهذه التجهيزات كما يمكن أن يكون مسؤولا عن جميع العوائد من المستفيدين من الخدمة،و تحمل المخاطرة الناجمة عن ذلك ولكنه لا يكون مسؤولا عن أي استثمارات إضافية، قد تلزم لإحلال هذه التجهيزات بأخرى جديدة في حالة استهلاكها أو عدم صلاحيتها وتتراوح مدة العقد ما بين 15 و8 سنوات .

- **عقد البناء، التشغيل والتحويل**:و فيه يتعهد مزود الخدمة من القطاع الخاص بتمويل وتصميم وبناء التجهيزات الأزمة لتزويد الخدمة وصيانتها وإصلاحها وعند انتهاء مدة العقد يقوم بتحويل ملكيتها إلى القطاع العام، وبموجب العقد يتم الاتفاق على كيفية تحصيل القطاع الخاص للعوائد من المستفيدين من الخدمة مقابل استثماراته طيلة مدة العقد التي تكون عادة لمدة طويلة، ويصنف Ascher، كما ورد في الدراسة Sedjari 2004، الشراكة على أساس معيار المبادرة إلى الأصناف التالية:

- **الشراكة بين القطاعين بمبادرة من القطاع العام:** ويحدث هذا النوع من الشراكة عندما ترغب السلطة المحلية بتنفيذ مشروع في تخطيط المدن أو في خلق مرفق خدمي جديد، أو تزويد خدمة مجتمعية قائمة ولا تتوفر لديه الموارد الكافية، فتسعى إلى القطاع الخاص للحصول على مساعداته المالية، أو الفنية أو الإدارية، وتعكس بعض بنود الشراكة رؤية الشريك من القطاع الخاص.
- **الشراكة بين القطاعين بمبادرة القطاع الخاص:** ويهدف هذا النوع من الشراكات إلى مزاولة أنشطة يرى القطاع الخاص مصلحة له فيها مثلك مشاريع التطوير الحضري، كتطوير أرض معينة، بغرض خلق مرفق عام جديد، ومثل تطوير منتج معين وتزويد خدمة وفق مفهوم جديد، مثل: مرافق الألعاب وتشغيل مرافق قائمة.
- **الشراكة بالتعيين Appointed PPP:** كخلق شركة اقتصاد مزدوج ذات مهمات متنوعة وخاصة في تخطيط المدن وخدمات التطوير الحضري، حيث يمتلك القطاع العام معظم رأس المال، بهدف تحقيق الأهداف العامة من المشروع، ويحصل القطاع الخاص على عائدة من الاستثمار فيه وفق شروط التعيين.
- **الشراكة بنظام حق الامتيازConcession:** ويتم هذا النوع من الشراكة لتحقيق التوافق بين تخطيط المرفق الحضري وبين إدارته، وبناءا على هذا النوع من الشراكة يمكن التعرف على أربعة أنماط للشراكة وهي:

✓ **الشراكة المرتبطة بمجال أو قطاع محدد:** كأن تشمل شراكة تدريب وسوق العمل، البيئة، السياحة أو الإسكان.

✓ **الشراكة المحددة بمشاريع معينة:** تشمل الشراكة تطوير مراكز المدن أو المناطق الصناعية أو المنتجعات السياحية.

✓ **الشراكة المرتبكة بمشاريع على مستوى المدينة:** والتي تهدف إلى تطوير المدينة تطويرا شاملا بكل مرافقه.

✓ الشراكة المرتبطة بتطوير إقليم مثل الشراكات التي تهدف إلى بناء شبكات الطرق بين عدة مدن في إقليم ما

4:تصنيف الشراكة وفق نمط التنظيم: يتم تصنيف الشراكات بهذه الحالة وفقا لتعدد التنظيم وإداراته واستنادا إلى هذا المعيار تصنف الشراكة إلى:

- **الإدارة المصفوفية:** تستند في هذا النمط إلى تنظيم إداري مركب يشبه ذلك التنظيم النمطي الموجود في المنظمات الصناعية الكبيرة ويزداد استخدام فرق العمل وتوظيف المهارات التخصصية المتصلة بأكثر من وظيفة في آن واحد لهذا النوع من الشراكة ومن صعوبات هذا النمط عدم استطاعة كل العاملين فيه التكيف مع متطلباته.
- **التخطيط المشترك:** يتشارك أطراف الشراكة في تطوير الخطة الإستراتيجية وينفذ كل شريك الجزء المتعلق به بشكل مستقل عن الآخرين.
- **العمل المشترك والتنسيق، التعاون، الإتحاد والتحالف:** يأخذ العمل المشترك الذي تقوم عليه الشراكة في هذه الحالة أشكالا عدة حيث تشترك جهات عدة في تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها ويستخدم هذا النمط بكثرة في مجال تقديم الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية.
- **الإدارة المشتركة أو الوكالة المشتركة:** حيث يتم تشكيل منظمة خاصة أو وكالة خاصة من الجهات المتشاركة ويعتبر هذا النمط من الشراكات نمطا معقدا، حيث المسؤوليات مزدوجة كونها ذات اتجاهين أحدها نحو المنظمة المستحدثة والآخر نحو المنظمة الأصلية.
- **الشراكة التعاقدية:** يقوم تنظيم مستقل بتأدية مجموعة وظائف ومهام الشراكة بموجب عقد أو ترخيص أو حق امتياز.
- **الشبكيات:** يشمل هذا النوع من الشراكة المنظمات التي ترتبط ببعضها البعض إلى أن يصل إلى المنظمات التي تربطها علاقة متصلة قوية ولا يشتمل هذا النوع من الشراكة على الأداء المشترك عادة ولكنه يقتصر على اتخاذ القرار المشترك وبناء الإستراتيجية المشتركة .

- **فرق المهام أو المجموعات الإرشادية:** في هذا النمط تتحد الشراكة بمسالة معينة إذ يقتصر نشاطها على تطوير الخطة الإستراتيجية فقط أو يمتد نشاطها ليشمل تنفيذ المهام ذات العلاقة ويكون عدد أطراف الشراكة عاد كبيرا وتكون مدة عملها محددة ويعتمد نجاح هذا النمط من الشراكة على عوامل مثل طبيعة أفراد المجتمع المهني المعني بالشراكة وخاصة قدرتهم على حل المشاكل والتفاوض وعلى تمثيلهم لمنظمتهم، كما يعتمد على طبيعة المؤسسات المحلية وعلى مدى توفر الفرص أو القيود المحددة لها .

- **التعاون القطاعي البيني:**

وتمثل الشراكات ذات التنظيم المتعدد الذي يضم عدة قطاعات ويستخدم أحيانا ليشير إلى التقسيم القطاعي على أساس الملكية والإدارة والذي يضم القطاعين العام والخاص إضافة إلى المجتمع المحلي أو التطوعي وفي أحيان أخرى يستخدم ليشير إلى سياسات القطاعات المختلفة المرتبطة بمجالات معينة مثل الصحة والموصلات، الصناعة، التعليم والبيئة، والإسكان، تشمل الآليات والإستراتيجية المساعدة على نجاح هذا النمط كالأتي: المرونة، استغلال الفرص، وخاصة فيما يتعلق بالاستجابة للمتغيرات واستعداد للتفاوض مع شركاء محتملين على قدم المساواة والبناء التنظيمي الداعم وخاصة الشبكيات وعمق الفروق في الثقافة التنظيمية والثقافة المهنية ولغة الاتصالات الواضحة والمجاز المفهوم والقدرة على التعاون والإمكانيات الاقتصادية للشركاء ومدى مساهمتهم في تحديد الأهداف المشتركة .

- **الشبكيات التوليدية أو البراعمية:**

ينسحب هذا النوع من الشراكات على الارتباطات المعقدة بين أطراف الشراكة وهي عبارة عن شبكات قائمة على مجموعة معقدة من الارتباطات المتقاطعة الديناميكية الموقفية حيث العديد من هذا غير ملحوظ ولا يدركه المشاركون بوضوح ويعتمد على والتعليم كما يرتبط بحدود تنظيمية متحولة ومداخل ومخارج متعددة وليس له بناءا تنظيميا واحدا مستقرا .

5.تصنيف الشراكة على أساس التعلم: تم استنباط هذا التصنيف من قبل wallis end stuart 2003،استنادا إلى تقييم مشاريع مشتركة مدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي في العديد من الدول الأوروبية وبين الباحثان أن عدة اطر اقتصادية وتنظيمية ساهمت في تطوير هذا النمط من الشراكات وله ثلاث أصناف من الشراكة وهي:

- **الشراكة التعليمية المؤسسية**: وهي موجودة في كل من **النرويج والسويد، فنلندا، ألمانيا، اسبانيا، وهولندا** وتتكون من شريكين أو ثلاثة وتأخذ احد الشكلين الأول يرتكز على المفاوضات بين اتحاد النقابات والاتحاد الفيدرالي لأصحاب العمل على المستوى الوطني والقطاعي والمنظماتي بخصوص المسائل المتعلقة بالتدريب والتعلم أما الثاني فيرتبط بنظم التعليم الوطنية حيث يتم تمثيل ثلاث جهات في الشراكة، اللجان الحكومية، والمجالس التوجيهية في المجتمع المحلي والقطاع الخاص .
- **الشراكة التعليمية المستجيبة**: وهي موجودة في كل من ألمانيا، اسبانيا والنرويج وتشترك مع الشراكة التعليمية المؤسسية في عدة مزايا ولكنها تختلف عنها لأنها تنبثق بشكل مستقل من تركيبات الشراكة الاجتماعية السائدة وغابا ما تكون ثنائية وتمارس على مستوى المصنع الواحد أو المنظمة الواحدة .
- **الشراكة التعليمية العفوية**: تطورت في النرويج، ألمانيا، السويد، اسبانيا، هولندا والمملكة المتحدة وتتم على مستوى المصنع أو المجتمع المحلي الواحد وهي ترتيبات تنظيمية مركبة تشمل مدى واسع من المنظمات العامة والقطاع الخاص والمنظمات التطوعية بالإضافة إلى الشركاء الاجتماعيين من سلطات محلية.

سادسا: تصنيف الشراكة على أساس الملكية المباشرة والمنافسة: صنف Butler end Gill1999الشراكة استنادا إلى الملكية المباشرة والمنافسة إلى عدة أشكال:

- **الشراكة غير الرسمية**: وهي تغطي الاتفاقات الضمنية بين أعضاء الإدارة العليا في المنظمات المتشاركة، كالاتفاق على ساعات العمل ونوع السلع التي تباع وتسعرتها بين منظمتين محليتين لغايات ضبط المنافسة ، وهذا النمط من الشراكة قائم على الثقة العالية بين الشركاء ويسبق عادة الشراكة الرسمية التي تتم بين بعض المتشاركين .

- **الشراكة الاحتوائية**: وتتمثل بضم عناصر خارجية إلى المنظمة ما ليشتركوا في إدارتها مضل العضوية المشتركة في مجالس الإدارة واللجان الاستشاري وتهدف إلى الحصول على الدعم البيئي والمشاركة في المعلومات على أمل الحصول على فوائد مستقبلية محتملة .
- **المشاريع المشتركة بدون رأس المال**: ترتبط بالاتفاقات الرسمية من اجل تنفيذ مشاريع محددة وتقوم على إنشاء شركة لانجاز مشروع مشترك مستقل إداريا عن الجهات المكونة لها وتقتصر مساهمات الأعضاء على الخبرات والعاملين دون المساهمة برأس المال.
- **التعاقد**:يرتبط باتفاقات رسمية بين منظمتين أو أكثر.

الفرع الثاني: المبادئ العامة الواجب توفرها بين الشركاء:هناك عدد من المبادئ الواجب توفرها بين الشركاء لنجاح وتحقيق عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وهي[1]:

- **الالتزام والتعهد**: وهو أن يتم انجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف وتحدد دور كل شريك في ضل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.
- **الاستمرارية**:**غالبا ما يتم تنفيذ** مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما يؤدي بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية لملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، كما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ضل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.
- **الشفافية**:و تعني التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعية، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة,

[1]. **د/ أحمد هاشم سماحة**، متطلبات تحقيق الشراكة الجيدة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات البلدية، ندوة الشراكة مع الأجهزة البلدية والقطاع الخاص، تنظيم بلدية محافظة الدرعية بمدينة الرياض، **20 .2004/04/21**.

الفرع الثالث: تاريخ العلاقة بين القطاعين العام والخاص: في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفتها من دمار للبني التحتية والفوقية والانهيارالاقتصادي الذي شهده عدد كبير من الدول العالم، كان للحكومات دور كبير في إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب وكان ذلك منسجما مع الفكر **الكينزي** الذي كان سائدا في ذلك الحين والذي منح الاقتصاد العام دور كبير في إعادةالبناء الاقتصادي عبر التوسع في الإنفاق العام وخاصة في بناء المشاريع العامة الكبرى بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة وخفض الضرائب إلا أن المدرسية **الكينزية** عجزت عن إيجاد حلول لحالة الركود التضخمي التي عمت الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي والتي أدخلت الاقتصاد في فترة انكماش وتدني الكفاءة الإنتاجية في وحدات القطاع العام حيث تعرضت عدد من دول العالم إلى ارتفاع في المديونية الخارجية خاصة الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية جراء فشل الجهود التنموية فيها ،كما سقطت التجربة الاشتراكية في بلدان أوروبا الشرقية إثر تفكك الإتحاد السوفياتي، ومن ثم تعالت الأصوات المؤيدة بشدة لإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بحيث يقتصر دور الدولة على تهيئة بيئة الأعمال المناسبة وسنت التشريعات اللازمة لتحفيز الاستثمار المحلي واستقطابالاستثمار الأجنبي، وقد حرصت العديد من الدول النامية على التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الاقتصادي في ضل المعونات المالية المقدمة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع تبنيها لبرامجها الإصلاحية التي ارتكزت على برامج التثبيت، المتعلقة بالتأثير على متغيرات الاقتصادالكلي وبرامج التكيف الاقتصادي المتعلقة بتهيئة بيئة مناسبة للأعمال وتعزيز الانفتاح التجاري والاستثماري على العالم وفي هدا الإطار تم تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وأفسح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دورا أكبر فيه ليكون في ذلك دور الحكومة الرئيسي هو تهيئة البيئة الاقتصادية والتشريعية المناسبة للأعمال.[1]

[1]. أ, **بلال حموري**: الشراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي (المعهد العربي للتخطيط بالكويت . جسر التنمية العدد 117، أفريل 2012).

1: **الانتقال من الخصخصة إلى الشراكة بين القطـاعين العـام والخاص**: تعرضت عملية الخصخصة إلى العديد من الانتقادات بسبب سوء إدارة هذه العملية بطريقة غير صحيحة وغير مدروسة أدت إلى بيع العديد منالشركات والمؤسسات المملوكة للقطاع العام والتي كانت تذر دخلا كبيرا لخزينة الدولة إلى الشركات الأجنبية التي سيطرت بشكل كامل على مقدورات وإعطائها حق الامتياز بالتصرف بالموارد الطبيعية إلى جانب الأزمات المالية والاقتصادية التي واجهها الاقتصاد العالمي وأبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2007[1]،و التي نجمت عنها آثار اقتصادية سلبية على غالبية الدول ، تجلت في انخفاض النمو الاقتصادي، ارتفاعمعدلات البطالة،تسريح العمال من طرف العديد من الشركات، زيادة العجز في الموازنات العامة للدول، ارتفاع الدين العام، انخفاضالاستثمارات الأجنبية،الأمر الذي أثر بشكل كبير على قدرة الدول خاصة النامية على إقامة وتنفيذ مشاريع البنى التحتية خاصة في ضل توقعات بتزايد الطلب على هذه المشاريع (البني التحتية والخدمات العامة)، والتي تحتاج إلى استثمارات تقدر حوالي 5300 مليار دولار، حتى عام 2030، بناءا على ما ذكرناه سابقا ظهرت الحاجة إلى إعادة ترتيب الأدوار بين القطاعين والعام والخاص، من خلال تجاوز جميع السلبيات التي نتجت عن تخلي الدولة عن أصولها المالية لصالح القطاع الخاص ومعالجتها لعجزها في الميزانية من خلال الاستثمار في المشاريع الرأسمالية وبناء شراكة حقيقية متكاملة مع القطاع الخاص حيث يقوم هذا الأخير فيها بالمشاركة في تمويل المشاريع العامة لتطوير البنى التحتية إضافة إلى تقديم خبراته الإدارية والفنية.

2. الفرق بين الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص:تختلف عملية الشراكة بين القطاعين العامو الخاص عن الخصخصة في أن الحكومة من خلال الخصخصة تقوم بالتخلي كليا أو جزئيا عن أصولها لصالح القطاع الخاص بشكل نهائي من خلال البيع بحيث تؤول الملكية للقطاع الخاص مقابل عائد مالي، في حين يقوم القطاع

[1]. أ, **بلال حموري**: مرجع سابق، ص 10.

الخاص في عملية الشراكة بمسؤولياته في عملية البناء والإدارة والتشغيل وغيرها من الأعمال المتفق عليها مع الحكومة بالإضافة إلى تحمله المخاطر التجارية بينما تحتفظ الدولة بملكية الأصول، ولقد تم اللجوء إلى خيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنظر إلى الآثار الإيجابية والتي نذكر منها على سبيل المثال:

أ: توفير موارد مالية من القطاع الخاص لصالح مشاريع البنية التحتية العامة، خاصة في الحالات التي تعجز فيها الموازنة العامة على توفير التمويل اللازم لتلك المشاريع.

ب: التخفيف من الضغوط على الموازنة العامة للدولة في بند نفقات حيث يمكن على سبيل المثال توجيه الموارد المالية المخصصة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل والتي تتكفل الدولة بها وتتحمل أعباء تمويلها .

ج: قدرة القطاع الخاص على الارتقاء بنوعية مستوى الخدمة وجودتها المقدمة المواطنين وبأسعار مناسبة

د: قدرة القطاع الخاص على تنفيذ المشاريع العامة وبكفاءة أكبر وبسرعة في الإنجاز وبتكلفة أقل.

المطلب الرابع: نماذج الشراكة الناجحة في بعض الدول(تجربة ماليزية، مغربية وتونسية)[1]

الفرع الأول: التجربة الماليزية (إدارة السياحة تشاركيا):

- تسلط هذه الحالة الضوء على كيفية تعاون القطاعين العام والخاص في إدارة البرامج السياحية في دولة ماليزيا، من خلال برنامج يدعى *الإقامة المنزلية* (Homestay)، والذي تبنته الخطة التنموية الماليزية. حيث يتم انخراط المجتمع المحلي في الأنشطة القطاع السياحي وإدارته، وبحيث يساهم البرنامج في تنمية المناطق الريفية، وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، إذ تعمل الدولة الماليزية من خلال وزارة السياحة والثقافة، وبالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة على توفير خدمات البنية التحتية وتسويق المناطق المشمولة سياحيا، وتوفير فرص العمل من

[1] .**د عادل محمود الرشيد**، مرجع سابق، ص177.

خلال الإقامة التي يوفرها السكان المحليون في المناطق الريفية للسياح، وكذلك تمكينهم من إنشاء الصناعات المحلية التي تعني بالمنتجات السياحية،ولقدتم تطوير هذه الدراسة من قبل Ibrahim and Ahmed. 2001.

يدير برنامج الإقامة المنزلية رياديون يمتلكون مشاريع أعمال صغيرة مرتبطة بالسياحة. وهي عبارة عن أماكن إقامة تدار على أساس عائلي، وتتكون هذه الأماكن من عدة غرف داخل منزل العائلة التي تملك المشروع، أو تكون الغرفة الملحقة بالمنزل. ويتم توفير الخدمات الأساسية فيها، والإقامة المنزلية ذات تكلفة متدنية ، وتلبي السياح ذوي الإمكانيات المحدودة.

من الأمثلة على برامج الإقامة المنزلية مشروع **القرية السعيدة**، التي تقع في إحدى جزر ماليزيا الجنوبية، التي تعتبر منطقة جذب سياحي، إذ تتميز بوجود التكافل الاجتماعي بين المقيمين فيها، الذين يتعاونون في توظيف الموارد البشرية والطبيعية في القرية، من أجل تنفيذ الأنشطة الزراعية والاجتماعية والثقافية التي يهتم بها السياح مثل: استخراج المطاط، صيد السمك وجمع البيض طائر الفرّي، ومثل إتاحة الفرصة للسياح للمشاركة في إعداد وجبات الطعام المحلية التقليدية، كما تشمل الأنشطة برامج الترفيه، مثل الموسيقى، الأغاني والرقصات التي تحييها فرق القرية، والخدمات السياحية الأخرى.

الفرع الثاني: التجربة المغربية:[1] وفقالدراسة Sedjari) 2004 op. cit.)،فإن الشراكة في المغرب تتقدم بخطى ثابتة، وإن كانت الشراكة فيها ظاهر حديثة وهي تهدف ضبط الشروط الاقتصادية من أجل التنمية، وساهمت أمور عديدة مثل القيود على الميزانيات، وضعف كفاءة المؤسسات العامة، والحاجة المتزايدة للبنى التحتية، وعدم مرونة أطر توفير الخدمات والعلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي، كما حددتها اتفاقية برشلونة عام 1996، والدور الذي لعبه البنك الدولي في دفع تبني المغرب سياسة الشراكة بين القطاعين.

[1]. **د عادل محمود الرشيد**، مرجع سابق، ص177.

و من نهاية التسعينيات من القرن الماضي زاد اهتمام الدولة المغربية بالشراكة بين القطاعين، ودعم هذا الاهتمام بوعي دور المنظمات المدنية غير الحكومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . واتسمت الشراكة بالنوع التعاقدي حيث انحصر الدور القانوني والتشريعي بالدولة، وشمل قواعد إنشاء الشراكات وكيفية تجميع ومشاركة الموارد البشرية والمالية والمادية من أجلتوفير المشاريع الخدمية ذات الأبعاد الاجتماعية، وتميز نمط الشراكة في المغرب بتركيزه على الأبعاد الاجتماعية للتنمية وبإشراك المنظمات غير الربحية، لكن ضمن الإطار القانوني للأنظمة والتعليمات التي تحددها الدولة، فيما يلي نعرض حالتين دراسيتين للشراكة في المغرب :

أولا : الشراكة والتنمية المجتمعية المتكاملة في المغرب: وردت هذه الحال في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPالخاص بالتنمية الإنسانية العربية للعام 2002 وسلطت الضوء على التنمية بمفهومها الواسع من خلال مشروع يدعى –مدرستكم – الذي يسعى إلى تطوير مناطق ريفية واسعة من أكثر المناطق حرمانا في المغرب ،وذلك بالتركيز على التعليم وإنشاء البنى التحتية له والمتمثلة في المدارس، وتم تنفيذ المشروع بمشاركة UNDPومؤسسات عالمية أخرى ومنظمات المجتمع المدني ،والشركات الخاصة المحلية، وفي عام 1995أسس رئيس مصرف BMCE وهي مؤسسة مالية جمعية في المغرب مشروع MEDRASAT .COM لبناء 1001 مدرسة ريفية حتى عام 2010، وتظهر هذه المشاركة أن بإمكان القطاع الخاص أن يكون شريكا كاملا في جهود التنمية الوطنية، حيث يتم بناء المدارس في المجتمعات الريفية بما يتناسب واحتياجات البيئة مع المحافظة على التراث المعماري المحلي والبيئة المحلية، وتستفيد الشركة من خبرة شركاء الإنشاء والمواد المحلية ،

و من توظيف الشباب في المجتمعات المحلية التي تبنى فيها المدارس على أراض ممنوحة، ويساعد إدخال تقنية المعلومات في مناهج المدرسة على إعداد الأجيال الجديدة من الطلبة في المناطق الريفية، في الوقت الذي تحترم فيه ثقافة ولغات الطلبة، عربية كانت أم بربرية، وقد أقيمت تحالفات إستراتيجية لدمج توصيات الميثاق الوطني للتعليم والتدريب مع المؤسسات الأجنبية، مثل السوريون للانتفاع من الخبرة الدولية مع محو الأمية والتدريب .

ثانيا: إدارة توزيع مياه الشرب شراكة بين القطاع العام والخاص:

تقيم هذه الحالة التي طورها Nouha, et al 2002، تجربة الشراكة التعاقدية لإدارة توزيع المياه في مدن المغرب الكبرى التي نفذت بموجب عقود شراكة مع المنظمات أعمال عالمية في العامية 1997 و1999، وتركز على توضيح الخطوات الرئيسية للشراكة من حيث خطة الاستثمار، وجودة الخدمة المتوفرة وجودة الماء وسائل توفير هو مسائل أخرى متعلقة بالموارد البشرية، كما تبين الحالة والمشاكل التي واجهت تنفيذ الشراكة وتسلط الضوء على العلاقات التنظيمية بين أطراف الشراكة والتنسيق بينهم وتبرز الدور القانوني لتسهيل إنشاء الشركات وتستنتج الحالة بان الشراكة قد حققت إدارة ذات كفاءة لتوزيع المياه، ولو أنه رافقها زيادة في التعرفة التي يدفعها المستفيدون مقابل تزويدهم بالماء، تتوزع مسؤوليات توزيع المياه الشرب في المغرب بين وزارات الأشغال العامة والداخلية والزراعة والتطور الزراعي والصحة العامة والبيئة ووزارة المصالح في الحكومة، كل حسب اختصاصه وارتباطه في مجال توزيع مياه الشرب.

الفرع الثالث: التجربة التونسية: تعدد مجلات الشراكة: وفقا لدراسة(Sedjari 2004 (op . cit، فإن التجربة التونسية في الشراكة تجربة واعدة، حيث تم تنفيذ العديد من الشراكات في المجلات المختلفة، إذ بلغ عدد الشراكات 53 شراكة في المجلات التجارية و28 شراكة في مجلات الخدمة المالية و39 شراكة في المجلات التكنولوجية وشملت الشراكات بين القطاعين مجلات: إنتاج الحبوب ومشتقاتها، زيت الزيتون، وحفظ الفاكهة والخضروات والأطعمة والإنشاءات، الصناعات الإلكترونية والميكانيكية، الملابس وصناعة الأحذية.

تتصف هذه الشركات بأنها من النوع التعاقدي الذي تلعب الحكومة فيه الدور المحوري، وخاصة سن التشريعات المتعلقة بإعادة هيكلة المشاريع التي كانت مملوكة لها، وكذلك القوانين التي تمكن اللامركزية، ومشاركة المحليات وتخطيط المدن.

خلاصة الفصل الأول:

رأينا من خلال هذا الفصل كيف تطور مفهوم التنمية الاقتصادية بحسب تطور الظروف والوقائع الاقتصادية إلى أن وصل إلى المفهوم الحالي الذي يشمل عدة أبعاد مختلفة اقتصادية، اجتماعية وثقافية، حيث لاتزال التنمية محط أنظار المفكرين الاقتصاديين وأصحاب القرار وتحضى باهتمام بالغ سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية التي وجدت نفسها رهينة العديد من التجارب الغربية، التي بدأت في تطبيق العديد من النظريات المختلفة بغية الوصول إلى درب الدول المتقدمة، لكن كل محاولاتها باءت بالفشل بسبب نقص مداخلها وعجزها إضافةإلى معاناتها من التبعية والمديونية، وهنا برز دور المؤسسات الدولية ومدى تأثيرها من خلال المساعدات التي تقدمها للدول النامية،

ومع بروز النظام العالمي الجديد الذي يدعو إلى تحرير التجار ،تشجيع المنافسة، فتح الأسواق وإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي مع فتح المجال إلى القطاع الخاص الذي اثبت مكانته في العديد من الدول التي انتهجت مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص كسبيل لدفع الاقتصاد نحو التنمية والنمو وحققت بذلك معدلات نمو مرتفعة، وهذا الأمر طبق على بعض النماذج التي قدمناها مثل **ماليزيا**، **تونس والمغرب**،حيث أضحت الشراكة بين القطاعين مطلب تنموي ينادي به العديد من المفكرين الاقتصاديين وتتسارع إلى اعتمادها الكثير من الدول في نشاطها الاقتصادي ونظرا لأهميتها يمكننا تقديم أهم النتائج والمقترحات لتطويرها في الدول النامية منها

– أنه يوجد القليل من الدراسات والأبحاث المنشورة التي تقيم تجربة الشراكة بين القطاعين في الدول النامية سواء كانت في إطار اقتصاد الحر أو الاقتصاد المختلط.

–إن الشراكة بين القطاعين قائمة على الشراكة الإستراتيجية مع شريك إقليمي، عربي أو عالمي، أجنبي من القطاع الخاص وهذه التجربة قائمة ومنتشرة في العديد من الدول مثل الأردن والمغرب وتونس ولبنان واليمن ودول الخليج العربي مثل السعودية، الكويت، الإمارات العربية، عمان والبحرين.

– ضرورة تطوير الدراسات والبحوث من أجل تقييم تجربة الشراكة في الدول النامية من خلال تجاربها في الإدارة المشتركة بين القطاعين للوقوف على هذه التجارب والاستفادة من نتائجها؛

–ضرورة التعريف بإدارة الشراكة عن طريق عقد مؤتمرات وتعاون الباحثين في بناء الأبحاث المشتركة نظرا لتعدد أبعاد الشراكة وشمولها البعدين الإقليمي والدولي وضرورة أن تشمل الخطط الدراسية لبرامج الدراسات العليا في الإدارة

–إن مدى نجاح وتفعيل الشراكة في الدول النامية عموما يحتاج إلى اطر مؤسساتية داعمة فكما بينت دراسة **متشال ويفير اند مانييغ1991**، فان الشراكة ليست سوى مجموعة علاقات مؤسسية بين الحكومة والفاعلين المتعاملين في القطاع الخاص والمجتمع المدني مما يستوجب على الجهات المانحة للمساعدات مثل الوكالة الأمريكية للمساعدات التنموية تشجيع خلق شراكات مع تشجيع فرص خلق الاستثمار عن طريق الخوصصة، ذلك أن عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو تستلزم القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة تمس بالدرجة الأولى إعادة الهيكلة الاقتصادية من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق وفتح المجال للقطاع الخاص والذي سنحاول التطرق إليه في **الفصل الثاني** المسمى بـ : **الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية التحول نحو القطاع الخاص –**

الفصل الثاني:

الإصلاح الاقتصادي
و إستراتيجية التحول
نحو القطاع الخاص

تمهيد :

سنتناول في هذا الفصل*الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية التحول نحو القطاع الخاص*الذي يعتبر من أبرز سمات النظام الاقتصادي الجديد الذي يرتكز أساسا على تفعيل الحرية الاقتصادية، تدفق المعلومات، وإزالة العوائق أمام حركة التجارة السلعية والخدماتية، الإستثمارات الخارجية والاتجاه نحو إقامة التحالفات الاقتصادية في ظل سوق تنافسية عالمية واسعة، مما جعل الدول النامية تواجه تحديات صعبة دفعتها إلى انتهاج سياسات تنموية جديدة تعتمد على الإصلاحات الهيكلية، كترشيد الإنفاق وتحرير الاقتصاد والتوجه نحو القطاع الخاص، فرغم استمرار الجدل حول دور القطاع الخاص في التعاون الإنمائي باعتباره مصدرا تكميليا لتمويل التنمية إلى أن الكل المتفق على ضرورة إدماجه في الخطة التنموية حيث يتسم هذا الأخير بالتنوع والتفاوت من حيث حجم ونطاق الأنشطة والتركيز القطاعي وطبيعة المنتجات والخدمات التي يقدمها وبتالي تتفاوت مساهمته الإنمائية، وفي هذا الصدد تناول منتدى التعاون الإنمائي المعقود سنة 2016 مسائل تضمنت وضع تعريف لتعاون القطاع الخاص في مجال التنمية وعرف بأنه[1]: **أنشطة يؤديها القطاع الخاص ترمي بدرجة رئيسية إلى دعم التنمية ولا يمثل تحقيق الربح هدفها الأولي وتتضمن نقلا للموارد إلى البلدان النامية** *، ولدراسة وفهم الموضوع بالتفصيل تطرقنا في هذا الفصل إلى النقاط التالية :

المبحث الأول: القطاع الخاص وتطوره في الدول النامية.

المبحث الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي ودورها في تنمية القطاع الخاص في الدول النامية.

المبحث الثالث: الخوصصة كآلية من آليات الإصلاح الاقتصادي .

[1]. تقرير الاونكتاد، منشور الامم المتحدة 2019 .**UNCTAD/LDC**مرجع سابق

المصطلحات الإقتصادية ذات الصلة: [1]

الملكية العامة : Public Ownership : هو ذلك القطاع من الاقتصاد القومي الذي تملكه الدولة وتتولى إدارته وتسيير عمليات الإنتاج والتوزيع فيه .

التأميم والتعميمNationalization or Generalization : ويقصد بها تحويل المرافق التي تعلق بها نفع عام المملوكة ملكية فردية إلى ملكية عامة .

الاقتصاد المخطط أو الموجه Planned or Controlled Economy : هو الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة بصورة كلية أو نطاق واسع .

الملكية الخاصة Private Ownership : هي الملكية التي ينفرد صاحبها بحق استعمالها والتصرف فيها تمييزا لها عن الملكية العامة.

القطاع الخاص Private Sector : هو ذلك القسم في الاقتصاد القومي الذي تعود ملكيته إلى الأفراد أو الشركات التي يمتلكها الأفراد.

اقتصاد السوق Market Economy : هو اقتصاد يتم الإنتاج فيه بقصد التبادل، وتستخدم فيه النقود، وتحدد فيه الأثمان، ويتم توزيع الموارد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب، وعلى أساس المنافسة من الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية .

[1].**محمد صبري بن اوانج**، الخصخصة تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2000ص22 .

المبحث الأول: القطاع الخاص وعوامل تطوره في الدول النامية

المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص، خصائصه وأهدافه

1 تعريف القطاع الخاص: للقطاع الخاص عدة تعاريف تختلف باختلاف الزاوية المنظور منها كما يلي[1]:

يعرف **القطاع الخاص** باللغة الانجليزية **private sector** وهو *قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات والشركات التي يملكها أفراد بصفة شخصية وغير مرتبطة بحكومة الدولة وأي مؤسسة من مؤسساتها ، وهو مجموعة من المهن ، والأعمال التي يعمل فيها فرد أو مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة سواء بالاعتماد على التدريب المهني أو التعليم الأكاديمي ويساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعة من فرص العمل ضمن المنشئات الخاصة.*[2]

كما يعرف **القطاع الخاص** بأنه: ***هو عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات المتخذة***،كمل يمكن تعريفه بأنه: ***ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية***و بتالي يمكن تعريفه بانه :***ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها .***

و يطلق مفهوم **القطاع الخاص** على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على إلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والخدمات والكميات المنتجة والمستهلكة.[3]

---

[1] **مجد خضر**، مفهوم القطاع الخاص، التصفح يوم 2020/12/04 على الساعة 20.50سا **2mawdoo3.com**

[2] **د.بوسالم ابو بكر ،بوفنش وسيبة** ،التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،عدد خاص المجلد رقم 02 افريل 2018 ص 240.

[3] **ضياء مجيد الموسوي** ، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الثاني 2014،، ص 263.

و عليه يفترض وجود **نظام اقتصادي حـر** عدم تدخل أي فئة في النشاط الاقتصادي كما يفترض وجود سوق للمنافسة التامة والمثلى اين يكون عدد المتعاملين فيها كبير جدا، والسلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام.

2.خصائص القطاع الخاص: يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي جعلت منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال تحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور دينامكي على مدى الطويل وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي [1]:

- **السرعة في انجاز وتحقيق أهداف** البرامج والمشاريع الاقتصادية لتوفير الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام ،
- القطاع الخاص يزيل تخوف الرأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة .
- **الديناميكية والحيوية و**سرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
- **الكفاءة العالية** مقارنة بالقطاع العام، مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في المجالات التي ينشطها.
- **إتباع أساليب إدارية حديثة** واستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي وبالتالي زيادة الإنتاجية .
- **توظيف العدد المناسب من العمال** على عكس القطاع العام الذي يوظف باستمرار فائضا في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.
- وضوح الهدف في القطاع الخاص المتمثل أساس في الوصول إلىأقصى ربح.

[1] **بوسالم ابو بكر ،بوفنش وسيبة** ، مرجع سابق، ص 240.

– يعد الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام ويشكل عنصرا من عناصر التوازن في الاقتصاد المحلي والعالمي.

– **كما يمكن حصر خصائص أخرى للقطاع منها:**

أنه يعتبر من المؤثرات المباشرة على القوة العاملة إذ أن أي منشأة قطاع خاص تحتاج إلى نسبة محددة من العمال والموظفين الذين يمتلكون القدرة الكافية على القيام بالوظائف التي تساهم في تحقيق الهدف الرئيسي من وجود المنشاة[1].

– توفير رواتب وبدائل للدخل بنسب مرتفعة ومناسبة للموظفين في مختلف مجالات العمل.

– وضع استراتيجيات محددة لاتخاذ القرارات وبعيدا عن الإجراءات الروتينية وتؤدي إلى الحد من الوصول إلى أي قرار مناسب في بيئة العمل .

– تبني العديد من الأفكار المشاريع المستحدثة أو إعادة تصميم وتنفيذ المشاريع القائمة مما يساهم في النهوض وتطور سوق العمل وزيادة الكفاءة في تحقيق النتائج الاقتصادية المفيدة.

3.مجـالات عمل القطاع الخاص:تنقسم مجالات العمل في القطاع الخاص إلى قسمين وهما [2]:

– **العمل الفردي**: هو مجموعة الأعمال التي يقوم بها الأفراد بشكل فردي ودون الاستعانة من أشخاص غيرهم ، ويعد هذا المجال من أقدم مجالات العمل الخاصة ، إذ سعى الإنسان منذ قديم الزمن إلى البحث عن عمل خاص به ويكون مصدرا لدخله لذلك عمل الأفراد في العديد من المهن الإنتاجية والصناعية والحرفية والتجارية التي ساهمت في تغير المجتمع بشكل ملحوظ وعرفت العائلات بأسماء المهن التي عملوا فيها مثل النجار، اللحام ...الخ.

[1].**مجد خضر**، مرجع سابق ، **2mawdoo3.com** التصفح يوم 2020/12/04 على الساعة 20.50سا.

[2].**مجد خضر**، نفس المرجع.

العمل الجماعي: هو من أكثر مجالات العمل الخاصة انتشارا إذ يعتمد على وجودأكثر من فرد مسؤول عن المنشاة ورأس المال الخاص بها والذي يحتوي على أكثر من موظف للقيام بالأعمال والتي تتوزع على أقسام ووحدات متخصصة .

4.الفرق بين القطاع العام والقطاع الخاص:

– يستخدم القطاع الخاص من خلال أصحاب الأعمال الفردية أو الشركات أو غيرها من الوكالات غير حكومية، الوظائف الموجودة في التصنيع والخدمات المالية والمهن والضيافة أو غيرها من المناصب غير حكومية،[1]

– يتم الدفع للعمال مع جزء من أرباح الشركة حيث يميل العاملون في القطاع الخاص على الحصول على المزيد من الزيادات في الأجور والمزيد من الخيارات الوظيفية وفرص أكبر للترقيات وأمن وظيفي أقل وخطط منافع أقل شمولا من العاملين في القطاع العام.

– العمل في سوق أكثر تنافسية غالبا ما يعني ساعات أطول في بيئة تتطلب الكثير من العمل من أجل حكومة.

– يوظف القطاع العام العمال من خلال الحكومة أو وظائف الخدمة المدنية النموذجية في الرعاية الصحية والتدريب وخدمات الطوارئ والقوات المسلحة ومختلف الهيئات التنظيمية والإدارية .

– يتم دفع رواتب العمال من جزء من الضرائب الحكومية ويميل العاملون في القطاع العام إلى الحصول إلى خطط استحقاقات أكثر شمولا وأمن وظيفي أكثر من العاملين في القطاع الخاص، فبمجرد انتهاء فترة الاختبار تصبح العديد من المناصب الحكومية تعيينات دائمة.

– يعد التنقل بين مناصب القطاع العام مع الحفاظ على نفس المزايا واستحقاقات الانجازات والأجر المرضي أمرا سهلا نسبيا في حين أن تلقي الزيادات في الأجور والترقيات أمر صعب .

[1]. **مجد خضر، 2mawdoo3.com**، مرجع سابق.

المطلب الثاني: نشأة القطاع الخاص والأسباب التي حدت من تطوره:

1. نشأة القطاع الخاص المنظم وتطوره في الدول النامية:

لقد تاثرت نشاة القطاع الخاص وتطوره في البلدان النامية بالظروف السياسية، الاقتصادية وكذا الاجتماعية كما تاثرت بالأفكار العامة التي انتشرت في هذه البلدان والتي كانت تسيئ إلى سمعته وتحد من توسعاته ومن دوره في النشاط الاقتصادي، ومن الاسباب التي أدت الى تهميشه مايلي[1] :

الأسباب التي أدت إلى تهميش القطاع الخاص في الماضي:

لقد شهدت معظم الدول النامية فترة من الاستعمار الأجنبي لأراضيها كانت في فترة الخمسينات وما قبلها واستولى المستعمر على كل الثروات البلاد ولم يترك المجال لاستحداث صناعة أو التجارة وطنية محلية، فتركز النشاط الاقتصادي الغالب في يد القطاع الخاص غير المنظم سواء في الأنشطة الأولية أو الأنشطة الصناعية التي كان يغلب عليها الطابع الحرفي الذي تسبب في انخفاض مستوى التعليم دون تطوره فضلا عن أن إجراء التدريب على الحرف في مواقع العمل وفي سن مبكرة ولم يكن القطاع الخاص المنظم بمقوماته المحدودة في وضع يمكنه تحمل عبء التنمية نظرا إلى قلة عدد المنظمين وكذا لافتقاده أهم مقومات بقائه ألا وهو تحمل مخاطر الاستثمار مقتصرا على ارتياد أوجه الاستثمار التي يتوافر لها الضمان التام وهي قليلة جدا في تلك الفترة بسبب الاستغلال التام للمستعمرين لكافة النشاطات الاقتصادية وكذا موارد البلاد، وبالتالي يمكن القول أن القطاع الخاص المحلي في الدول النامية كان شبه غائب في هذه الفترة، لكن بعد حصول الدول النامية على استقلالها السياسي نشأ لديها قطاع عام وذلك عن طريق ما ورثته عن المعمرين،

---

[1] **عبد الرزاق مولاي لخضر**، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 09- سنة 2010. ص 59-61

أو عند قيامها بتأمينات لأنشطة كانت مملوكة لدول خارجية أضافت إليه بعد ذلك مؤسسات عديدة لأسباب إيديولوجية من ناحية واستجابة للاحتياجات الخاصة للشعوب من ناحية أخرى.

و قد توسع القطاع العام بصورة كبيرة في ظل التحول إلى النظام الاشتراكي وتوسع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (في الأنشطة الإنتاجية) وكان التصور آنذاك أن الاعتماد على المؤسسات العامة سيؤدي إلى تحقيق فوائض يمكن عندئذ استثمارها في القطاعات ذات الأولوية العالية وبالتالي تحسين وتسريع التنمية الاقتصادية في ظل غياب البديل (القطاع الخاص)، إذ انه لم يكن هناك قطاع خاص متطور أو لم يكن هناك قطاع خاص مقبول سياسيا ويمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تهميش دور القطاع فيما يلي:

أ: أسباب متعلقة بالقطاع نفسه:

- طبيعة القطاع الخاص في حد ذاته من حيث انه لم يكن هذا القطاع منظما وغير مؤثر من حيث حجم الاستثمارات أو من جهة قوة تأثيره على الحكومات في هذه الدول.
- قلة الموارد الذاتية لدى القطاع الخاص جعله غير قادر على الولوج فيأي نشاطات إنتاجية ذات متطلبات مالية وتقنية عالية ومكلفة.
- انعدام روح المبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي- الحالة البدائية للقطاع الخاص.

ب: أسباب متعلقة بالحكومات:

- لقد انتهجت معظم الدول النامية النهج الاشتراكي مما يعني تملك الدولة لوسائل الإنتاج والتدخل الكبير في النشاط الاقتصادي.
- توسع القطاع الاشتراكي العام على حساب المبادرات الفردية وجعله القطاع الرائد والسيادي في الصناعة حيث تركز نشاطه في الصناعات القائدة والإستراتيجية الكبيرة (الصناعات التحويلية بالنسبة للدول النفطية).

- سيادة شبه كاملة للقطاع الاشتراكي في ميدان التجارة الخارجية مع هيمنة واسعة في ميدان التجارة الداخلية.
- لقد شل التطبيق البيروقراطي القطاع الخاص وخاصة في أوروبا الشرقية وأدى إلى ضموره وتحييد دوره.
- عدم دعم القيادة السياسية في الدول النامية للقطاع الخاص وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل هذا القطاع.
- انفراد معظم الحكومات في الدول النامية بوضع الخطط المركزية للتنمية الاقتصادية ورسم السياسات الاقتصادية، بل واحتكار الحكومات لكافة الأنشطة الاقتصادية وكذا الاندفاع الشديد نحو عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يقتضي رؤوس أموال لم يكن القطاع الخاص قادرا لتوفيرها .
- مما أدى الى قيام الحكومات النامية بتوفير الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية المتمثلة في التصنيع السريع وإقامة البني الإرتكازية الضرورية– اتسام معظم الاقتصاديات النامية بالانغلاق وعدم الاندماج الاقتصادي.

2. : الأسباب المتعلقة بالنظريات الاشتراكية وتأثيرها على بروز القطاع الخاص:

لقد تعرضت مسيرة القطاع الخاص في الدول النامية إلى موجة التشكيك والتي لم تلبث أن تعاظمت وحدت من أهميته، ولم تكن هذه النظرة التي انطلقت منها هذه الحملة المقتصرة على الدور الاقتصادي للقطاع الخاص، بل أنها امتزجت باعتبارات كثيرة ذات أبعاد سياسية داخلية وخارجية وذات أبعاد اجتماعية ولها علاقة بالتركيبات الاجتماعية الموروثة والأفكار التي تبنتها الأنظمة في سبيل الترويج لنفسها أو الدعوة إلى توسيع نفوذها، ويمكننا تلخيص أهم الاراء حول القطاع الخاص فيما يلي :

أ: **النظرة السياسية:** ترى هذه النظرة أن وجود القطاع الخاص قوي أو طاغ في الحياة الاقتصادية إنما هو مظهر من مظاهر وجود كتلة اقتصادية ذات مال ونفوذ، وهي التي تملك هذا القطاع وتتحكم فيه، وبالتالي تتحالف مع قوي أخرى للهيمنة على الوضع السياسي.

- **ب. النظرة الإقتصادية:**

تقوم هذه النظرة على افتراض وجود سوق ومنافسة حرة يفترض أنها كاملة ما بين مؤسسات كثيرة ومتنوعة الكفاءة وتذهب هذه النظرية إلى القول أن هذه المنافسة تحدد أسعار المداخلات والمنتوجات ومن خلال هذا التحديد تقرر كفاءة المنشأة " مشروع" وتوفير التوزيع الأمثل للموارد فتحقق بذلك المنفعة العامة، غير انه في المقابل لهذه النظرة نشأت نظرة أخرى تقول أن هذا النموذج الأمثل مناقض للواقع الاقتصادي، فوقع الأمر أن المنافسة لا تستطيع الصمود لأن الشركات المتنافسة عند اندماجها تشكل وضع احتكاري فتعمل من خلال هذا الوضع على استبعاد كل المزايا الاقتصادية للمنافسة وبالتالي يفقد المجتمع فوائد المنافسة (تخفيض الأسعار، الجودة المنتوج.....الخ)

ج. النظرة الإجتماعية:

وتتركز هذه النظرة على أن وجود القطاع الخاص يؤدي بالتدريج إلى تركيز أدوات الإنتاج في أيدي قليلة من الناس تنال حصة عالية من الدخل الوطني غير متناسبة مع قلة عددها، بينما تظل حصة الجمهور الكبرى من العاملين والموظفين صغيرة وغير متناسبة مع حجمها الكبير وتدعو هذه النظرية إلى إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدلا بين مختلف الشرائح المكونة للمجتمع وبالتالي نظرة البعض إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي السبب الحقيقي في تباين الدخول وبالتالي تدعو إلى إلغاء الملكية الخاصة.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى همشت القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وهي عمل هذا الاخير في بيئة غير ديمقراطية وغياب مشاركة الجماهير في رسم السياسات الاقتصادية .

المطلب الثالث: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية:

1.العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية، ونذكر منها:

أ- معدل نمو الناتج: هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث وتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية التي تساهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي[1]، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وقد قدم (**جرتين**)، و(**فيلانوفا**) (**Green end Villanueva 1991**) ، دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص وتمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ب- القروض المصرفية: يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثمارها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

ج- سعر الفائدة: فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، في أوائل السبعينيات من القرن العشرين وتبني

[1].**عبد الرزاق مولاي لخضر**، مرجع سابق. ص 71-72

صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس ان المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي، فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أنه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار، فضلا على أن الدراسات التجريبية لم تحقق النتائج المرجوة منها.

ت- سعر الصرف:

يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تمليه عادة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخيم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق، مع تحول في الإنفاق تجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية فإذا سعت الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم عن طريق خفض عرض النقود فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص وقد صرح **-بافي-(Buffe 1986)**، في مقالة أن خفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة للارتفاع في المتوسط العام للأسعار محليا بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات، وعليه فمن المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الإنفاق وبالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي، أما على جانب العرض ونتيجة للتحول في الإنفاق في اتجاه المنتجات الوطنية فالإرتفاع في الأسعار محليا يكون مركزا على الأسعار السلع الداخلية في التجارة الدولية، بالنسبة للأسعار السلع غير الداخلة في التجارة، وهذا من شأنه أن يرفع أسعار السلع

الداخلة في التجارة ويشجع على زيادة الاستثمار الخاص للتوسع في إنتاجها وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة التي يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا تجريبيا.[1]

ث- الضرائب:

تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار وتفسير ذلك يمكن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار ومن ثم فإن انخفاض دخولهم نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم، كما أن الضرائب تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادتها.

ح. الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا : يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية أي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة للتضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شانه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبتالي يؤثر سلبا على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة .

[1].عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 72-73

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أو من خلال مضاعفة الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة الموجبة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص.

ثانيا: قد يكون للإنفاق الحكومي على البني التحتية – الطرق السدود – الكهرباء – الاتصالات – الصرف الزراعي والصناعي – المدن والمجمعات الصناعية والأمن – اثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجدي ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها لتنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البني التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها وهذا ما أكدته دراسة كل من سوفن وسوليمانو serven end solimano مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي .

ثالثا :يرى آخرون أمثال **بلاس** blass1988 إن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الإفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي ، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة للإقراض القطاع الخاص كما ترفع من معدلات الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس المال في المشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص .

خ: الديون الخارجية : برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية ، فهي تعد المصدر الأساس لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات

ومصانع فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إلى ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الاقتصادي، لكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فان ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يوفر للدولة النامية وبذلك يؤثر سلبا على

الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا وعلى سعر صرف العملة الوطنية وأيضا على معدلات التبادل التجاري، فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا بحالة من عدم تأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيرا سلبيا على الاستثمار الخاص .

ثانيا: بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها بسداد القروض القائمة بدلا من تمويل الاستثمارات الجديدة.

ثالثا: من شان العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية ، الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي فيؤثر سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة .

د. الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن: تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي(التوظف الكاملبدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي في الاقتصاد، ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية فبسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار فإن المستثمرين يفضلون الانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل ، وبذلك تضاف تكلفة الانتظار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، كما جاء في دراسة – **بندايك**–و كما أوضح – **جرتين**– **وفلانوفل**–أن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال ثلاث قنوات.

أولا: تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار.

ثانيا: تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

ثالثا: قد يتسبب خفض معدل نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص في الطلب الكلي وتدنيا في مستوى الأسعار مما يسهم في تقليص أرباح المنشآت فتقل قدرتها على التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية وبالتالي يؤثر سلبا على إجمالي الاستثمار الخاص، والمؤشر الأخير والهام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فوجود هذا العجز يعني وجود فجوة تمويلية سالبة (الاستثمار المخطط الأكبر من الادخار القومي) لابد من تمويلها إما بقروض خارجية أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة، وجميعها تعني زيادة في عرض النقود وقد برزت أرقام عجز الحساب الجاري كأحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي إبان الأزمة المالية الأخير لدول النمو الأسيوية.

ذ. الاستقرار السياسي: أن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري وهو كل ما يتعلق بنظام الحكم، وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية ودرجة الوعي والنضوج السياسي وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية.

و فيما يتعلق بشأن العلاقة بين الاستثمار السياسي والاستثمار– على المستوى التجريبي – أولت الدراسات لهذه العلاقة بمختلف أشكالها ونتائجها أهمية خاصة، ففي عينة من 28 دولة نامية لدراسة العلاقة بين الصدمات الخارجية والأمور السياسية والاستثمار الخاص، توصل كل من **Sule.O.and Dani R.1992**، إلى أن المتغيرات السياسية (درجة تحضر السكان والحقوق السياسية والحريات المدنية) تؤثر على استجابة الاستثمار الخاص للصدمات الخارجية (ظروف التبادل التجاري، أسعار النفط وسعر الفائدة)، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستويات العالية للتحضير تؤثر على الاستثمار وأن اثر الصدمات الخارجية في الاستثمار يكون كبيرا في الدول ذات الأنظمة السياسية الأكثر تقييدا، آخذين في الاعتبار أن الحريات السياسية تنخفض عندما تزيد قيمة الحقوق السياسية، ومن الناحية العكسية فعند زيادة الحريات السياسية ينخفض اثر الصدمات الخارجية السالبة.

ر. الاستقرار التشريعي: يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية ،المالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار فأما المباشرة فهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وأما غير المباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي وقوانين التصدير والاستيراد... إلخ. حيث أن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتساهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيق المطلوب للاستثمار طويل الأجل، فبقدر نجاح الدول في إصدار تشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية

ومتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات وأشارت الدراسات إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي يعمل في سلاسة وسرعة، وأن لا يكون تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار فضلا على أن تكون المرونة فيها.

ز. البنية التحتية المادية والاجتماعية: تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما الطرقات، الطاقة، الموانئ، الاتصالات إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة، ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، منها تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة من جهة وتمكين نمو الشركات وتوسعها من جهة أخرى.[1] حيث تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية وإلى إثقال المنتجين الكبار بعبء مشاكل نقص مدخلات الأساسية، أما البنية التحتية التي يتم صيانتها بشكل جيد فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع ومواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة وتأمين الاتصالات في الوقت المناسب ولذلك صار ضمان الاتصال عبر تقنية المواصلات والمعلومات أمرا بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، وقد ساعد في تجاوز بعض العوائق التي تسببت بها البني التحتية المادية غير المناسبة حيث تشكل إمكانية الوصول الفعالة إلى المعلومات بوضوح جزء من المتطلبات الأساسية للبنى التحتية الخاصة بالأنظمة الاقتصادية العصرية، والحفاظ على بنية تحتية مادية عالية الجودة هو من المسائل الهامة المرتبطة بتوظيف رؤوس الأموال ومن المسائل أيضا التعاقد الفعال والعروض المفتوحة.

س. حكم القانون: يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها، وتشكل أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص مزدهر، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة، ونظام إداري منصف تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية، وبالتالي يتعين على الحكومات الوطنية وضع **–قواعد اللعبة–** أي وضع نظام يساهم في

[1] **عبد الرزاق مولاي لخضر**، مرجع سبق ذكره، ص 76-77-78.

تخفيض تكاليف العمليات يجعلها قابلة للنفاذ، فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات، وإن الأنظمة القانونية المركبة والمتناقضة تجعل الممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير رسمية، ربما يكون الفقير هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون، ويظهر أحد التقديرات أن 80 % من المسائل القانونية التي تواجه الفقير تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رسمية وغالبا ما يلقى اللوم على الفساد بحسب تقدير البنك الدولي، حيث يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب 0.5 إلى 1 % في السنة.[1]

4.العوامل التي ساعدت على بروز القطاع الخاص:

سوف نتطرق إلى أهم التحولات الاقتصادية التي ساعدت ومكنت القطاع الخاص على البروز واكتساب مكانة في الحياة الاقتصادية للدول النامية وهي:

أولا: التطورات المحلية والعالمية وتأثيرها على بروز القطاع الخاص:

لقد أدت تطورات محلية وعالمية الى انبعاث الجدل والحوار من جديد حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول النامية، وخاصة غير النفطية ويقف على رأس هذه التطورات ما حدث من تغيرات في أوضاع السلطة والأوضاع الطبقية والاقتصادية في أنظمة الحكم في الدول النامية نفسها (ذات التوجه الاشتراكي) وحدث في عدد من تلك الأنظمة تحولات جذرية في التوجه الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتولي قيادات جديدة للسلطة، ولأن التراكم المالي الذي حققته بعض القيادات الإدارية والسياسية عن طريق الانحرافات واستغلال النفوذ أدى إلى نشوء فئات اجتماعية جديدة من داخل الأنظمة ذاتها تتطلع إلى توفير حرية الاستغلال الرأسمالي لما راكمته من أموال، هذا إلى أن المرحلة النفطية في السبعينات وأتساع حجم الهجرة إلى الخارج وزيادة حجم مدخرات العمال

[1] **عبد الرزاق مولاي لخضر**، مرجع سبق ذكره، ص 76-77-78.

المهاجرين، قادت إلى اتساع شديد في قاعدة الملكية الخاصة في تلك المجتمعات النامية وإلى صعوبة الاعتماد على وسائل الرقابة والضبط لتعبئة المدخرات التي تتم في المجتمعات تقع خارج نطاق سلطة الدولة الوطنية.

ثانيا: سياسة الانفتاح الاقتصادي:

تشير سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تلك السياسات الخاصة بإزالة القيود أمام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في الاستثمار والتوظيف في المشروعات داخل الدولة وكذا التكنولوجيا المتطورة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

كما يعرف بمعناه الواسع على انه ينص على ضرورة إلغاء القرار البيروقراطي وإزالة كافة العقبات الإدارية والتشريعية، التي تحد من انطلاق الإنتاج في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ويتوقف نجاح عملية التحرير الاقتصادي الشامل على مدى تبني الإدارة الاقتصادية لمجموعة من السياسات التي تستهدف تحقيق ما يلي:

- إفساح المجال لقوى السوق لكي تمارس تأثيرها في إصلاح الإختلالات السعرية في أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والصرف الأجنبي.
- تقليل دور الدولة في عملية تخصيص الموارد المتاحة بين القطاعات المختلفة للنشاط الاجتماعي.
- إفساح المجال للقطاع الخاص لكي يمارس نشاطه الاستثماري في إطار الضوابط الموضوعية التي تكفل مواجهة الاتجاهات الاحتكارية وحماية المستهلك.
- ضرورة إصلاح المناخ السياسي والاجتماعي بما يكفل مشاركة جميع القوى السياسية في صياغة وتنفيذ القوانين والقرارات المرتبطة بعملية التحرير الاقتصادي.
- زيادة رأس المال الخاص في التنمية الاقتصادية بمعنى تشجيع الاستثمار الخاص يؤدي إلى جذب مدخرات المواطنين العاملين خارج البلاد، وبالتالي زيادة نسبة الادخار الوطني.

ثالثا. الإصلاحات الاقتصادية:

لا شك أن كل ما تم اتخاذه من إجراءات في برامج الإصلاح الهيكلي كان يستهدف إلى تعظيم دور القطاع الخاص وتطوره وذلك بغية إرساء مبدأ الكفاءة، فقد نجحت الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في بعث ديناميكية القطاع الخاص، وساعدته كثيرا على الولوج إلى ميادين الاستثمار وخاصة أن هذه الإصلاحات كانت تعمل على تقليل الدور الاقتصادي للدولة وبالتالي فسح المجال لقوى السوق وسياسات القطاع الخاص هي محصلة لجميع السياسات التي توضع في سبيل تهيئة المناخ لهذا القطاع ليؤدي دوره التنموي وبعبارة أخرى أن الإصلاحات أو التعديلات التي مست السياسات الاقتصادية(المالية والنقدية والاستثمارية) شجعت القطاع الخاص على النمو والتطور، حيث كانت هذه السياسات المتبعة سابقا من طرف الحكومات في الدول النامية كابحة لدوره ولحركته، وعملت بعد الإصلاح على إزالة القيود والمعوقات التي كانت في وجه حركة القطاع الخاص.

رابعا. السياسات المحفزة للاستثمار:

منذ بداية التحول نحو اقتصاد السوق بالنسبة للدول النامية وخاصة الاشتراكية منها، سعت الأداة القانونية على ترجمة التوجه الجديد للسلطات العمومية إلى ترقية نشاطات القطاع الخاص وتوفير الشروط الضرورية والضمانات اللازمة والبنية التنظيمية لنشاطاته وذلك لتحفيزه على الدخول معترك النشاط الاقتصادي، فبالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) شرعت الدول النامية في سن القوانين وتشريعات حملت في طياتها رسالات واضحة حول التوجه الجديد لاقتصاديات هذه الدول، حيث أصبح يستند على مبادئ حرية الاستثمار والتجارة بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الفردية والجماعية في كل الميادين والنشاطات الاقتصادية،و عليه شهدت السنوات الأخيرة تغييرا كبيرا وجذريا في تشريعات الاستثمار للعديد من الدول النامية .ويشر **تقرير الأونتكاد لعام** 2001أنه ما بين 1991 و2000 أجرى ما مجموعه 1185

تغييرا تنظيميا في نظم الاستثمار الأجنبي المباشر و المحلي منها 1114 حوالي 95 %كانت في الاتجاه إيجاد بيئة انسب للاستثمار المحلي الأجنبي.

.الجدول رقم 2-1: يوضح التعديلات التي مست الإجراءات التنظيمية الوطنية1994/1999.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد الدول التي أدخلت تغيرات على نظم استثمارات	49	64	65	76	60	63
عدد التغيرات التنظيمية	140	112	114	151	145	140

المصدر: من اعداد الباحثة، نقلا عن الأونكتاد تقريرا للاستثمار العالمي 2001، تشجيع الروابط، ص 5.

وخلال عام 2000 وحده أجريت 69 دولة من مجموعة 150 تغيرا تنظيميا منها 147 (98 %) كانت انسب للمستثمرين الأجانب وتهدف هذه التشريعات عموما إلى:

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول أو التي كانت تكبح المبادرات الفردية المحلية.
- تبسيط إجراءات الاستثمار .
- توفير الحماية للاستثمار الأجنبي.
- إلغاء قيود توزيع الأرباح وتحويلها إلى الخارج بالنسبة للمستثمر الأجنبي

المطلب الرابع: الأهمية الإستراتيجية للقطاع الخاص وتحدياته في الدول النامية.

1. أهمية القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية.

من الواضح أن نظام السوق والقطاع الخاص لديهما دور كبير في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات غير ان قدرة القطاع الخاص لتوفير فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية تعتمد على تطوير نظام السوق المجتمع مثلما أن تطوير السوق يعتمد على توسيع وتقوية القطاع الخاص من خلال توفير الحوافز والدعم لإجراء

التخصيص للمشاريع المملوكة من قبل الدولة وتطوير مشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولجذب وتطوير وتوسيع التعاونيات عبر الدولة في بعض الحالات[1].

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد ككل، مثلما تحقق العوائد للأفراد المستثمرين، وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المدخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية، وبتوفير الحوافز المطبقة بعدالة وثبات لكافة المشاركين، فالعديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية أكدت أن هناك علاقة ايجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وبينت كذلك أن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق مع استثمارات الخاصة إضافة إلى ذلك فقدت بينت الدراسات أن النمو القطاع الخاص والقوى في كل من غانا وغامبيا أدى إلى فرق كبير في مشاريع إصلاح الخدمات المدنية في تلك الدول، يذكر أن الدور المتنامي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي منذ العقدين الماضيين قائم على الافتراضات الآتية:

-**يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام،** مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها؛ كما يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد؛

– **يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة** وكذلك استعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى زيادة

[1]. **زايري بلقاسم**، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر، عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب شرق متوسط، العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة أيام 14 و15، مارس 2003 ، ص 18.

الإنتاجية؛ بالإضافة إلى ذلك يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة؛

– **الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على النمو الاقتصادي** والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي والقوى والفعال يشكل عنصرا أساسيا في النمو لاقتصاد المستدام، فعبر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل؛ يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر.و يمكن **تلخيص الدور المتوقع من القطاع الخاص في التنمية في الأمور الآتية**[1]:

– المساهمة في خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل، ويمكن للدولة أن تشجع هذا الدور من خلال مؤسسات التعليم والتدريب إذ أن التعليم والتدريب يعملان على رفع إنتاجية عنصر العمل وبالتالي تزايد رغبة القطاع الخاص في توظيف المزيد من العمال كما أن الدولة تستطيع أن توفر في قرارات التوظيف للقطاع الخاص من خلال التأثير على التكلفة النسبية لعنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال.

- توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية سواء تحسين نوعية المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أ, تقنيات انتاج أفضل يمكن للدواة ان تساهم في تعزيز هذا الدور من خلال برامج الدعم المالي والفني، والسياسة الضريبية التمويل، وتوسيع المنافذ التسويقية من خلال اتفاقيات تفضيلية مع أطراف أخرى ومراكز البحث والتطير ونقل التكنولوجيا.

- الاستثمار بكافة أشكاله، حيث يمكن للدولة أن تعزز الاستثمار الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية مشجعة بوضوح وشفافية الأنظمة القانونية، تحسين البنية التحتية وإزالة عوائق الدخول أمام المؤسسات وتوفير المعلومات التي تساعد المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار.

[1]. **د. عدى قيصور**، الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ص.101

- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية بما في ذلك الكفاءة الإنتاجية (إنتاج السلع بأقل تكلفة) والكفاءة التوزيعية (إنتاج السلع والمواصفات والكميات التي يحتاجها المجتمع) والكفاءة الديناميكية (التطور التكنولوجي) ويمكن أن تساهم الدولة في تعزيز هذا الدور من خلال مراكز البحث وتطوير ونقل التكنولوجيا والسياسة الضريبية.

- التصدير نسبيا ويمكن للدولة أن تشجع التوجهات التصديرية حيث تلعب الصادرات دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي خاصة إذا كان السوق المحلي صغيرا نسبيا وبمكن لدولة أن تشجع التوجهات التصديرية للقطاع الخاص من خلال سياسة تجارية ملائمة، إزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية في المعابر الحدودية وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.

- هذا يعمل ويشار إلى تنمية القطاع على أنه (**رفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نموا اقتصاديا**).

تشمل تنمية القطاع الخاص النقاط التالية:[1]

- تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية، مثلا على الصعيد الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة والتعليم والطاقة.

- تعزيز المؤسسات وتطوير أطر تنظيمية تدعم التنمية المحلية للقطاع الخاص.

- إصلاح بيئة الأعمال والسياق القانوني الذي تواجه الشركات بما فيها المنشآت الصغيرة جدا.

- رفع مستوى القدرات والمهارات المهنية التي تتميز بها الجهات الفاعلة في القطاع الخاصة، لا سيما من خلال تعزيز توفير خدمات تطوير الأعمال.

[1].**رندة بدير**: دور المرأة في نمو القطاع الخاص، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف المعهد العربي للتخطيط بالكويت http/www.arab-api.org/conf_0309/P31/ Pdf.2009

- تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل، وخاصة المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تشجيع الشراكة ما بين القطاع الخاص والعام.

ان تعاظم دور القطاع الخاص في الاقتصاديات النامية منذ بداية فترة التحول التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق، وتتمثل أهميته من قدرته على تحقيق عدد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي تخدم درجة أهم اقتصاديات الدول النامية، وتتجلى مظاهر أهميته في النقاط التالية:

2. دور القطاع الخاص في المساعدة الإنمائية :

إن دور القطاع الخاص في مجال المساعدة الإنمائية يتراوح بين المد والجزر ففي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كانت سياسات المعونة والتنمية تسترشد بضرورة الانتقال إلى التصنيع والمعالجة المختلفة لاقتصاديات المتباينة هيكليا، واستمر دور الدولة وقيادتها لعملية التنمية على حاله حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين بالرغم من التحول النوعي من تركيزه على البرامج الإنتاجية إلى التركيز على البرامج الاجتماعية في أعقاب صياغة نهج الاحتياجات الأساسية وفي نهاية الثمانينات وأوائل تسعينيات القرن العشرين شهدت هذه الفترة صعودا للمنظمات غير الحكومية والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبحلول منتصف التسعينيات القرن العشرين أفضى الفشل التي منيت به برامج التكييف الهيكلي إلى جانب المسائل المتصلة بالملكية المحلية وفعالية المعونة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية وإعادة النظر في الدور القيادي للدولة في عملية التنمية[1].

- الشكل رقم 2-1 : تغير دور القطاع الخاص في المساعدة الإنمائية

سبعينيات القرن العشرين	**- مساعدة إنمائية رسمية بدون مشروطيات سياسية** **- القيادة لدور الدولة.**
ثمانينيات القرن العشرين	**- إزالة القيود التنظيمية والتحرير.** **- الخصخصة وإجراءات قيادة القطاع الخاص.** **- هيمنة معونة لجنة المساعدة الإنمائية.**
تسعينيات القرن 20 والعقد الأول للقرن 21	**- -صعود التعاون فيما بين بلدان الجنوب.**

	– – الانتعاش الجزئي لدور الدولة.
2015 حتى الآن	– صعود شراكات الجهات الفاعلة المتعددة. – الدولة كجهة مراقبة.

المصدر : تقرير مؤتمر التجارة للتنمية ، الاونكتاد 2019 ، مرجع سابق

3- دور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل:

للقطاع الخاص دور كبير في حل مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل جديدة، حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90 % ، من فرص العمل، أما في الدول النامية عموما والعربية خصوصا مازالت مشاركة القطاع الخاص ضعيفة في استيعاب القوي العاملة المتدفقة إلى أسواق العمل، ويشير تقرير التنمية لعام 2002، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن متوسط البطالة في البلدان العربية وحدها بلغ 15%من أعلى نسب البطالة في العالم[1]، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في توجيهات الاقتصاديات العربية لاستيعاب هذه النسب المرتفعة من البطالة ، وذلك بإقامة فرص اكبر وحوافز أكبر للقطاع الخاص وكذا بإعطاء أولوية اكبر لتطويره وتنميته لاستيعاب هذا الكم الهائل من العاطلين عن العمل باعتبار مهمة الحد من البطالة من أولويات القطاع الخاص، ولهذا معظم الدول النامية ارتكزت على ترقية القطاع الخاص الذي ساهم بتوفير مناصب شغل فمثلا:ففي السعودية أصدرت الهيئة العامة للإحصاء في موقعها على شبكة الانترنيت ارتفاع عدد المشتغلين في منشئات القطاع الخاص إلى **5.7 %** حسب نتائج المسح المؤشرات الاقتصادية للربع الثاني من سنة 2018 وفي المقابل أظهرت النتائج ارتفاع إجمالي النفقات التشغيلية لمنشئات القطاع الخاص بنسبة **10.2 %** عما كانت عليه في سنة 2017 وارتفعت إجماليا لإيرادات التشغيلية لمنشئات القطاع الخاص بنسبة 9.9 % عما كانت عليه في سنة 2017.[2]

[1]. **الهيئة العامة للإحصاء**– المملكة العربية السعودية – الأربعاء 17 فيفيري 2021 **www.stats.gov.sa**

[2]. **الهيئة العامة للإحصاء**–**www.stats.gov.sa** ، **نفس المرجع**

– و في الإمارات المتحدة قامت الوزارة برصد أعداد العمالة غير مواطنة في القطاع الخاص حيث أعلنت أن عدد العمالة المسجلة في 2018 تجاوز 05 ملايين ويشكل الذكور النسبة العظمى من العمالة إذ تجاوز عددهم 04 ملايين في حين لم يتجاوز عدد النساء 500 ألف عاملة وتجاوز عدد المنشئات 338 ألف موزعين على مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية.[1]

– نستنتج من هذه الإحصائيات الأهمية التي يلعبها القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل، وأصبح من الضروري تكثيف الجهود الرامية لزيادة مقدرة للقطاع الخاص في توفير الفرص الوظيفية للداخلين الجدد في سوق العمل، نظرا للزيادة المطردة المتوقعة في أعدادهم وعدم إمكانية استيعابهم بالقطاع الحكومي[2].

من أجل تكريس هذا الدور للقطاع الخاص عمدت الدول النامية الى ترسيخ نظام السوق من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي سوف نتطرق اليها من خلال **المبحث الثاني** :

المبحث الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي ودورها في تنمية القطاع الخاص:

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي، نشأته وتطوره:

1.1. **مفهوم الإصلاح الاقتصادي:** كثيرا ما تعددت التسميات والمصطلحات للدلالة على مفاهيم متقاربة ومتداخلة، وقد ورد في الأدبيات الاقتصادية مصطلحات في هذا المعنى منها: [3] **التصحيح الاقتصادي، التعديل الهيكلي، إعادة الهيكلة، والتكييف الاقتصادي...إلخ**. ويعد المصطلح الإصلاح الاقتصادي من المصطلحات التي لم يتم الاتفاق على معنى محدد لها بين الاقتصاديين، بل أن معناها غالبا ما يأخذ من دلالته الظروف الاقتصادية في الدول التي تقوم

[1]. **عبد الله محمد الشيبة الأحد** ،الاتحاد القطاع الخاص وإحصائيات التوطين سبتمبر 2019 الساعة 23.42 www.alittihad.ae.
[2].**د محمد هشام خوايجية ، احمد حسين الرفاعي** ، العدد 94، ص37.
[3]**مولاي لخضر عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص-146.

بتنفيذ التغيرات الاقتصادية المعينة لمواجهة أزمات ومشاكل تعترض مسار تقدمها الاقتصادي بغض النظر على طبيعة النظام الاقتصادي السائد فيها.

وإن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي تعني *أي **إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق عليه الخصخصة***

إن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوي على تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي بحيث تشمل هذه السياسات حرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات.

كما يعرفه البعض على أنه * **عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين الموارد الإنتاج المحدودة، واحتياجات المجتمع، بما يضمن تصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام***كما أنه يبين أن الإصلاح الاقتصادي يتضمن حلا للمشكلة الاقتصادية بشقيها، ندرة الموارد وتعدد الحاجات الإنسانية*، **كما يمكن القول** أن **الإصلاح الاقتصادي**، يمثل الاستجابة التكتيكية للصدمات الخارجية والإختلالات الداخلية للاقتصاد الكلي ويبين هذا التعريف أن الإصلاح الاقتصادي مجرد عملية دفاعية في مواجهة هذه الإختلالات الاقتصادية ومن ثم يؤكد الرأي القائل بأن الإصلاح الاقتصادي لا يعد بديلا للتنمية الاقتصادية؛

وكذلك يعرف خبراء البنك الدولي **الإصلاح الاقتصادي * بأنه الاستجابة للصدمات الخارجية، وتتم هذه الاستجابة من خلال تخفيض الطلب على الواردات أو تحويل الإنتاج نحو السلع القابلة للتصدير، أو الاستعانة بالمصادر الخارجية للحصول على القروض اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار***.

وقد حمل مصطلح **الإصلاح الاقتصادي** في علاقته بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي معنيين:

المعنى الأول: حمل معنى الزيادة في درجة تدخل الدولة وطبقته معظم دول العالم وأن اختلفت عملية الإصلاح من حيث الأسباب والإجراءات من دولة إلى أخرى، فقد أخذت بهذا المعنى الدول الرأسمالية إثر أزمة1929 مدعمة بالفلسفة **الكينزية، أما المعنى الثاني:** فقد حمل في طياته معنى الحرية الاقتصادية وتحجيم دور الدولة أي العودة إلى فلسفة المذهب الفردي وكان ذّلك مطلع السبعينيات تحت ضغط الأزمة الهيكلية التي تعرضت لها مجموعة من الدول الرأسمالية، حيث شرع الأخذ بها من الدول الرأسمالية: الإصلاح الاقتصادي الرئيس **ريغان، و**إصلاحات **وينيستون تشرتشل** في بريطانيا وهكذا ارتبط الإصلاح الاقتصادي منذ الثمانينات ارتبط بتغيير السياسات الاقتصادية وتفعيل آليات السوق، حيث لعب صندوق النقد الدولي منذ ذلك الحين دورا بارزا في بلورة مصطلح الإصلاح الاقتصادي وتوجيهه وفق للرؤية الليبرالية. ورغم اختلاف المسميات والمصطلحات من إصلاح وتكييف المعنى غالبا يرمي:

- **التكييف الهيكلي:** هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الاختلال وتحقيق أهداف التنمية.[1]

- **الإصلاح** هو التعديل في الاتجاه المرغوب وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمى بالصدمات الخارجية.[2]

2.1: تاريخ ونشأة وتطور برامج التكييف الاقتصادي:[3]

إن سياسات التكييف، الاقتصاد * **لبريتون وودزbretton woods** *، وفقا لتسمية * **جون ماينرد كيتز*** هي سياسات حديثة العهد نسبيا ولا تزال تشهد دعوات معاصرة لتطبيقها على نطاق واسع في العديد من الدول

[1] **حاكمي بوحفص ، دربال عبد القادر** ، اثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، les cahiers de MECAS avril 2007 ص331.

[2] **حاكمي بوحفص ، دربال عبد القادر** ، نفس المرجع ، ص 332.

[3] **مولاي لخضر عبد الرزاق**، مرجع سبق ذكره، ص150.

العالم النامية التي لم تطبقها بعد، وتعود بذورها إلى برنامجي قروض الإصلاح الهيكل ، وقروض الإصلاح الهيكلي القطاعي اللذان أطلقهما البنك الدولي عام 1980، ليدخل بذلك ميدان السياسات الاقتصادية الكلية التي كانت حكرا على صندوق النقد الدولي، وبعد انفجار أزمة المديونية الخارجية سنة 1982، حينما توقفت المكسيك والبرازيل وشيلي والأرجنتين عن سداد أعباء ديونها الخارجية وأعلنت اثنتان وعشرون دولة (22)، مدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها، وما تجلا ذلك من مفاوضات لحل هذه الأزمة ، أين أنشأ صندوق النقد الدولي برنامج التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي عام 1986، لتقديم قروض ميسرة للدول منخفضة الدخل لمساندة سياسات التصحيح الاقتصادي الكلي المتوسط الأجل والإصلاحات الهيكلية، وتلا ذلك إنشاء صندوق النقد الدولي لبرنامج التسهيل التمويلي المعزز للإصلاح الهيكلي عام1987، وقد تم تمديده وتوسيعه في فيراير 1994، والاتفاقات المنعقدة بموجبه هي الوسيلة الرئيسية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي لتقديم دعمه المالي، وقد جاء إنشاء هذا البرنامج كرد فعل على تفاقم الأزمة الهيكلية التي واجهها الاقتصاد العالمي الرأسمالي، منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي والمتميزة بظهور نوع جديد من الركود الاقتصادي * **الركود التضخمي*** وبتدويل للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تراجع دور الدولة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات، وتداول رأس المال وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وانقطاع قناة التدفق المالي للاستشارات الأجنبية باتجاه الدول النامية، وتقلبات أسعار الصرف وانخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في الدول النامية مترافقة بأزمة المديونية.

وفي بداية التسعينيات امتد نطاق عمل **بريتون وودز** في مجال الإصلاحات الهيكلية ليشمل15دولة شيوعية سابقة هي دول الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو سابقا التي احتاجت مساعدات وتمويلات ضخمة في مجال إعادة الهيكلة الأساسية واستقرار الاقتصاد الكلي والانتقال إلى اقتصاد السوق وهذا الأمر سرع عملية التحول في الدول

النامية الأخرى للتحول معظم الدول النامية ذات النهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق في ظل المتغيرات الدولية وفشل السياسات التنموية التي تبنتها وتردي مستويات المعيشة .

المطلب الثاني: أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي:

تهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي ما يلي:[1]

-**تحقيق النمو الاقتصادي**: أن الأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في بداية الثمانينيات قد أدت إلى انخفاض معدلات النمو وانعدامها في بعضها الأخر، وتزامن ذلك مع انفجار أزمة المديونية العالمية، وبذلك تم طرح برامج وسياسات التكييف الاقتصادي كطريق لاستعادة النمو الاقتصادي واتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعة بالحاجة إلى مصادر التمويل، وقد أرجعت المؤسسات الدولية تدهور النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى جملة من العوامل أهمها: المستويات المرتفعة لاستهلاك الحكومي وتقييد حرية التجارة وأسعار الصرف المبالغ فيها .

ب : **تخفيض التضخم :**لقد سجلت حقبة الثمانيات من القرن الماضي استفحال ظاهرة اقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي والذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامية،وذلك ناتج عن اتجاه معظم الدول النامية إلى سياسات التمويل بالعجز – تمويل العجز الموازنة بالإصدار النقدي – وذلك استنادا على النظرية الكنزية، وترى برامج التكييف الاقتصادي أن الاقتراض الداخلي آو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي خاصة بالنسبة للدول النامية التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي،حيث تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة مما يساهم في معالجة التضخم .

[1] **مولاي لخضر عبد الرزاق**، مرجع سابق.ص152.

ج – **الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات:** يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه: بيان إحصائي إجمالي بين كل الحقوق والالتزامات الناتجة عن النشاط الاقتصادي الذي يتم بين دولة ودولة أخرى، والملاحظ أن غالبية الدول النامية وخاصة التي لجأت إلى قروض التكييف الاقتصادي تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات وبشكل خاص عجز في ميزان التجارة الخارجية، حيث كانت تغطي الدول النامية عجزها في ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية غير انه مع تفاقم أزمة المديونية في بداية الثمينات مما تسبب في انحسار تدفق الاستثمارات والقروض الأجنبية مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات وتعميق الاختلال وعليه طرحت مؤسسات **بروتن وودز** جملة من الشروط على الدول النامية وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام .

د: **تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية:** لقد واجهت الدول النامية التي طبقت برامج التكييف الاقتصادي نقص في الموارد الاقتصادية المحلية وندرة مصادر التمويل خاصة مع تراجع التدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة أصبح من المطلوب تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أما ضغط عاملين هامين هما ضمان استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي والخارجي يتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة .

هـ: إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية: لقد أعلنت العديد من دول النامية عن عجزها في تسديد إقساط خدمة الدين، لتطرح عدم مقدرتها على تسديد أصول الدين والفوائد للبنوك الأجنبية الدائنة، مما هدد المركز المالي لهذه البنوك، وقد تجلى ذلك في القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والرئيس الأمريكي إلى المكسيك 1995 والتي تم ربطها ببرامج التكييف الهيكلي .

و : تشجيع القطاع الخاص: إن تشجيع القطاع الخاص: يمكن أن يتحقق بداية من زيادة الأهمية النسبية في مجال الإنتاج والخدمات والعمالة بإزالة الاحتكارات الحكومية في هذه المجالات، ولكن هذا لا يعني التخلي عن الأدواتالرقابية من قبل أجهزة الدولة للتأكد من المواصفات العامة والجودة وحماية القاعدة العريضة من فئات الشعب وحماية البيئةالإصلاح.

1. الإصلاح الاقتصادي من منظور اتفاقية واشنطن :[1]

يعود هذا التوافق أو مايسمى **باتفاقية واشنطن 1989** عندما تحدثت الصحافة الأمريكية عن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاح الاقتصادي الذي يتيح لها فرص الخروج من أزمة المديونية، ولذلك عقد معهد الاقتصاد الدولي في أمريكا مؤتمرا تقدم فيه عشرة بلدان في المنطقة بحوثا وكتب **جون وليام سون**بحثا أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الاقتصادية والتي يتطلب إجراؤها في أمريكا اللاتينية وقد سمي جدول الإصلاح باتفاقية واشنطن وهي تتضمن مجموعة من الإصلاحات الموجه إلى السوق والتي تمكن الدول الراكدة وبلدان النامية من النهوض بالاقتصاد، وقد تبنت الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية بهدف تطبيقها كمرحلة أولى في سياسة الإصلاح الاقتصادي : واعتبرت بنود الاتفاقية اللبنة الأولى للنظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة.

2. بنود الاتفاقية :

- الترشيد المالي بما يتطلبه ذلك من تقييد بالميزانية بهدف الحد من العجز المالي .
- مراقبة المصروفات العام ووضع أوليات لإنفاقها بما يتطلبه ذلك من الابتعاد عن سياسات الدعم والإعانات.
- الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية .
- تحرير السياسة المالية بهدف ضمان تحديد أسعار الفائدة تبعا لقواعد وآليات السوق الحرة .

[1] **حاكمي بوحفص ، دربال عبد القادر مرجع سابق ص**

– إتباع أسعار الصرف التي تساهم في نمو مطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية.

– تحرير التجارة وضرورة الابتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض القيود الجمركية إلى حدود 10 % خلال10سنوات

– تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة كافة أشكال العراقيل والعقبات أمامها ومعاملة المستثمر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر المحلي.

– تخصيص المشاريع العامة، وإعادة تكييف القوانين بما يضمن تشجيع وإنشاء شركة جديدة مع ضمان المنافسة التامة.

– ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات تجنب المبالغة في التكلفة .

وقد تم تطوير هذه الاتفاقية من خلال اتفاقية واشنطن الجديدة 10 التي تركز في محتواها على إتباع نظرية اقتصاد السوق كطريق للتنمية .ووجدت البلدان النامية تشجيعا كبيرا في هذه الاتفاقية مقابل في الوعود الأمريكية بتخفيض الديون

3. انعكاسات اتفاقية واشنطن:

بعد حدوث الانهيار السوفياتي ما تلاها من مشاكل اقتصادية تدخل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للترويج لهذه الاتفاقية حول الإصلاح الاقتصادي، وبحدوث الأزمات الاقتصادية تباطأت خطى الإصلاحات وظهرت العديد من الانعكاسات السلبية تهدد الاستقرار السياسي للدول جراء تطبيق بنود الاتفاقية لأمر الذي دعي بضرورة تعديل بنود والتوصيات العشرة السابقة جراء التباين والاختلال الموجود بين الدول النامية والدول المتقدمة التي زادت حدة المنافسة بينها من اجل الحصول عل أسواق لصادراتها، وبهذا دعي صندوق النقدي الدولي بضرورة وجود إطار شامل للتنمية الشاملة ولابد من توافق أهداف التنمية الاقتصادية مع أهداف التنمية البشرية .

المطلب الثالث: سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: احتلت قضايا الإصلاح الاقتصادي القائمة على أساس التثبيت والتكييف الهيكلي، وما يرتبط بها من سياسات وإجراءات تسعى لزيادة دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية جزء كبير ومهما في الأدبيات الاقتصادية، خلال العقود الثلاثة الأخيرة،[1] ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات التي كانت تمثل **0،98** % من الصادرات الجزائرية حيث حدث أكبر انهيار للاقتصاد في الجزائر مؤديا الى خلل مزدوج في ميزانية الدولة، وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال هيكلي كبير غير قابل للتقويم أو التعديل، وبالتالي تعثر أداء الاقتصاد مرة أخرى، وأصبحت لأول مرة معدلات النمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو، وقد أدت هذه الإختلالات المتتالية إلى بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة، وهي **مرحلة الإصلاح**، الاقتصادي والتي نشير إليها فيما يلي:[2]

أداء النمو الاقتصادي في الجزائر قبل الشروع في الإصلاح:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة فترتين، تميزت الفترة الأولى بعد استقلال الجزائر بوجود فراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك أطلق علي الفترة بمصطلح مرحلة الانتظار، وبالرغم من قصر هذه المرحلة من الفترة 1962 – 1966،[3] على أنها تعتبر مرحلة هامة هيئت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، كما كان التركز في هذه المرحلة على تخصيص جزء كبير من الدخل على الاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، لقد كان الهدف هو التصنيع وبسرعة كبيرة، من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية

[1] .**مولاي لخضر عبد الرزاق**، مرجع سابق.ص160.

[2] .**عبد اللاوي محمد ابراهيم**، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة دراسية 2013 – 2014ص 32.

[3] **حاكمي بوحفص – دربال عبد القادر**، مرجع سابق ص.333.

وترتب عن هذه السياسة الاقتصادية نمو اقتصادي تراوح ما بين 6 و7 %في المتوسط السنوي وانخفاض في معدلات البطالة بلغت 18 %سنة 1980، غير أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها انعكاسات سلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، تمثلت في عدم قدرة الإنتاج الوطني تلبية احتياجات السوق الداخلية الكبيرة خاصة مع الركود الذي شهد الإنتاج الوطني في المجال ألفلاحي، ومع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية والتي وصلت إلى 18 مليار دولار، سنة 1979، بعدما كانت لا تتعدى مليار دولار واحد سنة 1970- ومنذ سنة 1980 شرعت الجزائر مجموعة من الإجراء بهدف إعادة التوازن لتوزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى الغير صناعية لكن مع انهيارا سعار النفط التي كانت تمثل 98%من الصادرات الجزائرية أدى إلى انهيار الاقتصاد الجزائري وبسبب الخلل المزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات مما أدى إلى ضرورة بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية.

1: **الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:** إن اعتماد الجزائر خلال العقود السابقة على البترول كمورد وحيد وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات كونها بدائل مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق، فبعد أزمة 1986 أظهرت أن الاقتصاد كان قائما على الاستدانة وأظهرت الاختلال الكبيرة الجمود وضعف نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 % لذلك شرعت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات محاولة منهل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وللإشارة فان هناك مجموعة من العوامل التي أضعفت الاقتصاد الوطني خلال المراحل السابقة يمكن إجمالها فيما يلي:

1.التبعية للخارج من حيث الغذاء والدواء.

2.النمو الديمغرافي الذي تجاوز النمو الاقتصادي .

3.الاعتماد المطلق على منتوج واحد .

إن المسار التاريخ للاقتصاد الوطني يثبت انه مرة بثلاث مراحل حاولنا تلخيصها في المراحل التالي :

1: مرحلة الإصلاحات المحتشمة: حيث عملت السلطات على تعزيز الجهود لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، واقتربت الجزائر في هذه المرحلة من المؤسسات المالية الدولية وتم الاتفاق على برنامجين دعم من الصندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 واعتمدت الجزائر على سياسة لإدارة الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة، وقد ساعدت هذه السياسة وما صاحبها من إجراءات على تحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد 60 %خلال 1988-1991 زيادة على امتصاص السيولة الزائدة ، وبفضل سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول الذي أدى إلى تحسين الميزان التجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3 %من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6 %سنة 1991، ومن جهة أخرى فان التطورات الحساب الرأسمالي كانت على عكس ذلك، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاع اكبيرا .

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج ويعبر هذا الرفض بعدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.

- الاعتماد على مقولة أن الجزائر غير بلد مثقل بالدين وإنما هي تعاني من نقص في السيولة النقدية ومن ثم فان الأزمة هي أزمة ظرفية ليست هيكلية.

- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب من اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.

- تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للازمات، حيث رفضت الجزائر شرطية الصندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة العملة وبناءا على ذلك لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش

الواردات بنسبة تزيد عن 20 %من قيمتها بالدولار مما أدى إلى انخفاض الإنتاج خاصة في مجال الصناعات التحويلية والبناء ومن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة :

– تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987– استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988– قانون المنافسة والأسعار سنة 1989– شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990 – إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990– إدخال المرونة في سوق العمل وفي تحديد الأجور وفي علاقات العمل والتسريح العمال لأسباب اقتصادية .

ما يمكن أن نستنتج خلال هذه الفترة أن الإصلاحات كانت جزئية ولم تكن شاملة لذلك فشلت في تحسين عملية تخصيص الموارد حيث أن الناتج الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1,5 %في المتوسط خلال 1991–1986.

2: المرحلة الثانية: مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح[1].

خلال هذه الفترة 1992–1993 طبع على مسار الإصلاح الاقتصادي طابع التردد والتراجع نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية الدولة التي كانت تهدف إلى الوفاء بخدمة الدين الذي وصل إلى30 %من حصيلة الصادرات، زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2%من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار المحلي ارتفع إلى 6 %سنة 1994 ونتيجة إلى ذلك انخفضت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10%من الناتج المحلي أما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدره 10%سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية وانتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 %من الناتج سنة 1992–1993، زيادة على تراجع السلطات سياسة التشدد المالي مما اثر على التطورات النقدية .

[1].**حاكمي بوحفص، دربال عبد القادر**، مرجع سابق ص 334.

إن التناقض بين السياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى إستراتجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة .

3: المرحلة الثالثة : الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998 .

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات نتيجة انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في ابرام اتفاقيتين ماي 1994 وماي 1995، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدول الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد:

3-1: برنامج الاستقرار الاقتصادي: هو عبارة عن اتفاق لاستعداد الائتماني مدته سنة لتحقيق أربعة أهداف:

1.رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.

2.احتواء وثيرة التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.

3.خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا .

4.إعادة التوازن لميزان المدفوعات ,ومن اجل تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات منها : ضبط الإنفاق، تعديل الأسعار، إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق، تثبيت كتلة الوظيف العمومي، اللجوء إلى التمويل الثنائي المتعدد الإطراف، جدولة مستحقات الديون،وكان من نتائج هذا البرنامج :

- تراجع التضخم إلى 29 % بدلا من 40 % المتوقعة - تحسين احتياطات الصرف .

و بالرغم من هذه النتائج إلى أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها حيث لم تمنع تراكم خسائر المؤسسات العامة، كما أن الإصلاحات التي مستها لم تكن فعالة.

2.3: برنامج التعديل الهيكلي: كان التصحيح الهيكلي ضرورة حتمية تجسيدا للإجراءات وتحقيقا للإنعاش الاقتصادي، ويمكن حصر أهدافه حسب صندوق النقد الدولي كما يلي :

- تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات.
- تخفيض قيمة التضخم إلى10،3%
- تخفيض قيمة عجز ميزانية إلى1.3% مقابل2,8% خلال 1994-1995 .
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية- تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة .
- ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية اتخذت في طياتها جملة من الإجراءات منها :

- **أ : سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية**: وهي خاصة بالسياسة المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق :

- توسع الضريبة على القيم المضافة – مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات –إزالة دعم الأسعار– عقلنه نفقات التجهيز.

- وبهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية، تكوين سوق القروض عن طريق مناقصة القروض لعادة تمويل البنوك. وإزالة هامش الربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة، تحقيق معدلات فائدة لاستيعاب الادخار الخاص.

ب: **سياسة متوسطة المدى:** سعت السلطات إلى توفير وسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردود يته، بالاعتماد على مصادر تمويلية تغير التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

نتائج وانعكاسات الجيل الأول من الإصلاحات وأثره على النمو :

مكن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف أدارج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من عودة إلى النمو الايجابي بعد سلسلة من المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1993 معدل 3،8 % وتحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي انخفض إلى 5 % وزيادة احتياطات الصرف،[1] ولكن اثر هذه الإصلاحات كان واضحا على النمو حيث عرفت الجزائر معدلات نمو سلبية باستثناء خلال فترة 1987 -1994 سنة 1989 حيث شهدت معدل نمو 3،4 % وسنة 1991 حيث شهد 2،2 %، وفي مقابل معدل النمو السكاني كان يتراوح في حدود 1,1 % أن هذا النمو السلبي في التسعينات يعكس لنا مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي على الخارجي في إطار محيط دولي غير ملائم، وهذا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هذه الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقى ضرورة لتحقيق النمو، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما أن هذا في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري،وقد ترتب على صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلى سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض

[1].**حاكمي بوحفص ، دربال عبد القادر** ، مرجع سابق ص 336.

معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات حيث وصل النمو إلى 0،9 % سنة 1994، كما أن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو، حيث اعتمدت الجزائر على أولوية جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل، أن هذا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الاعتماد على الواردات،من ثم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هذه القطاعات الواعدة،وقد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلى ضعف ما كان عليه قبل 1979 بمعدل 19 % ،سنة 1990 وهو أمر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاح في تحقيق نمو حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير، وأما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح منذ 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق، وتم الاحتواء الركود الاقتصادي وتحولت معدلات النمو إلى الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة منذ سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسبب الظروف المناجية السيئة،وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ24 % وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي، وقد استمر هذا النمو حتى نهاية الإصلاح سنة 1998 بمعدل نمو 3،8 % ،

ورغم هذه النتائج الايجابية الإصلاح الذي نفدت الجزائر في المجال المالي والنقدي إلى أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل وعرفت تدهورا كبيرا حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود 32 % سنة 1998، تدهور القدرة الشرائية وضعف وانعدام للمداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال مما أدى إلى ضعف وتدهور المستويات المعيشية للإفراد وارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش بالإضافة إلى انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

وفي الأخير تبدو في ظل الإصلاح محاور السياسة الاقتصادية غير متماسكة وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعادا وأكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه

القطاعات الواعدة بالنمو ورغم جهود الإصلاح والتكاليف إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة عدة الظروف الخارجية أثرا سابقا على ماضيه وستحدد مستقبله، أما من حيث النمو الاقتصادي فقد شهدت الجزائر معدلات نمو ايجابية بعد معدلات النمو السلبية قبل الإصلاح حيث وصل إلى 3.8 %سنة 1996 وإن كان هذا النمو غير كافي ولا يقضي على البطالة وانتشار الفقر نتيجة الضعف التي شهدنه القطاعات الأخرى خاصة القطاع الفلاحي .

و منه يمكن القول:

إن هذه النتائج المحققة بعد فترة الإصلاحات الاقتصادية هي نتيجة ارتفاع أسعار النفط فوجود هذا القطاع يعتبر موردا أساسيا وعنصرا مهما في ارتفاع معدلات النمو، ويعتبر ركن أساسي في تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني غير انه بدوره يضعف حوافز لتنمية الإنتاج وتطورها خارج المحروقات، حيث أن الضرورة الآن تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهاذ الغرض بهدف توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو رفع التحدي والعمل على ترخيص النزعة الاستثمارية لإقامة الاستثمارات الخاصة من الأجل النهوض بالإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي،

أما إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر فتندرج على المستوى الداخلي في الدعم التي توليه الدولة من خلال البرامج التنموية الطموحة، أما على المستوى الخارجي فتبرز من خلال التعاون مع البنك الدولي في ثلاث مجالات من اجل تحقيق: الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، تحسين مناخ الاستثمار الأعمال ومشاركة القطاع الخاص وتحسين استفادة السكان من الخدمات، وذلك للوصول إلى رفع أداء الاقتصاد ورفع معدل النمو ودعم قدراته التنافسية والمؤسساتية وباللجوء إلى خصخصة المؤسسات العامة باعتبارها إحدى آليات الإصلاح الاقتصادي والتي سنتاولها **في هذا المبحث**؛

المبحث الثالث: الخوصصة كآلية من آليات الإصلاح الاقتصادي

المطلب الأول: إيديولوجية الخوصصة، مفهومها وخلفياتها .

أولا : إيديولوجية الدعوة إلى الخوصصة:

تعود جذور الخوصصة إلى مرحلة أوساط السبعينات عندما بدأت الدول الصناعية تعاني، لأول مرة في تاريخها الحديث، ثنائية الجمود والتضخم. ولقد جاءت أطروحات**اقتصاديات جانب العرض** لتشكل المواجهة النظرية لحالة الجمود والتضخم ولتسفيه النظرية الكنزية[1].

إن طرح اقتصاديات جانب العرض تحاول إحياء مفاهيم قديمة كانت موجودة في القرن التاسع عشر، نادى بها الاقتصادي الفرنسي ***جان باتسيت ساي*** في عام 1930، وأسماها "**قانون المنافذ**" ومعناه أن العرض يخلق الطلب على الإنتاج، وبالتالي لا خوف من الركود أو الأزمات الدورية ويرى الكلاسيكيون المحدثون، أي النقديون أن الدواء لأزمة الركود التضخمي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي كما اعتقد الاقتصادي الإنكليزي الكبير "**جون مايير كينز**"، بل في التأثير على العرض الكلي، وكان محتوى دعوتهم هو أن العرض يبقى التحرك الأساسي للاقتصاد، لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار، وبالتالي زيادة فرص العمل، ولا خوف في أن زيادة الإنتاج يمكن أن تعمق الركود، لأن كل إنتاج مصحوب بالضرورة بزيادة في الدخول تتحول إلى زيادة في الطلب فينشط الاقتصاد كله، ففي أواخر السبعينيات شهدت الرأسمالية العالمية لأول مرة ظاهرة الركود التضخمي احتار الاقتصاديون في الغرب في تفسير تلك الظاهرة حتى دخل عليهم ركود سنة 1982، وجاء الاقتصاديون يروجون الإيديولوجية اقتصاديات جانب العرض، وقد نجحت اديولوجياتهم في صياغة الرئيس الأمريكي الأسبق " **ريغان**" الاقتصادية التي خفضت الضرائب، وألغت كثير من التنظيمات التي كانت تحكم بعض الأنشطة

[1].**ضياء مجيد موسوي** ، أسس علم الاقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 2013 ص 70.

الاقتصادية، وتجسدت في إلحاح الرئيس "**ريغان**" ورجاله على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، وساعد ذلك أن مجمل الرأسمالية الأمريكية وافقت على إعطاء الأولوية لمكافحة التضخم، ولو كان ذلك تحمل نتائج الركود سنتين أو ثلاث سنوات، وتحملت الفئات الفقيرة عبء هذا الركود بسبب امتناع الدولة عن تقديم المعنويات الاجتماعية، ومن ناحية أخرى ضغطت آليات النظام الرأسمالي العالمي على حلفاء أمريكا التي سجلت جميعا تراجعا لدور الدولة ودرجات تمجيد القطاع الخاص، وهكذا أخذ الغرب يدعو بلدان العالم الثالث إلى سياسة الرأسمالية بلا قيود أو حدود.

تعريف الخصخصة لغة[1]: يوجد عدة تعابير للدلالة على عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، حيث يقابل لمرادف اللفظ الانجليزية privatisation عدة الفاض جاءت للتعبير عن العملية منها: **التخصيص، الخصخصة، التخصصية، التخصصية، المخاصة، المخاصية، التخاص والتخاصية** إلى أن أكثرها استعمالا هي **التخصيص والخصخصة**.

أولا: مفهوم عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص: تشمل عملية تحويل الملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص أشكالا متعددة من بينها ما يلي:

- بيع الشركات الحكومية بالكامل للجمهور وخاصة للعاملين بهذه الشركات .

- التأجير طويل الأجل للأصول المملوكة للحكومة للقطاع الخاص، وفقا لشروط مناسبة لتحقيق المصلحة العامة وللاقتصاد الوطني.

- التعاقد مع القطاع الخاص على إنتاج الخدمة التي كانت تقوم بها المنشاة العامة أو تقديم تلك الخدمة أو الإنتاج.

[1].**محمد صبري بن اوانج**، مرجع سابق ص 22 .

– تصفية الوحدات الحكومية التي يثبت عدم صلاحيتها للاستمرار لعدم توفر جدوى اقتصادية منها والاستمرار تحملها لخسائر يدفعها في النهاية جميع المواطنين ومنه فإنها تعني: نقل ملكية أو إدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص، سواء اتخذ ذلك شكل البيع المباشر أو التمليك أو المبادلة بالديون أو من خلال عقود الإدارة أو التأجير.

ثانيا :خلفية عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص :

مع تزايد الضغوطات التي يمارسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية للدول الرأسمالية على الدول النامية أصبح موضوع تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ضرورة أساسية من اجل التخفيض والتخلص من المشروعات الخاسرة التي تستنزف الميزانية وكذلك القروض المتاحة[1].

المطلب الثاني: أهداف الخوصصة وأساليبها: :

أهداف الخوصصة: إن عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص تعكس عدة أهداف أيدها العديد من المفكرون أبرزها رفع مستوى الأداء وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيع ويمكن حصرها فيما يلي:

– التخفيف من الأعباء المالية الملقاة على ميزانية الدولة .

– تحفيز العاملين على العمل على الإنتاج وتملك أسهم بعض الوحدات القطاع العام المحولة إلى القطاع الخاص

– إصلاح الهيكل الإداري والمالي والتسويقي لوحدات القطاع العام وإيجاد مناخ شريف وعادل للمنافسة.

– تخليص النشاط الاقتصادي من التواكل والخمول والهروب من المسؤولية والفساد،وتأسيسه على القيم والأخلاق والعمل والمحاسبة.

– **2: أساليب الخوصصة:** تختلف أساليب تنفيذ عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص لتناسب الأهداف المرجوة ونوع المشاريع الحكومية المراد تحويلها إلى القطاع الخاص في كل دولة ،فهناك البيع الجزئي للوحدة

[1].**محمد صبري بن اوانج**، مرجع سابق، ص22.

الإنتاجية والتعاقد مع القطاع الخاص على الإدارة أو الإنتاج وهناك الاندماج فيما بين وحدات القطاع العام ويمكن أن نضيف :

- اشتراك القطاع الخاص مع القطاع العام في إنتاج الخدمة التي كانت يقوم بها القطاع العام مع تقديمها.

- بيع أصول المشروع الحكومي وهنا تقوم الحكومة ببيع الموجودات العينية، بدلا من الأسهم المالية إلى القطاع الخاص، يتيح هذا الأسلوب مرونة أكثر من سواه في الحصول على تمويل خاص في ظل الخيار الممكن من بيع جزء أو كل الأصول.

- بيع المنشئات العامة للمنتفعين بها، ومثال ذلك بيع الوحدات السكنية الحكومية والمصاريف العامة لشاغليها ومرتاديها نقدا أو تقسيطا، وهذا الأسلوب ذو جدوى كبيرة خاصة في مجال قطاع الإسكان

- الإيجارات والعقود الإدارية، تقوم الحكومة بتأجير المشروع العام الذي تملكه إلى مستأجر من القطاع الخاص، يقوم بتشغيله مقابل دفعات سنوية إلى الحكومة المؤجرة،بغض النظر من مستوى الإرباح التي يحققها المستأجر الذي يتحمل المخاطر التشغيلية، أما بموجب العقد الإداري فتقوم شركة تمارس نفس طبيعة المشروع بتوقيع عقد مع الدولة تتعهد فيه بإدارة مشروعها.

- تجزئة المشروع أو إعادة هيكلته بتقسيم المشروع الحكومي إلى عدة مشروعات منفصلة، أو إعادة تنظيمه ليصبح شركة قابضة ولها عدة فروع،و يتم الإجراء إما بتقسيم أو تشكيل شركة قابضة أحيانا عن طريق بيع المصالح الإنتاجية في المشروع، إما فرادى أو كمجموعات بدلا من بيعها بالكامل .

المطلب الثالث: مخاطر الخوصصة وأثارها المترتبة على المشروعات العامة :

1: مخـاطر الخوصصة:

إن أهم المخاطر التي تنتج عن تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة تتمثل في :

– إن تحويل بعض المؤسسات العامة ذات الاحتكار الطبيعي إلى القطاع الخاص، مع استمرارها في وضعها الاحتكاري، قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح جمهور مستهلكي السلع والخدمات المنتجة من قبل تلك المؤسسة على شكل رفع أسعار تلك السلع والخدمات المنتجة .

– إذا لم تقترن هذه العملية بإصلاح تشريعي وإداري واقتصادي قد تؤدي إلى نتائج عكسية أو نكسات اقتصادية .

– أن عمليات بيع ونقل الملكية يجب أن تتم بوعي كامل وبأسلوب إداري سليم يضمن سلامة تلك العمليات وبعدها عن الفساد.

– إذا لم تقترن العمليات باستمرار اضطلاع الحكومة بالاستثمار الاجتماعي، فإنها قد تؤدي إلى إغفال المصالح العامة الاقتصادية والاجتماعية، فالبحث العلمي ونقل التقنية وتنمية بعض المناطق أو الاهتمام ببعض القطاعات والأنشطة،كل ذلك يقتضي استمرار الجهود الحكومية إلى جانبجهود القطاع الخاص.

– إذا لم تنظم الدول النامية مسالة وجود الشركات المتعددة الجنسيات واستثمارها لأموالها داخل بلادها، فسينتهي بها الأمر إلى استنزاف قدراتها الاقتصادية .

– إن الاعتماد بشكل واسع على القطاع الخاص في القطاعات الإستراتيجية قد يؤدي إلى زيادة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطني .

إذا لم يتم إعادة تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام الذي سيتم تحويله إلى قطاع خاص سيؤدي بذلك إلى تسريح العمال غير المؤهلين .

2 : الآثار المترتبة عن خوصصة المشروعات العامة في الدول النامية :

نظرا إلى الاختلاف الكبير بين ظروف النمو ومراحله في الدول المتقدمة والدول النامية، ومعانات الأخيرة من نقص الخدمات الأساسية لمواطنيها وتأخر إلى المبادلات الخاصة وتراجع قوى السوق ومحدوديتها، فان نتائج

التخصيص للمشروعات العامة في الدول النامية تعتريه بعض المعوقات منها[1] :

صعوبة تسعير الخدمات والسلع المنتجة من المشروعات ذات الطبيعة الاحتكارية وخاصة الخدمات، حيث إن محدودية السوق وضيقها سيحولان دون وجود عدد كبير من هذه المشروعات ذات التكاليف الرأسمالية الضخمة الأمر الذي يعني استبدال الاحتكار الحكومي الحالي لهذه الخدمات إلى احتكار خاص.

– إن الدعوة إلى التخصيص لا تعني بتاتا تخلي دولة عن أدوارها، وإنما تعني ببساطة التغيير في هذه الأدوار من المالك إلى الموجه والمشرف، وهذا يقضي بضرورة توافر الأدوات الرقابية القانونية اللازمة لممارسة الدور الجديد، وما تتطلبه من توافر للقوانين ومحاربة الاحتكار، فرض العمالة الوطنية ومواجهة التلوث البيئي، حيث تعاني الحكومات الدول النامية من تخلف القوانين وعدم الحزم في تطبيقها وضعف أدوات الرقابة مما يجعلها غير قادرة على ممارسة دورها الجديد وتوجيه المشروعات المحولة بما يتماشى والأهداف المعلنة بالدولة.

– إن التحول إلى القطاع الخاص سيؤدي بالتبعية إلى تراجع الأهداف الاجتماعية الحاكمة في المشروعات العامة كتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وبخاصة محدودي الدخول منهم وخلق الفرص وظيفة للعمالة الوطنية والقضاء على الأمية، ورفع مستوى المعيشي، كما ستؤدي إلى تقديم الأهداف الاقتصادية التي يسعى إليهارأس مال الخاص التي تتمحور حول تحقيق الربح وتعظيمه، الأمر الذي سيؤثر مباشرة في احتمال توافر السلعة او الخدمة العامة بالسعر والجودة الذين يتناسبان وإمكانيات فئات الشعب المختلفة.

التأثيرات المباشرة والمتوقعة للتخصيص على نسبة العمالة الوطنية المتبعة وعلى فرص تنميتها وتطويرها، واستحالة فرض ذلك على القطاع الخاص الذي تحركه اعتبارات الربحية وضغط المصروفات، الأمر الذي سيؤثر سلبا في هذه العمالة،للاحتمال الكبير باستبدالها بعمالة ارخص وأكثر مرونة تماشيا وأهداف القطاع الخاص، وعموما يهدف المشروع الخاص إلى الحصول على تقانة عالية حديثة بأقل عمالة واقل مشاكل ممكنة في مجال العلاقات الصناعية.

[1]. **محمد صبري بن اوانج**، مرجع سابق، ص31

– إن التحول في ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص سيتحول في بداياته إلى المشروعات العامة الجيدة التي يرغب القطاع الخاص في تملكها، وهو ما يعني تحويل هذه المشروعات وترك المشروعات المتعثرة ذات الأعباء الاقتصادية في يد الدولة مما لا يخفف من الأعباء المتزايدة على ميزانية الدولة.

– من الآثار السياسية المحتملة في عملية تخصيص المشروعات العامة هو تحول المشروعات الحيوية والمرافق العامة الذي سيؤثر في بعض الاعتبارات السرية والأمن القومي المرتبطة بهذه المشروعات.

– إن الدعوة إلى تخصيص القطاع العام وبيعه للإفراد وإفساح المجال للقطاع الخاص من منطلق تحسين الكفاءة الاقتصادية تهدف أساسا إلى تحويل التشكيلة الاجتماعية بغرض الحد من ملكية الدولة وإدارتها المباشرة لقوى الإنتاج ومنه إضعاف الوظيفة الاجتماعية للدولة حماية الملكية العامة للمواطنين.

3: الخوصصة واختلاف الظروف بين الدول المتقدمة والدول النامية:

إن مبدأ الخوصصة التي تبنته الدول المتقدمة يعطي أهمية كبيرة للأهداف الاقتصادية والتجارية المرتبطة بالعوائد المباشرة القبلة للقياس، وأهمية قليلة للأهداف التوزيعية والاجتماعية،[1] ومنه فمن الخطأ أن يتم نقل تجارب بعض البلدان المتقدمة إلى الدول النامية من دون أي تغيير وذلك لاختلاف ظروف النمو ومراحله في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية بل لابد إن تأخذ بعين الاعتبار أوضاع كل بلد وظروفه حسب مرحلة تطوره ونموه ونضوجه الاقتصادي وسياسي إضافة إلى خصائصه الحضارية والمجتمعية، ذلك إن نقل التجربة الرأسمالية المتقدمة يعد من قبيل تقليد لان هذا النقل من العام إلى الخاص في بلد مثل انجلترا له أسبابه ودوافعه وظروف نجاحه فهو يسمح بأمرين الأمر يتمثل في :

– تعبئة مدخرات الطبقة الوسطى ووضعها تحت تصرف الشركات متعددة الجنسيات .

– إن الشركة البريطانية يمكن إن تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات بعد أن تتحرر من ملكية الدولة.

[1] .**ضياء مجيد موسوي**، مرجع سبق ذكره، ص **281 – 285**

إن تحول القطاع العام إلى الخاص إنما يدخل في مجرى تطور طبيعي في البلدان الرأسمالية بوصفه جزء من مسار الرأسمالية المعاصرة العابرة للقوميات، وعلى عكس تماما بالنسبة للدول النامية التي هي الآن في مرحلة ما قبل الرأسماليةأو في مرحلة الرأسمالية المتخلفة .

إن نموذج النمو التاريخي للرأسمالية في الدول الغربية يقوم على توافر ثلاث أركان وهي:

- قاعدة إنتاج مادي ضخمة تتطور باستمرار معتمدة في ذلك على قاعدة علمية وتقنية بالغة القوة.
- ديمقراطية برلمانية على المستوى السياسي والعدل الاجتماعي.
- و عليه فلا يمكن لأي دول من الدول العالم الثالث إن تبني رأسمالية متقدمة مماثلة للرأسمالية الغربية

ذلك أن النمو الرأسمالي اعتمد اعتمادا جوهريا على استغلال شعوب الدول النامية فالظاهرة الاستعمارية ملاحقة تماما لكل مراحل نشأة وتطور الرأسمالية، ذلك أن دعوة الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى التحول نحو القطاع الخاص ليست نابعة من رغبتها في تحقيق تنمية سليمة في هذه البلدان، وإنما نابعة من مصلحة النظام الرأسمالي العالمي في زيادة اندماج اقتصاديات بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من جهة وزيادة تبعيته وإمكانات استغلاله والتحكم في سياساته ومصيره من جهة أخرى .

المطلب الرابع :تجارب بعض الدول في عملية الخوصصة :

1: الخوصصة في التجربة المصرية: فتحت الحكومة المصرية للقطاع الخاص جميع الأبواب وأعطيت له الفرصة في المشاركة في جميع المجالات،[1] وقدمت له امتيازات وإغراءات كثيرة وأزيلت له الكثير من القيود لكنه فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه حيث تعثر النمو الاقتصادي مما أدى إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي في سنوات الخطة الخماسية 82 -83 و86-87، وانحياز النمو للقطاعات الخدمية والتجارية على حساب ركود

[1].**ضياء مجيد موسوي**، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره ص 285

الزراعة والصناعة،وتضخم جامح زاد من حدة فقر الفئة الهشة وزيادة الديون الخارجية، وتهريب الأموال واستثمار المدخرات الوطنية خارج البلاد، وتزايد كبير في توزيع الدخول والثروات، وبطالة واسعة الانتشار خصوصا بين صفوف المتعلمين، وتفاقم أزمة السكن، وتبعية متزايدة في مجالات حيوية كالغذاء والتمويل الدفاع،هذه كلها أثار نتجت بالرغم من بقاء قدر ضئيل من الانضباط الاقتصادي والاجتماعي من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام.

2 : الخوصصة في التجربة الشيلية: إن دولة التشيلي هي إحدى الدول التي طالتها آثار خوصصة القطاع العام، حيث شهدت ما يعرف بالتجربة التشيلية والتي نسبت إلى-**الجنرال اوغيستو بينوتشيه**- هذا الأخير الذي اقر الأسواق الحرة والتجارة الحرة والغي القوانين وخوصصة 212 صناعة حكومية و66 مصرفا ووسع الاقتصاد الخالي من الاتحادات النقابية حيث كان مولعا بالأفكار التحررية -**لفيتان شيكاغو وميلتون فريدمان فتيان شيكاغو**-، لكن سرعان ما بدأت تظهر نواتج سياسة التخصيص والانفتاح اللامشروط حيث في عام 1973 أين استولى -**بينتشيه**- على الحكم كان معدل البطالة في تشيلي 4.3 % وفي العام 1983 أي بعد عشر سنوات من تحديث الأسواق الحرة وصل معدل البطالة إلى 22 %، وتدنت الأجور الحقيقية بنسبة 40 %، وفي العام الذي غادر فيه-**بينوتشيه**-الحكم أصبح 40 %من سكان التشيلي يعيشون تحت الفقر بينما كان فقط 20 % سنة 1970 أي قبل توليه الحكم،فبعد تسع سنوات من الإجراءات الاقتصادية هوى الاقتصاد الشيلي بين عامين 1982 و1983 وانخفض الناتج إلى 19 %، وكان بسبب بيع المصارف الحكومية بحسم 40 % من القيمة الحقيقية حيث استولى عليها المضاربين التجاريين -**خافيير فيال ومانويل كروزات**- وقاما بسحب أموالهم من البنوك وامتلأت احتياطات البنوك بسندات مالية زائفة من الشركات التجارية المتضامنة، وعجزت المجموعات التجارية لكل من - **فيال وكروزات من الايفاء من ديونها**-، تم غلق

الأنشطة الصناعية وأصبحت المعاشات التقاعدية بدون قيمة وتلاشت العملة مما تسبب في أعمال شغب وإضرابات بسبب الفقر والتدهور المعيشي ولإنقاذ الاقتصاد التشيلي أعاد–**بينوتشيه**– الحد الأدنى للأجور وحقوق عقد الصفقات للنقابات وأمر بوضع برنامج لإحداث 500.000 فرصة عمل،ودعمتها الولايات الأمريكية بوضع 20 مليون شخص أخر في جدول الرواتب ،وأمم البنوك والصناعة الوطنية وصادر الملكيات وقام بتأسيس قانون الذي يحد من تدفق رأس المال الأجنبي وأنقذ المعاش التقاعدي للدولة وهذا بسبب الأفكار الاشتراكية ونظرية الكنزية .

3: الخوصصة في التجربة الماليزية: تم اختيار دولة ماليزيا كعينة للدراسة لكونها قفزت قفزة نوعية من الناحية الاقتصادية مقارنة ببقية الدول التي تبنت عملية الخوصصة ونجحت في وضع نفسها ضمن الدول المتقدمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع على امتداد عدة سنوات منصرمة ضمن دول شرق أسيا بجانب الصين وكوريا الأجنبية كما تعتبر ضمن الدول التي استطاعت مواجهة أعباء مديونيتها الداخلية والخارجية بكفاءة :

ا:نبذة عن دولة ماليزيا :تعتبر ماليزيا إحدى دول أعضاء المؤتمر الإسلامي وهي تتكون من ماليزيا الغربية وماليزيا الشرقية، ويبلغ عدد سكانها حاليا نحو19،5 مليون نسمة، يشكل السكان الأصليون الماليزيون حوالي 57 % و 1 ذوي الأصول الصينية بنسبة نحو 32 % والبقية غالبيتها من أصول هندية، يعتنق شعبها عدة أديان منها الإسلام، المسيحية، الهندوسية، البوذية واعتبر البرلمان الماليزي الدين الإسلامي هو الدين الرسمي في ماليزيا مع بقاء المعتقدات الأخرى، حصلت ماليزيا على استقلالها سنة 1957 من المستعمر الانجليزي وطبقت تعاليم الإسلام في نشاطاتها أبرزها التعليم والمجال الاقتصادي وتأسست عدة مؤسسات إسلامية منها البنك الإسلامي،الجامعة الإسلامية، المؤسسات الإسلامية للتنمية الاقتصادية معهد الفكر الإعلامي الخ، ولإصلاح اقتصادها تبنت سياسة تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص مبدئي سنة 1983.

ب: الوضع الاقتصادي الماليزي: منذ أوائل السبعينيات مرت دولة ماليزيا بخطوات تنموية اقتصادية فعالة نتيجة تطور القطاع الصناعي بشكل يفوق بقية الدول النامية، حيث في عام 1981 انتهجت ماليزيا إستراتيجية نحو الصناعة الثقيلة من خلال المشروع الخماسي الرابع من سنة 1981-1986 وفي خلال هذه السنوات انتهجت الحكومة نظرية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص وحققت قفزات نوعية في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لاسيما بعد الركود الاقتصادي الذي شهده العالم سنة 1985نتيجة التقلبات في حجم الطلب وأسعار المطاط والقصدير المنتجين الرئيسين الذين اعتمد الاقتصاد الماليزي على تصديرهما للخارج،حيث سجل الاقتصادي نموا بمعدل يزيد 7 % وارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 8،2 % بعدما إن وصل 9،5 % سنة 1990 و9،2 % في سنة 1994 ويمكننا ارجع هذا الارتفاع في معدل النمو إلى عدة عوامل :

-تطوير القطاع الزراعي وتوسعة القاعدة الإنتاجية الزراعية مما ساهم في زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ وجعل هذا القطاع اقل عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولي.

- تطوير القطاع الصناعي لتلبية الحاجات المحلية في مراحلها الأولى، ومن ثم التركيز على تصدير المنتجات الصناعية، إلى أن بلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 12 % خلال العقدين الماضين.

- سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة ونفذته بنجاح كبير،حيث تنوعت الصادرات لتشمل منتجات أخرى بالإضافة إلى المطاط والقصدير، مثل زيت النخيل والأخشاب والبترول والغاز الطبيعي والإلكترونيك،كما تبنت ماليزيا مجموعة من السياسات الاقتصادية الفعالة التي جعلتها تستقطب رؤوس الأموال الأجنبية، إذ بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية 29 % من إجمالي الاستثمارات في الدولة عام 1994، ونتيجة تحويل القطاعات الإنتاجية والخدماتية إلى القطاع الخاص،استطاعت ماليزيا توسعة قواعد الإنتاج الصناعي وتحديث البني التحتية ورفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية .

– تطوير وتنمية القوى العاملة الوطنية، وذلك حسب الاحتياجات التنموية وفق خطة مدرسية ن وتعتبر القوى العاملة الماليزية مثقفة وذات إنتاجية مرتفعة.

– الاستقرار السياسي للبلاد وعزم الدولة على المضي قدما في العملية التنموية بقوة كان لهما الأثر البالغ في تزايد معدلات النمو الاقتصادي للبلاد.

– الدور الذي لعب به الفكر الاقتصادي الإسلامي في شتى المجالات الاقتصادية.

ج : دوافع وأهداف التوجه نحو القطاع الخاص في ماليزيا: إن الدافع الرئيسي لعملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ماليزيا هو تحقيق اكبر قدر من الكفاءة ، حيث مر الاقتصاد الماليزي بمحنة حادة في مرحلة الركود الاقتصادي عام1985 بلغ عدد الشركات الحكومية 900 شركة وتدنت معدلات النمو الاقتصادي لتصل عام 1985 1،1 % مقارنة ب 6،3 % سنة 1983، كما بلغت قيمة المديونية الخارجية 50،5 بليون رنجية ماليزية سنة 1985 مقارنة 7،3 % سنة 1970. نتيجة لهذه الظروف الاقتصادية تبنت الحكومة الماليزية سياسة خوصصة القطاع العام والاعتماد على رؤوس أموال خاصة والقدرات العالية للقطاع الخاص في الإدارة والتسويق، حيث سطرت أهدافا محددة كالأتي:

- تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن عاتق الدولة في تقديم الخدمات واستثمار المرافق العامة الواسعة
- تشجيع المنافسة وتحسين الكفاءة مع تقليص حجم دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني.
- تعجيل النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف سياسية الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الدولة سنة 1981وتستمر من سنة 1981 إلى سنة 1990.

د: الأساليب المنتهجة للخوصصة في التجربة الماليزية : للوصول إلى الأهداف المرجوة انتهجت الحكومة الماليزية عدة أساليب لخوصصة القطاع العام والمتمثلة في :

أولا: بيع الأصول sale of assetsأو البيع المباشر**sale of equity**:

ثانيا: تأجير الأصولlease of assets:

ثالثا: عقد الإدارة:management contact

رابعا: بناء تشغيل، تحويل(B-O-T) **Build-Operate-Transfer**)،أوبناء **تشغيل** _**Operate** _**Build**

خامسا: إدارة تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص: تخطط وتنفذ مشاريع تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص من خلال وحدة تنظيمية تسمى بوحدة،**EonomicPlanningUnit** التخطيط الاقتصادي،التابعة لمجلس الوزراء ومن مهام ومسؤوليات هذه الوحدة النظر في الأنشطة والخدمات الحكومية كما تقدم مقترحاتها لمجلس الوزراء بشأن عملية تحويل الملكية إلى القطاع الخاص الذي يعرضها على البرلمان ومجلس الشيوخ للموافقة عليها، تمارس الحكومة حقوقها الرقابية عن أسلوبين مميزين هما: إصدار التراخيص وعقود الامتياز[1].

أولا: إصدار التراخيص: تنشأ وحدة تنظيمية في الجهة الحكومية المعنية بالنشاط وتناط بها مسؤولية رقابة النشاط المعني فمثلا: إنشاء مكتب رقابي في وزارة الكهرباء حيث تمنح له صلاحيات تمكنه من مراقبة كافة النشاطات التجارية التي تقدم خدمات تتعلق بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، ،

ثانيا: عقود الامتياز: ويتم من خلال التعاقد بشكل مباشر بين الحكومة وشركات القطاع الخاص، **على سبيل المثال** : عقد امتياز بين الدولة والشركة التي تدير **ميناء كيلانج**، يطبق الأسلوب الأول لمراقبة الخدمات العامة مثل الكهرباء والاتصالات بينما يطبق الأسلوب الثاني على المرافق العامة مثل الموانئ والطرق السريعة.

[1].**محمد صبري بن اوانج**، مرجع سابق ،ص94الى 96.

و .النتائج المستخلصة من التجربة الماليزية في عملية تحويل الملكية العامة للقطاع الخاص:

يستفاد من التجربة الماليزية أن الإرادة السياسية جادة نحو الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو القطاع الخاص بالرغم من أن معظم المشاريع الحكومية التي تم تحويلها لم تبدأ عملياتها بالكامل إلا أنها ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى الخدمات وزيادة الكفاءة ورفع إنتاجية القوى العاملة في البلاد والتوزيع العادل للثروة الوطنية وتنمية مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا وكسب الاستثمار ونلخص اهم النتائج في ما يلي[1]:

1- تخفيض عدد العاملين في القطاع العام بنقلهم إلى القطاع الخاص نحو أكثر من 30 ألف عامل منذ بداية العملية.

.2- نجاح شركة الملاحة البحرية الدولية الماليزية في الحصول على أرباح بمقدار 242 **مليون رنجيت**، أي 605 مليون دولار أمريكي في عام 1986 وذلك بعد دفع الضرائب المفروضة بالرغم من أنها قد خسرت ما بين 60 مليون رنجيت، أي 150 مليون دولار أمريكي إلى 65 مليون رنجيت أي 162.5مليون دولار أمريكي في عامي 1982 و1983، أي قبل تحويلها إلى القطاع الخاص.

3 - استقطاب رؤوس أموال أجنبية وحيث بلغت نسبة استثمارات الأجنبية 29 % من إجماليالاستثمارات في الدولة عام 1993.

4 - تنويع الصادرات لتشمل منتجات أخرى مثل زيت النخيل والأخشاب والبترول والغاز الطبيعي والكهربائيات والأجهزة الإليكترونية إضافة إلى المطاط والقصدير ... إلخ.

5 -توسعة قواعد الإنتاج الصناعي وتحديد البنية التحتية واستفادتها من رؤوس أموال القطاع الخاص ومهاراته الإبداعية.

[1] **محمد صبري بن اوانج**،مرجع سابق ، ص97الى 98.

المبحث الرابع : حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسة معقد ومركب مشتق من لفظ **entreprendre** والذي يعني – **التعهد والالتزام بفعل عمل يكتسي أهمية كبرى** – الأمر الذي جعل من المؤسسات صغيرة والمتوسطة محور اهتمام رجال الفكر والاقتصاد ولخص ذلك **شوماخر** في كتابه **الصغير جميل small is beautiful** لذا سنحاول التطرق إلى الإطار النظري والبعد الإيديولوجي الذي تطورت فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة[1]، حيث شهد مجال التنمية والمنشئات الصغيرة ، المتوسطة في السنوات الأخيرة تحولا ملحوظا نحو موضوع القدرة التنافسية لهذه المنشئات ، ففي يونيو من عام **2000** حضرت الحكومات العديد من الدول المتقدمة والنامية مؤتمر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للوزراء المسؤولين عن المنشئات الصغيرة ، المتوسطة ووزراء الصناعة وتناول المؤتمر موضوع تعزيز القدرة التنافسية للمنشئات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي، وقد توصل المؤتمر إلى **ميثاق بلونيا** حول سياسات المنشئات الصغيرة والمتوسطة الذي أقرته سبع وأربعين 47 دولة بما فيها **الجزائر ، مصر والمغرب ، تونس** .[2]

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها.[3]

الفرع الأول: صعوبة وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن إجمالها فيما يلي:

1. تعدد المعايير المستخدمة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة ، المتوسطة والمؤسسات الكبيرة:

لتحديد المفهوم المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجد عدة معايير ومؤشرات منها معيار الحجم، القياس،

[1] .**محمد ابراهيم عبد اللاوي**، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى، الجزائر، 2007 ص5

[2] **دكتور رياض بن جيليلي**، تنافسية المنشئات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والتحديات ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والتسعون ، 2010 ص2 .

[3] **. لدرع خديجة**، تمويل المسسات الصغيرة والمتوسطة بين البدائل التقليدية الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، سنة الجامعية 2012 . 2013. ص.9

الخصائص النوعية وهي معايير نسبية تختلف من قطاع لآخر وبتعدد المعايير تزداد صعوبة اختيار المعيار الذي على أساسه يتم التمييز بين المؤسسات.

2.1. التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول: إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى وذلك لتباين إمكانياتها وقدراتها وظروفها الإقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، ومدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، فالمؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية كاليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية، قد تعتبر مؤسسات كبيرة الحجم في الدول النامية كمصر أو اليمن، لذلك لا تحبذ منظمات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3. تغيير مدلول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وقت لآخر:

لأن هذا القطاع يعتبر قطاع ديناميكي يتغير بتغير شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى تغير حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصبح صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة.

02: الهدف من تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يكمن فيما يلي :

- تسهيل جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الإقتصادية وتقديم استشارات لهذه المنشأة حول الفرص الاستثمارية والعقبات والإتجاهات الجديدة؛

- – توضيح السياسات الإقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛ تعريف القطاع بدقة يمكن من رقابة وتقييم أثر الإصلاح التنظيمي، الإجراءات التمويلية وغير التمويلية وكذلك تحليل التكاليف والأرباح بدقة وإقتراح إجراءات التصحيح.

-الفرع الثاني: معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-أولا : المعايير الكمية: وتمثل في مجموعة من المؤشرات الإقتصادية والمؤشرات النقدية وهي[1]:

1.المؤشرات الاقتصادية: تتمثل في:

معيار العمالة: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالا في الدول المتقدمة والنامية نظرا لسهولة الحصول على البيانات خاصة عند اجراء المقارنات الدولية أو القطاعية وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيا والخروج بنتائج كمية تدعم أصحاب القرار. التصنيفات المستخدمة في هذا المجال مايسمى بتصنيف **BROUTCH** و **HEIMINS** حيث يميز الأصناف التالية من المؤسسات [1]:

مؤسسات أعمال أسرية (مصغرة) وهي التي تستخدم من **1 إلى 9 عاملا** .

– مؤسسة صغيرة: وهي التي تستخدم من **10 إلى 199 عاملا**.

– مؤسسة متوسطة وهي التي تستخدم من **200 إلى 499 عاملا**.

–أ ما المؤسسة الكبيرة فهي التي تستخدم **عدة آلاف من العمال**

إن هذا معيار يمتاز بعدد من المزايا منها تسهيل عملية المقارنة بين القطاعات والدول وجمع المعلومات والبيانات كما انه معيار ثابت لايرتبط بتغير الأسعار إلى أن هناك من يرى ضرورة الحذر في استعمال هذا المعيار وذلك لأنه قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث يعتبر المؤسسة ذات الكثافة العمالية مؤسسة كبيرة متناسيا المؤسسات التي تملك كثافة رأسمالية، كما أن ظاهرة عدم التصريح بالعمال تجعل هذا المعيار غير دقيق .

ب. معيار العمل ورأس المال (المعيار المزدوج): يعتبر من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لكنهما لا يتميزان بالدقة المطلوبة في تحديد حجم المؤسسة إذا تم الاعتماد على واحد فقط لذا وجب دمجهما في

[1]. لدرع خديجة، مرجع سبق ذكره. ص. 10.

معيار واحد، ويحسب معامل **رأس المال / العمل** بقسمة رأسمال الثابت على عدد العمال والناتج تساوي **كمية الإستثمار** اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، فإذا كان المعامل منخفضا فهذا يعني أن المؤسسة تتميز بقلة رأس المال كما هو حال أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما إذا كان المعامل مرتفعا فالمؤسسة تحتاج إلى رأس مال كبير وذات تقدم تكنولوجي عالي وبالتالي هي مؤسسة كبيرة.

ج. **معيار حجم المبيعات:** تستخدم بعض الدول هذا المعيار للتمييز بين أحجام المؤسسات حيث يتم تطبيقه على المنشآت الصناعية والتجارية والخدماتية ويتطلب توفر معلومات وبيانات دقيقة على المبيعات السنوية للمؤسسات

2. **المؤشرات النقدية:** من أهمها:

ا. **معيار رأس المال:** يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروعات على مقدار رأس المال المستثمر في المشروع، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا لهذا المعيار هي التي لا يتجاوز رأس مالها المستثمر في المشروعات حد أقصى، وهذا الحد يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة النمو الإقتصادي والوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة .

ب .معيار رقم الأعمال: يستخدم هذا المعيار لقياس نشاط المشروع وقدراته التنافسية وهو شائع الإستخدام في كل من: وم أ، وأوروبا، غير أنه لا يعبر بالضرورة على الأداء الحقيقي للمؤسسة ففي حالة الارتفاع المتواصل في قيمة المبيعات يؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال للمؤسسة، كما أن المبيعات تخضع في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية[1].

[1] لدرع خديجة، مرجع سابق. ص11.

ج: **معيار الإنتاج السنوي**: ويتم تطبيقه للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة العاملة في بعض القطاعات خاصة القطاع الصناعي وهناك مؤشرات نقدية أخرى كالقيمة المضافة ومؤشر حجم الميزانية.....إلخ.

ثانيا: المعايير النوعية: تتمثل في المعيار القانوني ومعيار فرع النشاط.

1.المعيار القانوني: وفقا لهذا المعيار تشمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذات شكل غير مؤسسي مثل مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية، شركات التوصية البسيطة للأسهم والمحاصة، والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية.....إلخ، وكل هذه المشروعات تتسم بالاستقلالية.

2.معيار الحيازة على السوق: فحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتحدد من خلال علاقتها بالسوق وتحدد بمدى تحكمها في السوق، فتكون المؤسسة كبيرة كلما كانت سيطرتها على السوق أقرب إلى الاحتكار والعكس صحيح، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق تكون محدودة.

3.معيار المسؤولية: حسب هذا المعيار فإن مالك المؤسسة هو المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق والمعرفة، وبالتالي فإن المسؤولية الإدارية والقانونية تقع على عاتق صاحب المؤسسة.

4. معيار الاستقلالية: حسب **bolton بولتو** فإن أي مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي تنتمي إلى مؤسسة كبيرة لا تصنف ضمن قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ففروع الشركات الكبرى لا يمكن إعتبارها مؤسسات صغيرة أو متوسطة.

5.معيار الملكية: حسب هذا المعيار فإن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر تعود أغلبها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أموال أو شركات أشخاص، أما النسبة الكبيرة منها عبارة عن مؤسسات عائلية وفردية يلعب فيها المالك المدير دورا كبيرا على جميع المستويات وهو الوحيد الذي يتخذ القرار في المؤسسة نظرا لامتلاكه لأصول المؤسسة، أي أن هناك جمع بين الملكية والإدارة.

6.المعيار التكنولوجي: حيث يعرف المشروع الصغير بأنه يعتمد على العمل اليدوي بدرجة أكبر وفي الحقيقة أن هناك علاقة ترابط بين المستوى التكنولوجي وعدد العاملين، فقد نجد مشروع به عدد محدود من العاملين ودرجة عالية من الآلية يكون إنتاجه وحجم عملياته كبير يجعله يقع ضمن المشروعات الكبيرة والعكس صحيح.

7.معيار المردودية: إن الإستراتيجية المتبعة في المؤسسات الكبيرة تختلف عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يركز مسيرها على المردودية على المدى القصير بدلا من تركيزه على المدى البعيد.

8. المعيار الفني: يتمثل في الجوانب الفنية التي يقوم عليها المشروع كمكان المشروع ونوع التكنولوجية المستعملة وطرق التسيير للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد علاقة العمال بالمؤسسة كالشروط المادية والاجتماعية للعمال بالإضافة إلى جانب التسويق الذي يلعب دورا كبيرا في الحسابات الاقتصادية للتكاليف وتقدير حالات العرض والطلب ودراسة السوق .

ثالثا : تعاريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة : لقد تعددت المفاهيم والتعاريف منها:[1]

1.وكالة التنمية الدولية الدانمركية دفيدا: التي عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها التي تستخدم من 6 إلى 15 عامل .

[1]. **لدرع خديجة،** مرجع سبق ذكره ص 15.

2.البنك الدولـــــي: تعرف هذه المنظمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

نوع المؤسسة	عددالعمال	حجم الاستثمار	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	**من 1 الى 10**	**اقل من 100000دولار**	**اقل من 100000 دولار**
مؤسسة صغيرة	**من 11الى 50**	**بين 100000 و3ملايين دولار**	**بين 100000 و3ملايين دولار**
مؤسسة متوسطة	**من51الى 300**	**بين 3 ملايين و15 مليون دولار**	**بين 3 ملايين و15 مليون دولار**

3.مؤسسة التمويل الدولية: أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره **2,5 مليون دولار** بمؤسسات صغيرة ومتوسطة :

- أكثر من 200 عامل ....كبيـــرة
-من 50 إلى 199 عامل ..... متوسطة
-من 15 إلى 49 عامل .....صغيرة
- من 0 إلى 14 عامل..... مصغرة

4.الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) : يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية ووالتجارة في تعريفه إلى حجم العمالة حيث يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20 -100 عامل أما المشروع المتوسط بأنه مازاد عن 100-500 فرد .

5- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : (**اليونيدو**): تعرفها بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ، يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10و 50 عامل.

6- الأمم المتحدة للتنمية: تعرفها بأنها كل المؤسسات التي تشغل ما بين 5 إلى 200 عامل سواء في القطاع الصناعي أو التجاري، أما المؤسسات المصغرة فهي التي تضم اقل من 5 عمال.

7. منضمة العمل الدولية: وحسب توصية منظمة العمل الدولية رقم 189 لعام 1989 بشان خلق فرص عمل في المنشئات الصغيرة والمتوسطة والتي تناولت موضوع التعريف على النحو التالي: **المنشئات الصغيرة** هي التي

يعمل بها أكثر من **10 عمال** والمنشئات المتوسطة هي التي يعمل بها مابين **10 إلى 99 عامل** أما المنشئات التي بها أكثر من **99 عامل** تعتبر من المنشئات الكبيرة.

8. **تعريف الاتحاد الأروبي**: يعرفها كما يلي* لا يمكن اعتبار مؤسسة ما كمؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تضم أكثر من **500 عامل** وحجم استثمارها أكبر من **75 مليون اورو** ورأس مالها أكبر من **14 مليون اورو** كما وضع الاتحاد الاروبي تعريف لهذه المؤسسات سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء كما هو مبين في الجدول الأتي:

جدول رقم 2-2: تعريف مجلس الاتحاد الاروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

طبيعة المؤسسة	عددالعمال	رقم الاعمال بالمليون اورو	الحصيلة السنوية بالمليون اورو
مؤسسة مصغرة	250	50	43
مؤسسة صغيرة	50	10	10
مؤسسة متوسطة	10	02	02

المصدر : الموقع الالكتروني لمجلس الاتحاد الاروبي– من إعداد الباحث –

9 . تعريف دول جنوب شرق أسيا: في دراسة حديثة قام بها اتحاد دول بلدان شرق أسيا فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها اقل من **100 عامل** .

10 **: تعريف مجلس التعاون الخليجي**: يعرف هذا المجلس المشروعات الصغيرة أنها التي تشغل اقل من 30 عامل ورأس مالها المستثمر لا يتجاوز **2 مليون دولار**، والمشروعات المتوسطة فهي التي يعمل بها اقل من 60 عامل ورأس مالها المستثمر يقدر ب 2 إلى 6 مليون دولار .

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في النشاط الاقتصادي:

1.الفرع الأول: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من ابرز الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

[1]. **لدرع خديجة**، مرجع سبق ذكره . ص 19

1. **سهولة تأسيس وسرعة اتخاذ القرارات**: تتميز هذه المؤسسات بأنها تتكون في شكل مؤسسات عائلية بسيطة الهيكل التنظيمي وطرق تسيير غير معقدة وينشط الكثير منها في المقاولة من الباطن sous-traitance لذلك تعتبر موردا هاما للمؤسسات الكبرى، إلى جانب أن الارتباط بين الملكية والإدارة يجعل القرارات تتخذ من طرف المالك المسير مما يعني تطبيق القرارات يتم تنفيذها بسرعة، وسهولة تأسيس مثل هذه المؤسسات يفتح المجال أمام تحقيق فرص العمل حيث يعتبر الحل الأمثل لمعالجة مشاكل البطالة وترقية الاقتصاد العائلي .

- **ضآلة رأس مال وكثافة عنصر العمل** : حيث تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الذاتية، التمويل الذاتي آو مصادر خاصة غير رسمية في تمويل النشاط سواءا في مرحلة التأسيس أو عند مزاولة المؤسسة لنشاطها وهذا بسبب صعوبة الحصول على قروض من الجهات الممولة وهذا راجع إلى صعوبة توفير ضمانات التمويل المترتبة عن الاقتراض، وتتميز بسرعة استجابتها لحاجات السوق لان صغر حجمها وقلة التخصص وضالة رأس مال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط على اعتبار انه سيكون أقل تكلفة بكثير مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، إلى جانب إنخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل الذي يؤدي الى توفير المزيد من فرص العمل.

- **سهولة الإنتاج والتسويق:** بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة فإن قرب الصناعات الصغيرة من مصادرها الأولية والتي عادة ما يتم إنتاجها محليا وقربها من الأسواق المحلية لبيع منتجاتها يقلل الكثير من تكاليفها الإنتاجية ويساعدها على المنافسة مع مثيلاتها من الصناعات الكبيرة، كما أنها تولي أهمية كبيرة للزبائن وأذواقهم بسرعة استجابتها لحاجات السوق، لصغر حجمها، كما أنها مرتبطة مباشرة بالمستهلك، بمعنى أنها تنتج سلع وخدمات استهلاكية، وقدرتها على تضييق الفجوة بين مستويات النمو في المناطق المختلفة النائية منها فهي أهم

وسيلة للنهوض بهذه المناطق ولا تتطلب مشاريع استثمارية ذات تكلفة عالية وقادرة على التكيف مع الأوضاع المحلية والجهوية[1].

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي:

1.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا:

-أنها تقوم بتوفير المواد الأولية للمشروعات الكبرى وتساعدها على زيادة حجم المبيعات والتوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين، كما تقوم بإنتاج سلع وخدمات ضرورية لا تستطيع المؤسسات الكبرى إنتاجها على أسس إقتصادية. [2]

-زيادة القيمة المضافة المحققة في ظل وتطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في مختلف المشروعات الوطنية مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.

– **تنويع** الهيكل الاقتصادي وتقليص الاعتماد على مورد واحد للدخل كالغاز والنفط؛

– قدرتها على التكيف مع المستجدات والظروف التي يمكن للاقتصاد أن يتعرض لها، حيث تنعكس إيجابا على هذه المؤسسات عبر سرعة تغيرها من نمط إنتاجي إلى آخر أو من مكان لآخر وبتكاليف منخفضة؛

-كما لها القدرة على التدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها والتجديد في الخدمات والمنتجات المقدمة؛

– تتميز بتوفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحد من تبعية الاقتصاد للخارج؛

[1]. **لدرع خديجة**، مرجع سبق ذكره . ص 20-21.
[2]. **لدرع خديجة**، نفس المرجع، ص 23-24.

-حيث أظهرت دراسات عديدة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تطبيق نفس المفاهيم والأفكار التي تطبقها الشركات الكبرى في تطوير المنتجات العلمية والاقتصادية للسوق.

2.أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجتماعيا: تكمن أهميتها في انها :

- تساهم في محاربة الفقر والآفات الإجتماعية ورفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير العمل لهم؛
- تعتبر وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادي والإجتماعي؛
- كما تساهم في خلق فكر جديد لدى الشباب بعدم الانتظار والبحث عن أسلوب جديد للعمل من خلال القيام بإنشاء مشاريع خاصة بهم.

المطلب الثالث: حاضنات الأعمال، نشأتها، مفهومها وأهدافها.

أصبح الحديث عن الابتكار والتطوير مرتبطا بالمشروعات الصغرى والمتوسطة نظرا للدور التنموي التي تلعبه هذه الأخيرة خاصة في تعزيز مستويات التشغيل وخلق فرص عمل، إضافة إلى دورها في خلق طاقات إنتاجية جديدة وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الإرادات العامة، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي وعلى مستوى التوازن التنموي والجغرافي، ومن أجل تحقيق ما سبق، لابد من تقديم الدعم من الجهات الوصية خلال كافة مراحل عملية الاستثمار وخلال دورة حياة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن طرق حاضنات الأعمال.[1]

أولا : نشأة حاضنات الأعمال: تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال حيث أنشأت أول حاضنة أعمال بالمركز الصناعي **باتافيا بمدينة نيورك عام 1959** وتم تحويله إلى مركز الأعمال يتم تأجير

[1].د **إيهاب ايهاب مقابلة** ، حاضنات الاعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة المتوسطة – المعهد العربي للتخطيط – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية – العدد 134 2017 ص 7.

وحداته وتجهيزاته للراغبين بإقامة مشروعات صغرى وصغيرة مع توفير النصائح والاستشارات والدعم الفني لهم ثم عمل على تحويل هذا النشاط إلى ما يعرف **بالحاضنة،** حيث تخرج منه الآلاف من المشروعات الصغيرة والصغرى والمتوسطة، وبعد النجاح الكبير في هذه التجربة، قامت هيئة المشروعات الصغيرة في عام **1984** بوضع برنامج تنموي يهدف إلى إقامة مزيد من الحاضنات، ثم تم انشاء **الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال عام 1985** وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات بهدف مساعدة المشروعات الصغرى والصغيرة في اجتياز المراحل الأولى من دورة حياتها بأمان، أما في بريطانيا فقد بدأ الاهتمام بنشاط الحاضنات منذ سبعينيات من القرن الماضي، وبعد نجاح هذه الفكرة ساهم الاتحاد الاروبي في دعم جهودها ونشر تجربتها بكافة الوسائل الممكنة، وفي الثمينات أصبحت حاضنات الأعمال الوسيلة الأمثل لتقديم الخدمات أللازمة للمشروعات الاستثمارية لاسيما في المراحل الأولى من عمر المشروع، وفي بداية القرن الحالي أصبحت الحاضنات محور اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتشير الإحصائيات أن عدد الحاضنات في العالم بلغ سنة 2013 أزيد عن 8500 حاضنة ، 1250 حاضنة في الو م أ و300 حاضنة في بريطانيا وحوالي 900 حاضنة في اروبا .

ثانيا: مفهوم حاضنات الأعمال: تعود تسمية حاضنات الأعمال بهذا الاسم إلى **الحاضنات التي تستخدمها المستشفيات** والتي يوضع فيها الأطفال حديثي الولادة لتوفر لهم المتطلبات اللازمة الاكتمال نموهم ويصبح وقادرين على مواجهة ظروف ومعطيات الحياة بشكل طبيعي، ويلاحظ وجه الشبه بين النوعين حيث أن بعض المشروعات الصغرى والصغيرة وبعض رواد الأعمال والقائمين على هذه المشروعات بحاجة إلى الرعاية والدعم لاسيما في المراحل الأولى من عمر المشروع، من هنا يمكننا القول أن حاضنة الأعمال هي الجهة آو الهيئة التي تبني أفكار المبدعين والمبادرين وتوجهها لإنتاج وتقديم منتجات من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات والقائمين عليها، و**تعرفها الجمعية الوطنية الأمريكية:** بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المشروعات الناشئة ورجال

الأعمال آو رواد الأعمال الجدد وتوفر لهم الوسائل والدعم ألازمين ، الخبرات ، الأماكن، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تساعد في عمليات تسويق ونشر منتجات هذه المشروعات *

- **الفرق بين حاضنات الأعمال ومسرعات نمو الأعمال**: يستخدم البعض مصطلح مسرعات النمو او مسرعات الأعمال« **Business Accelerators** » ومصطلح حاضنات الأعمال **Business** « **Incubators** ، كمصطلحين يدلان على نفس الشيئ وهذا غير دقيق، حيث أن هناك بعض الإختلافات بينهما وهناك العديد من العناصر التي تميز واحد من الآخر، كما تم عرض مفهوم حاضنات الأعمال بشكل مفصل سابقا، أما فيما يخص عرض بسيط عن مسرعات النمو والأعمال، حيث تعتبر **مسرعات النمو** من أبرز آليات وأدوات دعم وتطوير المشروعات الناشئة وقد ظهر مفهومها في عام 2005، ويقدر عددها حاليا 378 مسرعة حول العالم قامت بدعم 8836 مشروع ناشئ بحجم استثمار يبلغ حوالي 192 مليون دولار امريكي (حسب تقرير المسرعات العالمي سنة 2015). وتعمل مسرعات النمو على تسريع نمو مشروع ناشئ موجود حاليا كما تستقبل مسرعات النمو مشروعات قائمة من كافة القطاعات والنشاطات وكذلك تركز بعضها على مجال أو قطاع واحد، وتقدم مسرعات النمو مجموعة من الخدمات التي تحتاجها المشروعات القائمة، ومن أكثرها انتشارا ، 01- المساعدة في إعداد وتنفيذ الخطة التسويقية وتنظيم الحسابات والإدارة المالية 02- عقد شراكة حقيقية وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية .03- تقديم خدمات استشارية بينية ومالية وإدارية وإعداد خطط التوسيع والتطوير. 04- توفير استشارات قانونية، وأخيرا وفي الوقت الذي تركز فيه مسرعات النمو عادة على تنمية الأعمال والتوسع والتطوير، كما ركز حاضنات الأعمال على ريادة الأعمال والإبتكار والإبداع وتقديم الخدمات خلال مراحل التأسيس والبناء.

ثالثا: أهداف الحاضنات: إن الهدف الرئيسي من الحاضنات هو دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية وعلى وجه التحديد تهدف حاضنات الأعمال إلى:

1. توفير عمل مناسبة لنمو المشروعات الريادية الصغرى والصغيرة، سواءا كانت هذه المشروعات ذات قدرات كبيرة بحيث تساهم في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وزيادة الناتج المحلي واالتقليل المستوردات وزيادة الصادرات أو ذات قدرة متواضعة تتمثل في خلق فرص عمل مستحدثة- 2. تقليل تكاليف تأسيس المشروعات الصغيرة وزيادة فرص نجاح هذه المشروعات - 3. حماية الملكية الفكرية -4. المساهمة الفاعلية في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات من خلال المساعدة في تحويلها إلى مشروعات حقيقية قادرة على الإنتاج والنمو والاستمرار - 5. خلق وتفعيل قنوات اتصال بين أصحاب المشروعات المحتضنة والجهات ذات العلاقة من اجل تعزيز مستوى استفادتهم من الخدمات التي تقدمها هذه الجهات - 6. تقديم حزمة متكاملة من الخدمات التي من شانها تنمية مهارات وقدرات رواد الأعمال والقائمين على المشروعات وتعزيز الحصة السوقية لمشروعاتهم - 7. المساهمة في تعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات الكبيرة من ناحية الأخرى .

8. المساهمة في حل المشكلات التي تواجه رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة وتقليل المخاطر المرافقة لمرحلة التأسيس وبناء وتشغيل المشروع- **أما على مستوى الاقتصاد الكلي:** فتهدف إلى:

1. زيادة الإنتاج ورفع معدل الدخل الفردي والمستوى المعيشي.2- المساهمة في إصلاح الاختلافات التي تعاني منها سوق العمل وتشجيع فكر وثقافة العمل الحر والعمل لحساب النفس والتوظيف الذاتي وخلف فرص العمل لذوي الكفاءات والمواهب من الريادين .3- المساهمة في تحسين وضع الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الاستثمار المحلي .4- زيادة عدد المشروعات وتشجيع المشروعات القائمة على التكنولوجيا الحديثة 5- تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاعين الخاص والجامعات ومراكز البحث

والتطوير والهيئات الحكومية، ونقل التقنية من الجامعات ومراكز الأبحاث وتبنيها لإغراض التجارية.

المطلب الرابع: أنواع حاضنات الأعمال ومراحل تطور المشروعات الصغرى والمتوسطة

أولا: أنواع حاضنات الأعمال: يمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب عدة معايير منها: معيار الوضع القانوني والملكية، حسب القطاع، حسب المشروعات المحتضنة، حسب النشاط.

1.حسب معيار الوضع القانوني والملكية: تقسم إلى **حاضنات حكومية** وهي حاضنات لا تهدف إلى الربح وتمول من قبل الحكومة وتشكل **75 %**من حاضنات العلم و**حاضنات قطاع خاص** وهي حاضنات استثمارية ربحية يتولى تمويلها القطاع الخاص، و**حاضنات مختلطة** وهي حاضنات يشترك في تمويلها القطاعين العام والخاص وحاضنات تمول من بعض الهيئات الخاصة مثل الجمعيات والمؤسسات الدولية او غرف التجارة والصناعة .

2: حسب النشاط أو القطاع: تصنف إلى حاضنات صناعية وتقنية حيث تساهم تطوير وتحديث المشروعات الصناعية والمتوسطة حيث تعتبر مكانا مناسبا لتطورها ونموها من خلال قدرتها على تبني نتائج البحوث العلمية والابتكارات ونقل وتوطين التكنولوجيا.

3. **حاضنات الأبحاث النقدية:** ويطلق عليها في معظم الدول العالم باسم متنزهات العلوم أو الحدائق التكنولوجية وهي تعمل على تهيئة الإمكانيات والظروف المناسبة لذوي الخبرات والمؤهلين لتمكنهم من تنمية أفكارهم، حيث ترتبط بفكر الاختراع والاكتشاف والاستحداث.

4. **حاضنات القطاع المحدد:** مثل حاضنات الأعمال الزراعية، تربية الحيوانات، صناعة البرمجيات أو الصناعت الهندسية وحضانة الأعمال السياحية، الأعمال الخاصة بالإعلام وحضانة الأعمال الطبية وغيرها، وتصنف بعض الدراسات حاضنات الأعمال حسب المشروعات المستهدفة وأنواعها التي يمكن احتضانها إلى

1. **حاضنات أعمال عامة** وهي تدعيم جهود التنمية الإقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها .

2. **حاضنات أعمال متخصصة:** وهي التي تعني بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الإقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة من خلال تشجيع صناعات معينة فيها مثل أعمال المرأة

وحاضنات لاستيعاب المتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة ، بالإضافة على الأصناف الرئيسية السابقة ، فإنه يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى: 1. حاضنة **أعمال إقليمية** ويغطي هذا النوع من الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استعمال الموارد المحلية عن طريق استثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة.2. **الحاضنة الدولية** تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.

ثانيا : مراحل تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يمر المشروع الاستثماري بغض النظر عن حجمه ومجال عمله بأربعة مراحل صعبة ودقيقة متعارف عليها بين المتخصصين في هذا المجال **وهي** :

1.المرحلة الأولى: ما قبل **الاستثمار** الفكرة الاستثمارية وتقييمها من كافة الجوانب السوقية ، التسويقية والفنية ، التمويلية، المالية ، البيئية ، القومية والإجتماعية، وتنتهي باتخاذ القرار الاستثماري سواء بالبدء بالمشروع أو رفضه كليا، كما تبدأ هذه المرحلة بـ: (**1**) تفكير رائد الأعمال بدخول عالم الأعمال وتحديد بعض الأفكار الاستثمارية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والعائلية والدينية لهذه الأفكار. (**2**) إعداد دراسة أولية وغربلة الأفكار الإستثمارية واختيار تلك التي تعبر بشكل مبدئي عن فرص استثمارية حقيقية. (**3**) إعداد دراسة جدوى تفصيلية لأفضل الأفكار والمشروعات التي تم اختيارها وتحديد معايير المقايضة بينها. (**4**) اتخاذ القرار الاستثماري ووضع خطة عمل تنفيذية لإنشاء المشروع وبناءه وتحويله إلى الواقع.

2. المرحلة الثانية (مرحلة الاستثمار): يبدأ فيها صاحب المشروع بتحويل الفكرة إلى مشروع حقيقي جاهز للتشغيل، وهذا لإتمام مالي: (**1**) الاختيار القانوني للمشروع وإتمام عمليات التسجيل والترخيص. (**2**) تحديد مواصفات الموقع واختياره وتهيئته والحصول على التراخيص والموافقات المتعلقة به. (**3**) إتمام عملية الحصول على التمويل. (**4**) توفير الأصول الثابتة والاحتياجات الرأسمالية وتوفير القوى العاملة بمختلف مستوياتها. (**5**) إتمام

بقية المتطلبات اللازمة للبدء بعملية التشغيل والقيام بعملية التشغيل التجريبي. (**6**) تحديد المؤسسات التي يمكن أن يستفيد منها المشروع في مراحله الأولى لاسيما التي تقدم الخدمات التمويلية والدعم الفني والتي من أهمها حاضنات الأعمال.

3. فيما يخص المرحلة الثالثة (مرحلة التشغيل): فتعتبر مرحلة الإنتاج الفعلي كما ترتبط بما تضمنته الدراسة السوقية والدراسة الفنية كالطاقة الإنتاجية والاحتياجات الرأسمالية والتشغيلية، كذلك يبدأ المشروع باستخدام عناصر الإنتاج المختلفة لإنتاج سلعة أو خدمات بمواصفات محددة وتنطوي هذه المرحلة على عدة نشاطات منها. (**1**) إدارة عملية التسويق والتوزيع. (**2**) تنظم الشؤون المالية والمحاسبية والإدارية. (**3**) متابعة السوق وعمليات التزويد والمخزون. (**4**) إدارة الموارد البشرية والتدريب. (**5**) مراقبة جدود الإنتاج. (**6**) إدارة علاقات المشروع مع المؤسسات .

4. المرحلة الأخيرة (مرحلة المتابعة والتقييم والتطوير): حيث تبدأ هذه المرحلة في السنوات الأولى من عمر المشروع من أجل التعرف على المشكلات التي تواجهه والعمل على حلها، وتنطوي هذه المرحلة على: (**1**) تحديد معايير تقييم الأداء طويلة الأمد وقصيرة الأمد. (**2**) تقييم حجم الإنتاج والطاقة الإنتاجية. (**3**) تحديد معوقات العمل ومعوقات النمو وحل المشكلات. (**4**) اتخاذ قرارات التوسيع الأفقي أو العمودي وإعداد خطة التوسع والاندماج. (**5**) البحث عن أسواق جديدة. (**6**) تغيير أساليب وتقنيات الإنتاج وتحسين جودة المنتج، فبالرغم من أهمية النشاطات والقرارات التي تتضمنها جميع مراحل دورة حياة المشروع الاستثماري: إلا أن إتمام المرحلة بكفاءة وفعالية يعتبر من أهم مقومات النجاح والاستمرارية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل سلطنا الضوء **على برامج الإصلاح الاقتصادي واستراتيجية التحول نحو القطاع الخاص** التي صاغتها مؤسسات التمويل الدولية خصوصا صندوق النقد والبنك الدوليين والتي شملت محاورها على الانضباط المالي بواسطة الحكومات وإعادة توجيه النفقات الحكومية نحو التعليم والصحة والبنى الأساسية والإصلاح الضريبي عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وتحديد أسعار صرف تنافسية مع تحرير التجارة الخارجية والترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر، والتوجه نحو التخصيص او الخصخصة بمعنى نقل الملكية إلى القطاع الخاص مع إلغاء كل القوانين التي تعرقل وتمنع دخوله في مختلف مجالات الأعمال وعلى الرغم من عدم وجود مايؤيد نجاعة سياسات الإصلاح الاقتصادي في حفز النمو في عدد كبير من الدول النامية فقد ظلت المؤسسات الدولية تبشر بما سيترتب على تطبيق مثل هذه السياسات من مكاسب اقتصادية على المدى الزمني المتوسط والطويل خصوصا فيما يتعلق بتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الزمني الطويل، ومن خلال النماذج التي قدمناها والتي طبقت الخوصصة التجربة المصرية والتجربة الماليزية الناجحة والتي من خلالها استخلصنا:**أهم التوصيات التي يمكننا الأخذ بها لنجاح عملية التحول نحو القطاع الخاص ومنها** [1]

– ضرورة أن يكون هناك فترة تمهيدية لانجاز سياسة تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص وأن تتم بعقلانية متزنة تحقق المصلحة العامة مع الأخذ بالاعتبار البعد الاجتماعي والتحفظات في بعض المشروعات لاسيما الإستراتيجية منها والمشروعات التي تمس الأمن القومي.

– ضرورة وضع الضوابط واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من سيطرة رأس المال الأجنبي مع السعي في توطيد الثقة مع المستثمرين الوطنيين المقيمين داخل البلاد وخارجها وتشجيعهم على المشاركة في برنامج تحويل الملكية العامة

[1] **محمد صبري بن اوانج** ، مرجع سابق ص137 الى139.

إلى القطاع الخاص داخل بلادهم، وذلك حتى لا يهرب رأس المال الدول النامية إلى الخارج ويؤول الأمر إلى استنزاف قدراتها الاقتصادية.

-على الدولة أن تبتعد عن بعض المجالات إلي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها بكفاءة مثل عملية المساهمة في المؤسسات التي تتعلق بالنشاط الغذائي والسياحي وأمثالها.

- ضرورة التنسيق بين القطاعين العام والخاص في ترتيب أولويات المشاريع بحيث يتسنى الجمع بين مصالح الإفراد ومصلحة المجتمع في آن واحد.

- تجنيد أهل الخبرة والاختصاص وتهيئة الصفوف الجديدة للكوادر القيادية في القطاعين العام والخاص للقيام بمهامهم وتدعيم النظام الاقتصادي لترسيخ الاستقلال التام التي حصلت عليه الدول النامية مع ضرورة إعطاء أهمية لترشيد العمالة وخلق فرص مناسبة لها تمكنها من تحقيق النتائج والأهداف المرجوة من عملية التحويل .

و**عليه يمكن القول**، أن فعالية اقتصاد السوق في تحقيق التنمية الاقتصادية لا تكون إلا عن طريق وجود إرادة ورغبة قوية من السلطات الحكومية، التي تعمل على وضع القواعد التنظيمية لعملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر بقيادة القطاع الخاص والتي سنحاول التفصيل فيها من خلال دراسة حالة الجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية التي سعت في الأخذ بهذا التوجه بعد فشل القطاع العام وهذا ما سنتناوله **في الفصل الثالث:**

الفصل الثالث:

فعالية اقتصاد السوق في التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد :

تبنت الجزائر سياسة الانتقال إلى اقتصاد السوق كإطار للبحث عن الفعالية الاقتصادية المفقودة خلال مرحلة التسيير الاشتراكي وتزامن ذلك مع الانفتاح الذي شهده العالم ببروز نظام عالمي جديد يدعو إلى الحرية الاقتصادية وإلغاء القيود الجمركية وتحرير التجارة الدولية ودفع القطاع الخاص لإدارة الاقتصاد وتشجيع المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، غير أن واقع الاقتصاد الجزائري مر عبر مراحل تسييرية فاشلة كانت سببا في العديد من التراجع والأزمات الاقتصادية التي شهدها والتي أدخلته في الكثير من الإصلاحات المستعجلة ولهذا يبقى التساؤل مطروح حول فعالية اقتصاد السوق في ظل الأوضاع الاقتصادية للجزائر وهل تساعد البيئة الاستثمارية على إقامة قطاع خاص قادر على الدفع بعجلة الاقتصاد والتنمية، سنحاول التطرق الى كل هذه الإجابات من خلال هذا الفصل الذي قسمناه اربعة مباحث رئيسية وهي :

01- مراحل تطور الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق .

02- الاستثمار الأجنبي المباشر، ماهيته، أنواعه، وتصنيفاته.

03- الآليات التنظيمية نحو تجسيد اقتصاد السوق في الجزائر .

04- دراسة تحليلية لطبيعة وواقع مناخ الاستثمار في الجزائر .

الفصل الثالث: فعالية اقتصاد السوق في التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق

مر الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال بمراحل تميزت كل واحدة منها بمميزات كتالي :

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التوجه نحو اقتصاد السوق.

اولا: المرحلة الاولى: اوضاع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1965: ورث الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال واقعا متدهورا امتاز بالعديد من المظاهر أهمها :

1. **ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات**: منها قطاعات تحت سيطرة الأجانب وهي الفلاحة، الصناعة، الخدمات امتازت بعناصر التقدم والتطور والتكنولوجيات المؤهلة وفي المقابل قطاعات اقتصادية هشة وضعيفة يمتلكها المعظم الجزائريين.
2. سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي إذ كان يستحوذ على قرابة **80 %**من اليد العاملة.
3. التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد : وخاصة التفاوت بين مدن الشمال مدن الجنوب .
4. **التخصيص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج**: حيث يستحوذ كل من البترول والنبيذ على مجموعة الصادرات بمعدل 80 %من مجموع الصادرات الجزائرية.
5. **تدني مستوى المعيشة**: في جميع وسائل العيش الحديث كالخدمات الصحية ، التعليم، النقل والسكن وكل وسائل الترفيه ، وفي إطار هذه الظواهر ظهر ما يعرف بالتسيير الذاتي حيث تم سنة 1963 تأميم الأراضي الفلاحية لقدماء المعمرين، وفي سنة 1964 تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات، كما تم سنة 1965 توسيع التسير الذاتي ليشمل الشركات الوطنية في الصناعة والخدمات .
6. **المرحلة الثانية : نظام التخطيط خلال الفترة 1966- 1969**، لقد شهدت هذه المرحلة وضع الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وإنشاء مفهوم سيادة الدولة من خلال تطبيق الإجراءات التالية منها :

- تأميم قطاعات المناجم بداية من سنة 1966 وفي سنة 1967 قامت الدولة بتأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات ، إلى جانب التحضير إلى تأميم الثروات الباطنية وهو ما تم سنة 1971، ومن ابرز نتائج مخطط التنمية الثلاثي انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام، وبدء الاعتماد على قطاع المحروقات، كما سجل الرأس المال الخاص هروبا نحو الخارج كما هو مبين في الجدول أدناه [1]:

جدول رقم3-1 : تطور الدخل الصافي للعوامل الخارجية – مليون دج بالأسعار الجارية –

السنوات – بيان الرصيد	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الرصيد الصافي لليد العاملة المغتربة	+450	+450	+350	+589	+758	+625	+733
الرصيد الصافي للراس المال الخاص	282–	610–	881–	1266 –	1244–	1196–	1306–

المصدر : الدكتور عبد الرحمان تومي – مرجع سابق ص **10**.

فبالرغم من إصدار قانون الاستثمار سنة 1963 الذي يهدف إلى تعبئة رؤوس الأموال الأجنبية، وبصفة خاصة رؤوس الأموال الخاصة المحلية، إلى أنه لم يحقق النتائج المرجوة ولعل السبب يعود إلى عدم الاستقرار المناخ السياسي والاقتصادي بعد الاستقلال .

المرحلة الثالثة: بناء القاعدة الصناعية خلال الفترة 1970 – 1978، حيث تم في هذه الفترة وضع البنى الأساسية للصناعات القاعدية باعتبارها النموذج المفضل لدى النظام السياسي، حيث تميزت هذه الفترة بمعدل استثماري متطور بلغ مستوى 45،71%من الناتج الداخلي الخام، هذه النسب لا تتجاوز 26 %في البلدان ذات الدخل المتوسط مما يفصح عن إرادة قوية لسياسة التصنيع، حيث اعتمدت الجزائر سياسة مالية – اقتصادية خاصة تتمثل في حصر القروض لتمويل المؤسسات العمومية 100 %وفق معدل فائدة حقيقي سالب، ومراقبة صارمة للتجارة الخارجية وأسعار مقيدة، وتدخل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية .

[1]. **د. عبد الرحمان تومي**/ مرجع سابق ص 10

و من أهم نتائج هذه الفترة هو تسجيل نمو سريع للإنتاج الحقيقي حيث بلغ 7 %سنويا في المتوسط، كما بلغ نمو الاستهلاك الحقيقي معدل 4،5 %سنويا، كما انخفض معدل البطالة، حيث كان يتجاوز 32 %سنة 1966 ووصل الى 22،3 %سنة 1977، وكانت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار تتجاوز 45 %سنة 1967 ، إلى أن هذه النسبة تقهقرت إلى حدود 5،4 %سنة 1978، أما من حيث الإنتاج الداخلي فكانت مساهمة المؤسسات العمومية أكبر من مساهمة المؤسسات الخاصة :

جدول رقم 3-2: **مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام بمليون دج .**

الإنتاج الداخلي الخام بالمليون دج القطاع (مليون دج) .			معدل النمو	الإنتاج الداخلي الخام مليون دج		معدل النمو
السنوات	1969	1973	73-69	1973	1978	78-73
مؤسسات عمومية	5872	15655	266,60	15655	52998	338,54
مؤسسات خاصة	12602	14877	18,02	14877	36500	245,33

المصـــدر / الدكتـــور عبد الرحمـــان تـــومي ، مرجع سابق ص12.

الشكل رقم3-1 : يبين أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفتر ة 1962-1978 بالنسبة المئوية.

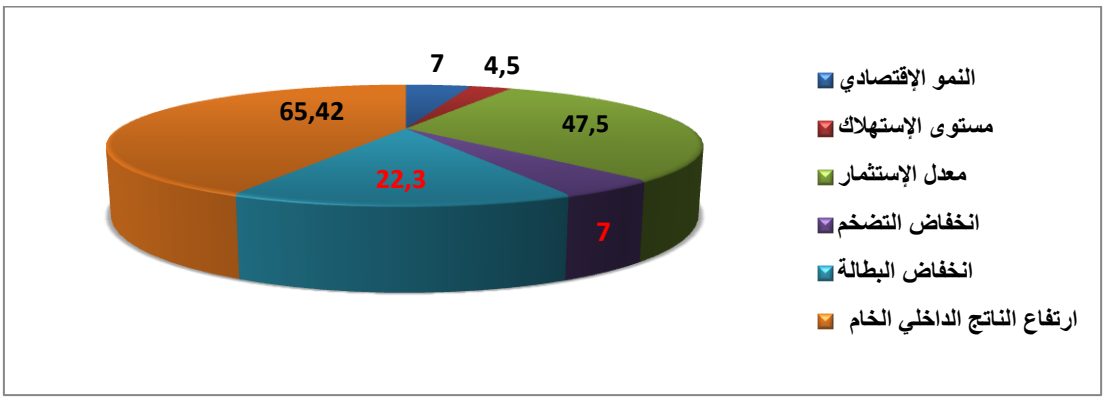

المصدر: من إعـــداد البـاحثة بنـــاءا على معطيات البنك الدولي،

المرحلة الرابعة:مرحلة الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 1980- 1984. إن أول ملامح الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بدأت سنة **1980**، حيث تقرر بعد تقييم سنوات الستينات والسبعينيات إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق

سياسة تنموية مغايرة تعتمد على أسلوب التخطيط ووسائلها تتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على المستويين العضوي والمالي وفي اطار مخطط خماسي يمتد من سنة 1980 إلى غاية 1984 .

جدول رقم3-3 :تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال سنة 1980

الرقم	المـــؤشـــــرات	1980
01	المخزون الإجمالي للديون الخارجية بملايير الدولارات الأمريكية	19.4
02	الديون- صادرات البضائع والخدمات بالمائة	130
03	الديون –الناتج الوطني الإجمالي بالمائة	47.1
04	خدمات الديون – صادرات البضائع والخدمات بالمائة	27.1
05	فوائد الديون بملايين الدولارات	1305
06	احتياطي الصرف بملايين الدولارات	7050
07	احتياطي الصرف الشهري للاستيراد ، بملايين الدولارات	5،7
08	الصادرات بملايين الدولارات	12409
09	الواردات بملايين الدولارات	9600
10	معدل نمو الناتج الداخلي الخام	7.5
11	معدل النمو الديمغرافي	3.1

المصدر : **الدكتور عبد الرحمان تومي**، مرجع سابق ص 19.

في هذه البيئة الاقتصادية والاجتماعية جاء المخطط الخماسي الأول الذي تضمن إستراتيجية تنموية جديدة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- استكمال إنعاش القطاعات المهمشة في السياسات السابقة .
- تدعيم الاقتصادي الوطني والاهتمام بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته .
- معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني أثناء فتر السبعينيات .
- الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية كالطرق السريعة، الجسور..... الخ

وفـــي هذا الإطار تم إصدار **المرسوم رقم 80-240 المؤرخ في 14 اكتوبر 1980** الذي نص على ثلاث محاور كبرى وهي : 1.تحسين شروط تسيير الاقتصاد ، وضمان تطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير ؛

2. تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات

و الموارد المالية ؛ – 3.توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني .

حيث شهدت هذه الفترة توسع في عدد الشركات إذ بلغ عددها بين سنتي 1963 و1980 حوالي 150 شركة وطنية أما على المستوى الخارجي فقد شهدت ارتفاعا في أسعار البترول حيث بلغ سقف 40 دولار سنة 1980 كما شهدت الفترة ارتفاع في قيمة الدولار إلى أكثر من 10 .

2: أبعاد الإصلاح الاقتصادي في الجزائر : لسياسة الاصلاح الاقتصادي عدة ابعاد وهي :

1.**الهيكلة العضوية**: إن من دوافع الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية هي مركزية هذه المؤسسات وتوسع مجال نشاطها، وكبر حجمها مما استدعى إعادة هيكلتها بأسلوبين **الأول** يتضمن الهيكلة على أساس المنتجات أما **الثاني** فحسب الجهات والمناطق، وعلى هذا الأساس قفز عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة مع نهاية 1982 وامتد التقسيم إلى المؤسسات الولائية ليرتفع العدد الى 504 مؤسسة ، كما انتقل إلى البلديات ووصل عندئذ عدد المؤسسات إلى 1079 بعدما كان قبل الانقسام لا يتعدى 450 مؤسسة، حيث انتقد الكثير من رجال السياسة والاقتصاد عملية الإفراط في الهيكلة العضوية وسرعة تنفيذها ، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية مابين 100 % الى 220 % في ظرف زمني لايتعدى سنتين أي من سنة 1981– 1982 مما ترتب عنه نتائج غير مرضية للمؤسسات حيث بلغت مديونيتها مع نهاية 1983 في حدود 179 مليار دج وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 8. 86 مليار دج بسبب فصل عمليات الاقتصاد عن بعضها وهي الانتاج ، التنمية والتسويق وكان ذلك بغرض اعطاء دور اكبر لوظيفة التخصيص لكن تجريد المؤسسات من وظيفتها التسويقية والاستثمارية جمد نشاطها الاقتصادي باعتبارها موردا للثروة، إذ كان من الواجب تطبيق الهيكلة العضوية على الشركات الكبرى الوطنية **كسوناطراك وسوناكوم**، هذا بالنسبة إلى الأسلوب الأول أما الأسلوب الثاني والمتعلق بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات فقد شهد صعوبة كبيرة في التطبيق بسبب المقرات غير المهيئة وكذا غياب هياكل إسكان ونقصها بالنسبة للمستخدمين مما أثر على السير الحسن للمؤسسة .

2.الهيكلة المالية: إن اتساع دائرة الهيكلة المالية والسرعة في تنفيذها مع ضعف تأهيل الإطارات المالية للمؤسسات وشبه انعدام للحوافز ،حيث ورثت الأخيرة حالة التسيير المالي المعتمد على قرض يرحل لمدة خمس سنوات مع افاء لمدة سنتين فوجدت نفسها ملزمة بتعويض لثلاث سنوات أي مايقارب بـ 80 %من رقم أعمالها إضافة إلى إلزامية دفع الديون الخارجية وفي إطار هذه الوضعية المتردية أصبحت عاجزة على التسيير العادي لإدارتها .

3.**هيكلة الاستثمارات**: لقد عرف توزيع الاستثمارات تحولا سريعا في الفترة ما بين 1980 و1984 حيث كان الاهتمام الأكبر للمخطط هو هيكلة المؤسسات العمومية إذ كان القطاع الأكثر تضررا هو القطاع المنتج الممثـــل في الفلاحة، بما فيها الري ، الصيد البحري ، الغابات والصناعة، حيث أن السياسة الاقتصادية تبنت ضمن أولوياتها هدفين هما الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي المتمثل في الطاقة بنسبة 40 %مع توجيه الاهتمام الى تنمية القطاعات الأساسية والبنى التحتية مما تسبب في رفع متوسط وزنها الاستثماري من 30.9 %في الفترة مابين 1967 –1979 الى 50.4 %في الفترة 1980–1984، هذا تقلصت استثمارات القطاع المنتج من 78.2%للفترة 1967–1973 الى حدود 53 %للفترة 1980 – 1984 مما اثر بشكل ملموس في تغطية الواردات والصادرات .

4.**سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص** : ارتكزت الاستراتيجية التنموية الجديدة على اللامركزية في النشاط الاقتصادي مع إشراك القطاع الخاص فيها، ويبرز ذلك من خلال **القانون 82–11 المؤرخ في 21 اوت 1982 المتعلق بالاستثمار**، حيث تجسد هذا القانون في عدة نصوص تنظم عمليات الاستثمار من خلال إدماج القطاع الخاص في مؤسسة أو عدة مؤسسات، على شكل شركات اقتصادية مختلطة، ومن أهم ماورد في هذا القانون هو تحديد المشاركة الأجنبية بسقف لا يتعدى 49 %من رأسمال الشركة، وكان هدف من ذلك هو الرفع من الطاقة الانتاجية وحلق مناصب الشغل والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة، مع تحقيق مبدا التكامل بين القطاع الخاص والقطاع العام وتحقيق التوازن الجغرافي، وقد أسندت مهام تنظيم الاستثمارات الخاصة إلى

اللجنة الوطنية للاستثمار مع فروعها الجهوية الثلاثة، ونتيجة لذلك دخلت 37 شركة أجنبية لمختلف القطاعات كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم3-4: الشركات المختلطة خلال الفترة 1980 -1984

القطاعات	الشركات الأجنبية	عدد الشركات	عدد الشركات للقطاع	نسبة المشاركة الجزائرية	نوع النشاط
المحروقات	الو.م الأمريكية ايطاليا فرنسا	08 06 10	24	من 51 بالمائة الى 80 بالمائة	الهندسة ، أعمال البحث، و التنقيب والهندسة المدنية .
الصلب	فرنسا	02	02	51بالمائة	الدراسات ، التركيب والبناء
ادوات البناء	المانيا الغربية سويسرا	01 01	02	من 51 بالمائة الى 71 بالمائة	الهندسة والمراقبة
المباني	فرنسا	01	01	51 بالمائة	الهندسة وانجاز الأعمال
النقل	فرنسا	01	01	51 بالمائة	الدراسات والإعمال القاعدية
الدراسات الهندسية	ألمانيا الغربية سويسرا يوغسلافيا بريطانيا	01 01	04	من 51 بالمائة إلى 70 بالمائة	الهندسة وانجاز الأعمال
الصناعات الميكانيكية	المانيا الغربية	01	01	75 بالمائة	آلات ومعدات
الطاقة	يوغسلافيا	01	01	من75 الى 100	الدراسات والأعمال القاعدية

المصدر : الدكتور عبد الرحمان تومي ، نفس المرجع ص 35

3: نتائج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في الجزائر:

يمكن رصد نجاح آو فشل أي مخطط اقتصادي وإستراتيجية تنموية من خلال المؤشرات الايجابية أو السلبية، فبالرغم من تخصيص جميع الإمكانات المادية ، البشرية والمالية لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا في إطار النموذج التنموي المعتمد من قبل الحكومة إلى أن مظاهر الأزمة الاقتصادية بدأت تتجلى ووجد الجهاز الإنتاجي نفسه عاجزا على تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة أساسا في توفير السلع الصناعية والغذائية، تموين الجهاز الإنتاجي بالمواد الأولية وتقليص الاعتماد على المحروقات في التصدير وفق استراتيجية تشجيع الصادرات خارج المحروقات حيث

أصبحت البنية الاقتصادي والاجتماعية تحت رحمة أسعار المحروقات فكلما تغيرت في السوق العالمي انعكست على وتيرة النمو الذي شهد انخفاضا ملحوضا

حيث سجل المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ما نسبته 4 %بعدما كان يمثل **7 %**خلال المخططات1967 -1979، هذا وبلغ معدل البطالة 1.15 % بسبب التراجع في إنشاء مناصب الشغل خارج القطاع الفلاحي فكانت هذه إحدى مظاهر بداية الأزمة الاقتصادية .

المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية والإصلاحات المستعجلة 1985 -1989.

أولا: الأزمة الاقتصادية وأسبابها:

تعرف الأزمة بكونها حالة يواجهها متخذو القرار في احد الكيانات الإدارية الدولة، القطاع، المؤسسة حيث تتلاحق الأسباب بالنتائج وتفقد السيطرة على الوضع العام أما اقتصاديا فهي تعني وجود خلل على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، بحيث تؤدي إلى فترة من التباطئ في النمو والتراجع الاقتصادي وتؤثر على المداخيل وتسبب المزيد من الخسائر على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي .

1.الأسباب الاقتصادية للأزمة:

تعود في مجلملها إلى عدم كفاءة البرنامج الخماسي في رؤيته إلى تنظيم الاقتصاد الوطني ،و يمكن أن نلخص أهم الأسباب فيما يلي :

- برنامج مكافحة الندرة الذي ضمنه المخطط السنوي 1980 في إطار قانون المالية ، الذي يهدف إلى مكافحة الندرة المسجلة في مجموعات من السلع والمتمثلة في مواد البناء، قطع الغيار ، أغذية الأنعام، مواد الاستهلاك الصناعية، ومواد الاستهلاك الغذائية ونستعرض في الجدول المبين أدناه معدل التطور الواردات من مواد التموين والتي تبرز ارتفاع معدل السلع الاستهلاكية مقارنة بمواد تموين الانتاج ومواد الاستثمار .

الشكل رقم3 -2: معدل تطور الواردات من مواد التموين خلال الفترة 1980-1984:

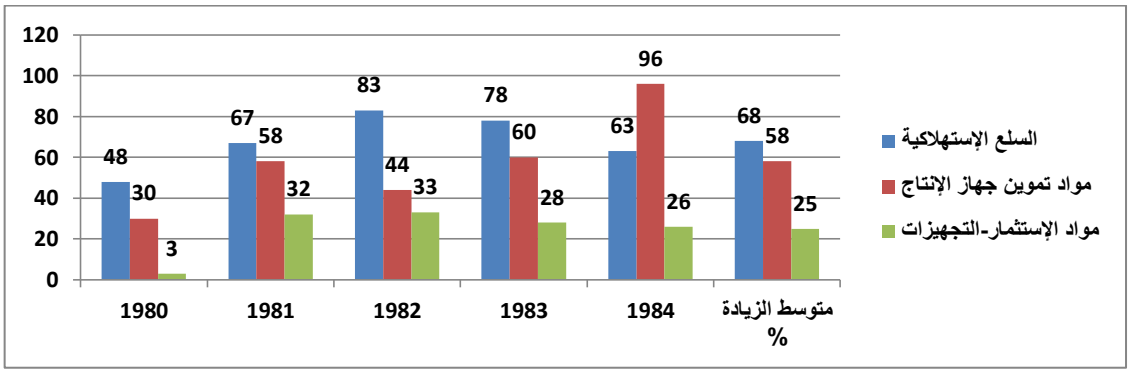

المصدر : الدكتور عبد الرحمان تومي – مرجع سبق ذكره ص 42، من إعداد الباحثة

من خلال الشكل رقم 3-2 يتبين أن تموين جهاز الإنتاج يزيد هو الأخر على حساب مواد الاستثمار، وهذا ما يؤكد التهميش الذي لحق بالقطاع المنتج، ويترجم التركيز المفرط للحكومة في استراد المواد الاستهلاكية على حساب قطاعات التنمية وهي القطاع المنتج والقطاع الاستثمار .

- إن توجه الحكومة نحو الاستيراد الواسع للمواد الاستهلاكية انعكس بدوره على صافي العملة الصعبة كما يبينه الجدول المبين أدناه :

الشكل رقم 3-3 يبين اثر الاستيراد على صافي العملة الصعبة - مليار دج –

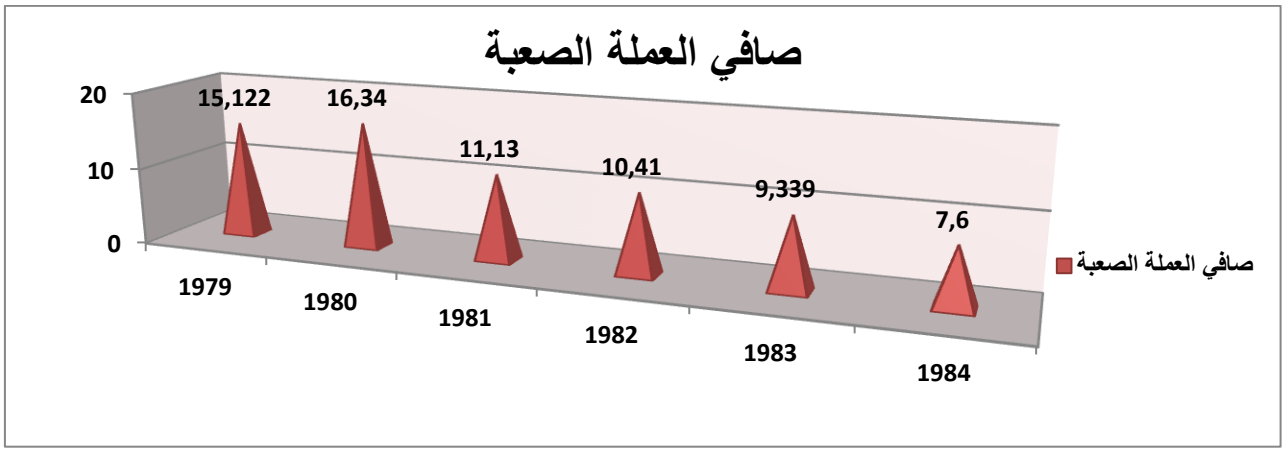

المصدر : د.**عبد الرحمان تومي** ، نفس المرجع ص43، من إعداد الباحثة

من خلال **الشكل رقم 3-3** يتبين حجم الانخفاض الكبير لصافي العملة الصعبة والمقدر نحو 50 %مقارنة بين سنة 1980 و1984.

- أن من الأسباب الاقتصادية للازمة هي سياسة أعاد هيكلة المؤسسات العمومية وما انجر عنها من تهميش للقطاع المنتج نتيجة الفصل بين عناصر الإنتاج التي أوردناها سابقا .

و على العموم يمكن القول ان هذه النتائج لم تكن متوقعة وذلك بسبب توفر الإيرادات النفطية وبقاء أسعار البترول ثابتة في حدود 40 دولار البرميل طيلة الفترة وارتفاع قيمة الدولار الى أكثر من 10 فرنك فرنسي .

- إن اكبر نكسة واجهها الاقتصاد في هذه الرحلة هو الانهيار العنيف لأسعار البترول إلى **10 دولار للبرميل** سنة 1986 أي بانخفاض قدر بنسبة 50 %مقارنة مع 1980، وتزامن ذلك مع انخفاض لقيمة الدولار بنسبة 40%، مما تسبب في تراجع كبير للصادرات والإيرادات الآتية من المحروقات وسجل ذلك بين عامين 1985 و1987 أي بنسبة 39 ثم 31 %مقارنة 1985 .

2- الأسباب السياسية للازمة :

لا يمكننا فصل السياسة عن الاقتصاد فكلاهما مرتبط بالأخر بل أكثر من ذلك فان النظام السياسي يلعب دورا كبيرا في تسيير النظام الاقتصادي ، وإذا كانت الدول المتقدمة يوجه اقتصادها النظام السياسي فان في أنظمة البلدان النامية على غرار الجزائر فان النظام السياسي هو من يصنع القرار الاقتصادي مما يجعل نتائج المتحصلة تحصيل حاصل على نمط وطبيعة متخذي القرار ، حيث شهدت الفترة نظام الحزب الواحد الذي نص في دستوره في **المادة 120** على أن المسؤوليات العليا في مؤسسات الدولة لا يمكن أن تكون إلا للمنخرطين في الحزب الواحد مما ابعد باقي الكفاءات والخبرات المهنية التي لا تنتمي للحزب الذي أصبح يشكل إحدى معوقات التنمية الاقتصادية .

2.الإصلاحات المستعجلة خلال الفترة 1985 -1989: زيادة على الأسباب التي ذكرناها أنفا، شهد الوضع الاقتصادي تأزما بسبب ثقل الديون الخارجية، مما اثر على النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف كما هو مبين في الجدول أدناه :

الجدول رقم 3-5: اهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1985-1989

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم بالمائة	5.4	1.3	0.8-	2-	3.4
رصيد ميزان المدفوعات مليار دج	5.17	15-	0.3	10.9-	-11,8
سعر الصرف الدينار – الدولار	5.03دج	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية ب المليار دولار	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدماتالديون الخارجية مليار دولار	4,79	5.13	5,28	6.55	7.01
خدمات الدين –قيمة الصادرات بالمائة	35	62.6	55.5	80.3	69.5

المصدر: البنك الدولي، من اعداد الباحثة

إن هذه المؤشرات السلبية للاقتصاد دفعت بالحكومة إلى استدراك الوضع من خلال وضع مخطط خماسي لإنقاذ الاقتصاد والذي تضمن إصلاحات شاملة للقطاع الاقتصادي والتي نوجزها في النقاط التالية :

- إعادة النظر في طرق التخطيط نحو اللامركزية أكثر .
- استقلالية المؤسسات العمومية من خلال اللامركزية قطاعية.
- خوصصة كلية للقطاع الفلاحي، وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية .
- إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلق بالتموين الموجه للإنتاج .
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية – إدخال آليات جديدة لإنعاش الصادرات.
- إصلاح المنظومة البنكية والنقدية – إصلاح المنظومة التشريعية وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة .
- إصلاح التشريع الخاص بالعمل – إصلاح المالية المحلية.
- البدأ في تنفيذ التدريجي لآليات السوق المفتوح وترافقها سياسة نشطة لمعدل الصرف.

3.نتائج الإصلاحات الأولية: بالرغم من هذه الإصلاحات إلى أن نتائجها خيبت المنظومة السياسية حيث استمر التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وزاد تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.7- %خلال الفترة 88-87، مما تسبب في تقليص مناصب الشغل المستحدثة إلى 60000 ألف مع نهاية 1988 بعدما بلغت 122000 من سنة 1985، هذا ونتيجة لانخفاض أسعار البترول انخفضت معدلات الاستثمار السنوية لان تمويلها كان يعتمد على الواردات بنسبة تزيد عن 70 %، كما شهدت ميزانية الدولة تراجع في الناتج المحلي بنسبة 10,7 %وارتفع العجز إلى 13.7 %مع نهاية 1988، وفي ظل غياب السوق المالية لجأت الحكومة لتغطية العجز إلى الإصدار النقدي والتمويل من القروض الخارجية التي تسبب في زيادة الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي التي سجلت نسبة 79 %مما تسبب في ارتفاع الأسعار واتساع دائرة السوق الموازية، كما أدت أسعار الفائدة الحقيقية السالبة وارتفاع قيمة سعر الصرف إلى الاتجاه نحو الاعتماد على رأسمال وزيادة الواردات، وبلغت الديون إلى 07 مليارات دولار أمريكي وارتفاع البطالة من 15 %سنة 1984 الى 17 %سنة 1989 نتيجة الانكماش الذي هز النسيج الاقتصادي

و انطلاقا مما سبق، يمكننا القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الدولة والتي ترتكز أساسا إلى البرنامج مكافحة الندرة الذي شجع استيراد السلع الاستهلاكية على حساب السلع المنتجة والسلع الاستثمارية ، وسياسة الاستثمار في البنى التحتية على حساب القطاع المنتج كلها باءت بالفشل بسبب تميزها بالإنفاق التكراري والاستهلاكي غير المنتج .

جدول رقم 3-6: الاتجاه العام لتطور المعدل السنوي المتوسط للنمو بالنسبة المئوية لبعض المجاميع لاقتصادية بين السنتين 1980 -1989

المجاميع	1980	1989	الفرق
استهلاك القطاع العمومي	10.8	04	6.8-
استهلاك القطاع الخاص	9.3	3.1	2.6-

الاستثمار	13.2–	1.1–	14.3–
السكان	3.2	03	0.2–
الناتج الداخلي الخام	07	3,5	3.5–
الصناعة	3.1	5.3	2.2+
الفلاحة	7.9	3.8	4.1–
القطاع العملي	11.4	7,5	3.5–
القطاه الخدماتي	6,3	2,5	3.8–

المصدر / الدكتور عبد الرحمان توحي ، نفس المرجع ص 57

من خلال الجدول **رقم3– 6** يتبين لنا أن جميع المؤشرات الاقتصادية شهدت تطورا نحو اتجاه السالب ماعدا المؤشر القطاع الصناعي الذي عرف تطورا ايجابي ربما نظرا للأولية التي حضي بها القطاع ضمن المخطط الخماسي والتي ارتكزت على تدعيم الصناعة .

المطلب الثالث: التصحيح الاقتصادي وشرطية صندوق النقد الدولي 1989–1991.

إن الضغوطات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تعيشها الدولة جراء البرامج الخماسية غير الناجحة دفعها إلى اللجوء إلى الهيئات المالية وإبرام اتفاقيات دولية أو بما يعرف بشرطية الصندوق النقد الدولي وعليه وقبل التطرق إلى ما تضمنته هاته الاتفاقية علينا تسليط الضوء على أهداف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

1:أهداف صندوق النقد الدولي : وتتمثل فيما يلي :

- خفض عجز الميزانية – زيادة أسعار السلع والخدمات – خفض عجز ميزان المدفوعات.
- رفع أسعار الفائدة، خفض الدعم والتحكم في كمية النقود المتداولة.

2: شرطية الصندوق النقد الدولي:

بالعودة إلى القوانين الأساسية التي تسير صندوق النقد الدولي، لاتبين بصورة واضحة طبيعة الشروط المرتبطة باستعمال موارده، حيث تنص المادة 05 منه على مايلي: **يصرح للصندوق البلد العضو الراغب في شراء النقد ، بأنه في حاجة اليه، وفق طلب يقدمه، حسب الشروط المطابقة لأحكام الصندوق**، وهذا يعني أن أي بلد عضو يمكنه أن يقوم بعمليات السحب من موارد الصندوق وفقا لهذه المادة ، غير أنها عدلت سنة 1978 وأصبحت تنص على ما يلي: »**سيعتمد سياسات استعمال موارده العامة، لاسيما في مجال الاتفاق الخاص، وبناءا عليه يمكنه الاعتماد سياسات متميزة، تساعد الأعضاء على اجتياز صعوباتهم في مجال موازنة مدفوعاتهم، شريطة أن يتم هذا الاستعمال المؤقت لموارد الصندوق بضمانات** « حيث يصنف البلد المعني حسب الحالتين :

–الأولى: إذا كان البلد من الحالة **أ**، يخضع إلى اتفاق تثبيت أو استقرار، وذلك من خلال وضع سياسة تصحيح اقتصادي على المستوى الكلي، يعرف بمرحلة الاستقرار، يتميز بمدة قصيرة، تتراوح بين سنة وثمانية عشر شهرا.

–الثانية: إذا كان البلد من الحالة **ب** يجب أن يخضع إلى برنامج الاتفاق الموسع والذي يرمز له عادة FAS، بمعنى تسهيل التسوية الهيكلية، حيث يمتد إلى ثلاث سنوات بشروط قابلة للتكيف، وهي سياسة ذات أمد متوسط ،تعرف أحيانا بالتصحيح الهيكلي، وهي تنطبق على الدول التي تتصف اقتصادياتها باختلالات خطيرة في مجال المدفوعات المرتبطة بهيكل من هياكل الإنتاج أو التجارة، أو اقتصاد يتسم بنمو بطيئ، وميزان مدفوعات ضعيف في بنيته الداخلية يجعله حائلا أمام إتباع سياسة إنمائية نشيطة، وبالتالي يهدف الصندوق في تسوية الوضع النقدي للبلد والتوجه نحو إرساء قواعد السوق .

3: أهداف البنك الدولي: وتتمثل فيما يلي :

- تكييف الأسعار وتحرير الأسواق - إصلاح مؤسسات الدولة، ضغط الإنفاق الحكومي والخصخصة.

يساعد البنك الدولي على تعمير اقتصادياتها المخربة أو تنمية اقتصادياتها المتخلفة، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية بعد تهيئة مناخ الأعمال من اجل تنمية القوى الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة للبلد المعني، وقد قدم هذا الأخير إعاناته للجزائر من خلال المراحل الثلاثة للقروض:

- **القرض الأول** : فقد كان في سنة 1989 حيث قدم البنك الدولي 300 مليون دولار أمريكي ، بينما قدم صندوق النقد 600 مليون دولار أمريكي وهي قروض تدخل في إطار الإصلاحات .

- **القرض الثاني**: شهدت الفترة 1991-1992 تقديم ما قيمته 753 مليون دولار أمريكي اذ قدم البنك الدولي 350 مليون دولار لعام 1991 بينما قدم الصندوق 403 مليون دولار أمريكي، كلها تتعلق بالإصلاحات الهيكلية الخاصة بالنظام المصرفي والقطاع الصناعي، كشرط التزمت به الحكومة سنة 1990 في المجالين والاقتصادي والنقدي، وكاستجابة مباشرة إلى نية الدخول إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990.

- **القرض الثالث**: فهو لا يتجاوز 350 مليون دولار من أصل 800 مليون دولار، قد طالبت به الجزائر لمدة تستغرق سنة ونصف بغرض تطبيق إصلاحات جديدة وفق التسيير الصارم للميزانية، تجنبا للعجز والعمل على تخفيض معدل التضخم من 30 %إلى حدود 15 %.

4.نتائج التصحيح الهيكلي: من نتائج اعتماد الإصلاحات سنة 1988 هو دخول مرحلة الاستقرار حيز التنفيذ من 31-05-1989 الى غاية 30-05-1990 والتي كانت بمثابة إعلان الدولة عن تخلصها من التسيير المباشر للاقتصاد، واقتصارها على الدور المنظم واستمرارها في القيام بدور إعادة الهيكلة طوال فترة المرحلة الانتقالية .

جدول رقم3- 7:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية 1989 -1991

السنة– البيان	1989	1990	1991
النمو الاقتصادي السنوي بالحجم بالمائة	3.4+	1–	2,2+
رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دج	11.8–	0,76–	8.44+
سعر الصرف الدينار بالدولار – دج	7.61	8.93	18.13
الديون الخارجية بالمليار دولار	25.8	26.5	25
خدمات الديون الخارجية بالمليار دج	7,01	8.89	9.37
وزن خدمات الدين– الصادرات بالمائة	69.5	66.6	72.7

المصدر : البنك الدولي – من اعداد الباحث,

المطلب الرابع: الانتقال من سياسة التوجيه إلى سياسة الانفتاح وأثره على الاقتصاد الجزائري.

إن توسع حجم الضغوطات الداخلية الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والأمنية مع الضعف الذي شهده النظام السياسي كانت كلها عوامل دفعت بالإرادة السياسية إلى اتخاذ قرارات حاسمة من أجل إنقاذ البلاد من الانهيار وتجاوز الأزمة والعودة من الجديد إلى الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين ، وفي هذا الإطار وجدت الدولة نفسها مضطرة للانتقال وبصفة جذرية من اقتصاد اشتراكي موجه لآليات السوق وعوامل الإنتاج إلى اقتصاد مناقضا تماما في قواعد عمله ، مبادئه ومنهج سلوكه ، في ظروف غير ملائمة وفي غياب تام للآليات المناسبة والمساعدة على قيامه .

1. **التصحيح الهيكلي والحلول البديلة للخروج من الأزمة:** لقد شهدت الفترة 1991 -1993 العديد من المشاكل الاقتصادية والتي فرضت الحكومة التعجيل في إيجاد الحلول ها وتتمثل في: -المديونية الخارجية حيث ارتفع رصيدها من 18,4 مليار دولار حوالي 30 %من إجمالي الناتج المحلي، إلى 26,5 مليار دولار حوالي 63 %إجمالي

الناتج المحلي سنة 1993، وعندها بدأ نمط أجال الاستحقاق نحو الفترات القصيرة للدفع، ان تطور المديونية الى هذا المستوى جعل منها عائقا حقيقيا أمام النمو والتنمية .

– تدهور القطاع الفلاحي نتيجة الجفاف الذي استمر أكثر من عشريتين، كما بدأت أسعار النفط بالتراجع مرة اخرى ، حيث سجل ميزان المدفوعات خسائر في الاحتياطات وزيادة في الإقراض، وسجلت ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك .

و عليه يمكن القول: إن هذه الوضعية المنهارة للاقتصاد الجزائري بسبب عجز السلطات الجزائرية على تسيير الازمة الاقتصادية وتجاوزها لاعتماد اقتصادها على البترول نتيجة انخفاض اسعاره، فرضت على الدولة مجموعة من الشروط الاصلاحية مست عدة قطاعات على رأسها خوصصة المؤسسات والتنازل عنها وفك قيود التجارة الخارجية وهذا من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني وايجاد بديل لتبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات، من خلال العمل على استقطاب الاستثمارات الاجنبية وبتوفير مناخ ملائم لها، لكن قبل التطرق الى مناخ الاستثمار في الجزائر سنحاول تقديم اهم المفاهيم الاساسية والتعاريف المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، أنواعه وتصنيفاته

المطلب الأول :تعاريف خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر .

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي: على أنها عمليات مالية مختلفة موجهة للتأثير على سوق أو ظروف تسيير الشركات الموطنة في بلد غير بلدها الأصلي،[1] وتندرج ضمن هذا المفهوم نوعين من العمليات: عمليات تتم انطلاقا من نمو داخلي لنفس الشركة المتعددة الجنسيات آو بين شركة الأم ومختلف فروعها الموجودة في الخارج وعمليات تتم انطلاقا من النمو الخارجي للشركة كان تستحوذ هذه الأخيرة على نسبة

[1].**عادل عبد العظيم** ، اقتصاديات الاستثمار : النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والستون ، نوفمبر2007 .

رأس مال شركة أجنبية أخرى شرط أن لا تقل هذه النسبة عن 10 %و التي تعد كعتبة يفرق أساسها بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار المحفظة .

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: OCDE

تعرف الاستثمار الأجنبي على انه *عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة مع المؤسسات، كون هذا الاستثمار يمكن من التأثير الحقيقي على تسيير هذه المؤسسات وذلك عن طريق إتباعالوسائل التالية : – إنشاء أو توسيع مؤسسة ما، ملحقة أو فروع .... الخ – المساهمة في أصول مؤسسة جديدة أو موجودة أساسا .

أما منظمة العالمية للتجارةOMC: فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: **ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما البلد الأصلي، والذي من خلاله يستعل أصوله في بلدان أخرى – دولة مضيفة – وذلك مع نية تسييرها ***

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED:

يعرفه على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح مشتركة ودائمة تصحبها مقدرة على التحكم الإداري بين الشركتين الأولى في البلد الأم والثانية في دولة أخرى ، حيث يطلق اسم الشركة الأم على تلك التي تمتلك أصولا في شركة آو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة الأم ،و غالبا ما تأخذ الملكية هنا شكل الحصة في رأس المال الشركة التابعة للدولة المستقبلة للاستثمار، إذ تعتبر حصة تساوي أو تفوق نسبة 10 %من الأسهم العادية أو القدرة التصويتية في مجلس إدارة الشركة المسجلة ، أو ما يعادلها في الشركات الأخرى.

تعاريف خاصة بالاقتصاديين :

يعرف الاقتصادي الأمريكي :Kindelberger الاستثمار الأجنبي المباشر على انه انتقال لرأس المال الأجنبي يرافقه إشراف مستمر من جانب المستثمر ويثبت هذا قانونيا من خلال الحصة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في أسهم

الشركات أو الفروع الخارجية ، كما انه وسيلة لتمويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال دولة ما إلى دولة أخرى وخاصة عند إنشاء المؤسسة .

و يعرفه الاقتصادي Salvator 2001:بأنه عملية استثمار حقيقي في المصانع، السلع الرأسمالية،الأرض والأصول الثابتة، ويتضمن ذلك رأسمال والإدارة ،حيث يحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستعمال رأس المال المستثمر **أما الاقتصادي John Dunning**: يعرف الاستثمار الأجنبي انطلاقا من مبدأ مقارنة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي غير مباشر ، حيث يعتبر أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، توريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية تأهيل الرأس المال البشري، كما يؤكد على أن الخاصية الفردية في الحركة الدولية لرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر .

فشركة الاستثمار الأجنبي المباشر: يرتبط مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من المصطلحات والتسميات، إلا أن ذلك يصب في إطار شركات أو مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر: نذكر هذه الشركات كالآتي:

01–الشركات الأجنبية: (Foreign Corporation) :

تعرف هذه الشركات حسب **living stone** على أنها تلك الشركات التي تتمتع بشخصية مستقلة وتمارس نشاطها بإختيار دولة أو أكثر، كما يشر إلى أن المقصود بالشخصية المستقلة هو عدم خضوعها لرقابة أي حكومة من حكومات البلد الأم فيما يتعلق بممارسة أنشطتها أو أي قرار مرتبط بها في الخارج.

02– الشركات عبر الوطنية: (Transnational Corporation) : الشركة عبر الوطنية تشبه إلى حد كبير الشركة متعددة الجنسيات خاصة من حيث الإنتشار الجغرافي، وتفضل الهيئات الإقتصادية العالمية إستخدام المصطلح

الأول كهيئة الأمم المتحدة من أجل التقليل من فزع البلدان النامية من تلك الشركات متعددة الجنسيات أو يصطلح عليها القوميات، خصوصا بعد الموقف الذي كانت تتخذه هذه البلدان بشأن الإستثمار الأجنبي المباشر وشركاته والذي كانت تعتبره كوسيلة استغلال ونهب ثرواتها.

03–الشركات المتعددة الجنسيات: (Multinational Corporation) :

الشركات متعددة الجنسيات يقصد بها الشركات التي تباشر أنشطتها خارج حدود البلد الأم والتي تمتلك فروعا لها في العديد من البلدان الأخرى، ويعرفها الإقتصادي **فارنونVernon** ، ان الشركة متعددة الجنسيات بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات عديدة وفروع انتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.

و بمقارنة هذا التعريف بتعريف **living stone**، بخصوص الشركات الدولية نجد أوجه الإختلاف الآتية: حيث يركز **Vernon**، على عنصر الحجم للشركة مقاسا برقم أعمالها، ويركز أو يهتم**living stone**، بدرجة الحرية التي بها تتمتع الشركة الدولية أثناء ممارسة أنشطتها وعملياتها خارج الحدود البلد الام (عدم وجود رقابة أو قيود مفروضة على الشركة من قبل الحكومة الأم).

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر**:

يقصد به قيام الشركة أو المنشأة بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية تقع خارج بلد الأم وذلك بهدف ممارسة قدر معين من التأثير على تلك المشروعات بفضل اكتساب الخبرة والتكنولوجيا العالية التي تمتلكها الشركة المستثمرة ويعتبر هذا لنوع الأكثر شيوعا في الاقتصاد العالمي من حيث التدفقات الكبيرة التي يسجلها وكذلك من حيث الآثار الإيجابية له.

2.الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو ذلك الاستثمار الذي يخص المحفظة المالية (**portfolio**)، أو التوظيف المنقول كما يطلق عليه، ويقصد به شراء مكونات المحفظة المالية من أسهم وسندات ومؤشرات وكذا مختلف القيم المنقولة الأخرى من السوق المالي (بورصة)، بمعنى آخر يقوم كل من الأشخاص الطبيعيين المحليين أو الأجانب بتوظيف أموالهم في شراء هذه الأوراق المالية من بورصات خارج بلدانهم الأصلية وذلك بغية إما الاستفادة من فوارق الأسعار وتقلباتها أو بغية تملك جزء من رأس المال الشركة بشراء حصة مهمة من أسهمها وبالتالي اكتساب صفة التملك بقدر عدد الأسهم المملوكة *

حسب طبيعة الملكية : يصنف الاستثمار الأجنبي .

حسب طبيعة الملكية إلى استثمار الأجنبي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر العام (الحكومي).

– الاستثمار الأجنبي الخاص: وهو ذلك الاستثمار الذي يتولى القيام به سواء فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية مختلفة، وكما يسمى هذا النوع من الاستثمار بثنائي الأطراف إذا اقتصرت العلاقة فيه بين المستعمل الأخير لرأس المال وبين مستثمر واحد فقط، خاصا كان أو عاما، وويسمى متعدد الأطراف إذا تجاوز عدد المستثمرين شخصية أو أكثر.

– **الاستثمار الأجنبي العام**: وهو ذلك الاستثمار التي تقوم به الحكومات الأجنبية أو حتى الهيئات أو المؤسسات التابعة لها إضافة إلى المؤسسات الدولية على غرار لجوء حكومة ما إلى الاقتراض من إحدى الهيئات الدولية في الخارج آو تملك آسهم آو سندات لشركات آو مشروعات خارج البلد الأصلي

– **حسب كيفية الاستخدام**: يصنف لاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار كيفية الاستخدام إلى نوعين إذ نجد أما استثمار مقيد أو استثمار حر.

1.**الاستثمار الأجنبي المقيد**: وهو الاستثمار الذي يزاول وفق شروط وآليات محددة من حيث الاستخدام كمثال عن ذلك تعاقد دولتين معينتين حول ما يسمى – الإقراض والاقتراض – أي لزوم الدولة المقترضة من استعمال المقترضة في شراء السلع والخدمات من أسواق الدولة المقرضة وهذا باعتبار اقراض دولة لدولة أخرى وويعد بمثابة نوع من أنواع الاستثمار حيث نجد الو م ا تقوم غالبا بهذا النوع .

2.الاستثمار الأجنبي الحر: وهو الذي يزاول بدون أي شرط أو قيد على صاحبه سواء كان ذلك من حيث حجم المبالغ المستثمرة أو من حيث ميدان الاستثمار ونشير هنا إلى تمتع المستثمر الأجنبي بكافة الحرية في مزاولة نشاطه وذلك في إطار الحوافز الكثيرة الممنوحة له في ظل تشجيع معظم الدول لجذب رؤوس أموال أجنبية. **– أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**: يتبين من خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر انه يتخذ عدة أشكال وصيغ تتطور بحسب المستجدات الدولية خاصة في ميدان التكنولوجي ومدى تأثيره على الصناعات الحديثة ويمكن التمييز بين أربعة أشكال منه:

1- **المشروعات المشتركة**: ويقصد بهاحسب **kolde أن** الاستثمارات المشتركة تلك المشروعات التي يساهم في انجازها وتسيرها طرفين آو شخصين معنويين آو أكثر من دولتين مختلفتين وذلك بشكل دائم.

2-**الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي**: **(Whole Owned Foreign Investment)**

يعد هذا الشكل الأكثر تفضيلا بالنسبة للمستثمرين الأجانب (الشركات المتعددة الجنسيات عموما)، حيث يقوم هذا الشكل على إنشاء فروع الإنتاج او التسويق أو أي نشاط خدماتي في البلد المضيف، كما يكون الإشراف تماما على تسيير وملكية المشروع الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي في هذا النوع من الاستثمارات، وغالبا ما يكون مصدر قلق بالنسبة للدول النامية المضيفة والتي ترفضه أحيانا بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية وكذا استغلال لثروات البلد المضيف، إضافة إلى الخوف من احتكار الشركة المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية.

3. الاستثمار في المناطق الحرة:تعتبر المناطق الحرة فضاءات خارج المنطقة الجمركية، فإن الشركات المتعددة الجنسيات وغالبا ما يشكل لها ذلك حافزا على مزاولة نشاطها الإنتاجي في مثل هذه المناطق مستفيدة بذلك من الإعفاءات الجمركية، فغالبا ما تقوم البلدان المضيفة بخلق وانشاء المناطق الحرة قصد تشجيع إقامة الصناعات الموجهة إلى التصدير، حيث تسعى هذه الدول إلى جعل هذه المناط فضاءات جاذبة للاستثمارات الأجنبية، بحيث يكون المستثمر الأجنبي في هذه الحالة بعيدا عن الخضوع للقوانين والإجراءات التقيدية المفروضة من طرف البلد المضيف.

المطلب الثالث: التصنيفات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يوجد هناك العديد من الإشكال الأخرى التي يمكن أن ينطوي علها الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها تصنيف **CHARLES OMAN**، الخاص بمصطلح **الأشكال الجديدة للاستثمار**، والذي يشمل مختلف نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات الهادفة إلى توريد الموارد والمعدات التكنولوجية وكذا الأساليب التيسيرية والإدارية لمشاريعها الاستثمارية في البلدان المضيفة، حيث يمتلك البلد المضيف أكثر من 50 % من رأس المال المشروع الاستثماري ككل وحسب هذا التصنيف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتخذ أشكال جديدة أهمها:

4-1. المؤسسات المشتركة (**Joint Venture Entreprises**)، تعد المؤسسات المشتركة أحد أشكال التعاون الإستراتيجي بين الشركات الرائدة في العالم، حي تلجأ هذه الأخيرة إلى إنشاء شركات مختلطة بين أحد الشركات الأجنبية والمحلية عامة كانت أو خاصة، وذلك بغية إنتاج منتوج وخدمات لسد حاجات السوق المحلي أو الإقليمي. وتنشأ هذه الشركة على اثر مساهمة الطرفين بحصص معينة من رأس مال مؤسستهم المشتركة.

4-2. اتفاقيات منح التراخيص (Licence Agreement)، هي اتفاقيات يتم بموجبها قيام شركة أجنبية بمنح ترخيص إلى شركة محلية قصد استعمال تكنولوجياتها الخاصة بالإنتاج منتوج معين، على أن تأخذ الشركة صاحبة الترخيص حصة أرباح المشروع الاستثماري، كما يمكنها شراء الموارد الأولية بأسعار منخفضة.

4-3. عقود الإدارة (Management Contrat)، تقوم الشركات الأجنبية أحيانا بإدارة جزء معين من الأنشطة وعمليات المشروع الاستثماري المنجز في البلد المضيف وذلك مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد الذي يربطها بالطرف المحلي وذلك مقابل فوائد مادية، وتعد عقود الإدارة أحد أهم أشكال الإدارة الدولية للأعمال الخاصة في مجال الخدمات مثل الفنادق وشركات الطيران وغيرها، حيث يترتب لهذه العقود تحويلا هامة للعملة الصعبة.

4-4. عقود المفتاح في اليد (The Key In Hand Contract)، ينطوي هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية على قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية المنتظرة على المشروع الاستثماري، وتقديم كافة جوانبه وكذا طرق تشغيله وطبيعة التكنولوجيا المستعملة فيه، إضافة إلى إجراءات الصيانة الخاصة بالمشروع، حيث يحدد هذا العقد صلاحيات الشركة الأجنبية وغالبا ما ينتهي دورها بانتهاء الإنجاز وبدء استغلال المشروع على غرار المشاريع الإنجازات الكبرى والبني التحتية، وكما يمكن أن يستمر دور الطرف الأجنبي إلى غاية مرحلة معينة من الإنتاج وذلك ما يصطلح عليه (**عقد مفتاح في اليد**)،

4-5. اتفاقيات توزيع الإنتاج (Productions Distribution Agreement): نجد هذا النوع من الاتفاقيات في قطاعات الاستخراج مثل قطاع المحروقات، حيث يقتضي ذاك الاتفاق بالتزام الشركة الأجنبية بما لديها من قدرات تحويلية وتكنولوجية وتسييرية بجهود ونشاطات الاستكشاف والتنقيب على الموارد الأولية وذلك مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج، تقل على الغالب عن حصة البلد المضيف.

4-6.عقود المناولة الدولية (International Subcontracting):تسمى هذه العقود أيضا بالمناولة من الباطن، حيث تلتزم الشركة الأجنبية على إثرها بإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج، أو توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتوج معين كما يمكن تعريف هذا النوع من الاستثمارات بأنه اتفاق بين شركتين) محلية وأجنبية إحداهما تصدر التعليمات والأخرى تنتج من الباطن، وبالتالي يترتب على تلك المؤسسة الصادرة للأوامر أن تفوض للمؤسسة الثانية القيام بإنجاز جزء أو كل الإنتاج عوض أن تقوم به هي وهذ امعبقاء المؤسسة الأولى مسؤولة أمام زبائنها، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من عقود المناولة هي

-عقد يربط المستثمرين من بلدين مختلفين، قد يكون أحدهم متقدم والآخر نامي.

-عقد يربط فرع أحد الشركات المتعددة الجنسيات مع شركة محلية داخل البلد المضيف.

-قد يكون عقد يربط شركة متعددة الجنسيات وإحدى فروعها أو بين فرعين من نفس الشركة الأم ولكن في بلدان مضيفة مختلفة.

-أو يمكن لهذا العقد أن يكون بين فرعين من فروع الشركات المتعددة الجنسيات تنشطان في نفس البلد المضيف.

4-7. الاندماج والاستحواذ ((Mergers and Aquisitions): يعرف الاندماج على أنه تحالف أو إتحاد يقع بين شركتين أو اكثر وذلك بتكوين كيان جديد في مواجهة المنافسين، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بتملك والسيطرة على أسهم شركة أخرى .لقد أضحت عمليات الاندماج والاستحواذ أحد أبرز الظواهر في الوقت الحالي والتي يلجأ إليها في الغالب الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات وذلك قصد تعزيز قدراتها التنافسية وتوسيع وجودها في مختلف الأسواق الدولية حيث تشير الإحصائيات أن حجم اندماج الشركات الصغيرة ونظيراتها الكبيرة يتزايد بنسبة % 15 سنويا وذلك في السنوات الأخيرة.

4-8. مشروعات أو عمليات التجميع ((Assembly Operations): تأخذ هذه المشاريع شكل اتفاقية بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي سواءا كان خاصا أو عموميا ويتم بموجبها قيام الشركة الأجنبية بتزويد الشركة المحلية بمكونات أو بالسلع الوسيطة اللازمة وتجميعها لانتاج منتوج تام معين على غرار الصناعات الميكانيكية مثلا لصناعة السيارات(،حيث غالبا ما يقدم الشريك الأجنبي التكنولوجيا والتصميمات الخاصة بعملية الانتاج النهائي وذلك مقابل عائد مادي يتفق عليه مسبقا، وعموما تتخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك.

المبحث الثالث: الآليات التنظيمية نحو تجسيد اقتصاد السوق في الجزائر :

انتهجت الجزائر عقب الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتم تشكيل قطاع عام جزائري بفضل الإرادة السياسية القوية الهادفة لتحقيق التنمية فبعد هجرة المعمرين وتركهم مزارعهم تولى العمال الجزائريون تولى تسييرها ،فضلا عن وجود مؤسسات عامة قبل الاستقلال وعليه سنتطرق إلى تطور القطاع الخاص في الجزائر منذ الاستقلال حتى سنة 1990 عبر مراحل والوقوف على اهم الخصائص التي ميزت كل مرحلة

المطلب الأول: مراحل تطور مناخ الاستثمار قبل1990: سمحت المؤسسات العامة بتكوين قاعدة للقطاع العام في حين خيبت آمال رأس المال الخاص حيث قررت السلطات العمومية آنذاك بتجميد أملاك المعمرين عاملا مهما في تحديد مصير القطاعين العام والخاص في الجزائر حيث أدى ذلك إلى مايلي :-إدخال التسيير العمالي في المنشآت التي تركها المعمرون [1].

- منع توظيف الأموال الخاصة في المزارع المعمرين ومصانعهم ومتاجرهم ولذلك انحصر دور رأس المال الخاص في الأنشطة هامشية وأخذ صبغة المضاربة التجارية.

- تجميد فعلي للملكية العقارية الزراعية والغير الزراعية وبالتالي عدم إمكانية توظيف الأموال في الزراعة والبناء وانعدام صناعة السكن وعدم إمكانية إنشاء متاجر جديدة وفتحها، الأمر الذي تسبب في منح الأموال الخاصة القائمة احتكارا فعليا على الأنشطة التي كانت قد وظفت فيها مسبقا.

- تجميد العلاقات التجارية والمالية الخاصة مع الخارج حيث تم إنشاء ديوان وطني للتجارة، وطرحت السلطات عام 1964 قواعد لمراقبة تحميل الأموال، ومراقبة الصرف، وبذلك انعدمت إمكانات معاملات رأس المال الخاص الوطني مع رأس المال الأجنبي .

- طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف الى بناء اشتراكي، الأمر الذي تخوف منه رأس المال الخاص وأدى به الى الانتظار وعدم المبادرة في النشاط .

- تأميم الكثير من الأنشطة الخاصة الصغيرة 1963 مثل المطاعم، المقاهي، المتاجر ودور السينما التي كان يطمح إليها رأس المال الخاص .

[1]. **احمد هني**، تجربة الجزائر مع القطاع العام والخاص ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي. في الفترة مابين 14-17 ماي 1990، مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان –طبعة الأولى 1990 ص 460[1]

اولا: مرحلة ما قبل الثمانينات: بالنظر إلى تبني النهج الاشتراكي والنزاعات السياسية التي ظهرت بعد الاستقلال فان تطور وظهور القطاع الخاص قوي يعتبر تهديدا للاستقرار النظام السياسي آنذاك، ولذلك تم اتخاذ عدة تدابير واجرءات ذات طابع تحفيزي لرأس المال والاستثمار الخاص ، إلى أنها تشكل عراقيل وعقبات أمام تطور هذا الأخير ومن أهمها [1]:

1. قانون الاستثمار الخاص رقم 277/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 *:

صدر القانون من اجل جلب رؤوس الاموال الاجنبية الضرورية لتنمية الجزائر والمساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك لافتقار البلاد من راس مال وطني قوي قادر على انقاض الاقتصاد الوطني[2]. لقد وجه هذا القانون أساسا للرأس المال الأجنبي الذي استفاد من عدة مزايا وتحفيزات عكس رأس المال الوطني الذي لم يستفد من أي مزايا إلا في إطار المؤسسات المختلطة وقد أعطى لحرية رأس المال الخاص شروط تتمثل في – توطين الاستثمارات – تحديث وتجديد عوامل الإنتاج – التكوين والترقية المهنية للعمال .

والملاحظ في أحكام هذا القانون انها كانت ليبيرالية ولا تجسد السياسة الاشتراكية في مجال الاقتصاد غير أن هناك تناقض بين تحكم الدولة في الاستثمارات والانفتاح للرأس المال الأجنبي ، حيث واكبته تاميمات عديدة مست القطاع الخاص الوطني والأجنبي مما أدى الى عدم إقبال المستثمرين تخوفا من عدم الاستقرار وامكانية تغيير التشريع المنظم للاستثمار.

2.1 : ميثاق الجزائر سنة 1966: حيث اعترف هذا الميثاق بوجود الملكية الخاصة في المؤسسات التجارية وتملك الأراضي الزراعية، كما أكد على ضرورة توجيهها إلى قطاعات أخرى أهمها، قطاع الصناعة، الذي يعرف نقصا في الاستثمار بفعل المخاطر المرتبطة به، مقارنة بالقطاعات الأخرى ، وورد في ميثاق الجزائر من ناحية أخرى أن هناك

[1]. **عيسى مرزاقة** ، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، سنة جامعية 2007/2006، ص 38

[2]. صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 53 الصادر بتاريخ 1963/08/02

اختلالا كبيرا بين القطاع الاشتراكي والرأسمالي، وبقي من الضروري في هذه المرحلة الحد من هذا الاختلال بين القطاعين بتقليص دور وتأثير القطاع الخاص ،

كما تم سنة 1964 بأمر رئاسي تأسيس لجنة للحجز على ممتلكات الأشخاص الذين يضرون بمصالح الثورة الاشتراكية، وتم في هذه المرحلة إصدار تعليمية داخلية للبنوك تنص على منع القطاع الخاص من الاستفادة من المدخرات الوطنية ليصبح القطاع الخاص منذ ذلك الحين مقتصرا على الصناعات الحرفية والتجارة الداخلية .

3.1 : قانون لاستثمار رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 :

* حيث توجه هذا القانون أساسا إلى رؤوس الأموال الوطنية باعتبارها عنصرا أساسي للنمو الاقتصادي حيث جاء في مادته الرابعة *ان **الأشخاص الطبيعن والمعنويين الجزائريين أو الأجانب يمكنه إحداث أو وإنشاء مؤسسات صناعية او سياحية من شانها زيادة الجهاز الإنتاجي للأمة والاستفادة من كل جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها في هذا القانون وذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة** *و أكد على أهمية الادخار الخاص وتضمن الأحكام المتعلقة بالاستثمار الخاص تحفيزات للخواص كالإعفاء الكلي او الجزئي لمدة 10 سنوات من الضريبة على العقارات والضريبة على الأرباح الصناعية وتخفيض الرسوم على وسائل الانتاج المستوردة، كما حدد الشروط التي تمنح بمقتضاها رخص الاستثمار ،**و قد نص الأمر 66-284 في المواد من 3 الى 5 على عدة مبادئ من بينها[1]:**

– امكانية الاشخاص الطبيعية والمعنوية الجزائرية والاجنبية انجاز استثمارات في قطاع الصناعة والسياحة

– الاستثمارات في القطاعات الحيوية تنجز من قبل الدول بمفردها، ويمكنها عند الضرورة مشاركة راس مال خاص وطني أو أجنبي.

[1] . صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 80 مؤرخة في 17 سبتمبر 1966،

– في المجالات الأخرى ، يمكن للدولة إن تنشئ شركات مختلطة الاقتصاد مع المستثمرون الخواص الوطنيين او الأجانب ويتم الإعلان عن إنشاء هذه الشركات عن طريق المناقصة وبشروط محددة .

– يتم تدخل رؤوس الأموال الخاصة في الاقتصاد الوطني في قطاعات التجارة الداخلية والخدمات وفقا لإجراءات يحددها المرسوم ويتم الإعلان عنه لاحقا كما تحدد أشكال نزع الملكية .

وعليه فنلاحظ ان هذا الأمر حدد مكانة المستثمر الوطني والأجنبي وألزم المستثمرين على الحصول على اعتماد من اللجنة الوطنية للاستثمارات وابقى على القطاعات الحيوية حكرا على الدولة مما ضيق الخناق على الاستثمار الخاص الوطني[1].

وعليه نلاحظ التناقض الموجود بين تحفيز وتشجيع للقطاع الخاص من جهة ومن جهة اخرى حصر وتحديد للانشطة التجارية وحصره في مجال محدود ، فمرحلة السبيعينيات تم التأكيد على التوجه الاشتراكي ذلك

ان معظم الاستثمارات كانت حكرا على الدولة ، اما الاستثمار في القطاع الخاص الوطني والاجنبي فكان مراقبا وموجها من طرف الدولة حتى لا يتحول القطاع الخاص الى قاعدة للتنمية .[2]

– **خصائص وسمات القطاعين العام والخاص منذ الاستقلال حتى أواخر الثمانينات:** – القطاع الخاص يبحث عن الأرباح السريعة،[3] وعن الأمن لأمواله بتهريبها إلى الخارج؛ ، الأمر الذي يجعله منعدم الكفاءة الاقتصادية وبالتالي يلجأ إلى أموال الدولة لسد عجزه وهو بذلك منذ نشأته وهو قطاع مدين، كما ان انتهاز احتكارات القطاع العام لمنع الأموال الخاصة من الإستثمار وخلق حالات استثنائية لفائدة بعض الخواص فقط، الأمر الذي سهل لهم من تحقيق ثروات هائلة، وهو ما أحدث تحالفا احتكاريا ما بين القطاع العام وفئة قليلة من القطاع الخاص، حيث أصبحت لهذه الأخيرة احتكارات ثانوية مما تسبب في الهيمنة التامة للقطاع العام على الاقتصاد واحتكاره وذلك احتكار القطاع العام لمجمل النشاطات الإقتصادية وحصة القطاع الخاص في أنشطة محدودة،

[1] **عيسى مرزاقة**، مصدر سبق ذكره ص 42.

[2] **مبروك عبد النور** ، قوانين الاستثمار في الجزائر من التقييد الى الحرية ،مرجع سابق ص 365

[3]. **أحمد هني**: مرجع سبق ذكره ص 463.

وذلك بتطبيق الرخصة الإدارية للقيام بنشاط ما، ويصبح النشاط الخاص مكملا للنشاط العام وبالعودة إلى نسب مساهمة القطاعين العام والخاص في كل من الزراعة والصناعة والتجارة تؤكد الإحصائيات المسجلة في تلك الفترة ضعف مساهمة القطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص حيث نسجل:

الشكل رقم3-4: حصة القطاعين العام والخاص في الإنتاج الزراعي: (%) :

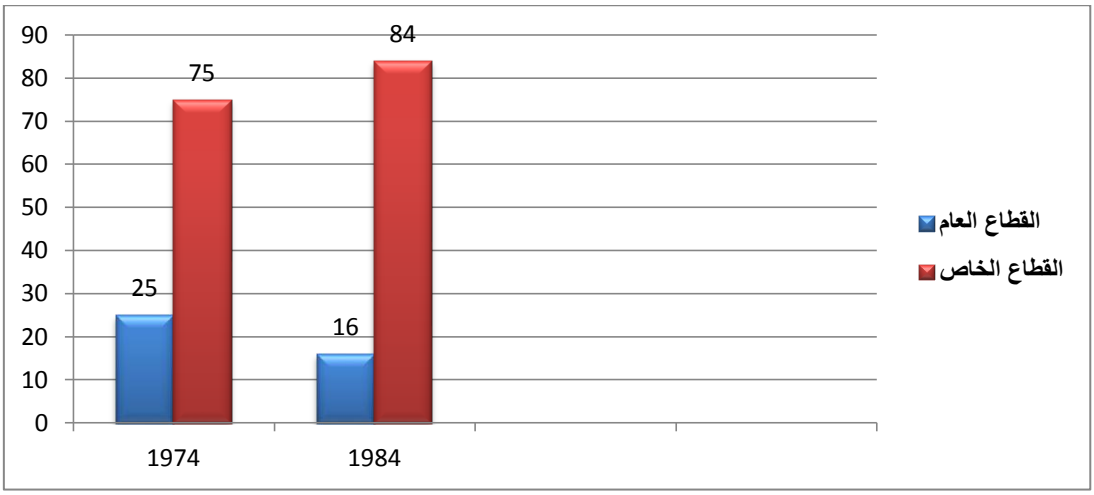

المصدر: **أحمد هني**: تجربة الجزائر من القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مرجع سبق ذكره ص 463.

ليتضح من خلال الشكل رقم **3-4**، أن حصة القطاع العام من الإنتاج الزراعي لم تتجاوز 25 %، سنة 1974 وانخفضت إلى 16 % سنة 1984، وهذا رغم احتكاره لأخصب الأراضي الزراعية وأغلبية وسائل الإنتاج ، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي 75 %، سنة 1974، وارتفعت إلى 84 % سنة 1984، وساعد على ذلك هو اغتنام المزارعين الخواص لانفجار الطلب على المواد الغذائية، مباشرة بعد ارتفاع أسعار البترول عام 1973، في تموين الأسواق واحتكارها تدريجيا بالاستغلال الأمثل لمنحدراتهم، في ظل التمسك بقواعد الجهد الفردي وتجنب الإحتكاك بالإدارة، وبذلك فلقد سلطو الضوء على عجز القطاع العام، وبينو أن العمل الفردي دون إعانة من الدولة هو عنصر للتراكم.

وفيما يخص القطاع الصناعي والتجاري فقد كان القطاعان العام والخاص يخضعان للخطة التكاملية نفسها وتنعدم المنافسة بينهما، حيث كانت السلطات المركزية توزع الأنشطة عليها في إطار تكاملي فقطن فالقطاع

العام متخصص في الصناعات الثقيلة والقاعدية والأنشطة الكبرى، بينما القطاع الخاص وبرخصة من الإدارة متخصص في الإنتاجيات التي لا ينتجها القطاع العام وكل واحد محتكر في ميدانه ، لذا فهما متحالفان سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، الجدول الموالي يبين حصص كل من القطاعين العام والخاص في القطاع الصناعي والتجاري:

الجدول رقم3-8: حصص النشاط العام والخاص في القطاع الصناعي والتجاري: (%)

النشاط	1974		1984	
	العام	الخاص	العام	الخاص
الصناعة %	65.3	34.6	77.9	22.0
المحروقات %	81.6	18.3	99.6	-
التعمير والأشغال العمومية%	48.6	51.3	70.4	29.5
النقل والمواصلات %	83.9	16.0	80.06	19.3
التجارة %	9.9	90.0	40.1	59.8
الخدمات %	12.9	87.0	21.7	78.2
مجموع النشاط %	58.5	41.4	70.8	29.1

المصدر:أحمد هني: مرجع سبق ذكره، من إعداد الباحثة، ص 466 .

يوضح الجدول سيطرة القطاع العام على جميع القطاعات بإستثناء قطاعي التجارة والخدمات، حيث تمثل حصة القطاع الخاص فيهما سنة 1974 حوالي 90% و87 % على التوالي، لتنخفض هاتين النسبتين إلى 59.8%و 78.2 % سنة 1984، وغياب تام للخواص في القطاع المحروقات بعد أن كانو يساهمون بنسبة 18.3% .

سنة1974، كما نلاحظ تراجع حصص القطاع الخاص سنة 1984 في جميع القطاعات لصالح القطاع العام.

كما حظي القطاع العام في مرحلة ما قبل الثمانينات بالدور الأساسي في السياسة الاقتصادية على حساب القطاع الخاص، الذي تضرر من تطبيق السياسات الاشتراكية، فقد تعرضت مؤسساته للرقابة الصارمة والضغوط الجبائية، وحرمت من ممارسة التجارة الخارجية وهو ما جعل الاستثمارات الخاصة تتركز في قطاعي التجارةو الخدمات.

2- مرحلة الثمانينات: منذ بداية الثمانينات بدأ النظام الجزائري يتراجع عن الخيارات السابقة ليتوجه أكثر فأكثر نحو الانفتاح الاقتصادي، كما ظهر تغير في سياسة النظام اتجاه القطاع الخاص، والذي أصبح أكثر اعتدال من خلال

فتح المجال للخواص للمساهمة في الإستراتيجية التنموية وقد شهدت هذه المرحلة صدور قوانين جديدة خاصة بالصناعات التقليدية والشركات المختلطة والاستثمار الخاص.[1]

1.2 : قانون الاستثمار رقم 11/82 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني *المؤرخ في 21 أوت 1982[2]. لم يختلف هذاالقانون عن القوانين السابقة من حيث تأكيده على أهمية القطاع الخاص وضرورة متابعته وتنظيمه وتوجيهه، وقد أشار على الميادين التي يجوز للقطاع الخاص الوطني النمو فيها، والسياحة، الصناعة، الخدمات، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الصيد، البناء، الأشغال العمومية والنقل، طبقا ***للمادة 3و 4 من القانون*** كما ركز بصفة خاصة على الآليات المناسبة للاقتراض ونظام الأسعار وأكد على ضرورة التكامل بين القطاعات، كما أقر هذا القانون بضرورة مساهمة القطاع الخاص في المخطط الوطني للتنمية من خلال المساعدة في استحداث مناصب شغل قصد تلبية حاجيات المواطنين، وكما اشترط هذا القانون الحصول على الرخصة من السلطات المحلية لإنجاز المشروعات الصغيرة التي تقل قيمة الاستثمار بها عن 3 مليون دينار، أما المشاريع التي تزيد قيمة الاستثمارات بها عن 3 مليون دينار، فهي بحاجة إلى قرار وزاري يتخذ بناءا على رأي لجنة وطنية، مع تحديد حد أقصى للاستثمار، بحيث لا يمكن أن يتجاوز 12 مليون دج طبقا ***للمادتين 10 و13 من القانون 82-11*** وطبقا يستفيد المستثمر الوطني الخاص في إطار هذا القانون بتسهيلات وامتيازات جبائية ومالية وفقا لما ورد في المواد ***للمواد من 21 الى 25 من القانون*** ويتضح من خلال هذه المادة تأكيد القانون على دور القطاع الخاص في تحقيق سياسة تنموية جهوية متوازنة في المناطق المعزولة ومنح حوافز ومزايا معتبرة لهذا النوع من الإستثمارات.

2-2:الميثاق الوطني 1986: لم يأت هذا الميثاق بالجديد، فقد أكد أن تطوير القطاع الخاص لابد أن يندمج في المخطط الوطني وأن يخضع للأولويات المحددة به، ومن الضروري تنظيم وتوجيه صارم لهذا القطاع وتأطيره ومراقبته

[1] **عيسى مرزاقة**، مصدر سبق ذكره ص 78

[2] **صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، عدد 34 مؤرخة في 21 أوت 1982،

القانون 82-13 المتعلق بشركات الاقتصاد المختلط: جاء هذا القانون لتنظيم رأس المال الأجنبي حيث حدد القانون الإطار الذي يتم فيه الاقتران بين شركة وطنية وشركة أجنبية مع مراعاة أهداف المخطط الوطني للتنمية قصد الاستفادة من التكنولوجية الأجنبية، كما حدد نسبة مساهمة الراس المال الأجنبي في الشركة المختلطة والتي لا يتعدى 49 %من أسهم الشركة وقد أكد عليه القانون 86-13 المعدل والمكمل لقانون 86-13 .

2-3: قانون الاستثمار رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية1988: إن أهم ماجاء في هذا القانون هو إلغاء الاعتماد وكذا تحرير الاستثمار الخاص، وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في مجالات عديدة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية، كما ركز على ضرورة تنظيم القطاع الخاص حتى تتمكن الدولة من التحكم في المداخل ومحاربة كافة أنواع الغش والتسرب الجبائي، بشكل يجعل رأس المال الوطني يتجه للأنشطة منتجة، ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد، كما ان هناك تغير في موقف الدولة من القطاع لخاص خلال هذه الفترة حيث أقرت بضرورة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الوطنية[1]،

كما يمكن إرجاع فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة أكبر في المسار التنموي إلى عجز القطاع العام في تحقيق الأهداف المسطرة في المخططات التنموية، و**قد صدر في سنة 1988 عدة قوانين نذكر منها :**

-القانون رقم 88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية .

- القانون 88-03 المنظم لصانديق المساهمة .

- القانون 88-04 المعدل والمتمم للامر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر1975 المتضمن القانون التجاري .

- القانون 88-25 المؤرخ في 1988/07/12 والخاص بتوجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة الذي حدد الاهداف الاقتصادية منه : خلق مناصب شغل، الاندماج الاقتصاد الوطني وتنشيط القدرات الوطنية .

إن جميع هذه التنظيمات والقوانين لجلب الاستثمار لم تكلل بالنجاح بسبب سياسة التأميم التي أقرتها الدولة والتي جعلت الخواص متخوفين إضافة الى اتجاههم الى النشاطات التي تدر ربحا سريعا .

[1] صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28 المؤرخ في 13 جويلية1988،

المطلب الثاني: مراحل تطور مناخ الاستثمار بعد سنة 1990

لقد شهدت فترة الثمانينات صدور عدة قوانين أعطت تشجيعات وضمانات للإستثمار الخاص، وعرفت بداية التسعينيات تخلي الجزائر عن الخيار الإشتراكي، وظهور نهج جديد متجه نحو اقتصاد السوق بكل ما يعنيه من حرية وضمان للمبادرة الفردية، فإبتداءا من سنة 1990، تم إصدار جملة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، كما تم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الإقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، ويعتبر صدور **قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ 14 أفريل 1990**، أول خطوة في مسار الإصلاح وانطلاقا من الوضع الذي أفرزته مستجدات هذه المرحلة، والنتائج التي حققها القطاع الخاص من المرحلة السابقة، كان لابد من صدور قوانين تنظيمية جديدة للإستثمار في الجزائر تكون ملائمة لمستجدات هذه المرحلة.

1.قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض[1] لقد حدد هذا القانون الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي، وأعطى دعما لتحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات، فقد نص على حرية إنشاء البنوك الأجنبية بشروط يحددها البنك المركزي، وحول منح الترخيص بفتح البنوك الأجنبية لصلاحية مجلس القرض والنقد، كما يحدد هذا الأخير مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، وقد ألغى القانون الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية للشركات المختلطة والتمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وحرية الاستثمار الأجنبي وهو ما وضحته **المادة 183**، لذلك فان قانون القرض والنقد، يعتبر بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص، في النشاط الاقتصادي وانطلاقا من سنة 1990، برز مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق تنمية اقتصادية، إذ أصبحت المؤسسات الجزائرية منها العامة أو الخاصة تلقى نفس المعاملة.

[1] صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28 المؤرخ في 13 جويلية 1988

المطلب الثالث: الاستثمار الخاص في الجزائر بعد سنة 1993

***المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 05اكتوبر1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر**[1] جاء هذا المرسوم في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي لينهي التمييز بين الاستثمار الخاص والعام ، بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، كما أعطى الحرية الكاملة في انجاز الاستثمارات المصرح بها، وقد حمل هذا القانون جملة من الإجراءات الهادفة إلى ترقية وتشجيع الاستثمار، ولتحقيق ما جاء في هذا المرسوم أنشات الدولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 34-319 المؤرخ في 17 اكتوبر 1994 وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI[2] و التي تعمل على مساعدة المستثمرين في انجاز مشاريعهم وتوفير كافة المعلومات الضرورية للراغبين في الاستثمار، المساهمة في ترقية وتطوير فضاءات الاستثمار، وقد صدر في نفس اليوم 17 اكتوبر 1994 عدة مراسيم تنفيذية تتعلق كلها بتوضيح الإطار الجديد للاستثمار الخاص في الجزائر سواء للجزائريين أو الأجانب، ما يؤخذ على **قانون الاستثمار 12/39** هو تدخل الدولة في مجال الاستثمار، وهي الملاحظات التي أبدتها بعض الأطراف الفاعلة والتي لها علاقة بالاستثمارات المحلية والأجنبية ولذلك جاء **المرسوم الرئاسي 01-03 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بالاستثمار.**

القوانين الصادرة في الألفية الثالثة: إن الاضطرابات التي شهدتها الجزائر في التسعينيات أثرت سلبا على الاستثمار غير أن استقرار الأوضاع الأمنية ورجوع الأمن للوطن وانطلقت الإصلاحات العميقة بتوفير إطار قانوني لبيرالي يحفز ويمنح للمستثمر الاستقرار ويضمن له جميع الامتيازات منها[3]:

---

[1] **صدر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، عدد 64 المؤرخ في 10 أكتوبر1993

[2] **عيسى مرازقة**: مرجع سبق ذكره ص 87-88

[3] **عبد النور مبروك**، مرجع سابق ص 374 .

الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم:

كان الهدف من إصدار هذا الأمر هو تسخير الأدوات الضرورية التي تتناسب مع اقتصاد السوق من خلال استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأس المال المؤسسات العمومية المساهمة فيه وقد تضمن المفهوم الجديد للاستثمار الخوصصة الكلية أو الجزئية وأهم ما جاء فيه مايلي :-إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص ووضع الاستثمارات في كلا القطاعين في نفس المستوى بغية جلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية .

- إنشاء مكتب موحد لامركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار بعدما كان مركزيا ممثلا في الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار .

- إنشاء مجلس وطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة مكلف بإستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها والموافقة على اتفاقيات الاستثمار

- إعطاء أو منح المستثمرين الوطنيين والأجانب مزايا ضمن نظامين عام واستثنائي ، بالإضافة الى الحوافز الجبائية والجمركية حيث يستفيد المستثمر من إعفاءات خاصة إذا كانت المشاريع الاستثمارية لها أهمية للاقتصاد الوطني .

و شهد هذا الأمر عدت تعديلات سايرت بذلك مقتضيات وواقع الاستثمار من أهمها:

-الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03 الذي حدد قائمة النشاطات السلع والخدمات كما أعطاها نوعا من الاستقلالية للوكالة بإلغاء وصاية رئيس الحكومة عليها .

-الأمر 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حيث عدل المادة **07 من الأمر 06-08** حيث تضمن عدة تحفيزات للمستثمرين الذين يقومون بخلق أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط، كما جاء في نفس الأمر في نص المادة 58 منه : لا يمكن انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 بالمائة على الأقل من راس المال الاجتماعي ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء .

-القانون 16-09 المؤرخ في 30 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار :

ألغى هذا القانون أحكام الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم باستثناء أحكام المواد 6،18 و22 والمتعلقة تباعا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولم يتضمن تعديلات جوهرية بل كرس المبادئ التي تضمنتها التشريعات السابقة، وأهم ماجاء فيه :

-إلغاء إجراء التصريح وطلب الامتياز والملف الإداري وتعويضها بشهادة التسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، تمكن المستثمر الحصول على امتيازات منها **مزايا الانجازبقوة القانون وبصفة آلية للاستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باستثناء تلك التي يساوي أو يفوق مبلغها خمسة ملايير دينار جزائري فتخضع للموافقة من المجلس الوطني للاستثمار .**

و**عليه يمكن القول** إن الجزائر حاولت الاندماج في المحيط الاقتصادي الجديد وتغيير استراتيجيتها الاقتصادية من خلال الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لتهيئة المناخ وتحسين البيئة للمستثمرين بغية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتبلورت في مختلف المراسيم والقوانين التي تم إصدارها، وبالرغم من هذه الجهود إلى أن منظمة * دوينق بيزنس* في تقريرها السنوي لمناخ الاستثمار والأعمال لسنة 2010 وضعت الجزائر في المركز 136 من بين مجموع 183 دولة من حيث الاقتصاد وكذلك من حيث التسهيلات المقدمة للمستثمرين ، فالقوانين شكلت تطورا ملحوظا من جانب الإطار القانوني أما ميدانيا لم تحقق الكثير وذلك لعدة أسباب منها نظام الشراكة، الدراسة المسبقة للمجلس الوطني ، نظام التصريح لدى الوكالة غيرها ....الخ

لذا سنحاول من خلال المبحث الرابع دراسة وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الرابع: دراسة تحليلية لطبيعة وواقع مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2002:

بذلت الجزائر العديد من الجهود من خلال الإصلاحات الاقتصادية العديدة التي باشرتها منذ التسعينيات وذلك لتكريس مبدأ الانفتاح الاقتصادي وتهيئة بيئة الأعمال، التي من شأنها تشجيع جذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمارات مباشرة، وذلك من خلال القوانين النصوص القانونية التي أصدرت من اجل تحسين بيئة الاستثمار وتوسيع الحوافز والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وكما نص عليه قانون الاستثمار لسنة**2003** و**2001**، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تحليل واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واتجاهاته القطاعية قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

.**1.تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**:إن تحليل ودراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يأخذنا إلى استنتاج وجود ثلاثة (03) فترات كبرى لحركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر:

-الجدول رقم 3-9: يبين تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1970-2012) بالمليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	
	80.12	0.6	41.49	51	358	119	187	178.45	135.15	25.69	**348.67**
السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	**1991**
	13.21	53.57-	0.42	0.8	0.4	5.32	3.71	13.02	12.09	40	**80**
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	**2002**
	30	..	..	..	270	260	606.6	291.6	280.1	1107.9	**1065**
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8	2593	1795.4	2264	2571	1484	

Source : CNUCED, UNCTADstat

- **خلال الفترة الممتدة من 1973-1979:** خلالها شهدت فيه الجزائر فتح قطاع المحروقات أمام الإستثمارات الأجنبية، سنة 1971 بالضبط، والتي عرفت استثمارات أجنبية في بعض الفروع الصناعة البترولية والغاز الطبيعي ونشاطا المصافي.

- و**خلال الفترة الممتدة من 1980-1995:** والتي عرفت شبه غياب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وذلك لعدة أسباب من بينها الأزمات المالية التي عرفتها الجزائر في أوساط الثمانينات وكذا التدهور الأمني منذ بداية التسعينيات واستمر فقط قطاع المحروقات بشكل عادي.

-الفترة من1996 إلى غاية اليوم:

وهي الفترة التي عرفت العديد من الإصلاحات الاقتصادية لاسيما التشريع الخاص بقرار خوصصة المؤسسات العمومية سنة 1995 وقبلها قانون الاستثمار لسنة 1993 والتي بدأت الاستثمارات الأجنبية تعرف نمو على إثره، إضافة إلى قانون الاستثمار لسنة2001 والذي من حال عديد من

الامتيازات والحوافز لصالح المستثمرين الأجانب، إضافة إلى إنشاء هيئات خاصة بتشجيع وتأطير الاستثمار في .الجزائر على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكذا المجلس الوطني للاستثمار...الخ

هذا بالإضافة إلى التعديلات التي طرأت على قانون الاستثمار، بدأ منذ سنة2006 والذي كرست الانفتاح المتزايد للاقتصاد الجزائري على الخارج، الأمر الذي نجم عنه تطوير كبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر مقارنة بالسنوات السابقة .

و من خلال الدراسة وتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، التي جاءت على مرحلتين،

المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية: والتي كان الاقتصاد الجزائري خلالها أقل انفتاحا على الخارج بفعل التقييدات الممارسة وأما **المرحلة الثانية هي المرحلة التي تلت الإصلاحات الاقتصادية**

الهيكلية، وتحديدا ابتداءا من منتصف التسعينات وتطبيق أول برنامج للإصلاح الهيكلي في إطار اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي، كما تجدر الإشارة هنا لم تأتي ثمارها إلا بدءا من سنة 2000 ، بفضل تحسين الأوضاع الأمنية وإمضاء أول اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي والتوجه نحو انفتاح اقتصادي وتجاري أكثر فأكثر[1].

2. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الإصلاحات الاقتصادية:

لقد عرفت الجزائر تدفقات استثمار أجنبي جد ضعيفة نسبيا وذلك غداة الاستقلال، أين لم يكن الاقتصاد الجزائري يتوفر إلا على ما تركه الاستعمار الفرنسي من منشآت متواضعة، لكن وابتداءا من سنة 1970، بدأت الجزائر تعرف توجها جديد الاقتصادها بفضل جهود البناء والتشييد لاسيما مع تأميم قطاع المحروقات في شهر فيفري من سنة1971 وانتعاش مداخيل البلد من العملة الصعبة التي سمحت بتمويل مختلف البرامج الاقتصادية على غرار نموذج الصناعات المصنعة التي انتهجته الجزائر .

و الذي أدى إلى النهوض بالقطاع الصناعي، وبالموازاة مع ذلك قامت الجزائر بسن إطار قانوني ومؤسساتي مشجع لتوطين الشركات الأجنبية لا سيما في مجال المحروقات، ليعرف الاستثمار الأجنبي المباشر، على إثر ذلك تطورا مهما في منتصف السبعينات وبالأخص استثمارات عقود المفتاح في اليد، حيث بلغ حجم التدفقات أعلى مستوى له في هذه المرحلة سنة 1974 و 975 لتعود تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى التدهور بدءا من سنة 1976ثم واصلت انخفاضها إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى سنة 1980. وبقيت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر محدودة بسبب الوضع الأمني الخطير الذي عرفته البلاد خلال سنوات التسعينيات[2]. **تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الإصلاحات الاقتصادية:** إن إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة

[1] **مبروك عبد النور** ،قوانين الاستثمار من التقييد الى الحرية ،مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 20 ، العدد 1،2020 ص361-392

[2].ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والبحوث الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري–قسنطينة–الجزائر، العدد 31. جوان 2009

2001 ومساعي نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهم الخطوات التي كانت تدل على عزم الجزائر على الانفتاح الاقتصادي والتجاري، إضافة إلى عزمها على تهيئة مناخها الاستثماري، من خلال ما جاء به قانون الاستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية أكثر لصالح المستثمرين وذلك قصد جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملائمة واستقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية والمساعدة على رفع التحدي الكبير للاقتصاد الجزائري المتمثل في فكه عن تبعية قطاع المحروقات من تنويع الصادرات، لاسيما مع مباشرة الجزائر في تنفيذ برنامج لإنعاش الاقتصادي بفضل تحسن مداخيل العملة الصعبة، وعرفت الاستثمارات الأجنبية جنوب-جنوب تحسنا معتبرا بعد توطن بعض الشركات المصرية ابتداء من سنة 2001 التي عرفت دخول شركة الاتصالات المصرية **(ORASCOM)**.

المطلب الثاني: تحليل طبيعة وواقع مناخ الاستثمار في الجزائر

حتى يتسنى لنا تحليل طبيعة مناخ الإستثمار في الجزائر سنستعين بمجموعة من المعايير كما يلي :

1. معيار حجم وقيمة الاستثمارات الاجنبية للجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية:

جدول رقم3-10: عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لسنة 2019:

الدول المستقبلة	عدد المشاريع
الإمارات	445
مصر	140
الجزائر	24
تونس	31
المغرب	111
السعودية	134
الاردن	26

المصدر: من إعداد الباحثة نقلا عن تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لسنة 2020-.

الشكل رقم3-5 :عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لسنة 201

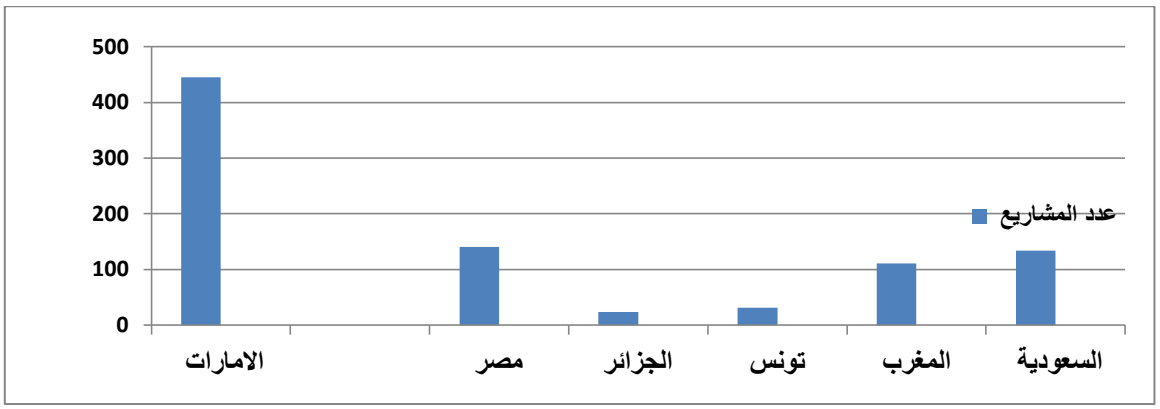

المصدر: من إعداد الباحثة نقلا عن تقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لسنة **2020**-.

نلاحظ من خلال **الجدول رقم 3-10** ان عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر لسنة 2019 بلغت 24 مشروع ومثلت مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية لسنة 2019 بتكلفة استثمارية بلغت 13.7 مليار دولار من الاستثمارات المعلنة، تليها دول الخليج –الإمارات والسعودية، ومن بين اكبر عشرة 10 وجهات للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية حققت كل من الأردن، تونس، المغرب ومصر اكبر زيادة في عدد المشاريع بنسب 100 % و63% و56 %و 52 % على التوالي في عام 2019.

2.معيار مصدر رؤوس الاموال:

جدول رقم 3-11 ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب مصدر رؤوس الأموال خلال الفترة 2002-2018.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الاستثمار المحلي	62344	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
الاستثمار الأجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة

من خلال **الجدول رقم 3-11**فانه خلال الفترة 2002 -2018 فقد تم تسجيل 62344 مشروع استثمار محلي أي بنسبة 98.58 % و901 مشروع اجنبي أي بنسبة 1.42 % وذلك حسب ما صرحت به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وفي هذا الإطار يمكننا حصر مساهمة هذه المشاريع في خلق مناصب الشغل حيث تم تسجيل إحداث 1098011 منصب شغل أي بنسبة 89. 15 % بالنسبة للمشاريع المحلية بينما تم إحداث 133185 منصب شغل أي بنسبة 10.85 % وعليه فتبقى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق مناصب الشغل ضئيلة مقارنة بالاستثمار المحلي وهذا راجع إلى مناخ الاستثماري في الجزائر والذي لايزال يعاني من عدت عقبات إدارية وتنظيمية خاصة بالشق المتعلق بالبيروقراطية والحصول على التراخيص لانطلاق وبدأ الأشغال، وعليه يبقى القطاع الخاص في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمارات المحلية والصغيرة والتي معظمها عبارة عن مشاريع تسيرها مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3.معيار قطاع النشاط:

الجدول رقم 3-12: ملخص المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	1342	%2.12	260750	%1.82	55240	%4.49
البناء	11031	%17.44	1331679	%9.31	242428	%19.68
الصناعة	12698	%20.08	8373763	%58.56	538558	%43.73
الصحة	1093	%1.73	221383	%1.55	25968	%2.11
النقل	29267	%46.28	1164966	%8.15	158780	%12.89
السياحة	1266	%2.00	1228830	%8.159	77158	%6.26
الخدمات	6531	%10.33	1272057	%8.90	125014	%10.15
التجارة	2	%0.00	10914	%.0.08	4100	%0.33
الاتصالات	5	%0.01	436322	%3.05	4348	%0.35
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة

أما حسب معيار **قطاع النشاط** المبين في **الجدول رقم 3-12** ، فنلاحظ خلال الفترة **2002 – 2018** هيمنة قطاع النقل على الاستثمار الخاص بالجزائر بحصوله على أكبر قدر من المشاريع الاستثمارية

باحتلاله المرتبة الأولى بنسبة **46.28 %** أي حوالي **29267** مشروع استثماري وبقيمة 1164966مليون دج، يليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة **20.08 %** حوالي 12698 مشروع استثماري أي ما قيمته 8373763 مليون دج واحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة بنسبة **17.44 %** أي حوالي 11031 مشروع استثماري وما قيمته 1331679 مليون دج، أما قطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الرابعة بنسبة **10.33 %** أي ما يعادل 6531 مشروع استثماري أي بقيمة 1272057 مليون دج ، بينما احتلت القطاعات التالية: الزراعة، التجارة، والاتصالات المراتب الأخيرة في نسبة حصولها على المشاريع الاستثمارية حيث بلغت نسبها على التوالي 2.12 %، 2 %، 5 %.

الشكل رقم3-6 : ملخص المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2018

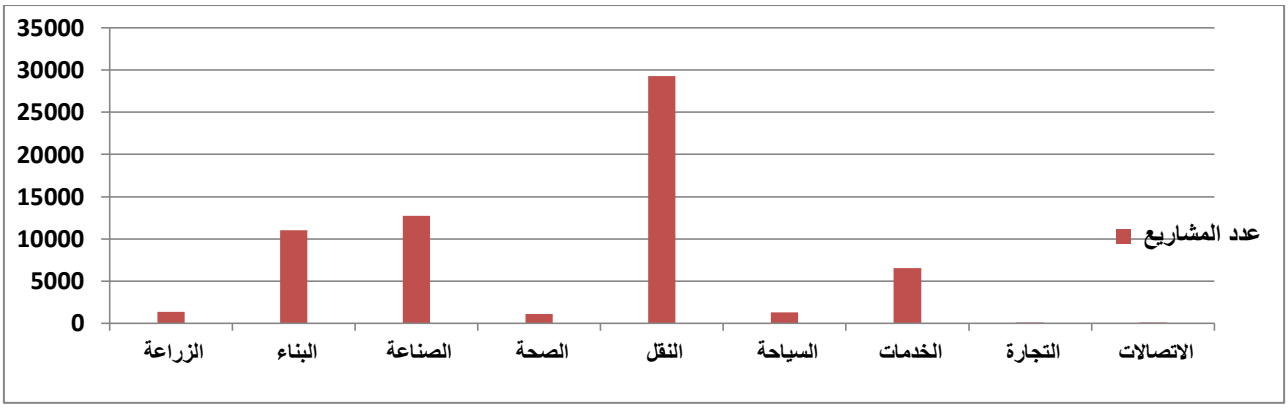

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وزارة الصناعة – من إعداد الباحثة.

و منه نستنتج أن القطاع الخاص في الجزائر ينشط في القطاعات التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة مثال النقل، الصناعات التحويلية الحرفية والبناء وهذا راجع إلى الموارد المحدودة والإمكانات المالية البسيطة إلى جانب تأثر أغلب المؤسسات الناشئة بطبيعة البيئة الاستثمارية التي تعرف مؤشراتها درجات غير محفزة للخواص وللمؤسسات الراغبة في الاستثمار ،فعلى سبيل مثال مؤشر الشفافية ومؤشر الحرية الاقتصادية وكذا البيروقراطية التي تعيق إنشاء وانطلاق

المشاريع الاستثمارية سواء المحلية الخاصة أو الأجنبية ، هذا إلى جانب تداخل عناصر أخرى تتعلق بانعدام ونقص وسائل النقل الكبرى، انعدام ونقص البني التحتية والهياكل الاقتصادية التي تحفز على الانتشار الواسع للمشاريع.

4: حسب معيار نوع الاستثمار: تتبع الاستثمارات مسارا منطقيا ومعتادا وهي في موضع ضمن الترتيب التنازلي حيث انها على راس الترتيب العام للاستثمارات المنجزة من حيث الانشاء 2/3 نحو كل المعايير، في حين ان الاستثمارات المنجزة من حيث التوسيع تحتل 1/3من الهيكل الإجمالي، تحدث الاستثمارات في شكل إعادة التأهيل، التوسيع، إنشاء، إعادة التأهيل والتوسيع كما هو مبين الجدول ادناه

جدول رقم:3-13: ملخص المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2002- 2018 .

نوع الاستثمار	عـدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار	النسبة المئوية	مـناصب الشغـل	النسبة المئوية
إنشاء	36305	%57.41	7716693	%53.96	693412	%56.30
توسيع	25786	%40.78	5698257	%39.85	512002	%41.57
إعادة الهيكلة	3	%0.00	479	%0.00	92	%0.01
اعادة التاهيل	987	%1.56	315784	%2.21	13361	%1.08
اعادة تاهيل-توسيع	154	%0.24	569452	%3.98	12727	%1.03
المجموع	**63235**	**%100**	**14300664**	**%100**	**1231594**	**%100**

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وزارة الصناعة :

حسب نوع الإستثمار تبلغ عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018 حوالي 63235 مشروع استثماري أي ما يعادل قيمته 14300664 مليون دج وتساهم في خلق 1231594 منصب شغل، وتزوع هذه الشاريع بحسب نوع الاستثمار الى 36305 مشروع إنشاء بنسبة 57،41% و25786 مشروع توسيع،أي بنسبة 40.78 %، وبلغ عدد المشاريع التي شهدت إعادة التأهيل 987 أي بنسبة 1.56 %، تليها 154 مشروع إعادة التأهيل والتوسيع بنسبة 1.54 % بينما بلغ عدد المشاريع إعادة الهيكلة 03 ثلاث مشاريع فقط، وباختصار فهذه المعطيات تترجم بشكل جيد مدى تفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة

والتوسعية وذلك على احتساب الأنواع الأخرى ذات الاهتمام الكبير من طرف القطاع العام في أعقاب قرارات الحكومة الأخيرة بإعادة تأهيل بعض القطاعات الصناعية للإنتاج الاستراتيجي في حين ان الخوصصة لا تبدو انها تعطي نتائج مرجوة، وتعتبر فكرة اطلاق ما يسمى بالقطاع المختلط حول الاستثمارات التي تتم بين القطاع العام والخاص خيارا اكثر جاذبية لكلى الطرفين.

5: معيار الحالة القانونية:

جدول رقم 3-14: عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاع القانوني في القطاع الخاص خلال الفترة 2002-2018

الحالة القانونية	عـــدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الخاص	61926	98	8570397	88،2	1050246	94
العمومي	1197	1.1	4518781	10،7	131914	4،9
المختلط	112	0.1	1211505	1،0	49434	0،7
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة، من اعداد الباحثة

من خلال الجدول الذي يبين لنا توزيع المشاريع الاستثمارية بحسب معيار القطاع القانوني خلال الفترة 2002 - 2018 بحسب إحصائيات المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها الذي بلغ عددها 61926 مشروع استثماري من مجموع 63235 أي بنسبة 98 % وبقيمة 8570397 مليون دج، بينما بلغ عدد المشاريع في القطاع العمومي 1197 مشروع أي بنسبة 1.1 % ما قيمته 4518781 مليون دج وبلغ عدد المشاريع في القطاع المختلط 112 أي بنسبة 0.1 % أي ما يعادل 1211505، ومن حيث مساهمتها في خلق مناصب الشغل فقد تم تسجيل خلق 1050246 منصب شغل في القطاع الخاص من اصل 1231594 منصب شغل مستحدث وعليه فيحتل المرتبة الاولى بنسبة 88،2 من حيث مساهمته في التشغيل يليه قطاع العمومي باستحداث 131914

منصب شغل أي بنسبة 10.7 % اما مساهمة القطاع المختلط فتبقى ضئيلة بنسبة 0.7 % أي حوالي 49434 منصب شغل، وتفسر هذه الارقام دور ومساهمة القطاع الخاص من خلال المشاريع الاستثمارية في الحد من البطالة وتوفير المزيد من فرص الشغل للشباب، كما ان هذا التركيز العظيم للمشاريع الاشماريه في القطاع الخاص يوضح التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري والذي بات يعتمد بدرجة كبيرة على استحداث مشاريع استثمارية تضيف قيمة مضافة للناتج الوطني وتساعد على امتصاص البطالة وتفعيل حركة سوق العمل .

6.معيار البعد الجغرافي:

الجدول رقم 3-15 توزيع المشاريع الاستثمارية اقليميا خلال الفترة 2002-2018

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار	مناصب الشغل
اوربا	472	1148208	78415
الاتحاد الاوروبي	332	666499	44646
اسيا	14	169732	11761
امريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
افريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة

من خلال الجدول رقم 3-15 يمكننا ملاحظة التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي بالجزائري خلال الفترة 2002 - 2018 والذي يبرز استحواذ القارة الاروبية على أغلبية المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالجزائر ويعود السبب في ذلك الى الاتفاقيات والمعاهدات التجارية التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الاروبي ودول اروبا كفرنسا، اسبانيا وايطاليا، ألمانيا والتي سمحت بإقامة مشاريع استثمارية مشتركة، حيث بلغت حصة الدول الاروبية بـ 472 مشروع استثماري من مجموع 901 مشروع، ما يعادل قيمته 1148208 مليون دج وتساهم بخلق 78415 منصب

شغل، يليها الاتحاد الاروبي الذي بلغت حصته 332 مشروع استثماري أي ما يعادل 666499 مليون دج ويساهم في خلق 44646 منصب شغل اما بالنسبة للدول العربية التي احتلت المرتبة الثالثة فقد بلغت حصتها من المشاريع الاستثمارية 262 مشروع أي ما يعادل 1057267مليون دج وتساهم في خلق 34462 منصب شغل، اما توزيع المشاركة الاجنبية في الاستثمارات الجزائري على مستوى قارة امريكا، اسيا وافريقيا تبقى محتمشة حيث بلغت حصتها على التوالي 18 امريكا،14 مشروع في أسيا وافريقيا 6 مشاريع، بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر خاصة في توطيد العلاقات بين بلدان هاته القارة وبالخصوص الدول الاسياوية والافريقية، كما يبرز الجدول حصة الشركات المتعددة الجنسيات والتي بلغت 28 مشروع بقيمة 33160 مما يساهم في خلق 4335 منصب شغل وهو عدد قليل إذا ماقرناه بحجم استثمارات هذه الشركات في العالم.

7: معيار التوزيع الجغرافي خلال سنة 2018:

إن الاستثمارات المنجزة حسب كل منطقة وفقا للمخطط الجغرافي تبرز ان المناطق الشمالية للبلاد، **وسط، شمال، شمال شرق، شمال غرب** هي المناطق الاكثر جاذبية للاستثمارات نظرا لخصوصياتها الاقلمية حيث ترتكز بنسبة 67 % من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في كل انحاء الوطن، في حين ان المناطق الاخرى كالهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي تأتي في وضعية وسيطة بنسبة 11 % لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة، أما المناطق الأخرى التي كانت فيما مضى متخلفة عن هذا الركب بدأت فيما بعد تظهر وتبرز وهذا بفضل الجهود المبذولة والمتواصلة من طرف السلطات العمومية وذلك بتوفير البنى التحتية والمعدات اللازمة لذلك، إضافة إلى تقديم تبادير تحفيزية لإعادة التوازن الإقليمي والاقتصادي لهذه المناطق والمتمثلة في الهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية، الجنوب الغربي، ويبين الجدول أدناه توزيع الاستثمارات على المناطق الجغرافية بالبلاد:

الجدول رقم3-16 : التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية خلال 2018

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دج	مناصب الشغل
شمال وسط	1298	551434	48687
شمال غرب	685	320347	25071
شمال شرق	444	240784	17850
الهضاب العليا غرب	136	85294	4034
الهضاب العليا وسط	164	51212	3600
الهضاب العليا شرق	798	260033	27624
جنوب غرب	113	41649	3478
جنوب شرق	453	118488	121050
الجنوب الكبير	34	6908	826
المجموع	4125	1676149	143320

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وزارة الصناعة

الشكل رقم 3-7: توزيع الاستثمارات على المناطق الجغرافية بالبلاد خلال سنة 2018 المقياس : بالنسبة المئوية

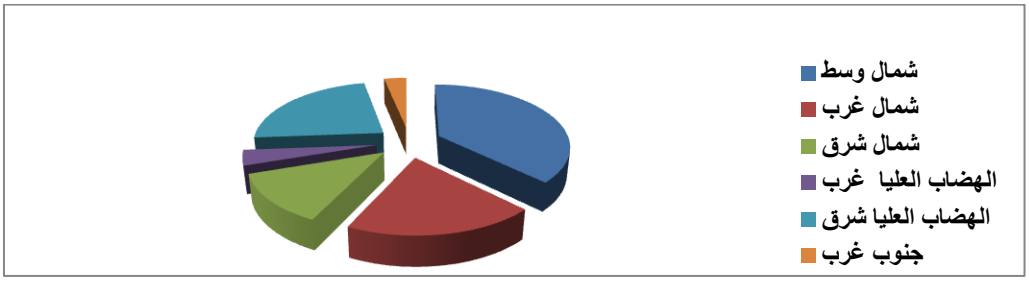

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وزارة الصناعة

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات اداء الاعمال في الجزائر

من خلال ما سبق راينا التباين الواضح على المستوى الاقليمي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يعكس مدى اسهامات البيئة الاقتصادية للدول في جلب هاته الاستثمارات اليها كما يعكس ضعفها في بعض الدول نتيجة لعدة عوامل،و لتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تلجا بعض الهيئات الى اصدار مؤشرات احصائية كدليل للمستثمرين ورجال الاعمال من خلالها يمكن تحليل طبيعة مناخ الاستثمار في أي دولة ومنها:

1: **مؤشر الحرية الاقتصادية:** ويصدر عن معهد **هيرتاج** بالتعاون مع صحيفة **ووال ستريت جوغنال،** منذعام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة – الحكومة – في الاقتصاد وتاثير ذلك على الحرية الاقتصادية للافراد المجتمع، وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر، ووفق هذا المؤشر بلغت درجة الحرية الاقتصادية للجزائر **49.7** ما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 162 في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2021، وقد زادت نتيجتها الإجمالية بمقدار 2.8 نقطة ويرجع ذلك الى تحسن الأوضاع المالية بسبب ارتفاع سعر البترول مما ساهم في فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب. كما هو مبين في الجدول الاتي [1]:

الجدول رقم 3-17 ترتيب الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية على مقياس النقاط من 0 إلى 100 نقطة .

الترتيب	الدول	درجة الحرية	الترتيب	الدول	درجة الحرية
14	الإمارات	76.9	119	تونس	56.6
31	قطر	72.0	126	جيبوتي	56.2
40	البحرين	69.9	128	مريطانيا	56.1
63	السعودية	.66	130	مصر	55.7
69	الأردن	64.6	132	جزر القمر	55.7
71	عمان	64.6	154	لبنان	51.4
74	الكويت	64.1	162	الجزائر	49.7
81	المغرب	63.3	175	السودان	39.1

المصدر :**موقع عربي جديد** arabic.cnn.com تصفح : 2.2.2022 على الساعة 10 صباحا ،من إعداد الباحثة .

ملاحظ: حرة كليا : 80-100 ، حرة غالبا : 70-79.9، متوسطة الحرية 60-69.9، غير حر غالبا:50-59.9، مقموعة 0-49.9.

2: **مؤشر الشفافية:** تصدر سنويا منظمة الشفافية الدولية والتي تأسست سنة 1993 كمنظمة غير حكومية في برلين بألمانيا مؤشر الشفافية لتعكس مدى تفشي الفساد في الدول وتأثيره على مناخ الاستثمار كأحد معوقاته و**تعرف:عدم الشفافية أو الفساد** على أنه :***استغلال المناصب العامة لتحقيق المصالح الخاصة*** [2] و يتراوح

[1] .**منصوري زين** ، واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الثاني ماي 2005 ص**143**.

[2] .اكرام مياسي مرجع سابق ص **267**

التقييم بين 10 درجات شفافة جدا وصفر0 فاسدة جدا وفي هذا الصدد احتلت الجزائر المركز117 وتونس المركز 70 والمغرب في المركز 87 واحتلت الإمارات أعلى مرتبة في الدول العربية في المركز 24 تليها قطر في المرتبة الثانية عربيا في المركز 31.

جدول رقم 3-18: يبين مؤشر الإفصاح لدى الشركات من 0 اقل إفصاحا إلى 10 أكثر إفصاحا للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2019.

الدول	2006	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	**2.8**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
تونس	/	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**6**	**6**
المغرب	/	**5**	**5**	**6**	**6**	**6**	**6**	**9**	**9**	**9**	**9**

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي. المعهد اليونيسكو للإحصاء من إعداد الباحثة (http://ppi.worldbank.org)

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر سجلت تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة حيث انتقلت من قيمة مؤشر 2،8 سنة 2006 الى قيمة مؤشر 4 خلال الفترة 2010 - 2019 وبقيت في نفس القيمة وهذا ما يدل حرص الجزائر على مكافحة كل اشكال الفساد وبمشاركة جميع الاعوان الاقتصادية واعوان المجتمع المدني.

3.مؤشر التنمية البشرية: يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدول من خلال ثلاث مؤشرات فرعية وهي **طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة** ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات وهي: - **تنمية بشرية عالية وتكون قيمة المؤشر أكثر من 80 %.**[1]

-تنمية بشرية متوسطة وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 50 %و 79 %.

-تنمية بشرية منخفضة وتكون قيمة المؤشر من 50 %

[1].**اسماء بن طرادة** ،مركز الدراسات الوحدة العربية **Caus**، تقييم أداء الإقتصاد – الجزائر في تعزيز المناخ الاستثماري، تاريخ التصفح 2021.03.01 ص.3-**http://caus.org.ib/ar**

ووفق هذا المؤشر تحتل الجزائر المرتبة 91 متفوقة على تونس التي تحتل المرتبة 95 والمغرب في المركز 121 وفقا لترتيب الدول العربية لمؤشر التنمية البشرية لسنة 2021 وهذا راجع إلى السياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2010، حيث خصصت لبرامج التنموية البشرية نحو 154 مليار دولار خلال الحقبة 2010-2014، إذ أنشئ ما يقارب 5000 مؤسسة تعليمية و1500 منشأة من البني التحتية والصرف الصحي المقدر بـ 95% مع تحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب التي قدرت بـ84 %سنة 2012، وقدر الإنفاق على الخدمات الصحية بمساهمة قدرت بـ84.1 %من الإنفاق العام و15% من الإنفاق الشخصي.

الجدول رقم 3-19: ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2021.المقياس : معدل الدرجات.

الترتيب	الدول	درجة التنمية البشرية	الترتيب	الدول	درجة الحرية
30	الإمارات	تنمية بشرية عالية جدا	95	تونس	تنمية بشرية عالية
40	السعودية	تنمية بشرية عالية جدا	102	الأردن	تنمية بشرية عالية
42	البحرين	تنمية بشرية عالية جدا	105	ليبيا	ا تنمية بشرية عالية
45	قطر	تنمية بشرية عالية جدا	115	فلسطين	تنمية بشرية عالية
60	عمان	تنمية بشرية عالية جدا	116	مصر	تنمية بشرية عالية
64	الكويت	تنمية بشرية عالية جدا	121	المغرب	تنمية بشرية متوسطة
91	الجزائر	تنمية بشرية عالية	123	العراق	تنمية بشرية متوسطة
92	لبنان	تنمية بشرية عالية	151	سوريا	تنمية بشرية متوسطة

الموقع :عربي الجديد تاريخ التصفح : arabic.cnn.com2.2.2022 من إعداد الباحثة.

4.مؤشر سهولة أداء الاعمال: استحدث هذا المؤشر سنة 2005 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ سنة 2004 عن مجموعة البنك الدولي، ويقيس المؤشر مدى تأثير إجراءات الحكومة على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويضم مجموعة من المكونات وهي[1]: **مؤشر استخراج التراخيص ، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر أنفاد العقود** وهناك مؤشر **التنافسية العالمية** الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وحسب هذا المؤشر ونقلا عن ما تضمنه تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن

[1].**اكرام مياسي**، مرجع سابق ص**268**

البنك الدولي تحتل الجزائر مراتب متأخرة في أداء الأعمال، حيث أن الجزائر عرفت تراجعا ملحوظا في مؤشر أداء الأعمال فبينما كانت تحتل المرتبة 136 سنة 2010 تراجع ترتيبها إلى المرتبة 148 سنة 2012 ثم إلى المرتبة 163 سنة 2016، ليتراجع مرة أخرى إلى المرتبة 166 سنة 2018، هذا وسجلت تأخرا ملحوظا في مؤشر حماية المستثمرين الذي كانت تحتل فيه المرتبة 73 سنة 2010 لتتراجع إلى المرتبة 179 سنة 2020، ونفس الأمر بالنسبة للحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، دفع الضرائب، أما فيما يخص بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية فهي في حالة استقرار.

جدول رقم 3-20: يبين إجراءات بدء نشاط الأعمال للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2019 بالايام

الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	13	13	13	13	13	12	12	12	12	12
تونس	7	7	7	7	7	7	4	4	4	4
المغرب	11	11	11	11	11	11	11	7	3	3

المصدر: قاعدة بيانات البنكالدولي. المعهد اليونيسكو للإحصاء من إعداد الباحثة(http://ppi.worldbank.org

من خلال الجدول نلاحظ ان اجرءات بدء النشاط الاعمال للقطاع الخاص في الجزائر تستغرق وقتا اطول من كل المغرب والتونس، حيث تستغرق 12 يوم مقارنة ب 07 ايام في تونس و11 يوم في المغرب وهذا ما يفسر بازمة البيروقراطية الادارية المتجذرة في الادارة الجزائرية والتي تعتبر اكبر معيق للاستثمار في الجزائر لذا فعلى الحكومة الجزائرية تعمل بكل طاقتها ومن خلال اسداء التعليمات التي توجهها لتسهيل الاجراءات على المتعاملين الخواص والحد من البيروقراطية لتشجيع الاستثمار.

5.مؤشر مخاطر الدولة: يقيس مؤشر حلول **فيتش** fitch solution القوة النسبية لأساسيات الدولة وقدرتها على تحمل الصدمات بطريقة كمية ويتضمن ثلاث ابعاد للمخاطر وهي[1]:

[1] **تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2020** ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرت ص 27

***مؤشر المخاطر الاقتصادية:** ويحدد مقدار المخاطر والمرونة في مواجهة الازمات الاقتصادية.

***مؤشر المخاطر السياسية:** يقيس تاثير السياسة على الاعمال مع الاخذ في الاعتبار اليات انعاكاسها على الاقتصادي.

***مؤشر المخاطر التشغيلية:** ويقيس جودة بيئة الاعمال في اربعة مجالات: سوق العمل، التجارة والاستثمار،الخدمات اللوجيستية والجريمة والامن.

1. **مؤشر المخاطر السياسية:**

يقيس مؤشر المخاطر السياسية على المدى الطويل الخصائص السياسية الهيكلية للدولة بناءا على افتراض ان الدول الليبريالية والديمقراطية التي ليس لديها توترات طائفية وبها تقارب في الدخول على نطاق واسع تمتلك اقوى الخصائص لدعم الاستقرار السياسي على مدار فترة زمنية متعددة السنوات ويقوم مؤشر المخاطر السياسية على المدى القصير بتقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار على مدى فترة زمنية اقصر تصل الى 24 شهرا ،و قد سجلت معظم الدول العربية منها **الجزائر** اداء اقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر السياسية على المدى القصير وعلى المدى الطويل وذلك حسب الدراسة التي اقرها التقرير مناخ الاستثمار في المنطقة العربية لسنة 2020المعد من طرف **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرت.**

2. .**مؤشر المخاطر الاقتصادية:**

يقيس مؤشر المخاطر الاقتصادية على المدى الطويل في الاعتبار المحددات الهيكلية للنمو الاقتصادي وسوق العمل، واستقرار الاسعار واستقرار سعر الصرف واستدامة ميزان المدفوعات اضافة الى توقعات الديون الداخلية والخارجية، أما مؤشر المخاطر الاقتصادية على المدى القصير فيسعى الى تحديد نقاط الضعف الحالية وتقييم نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتضخم والبطالة وتقلب اسعار الصرف وتحركات ميزان المدفوعات بالاضافة الى

اعتمادات الديون الحكومية والخارجية على مدى العامين المقبلين باستخدام السنةالحالية كسنة اساس.وقد سجلت معظم الدول العربية منها **الجزائر** اداء اقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر الاقتصادية على المدى الطويل وعلى المدى القصير

3. **مؤشر المخاطر التشغيلية:**

يقارن المؤشر كميا التحديات التشغيلية في 102 دولة حول العالم ويسجل المؤشر قيم كل دولة على مقياس من 0-100 *قيمة 100 تعني الاقل خطر أي الافضل * ولكل دولة قيمة في المؤشر المخاطر التشغيل الرئيسي الذي يتكون من 04 اربعة مجالات من التحليل وهي سوق العمل،التجارة والاستثمار، الخدمات اللوجيستية، الجريمة والأمن، ومعظم الدول العربية منها الجزائر سجلت اداء اقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر التشغيلية.

المطلب الرابع: تاثير جائحة كورونا 19 على الاستثمار الاجنبي المباشر على الجزائر والبلدان العربية.

من المتوقع أن يؤدي انتشار **كوفيد 19** إلى ابطاء النفقات الرسمالية للشركات المتعددة الجنسيات والشركات الاجنبية التابعة لها، حيث سيؤدي إلى اغلاق مواقع الانتاج أو عملها بطاقة اقل الى توقف للاستثمار مؤقت للاستثمار الجديد في الأصول المادية وتاخير التوسعات حيث سيؤدي الى :

- انخفاض في الاستثمار الاجنبي والانفاق الرأسمالي الأعلى 5000 شركة متعددة الجنسية بعد الركود العالمي الاخير.

- انخفاض محتمل بنسبة **50-70**% من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود كجزء من الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة من العام الحالي.

- الانخفاض الفوري المتوقع في الانفاق الرأسمالي بناءا على البيانات الاولية التي أبلغت عنها الصين -التاثير الآلي لانخفاض أرباح الشركات متعددة الجنسيات على بند الارباح المعاد استثمارها في الاستثمار الاجنبي المباشر.

و من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية بنسبة تتراوح بين 21 %و 29 %عام 2020 بالاضافة ستراوح الخسائر بشأن توفير فرص العمل بين 13 %و 16 %مقارنة بالحالة التي لا توجد فيها جائحة وستتراوح الخسائر الاجمالية المقدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة الى المنطقة العربية بين 7.1 و17.2 مليار دولار.واكثر الدول تضررا هي العراق تليها مصر والسعودية وموريتانيا وتونس ومن المتوقع ان تكون الكويت ولبنان أقل تاثرا.

المبحث الخامس: الانفتاح الاقتصادي وانعكاسته على الاستثمار الخاص في الجزائر

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا ماتتطلبه البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار،فمن خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه نحو إقامة تكتلات اقتصادية من اجل تشكيل اقليم اقتصادي للحصول على اكبر المكاسب الممكنة للتجارة الدولية والجزائر كغيرها من الدول تحاول الاندماج في الاقتصادي العالمي من خلال مبادرتها نحو إقامة الشراكات مع الإتحاد الأوروبي ومع البلدان العربية ناهيك عن مساعيها الدائمة نحو الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والتي سنتطرق اليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: نحو انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد أصبح انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على غرار بقية دول العالم ضرورة لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي وتفادي العزلة الدولية من اجل تحقيق جملة من الأهداف والاستفادة من العديد من المزايا،[1] ويتم هذا الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضاء المنظمة أين تأخذ كل حالة على حدى وتعالج حسب اختصاصاتها وغالبا ما يتم الحصول عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معيار محدد لانضمام والجزائر مرت

[1] .**وزارة التجارة** ، انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية ، **MMERCE .GOV.DZ**

بالعديد من الجولات دون ان تتوج بالانضمام والتي سنحاول التطرق اليها كما يلي :

1:تعريف منظمة التجارة العالمية:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة الاقتصاد العالمي على ادارة دعائم النظام التجاري العالمي وتقويته في مجال تحرير التجارة وزيادة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي العالمي[1]، وتسعى الى تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية وغير الجمركية كما تعمل على رفع مستويات المعيشة وتحقيق التوظيف الكامل بتحقيق تنمية متواصلة مع تامين حصول الدولة النامية على نصيب متنامي في التجارة العالمية، مقرها بمدينة جنيف في سويسرا تظم **164** دولة عضو اضافة الى **20** دولة مراقبة، تاسست هذه المنظمة في **1 جانفي 1995** وهي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **الجات GAAT** التي انشات في اعقاب الحرب العالمية الثانية بعدما ان شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية فقد زادت البضائع بمتوسط 6 %وساعدت هي واتفاقية الجات على اقامة نظام تجاري عالمي قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبقGAAT،[2]

1.نحو انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية:

لقد ابدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة المتعدد الاطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وابتداءا من 1995 في المنظمة التجارة العالمية،حيث تم تكوين فوج عمل للانضمام الجزائر الى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة في 17 جوان 1987 وفي سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج الى فوج عمل مكلف بانضمام الجزائر وعقد اول اجتماع في افريل 1998 حيث يشارك في أعمال هذا الفوج 70عضوا يمثلون 23 وزارة مايسمح برعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للاقتصاد، تلقت فيها الجزائر ازيد من 1200

[1].**اكرام مياسي** ،مرجع سبق ذكره ص 224 .

[2].**ويكيبيديا منظمة التجارة العالمية** ، wikipedia.org.ar

سؤالا اغلبها من عضوية في الاتحاد الأروبي الذي يسيطر على 65 %من حجم المبادلات الجزائرية ومنذ تأسيسه سنة 1995 عقد فوج العمل عشرة اجتماعات رسمية واجتماعيين 02 غير رسميين أخرها كان في 30 مارس 2012 ويصبو إلى عقد الاجتماع الحادي عشر مطلع افريل 2013، وأثناء هذه الفترات قام بدراسة النظام التجاري الجزائري وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته 2008 وتم إمضاء ستة اتفاقيات ثنائية مع كوبا، فنزويلا، البرازيل،كما تتوصل دراسة النظام التجاري الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة،وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة والصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية والخصخصة، الإعانات وبعض جوانب حقوق الملكية الفردية المتصلة بالتجارة، وبخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع 13 دولة.

2.اثـر انضمام الجزائر إلى المنظمة على الاقتصاد والقطـاع الخاص :

ان الهدف الأساسي من المنظمة العالمية للتجارة هو توفير مناخ ملائم لتوسيع المبادلات التجارية لنطاق واسع،لان دول الأعضاء في المنظمة يفرض عليها فتح أسواقهاأمام المنتجات الوافدة إليها من الدول الأعضاء في المنظمة بإلزامها برفع كل الحواجز التي من شانها أن تعيق عملية انتقال السلع والخدمات، وهو حال الجزائر في حال انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها دولة نامية وسوقا واعدة تجعلها هدفا للعديد من الدول المتقدمة التي تبحث عن أسواق جديدة لبيع منتوجاتها، هذا من جهة ومنجهة أخرى فنظرا لقلة أمكاناتها المادية والبشرية فهي محتاجة للتعاون والاندماج مع دول عديدة لشراء التكنولوجيات المتطورة والمعلوماتية وهنا يأتي وضع المؤسسات الخاصة الجزائرية في معادلة غير متكافئة من جوانب عديدة أبرزها المستوى العالمي التي وصلت إليه المؤسسات الأجنبية من الجودة والفاعلية في الأداء والقدرة على المنافسة بالسعر والنوعية، الأمر الذي يجعل الجزائر أمام تحدي ذو وجهين يتطلب الاستعانة بخبراء ومختصين في المجال الاقتصادي الدولي لدراسة وتحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية مع إعطاء

حلول ذات فاعلية وميدانية مع بذل المزيد من الجهود من اجل الإسراع في تصحيح وتعديل مختلف التشريعات والتنظيمات بما يتماشى والمصلحة العليا للبلاد والاقتصاد ودون المساس بالقواعد المتعارف عليها دوليا في التجارة العالمية .

إن الجزائر لم تنظم بعد إلى منظمة التجارة العالمية وهناك العديد من المسائل التي لابد عليها الرد عليها حتى يتحقق الاندماج في النظام الاقتصادي الجديد الذي يكسبها العديد من المزايا منها: منح عناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة دوليا وكذا تنمية طاقة التصدير- التركيز على القطاع الخاص من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكفل القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير.

-تقوية القدرات الهياكل المؤسسية الوطنية التي تدعم التجارة عبر التدريب والبحوث المشتركة حول المشكلات ذات الصلة- البحث المتزايد والمتوسع لمختلف الأسواق إضافة إلى التوسع الجغرافي فيما يخص هذه الاسواق وعدم إعطاء أولوية للاتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: الشراكة مـع الاتحـاد الأوربـي

إن اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاروبية تندرج في إطار مشوار برشلونة التي دعت إليه المجموعة الاروبية بغرض تطوير العلاقات التعاون مع البلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبغرض إنشاء***منطقة ازدهار مشتركة*** على المدى الطويل، حيث تم الإمضاء عل الاتفاقية في فلينسيا اسبانيا بتاريخ افريل 2002،ولاتنحصر على إنشاء منطقة تبادل لحر فحسب بل تشمل كل الجوانب الاقتصادية: فرع تجاري، تعاون اقتصادي، ومالي، تدفقات استثمارية وجوانب سياسية واجتماعية وثقافية ضرورية للتنمية مستدامة[1].

[1].**اتفاقيات الشراكة مع الاتحادالاروبي**، وزارة التجارة الخارجية ،WWW .COMMERCE .GOV .DZ

تمثل هذه الاتفاقية أهمية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارة الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع المجموعة الاروبية، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 ولم ترد أي مشكلة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشان هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بالتحضير ومتبعة تنفيذها التي تشرف عليها وزارة الخارجية بتاريخ 30 ديسمبر 2004، كما تم اقامت لجنة تقنية مكلفة بمتابعة إقامة منطقة التبادل الحر المرتبقة في هذا الإطار بتاريخ 23 أوت 2005 والتي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

1.التحضير وتنفيذ محتوى الاتفاقية:

وبخصوص التحضير لوضع حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاروبية فقد قامة وزارة التجارة بإعداد دليل يمكن تصفحه عبر شبكة معلوماتية والموجه لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين ويجدر التنبيه الى فقرتين خاصتين بالمواعيد التالية :

الأولى: تخص افتتاح المفاوضات حول تجارة الخدمات بحلول سنة 2010 المادة 37.2

الثانية: تخص استئناف المفاوضات لغاية سنة 2010 سعيا لتحرير متزايد لتجارة المواد الفلاحية والغذائية ذات الصلة بالفلاحة المادة 15، وتجدر الإشارة إلى انه اتخذت عدة إجراءات لحماية المنتجات الوطنية من خلال ما يلي :

- إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع المادة 22،-إجراءات تعويضية المادة 23 ،- إجراءات حمائية 24.
- إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات التي تعاد هيكلتها المادة 11 .
- إن هذه الشروط والإجراءات تم تحديدها بموجب مراسيم تنفيذية نشرت في الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 22 جوان 2005 .

2.تقييم اتفاق الشراكة 2005 وتأثيره على مسار العلاقة بين الطرفين: إن اتفاق الشراكة الموقع عام 2005 يؤطر العلاقات مع الاتحاد الاروبي،[1] حيث مازالت تتواصل المفاوضات بشان خطة العمل للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوربية، غير أن توجيه انتقادات أروبية للعمليات الانتخابية في الجزائر ووضع حقوق الإنسان فيها جعل الجزائر تعترف بدورها أنها ليست المستفيدة الأولى من اتفاق الشراكة بقدر استفادة الاتحاد الأوربي منها ووجه وزير الخارجية الجزائري رسالة في هذا الشأن إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوربي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية السيدة **فيديركا موغيرني** في 31 أوت الفارط طالب فيها بإجراء تقييم للاتفاق يجعل العلاقات بين الطرفين خاضعة للتحفظ في الشهور القادمة، وفي هذا الإطار اجتمعت **لجنة الشراكة بين الطرفين في 19 مارس** والتمس الطرف الجزائري اعتراف الاتحاد الاروبي – بالخصوصية الجزائرية – فيما يتعلق بمسالة عمليات الإصلاح والمسائل التجارية،وبعدها اجتمع مجلس الشراكة في **بروكسل في 19 ماي** الماضي وفيه أشادت المفوضية الاروبية بالخطة العامة للإصلاح التي استهلت في عام 2011 منها إنهاء حالة الطوارئ، وشددت بدورها على بذل مزيد من الجهد بشان شمولية العملية السياسية ودور المجتمع المدني وحماية المجموعات الأكثر تعرضا للخطر وبالخصوص النساء والشباب، وقد يرمي هذا الاتفاق بصورة عامة إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر بحلول 2017 كما وعد الاتحاد الأروبي دعمه لانضمام الجزائر إلى الاتحاد ا لأروبي ودعت إلى تنفيذ الاتفاق في مجال التعاون العلمي والتكنولوجيا والابتكار وفي مجال الطاقة وبالرغم من ان الجزائر شريك متحفظ بشان إزالة الحواجز الجمركية التي أجلت مسألتها لاحقا، إلى أنها عبرت عن رغبتها في الشراكة من خلال مساهمتها المالية في ميزانية الأمانة العامة للاتحاد عام 2013، وفي المقابل يدعم الاتحاد الأوربي الجزائر بتخصيص اعتمادات مالية تتراوح بين 221 و220 مليون يورو في الفترة 2014-2020 خصصت

[1].الاتحاد الاروبي والجزائر ,وزارة اروبا والشؤون الخارجية ، WWW .DIPLOMATIEE.GOUV.FR

منها 121 الى 148 مليون يورو لفترة 2014 -2017، وتم تسخير معظم الاعتمادات حوالي 60 % لبرامج في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، إصلاح سوق العمل واستحداث وظائف، ودعم إدارة الاقتصاد وتنويعه.

3.تفعيل دور الشراكة من خلال برنامج meda:

قام الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة باقتراح مساعدات مالية تساهم في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح والإصلاحات التي باشرتها دول جنوب وشرق المتوسط من خلال برنامج **meda**[1]، عمل على تمويل كل المشاريع المدرجة في إطار التحول الاقتصادي الاجتماعي والثقافي، وتسهر اللجنة الاروبية على تنفيذه في إطار البرنامج الوطني او الجهوي بالتشاور مع الدول الأعضاء، وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين موارد البنك الاروبي للاستثمار وبرنامج **ميدا** يكمن في ان تدخل البنك الاروبي يرتكز على تمويل هياكل القاعدية والتحولات المقدمة من طرفه هي عبارة عن قروض بمعدلات فائدة منخفضة حوالي **2 %** بينما برنامج ميدا هي مساعدات غير قابلة للاسترجاع.

4.أثار الشراكة على الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص:

لاشك أن هناك واقعا سيواجه العديد من القطاعات الاقتصادية كونها معرضة للمنافسة حادة ناشئة عن ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية والتي نلخصها في ما يلي:

أولا: إن إقامة منطقة للتبادل الحر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الاروبي الى اتفاق شراكة يؤدي الى تكريس نظام التنازلات المتبادلة بين الطرفين أي بين اقتصاديات البلدان الخمس والعشرون المكونة للمجموعة الاروبية مجتمعة واقتصاد بلد نامي منفرد.

[1].**بقاسم زايري . عبد القادر دربال**، الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الارو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر . cahiers du CREAD n 61 3 eme trimestre 2002

ثانيا: يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات تأثرا بدخوله اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بسبب الركود الذي يعرفه هذا القطاع والذي يعود إلى سوء استعمال إمكانات الإنتاج المتوفرة، ضعف الطلب الوطني، المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية للقطاع وتدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية ...الخ

ثالثا: إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية ومحلية .

رابعا: إن إلغاء الكلي للقيود والرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي ويدفع المستهلكين الى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها مما يضعف المنتوج الصناعي الجزائري وينعكس سلبا على مؤسسات الخاصة.

بالرغم من هذه الآثار إلى انه يمكن حصر الآثار الايجابية فيما يلي :

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في تقوية الهياكل الانتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الاروبية وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات.

- الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية.

- الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، من خلال انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف المصنعة،التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.

-جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق مما يجعل المؤسسات الجزائرية تعمل على رفع الكفاءة وتحسين نوعية انتاجها من خلال تدابير فنية وتقنية لمواجهة المنتوج الاروبي.

-استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الاروبية المفتوحة التي تتميز بحجم 450 مليون نسمة بالإضافة الى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الاروبي .

– الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعادات المالية التي يمنحها الاتحاد لشركائه مما يلزم الوزارات المعنية على رأسها وزارة التجارة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع آليات وميكانيزمات لتسيير ووتنفيذ هذه البرامج على ارض الواقع.

– العمل على إعادةتخصيص عوامل الإنتاج القطاعات التي تم تحريرها نحو النشاطات التي تتوفر على مزايا نسبية.

– **مبدأ حماية المنتوج الوطني**: إن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة من خلال اتخاذ تدابير في شكل استرجاع او زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

– ان تطبيق اتفاق الشراكة سيؤثر الى القطاع الزراعي فأوروبا تضمن 48%من منتوجاتنا الزراعية وتستقبل 78 في المائة من صادراتنا الزراعية وبعد تحرير المبادلات التجارية ستغزو المنتجات الاروبية السوق الجزائرية مع ضعف المنتوج الوطني إضافة الى الحواجز الغير جمركية التي تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه ويتعلق بالمعايير الاروبية كاشتراط المطابقة مع معايير البيئة والحماية.

المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية[1]:

في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1987 التحضير لاتفاقية تسيير المبادلات التجارية بين البلدان العربية، وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 فيفري 1981 بتونس، وتهدف هذه الاتفاقية الى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية وكذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة، وقد اعاد المجلس الاقتصادي الاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995، وفي اجتماع قمة رؤساء الدول العربية في جوان سنة 1996 تم التاكيد على تحقيق مشروع متمثل في البرنامج التنفيذي لوضع **المنطقة العربية للتبادل الحر** ابتداءا من جانفي 1998، وعلى

[1] .**منطقة التبادل العربي الحر** .**وزارة التجارة الجزائرية** www.commerce.gov.dz.

كل الدول العربية الراغبة في الانضمام وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية والالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف الى وضع منطقة التبادل الحر لمدة 10 سنوات ابتداءا من جانفي 1998 مع تخفيض للحقوق الجمركية ب 10 %كل سنة كما تبنى عدة مبادئ :

مبدأ المعاملة الوطنية العربية، مبدأ الشفافية،مبدأ تبادل المعلومات، مبدأ توحيد التعريفات والمعايير المتعلقة بتأسيس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي وتم وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة والمتمثلة في: لجنة المتابعة والتنفيذ، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ.

تقييم مآل الشراكة في إطار المنطقة العربية: لقد انضمت إلى المنطقة لحد الآن 19 دولة صادقت على اتفاقية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية وهي :الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، فلسطين والسودان، ولم تصادق بعد على الاتفاقية 03 دول وهي جزر القمر، جيبوتي، الصومال وتطبق البرنامج البرنامج التنفيذي لمنطقة التبادل العربي الحر 18 دولة باستثناء موريتانيا .

والجزائر على غرار البلدان العربية فقد اعلنت سنة 2004 رسميا من خلال المرسوم الرئاسي رقم 223 المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، حيث تقدمت بملف الانضمام للمنطقة العربية لدى الامانة العامة للجمعية العربية في 31 ديسمبر 2008 وبعد التزامها ببنود الاتفاقية بدات تستفيد من الاعفاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتداءا من 01 جانفي 2009، وتم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتبعة البرنامج التنفيذي التي تعمل بالتنسيق مع نقاط اتصال اخرى للدول الاعضاء في المنطقة .

خلاصة الفصل الثالث:

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على المفهوم الجديد للتنمية الاقتصادية في ضوء المستجدات العالمية والتي تندرج وفق منظور فعالية اقتصاد السوق والذي اصبح خيار عالمي واحدى مبادئ النظام العالمي الجديد،ذلك ان تحقيق التنمية الاقتصادية يقتضي الاستخدام الامثل للامكانيات المادية والبشرية للبلدان النامية خاصة الموارد الطبيعية التي يجب ان تستغل بشكل يحقق لها مصالحها الاقتصادية ،غير ان الدول تعاني من مشكل وهو عدم قدرتها على استغلال الموارد بالشكل المناسب بسبب قلة الخبرة التقنية وانعدام الاموال اللازمة، وفي هذا الاطار اقتنعت الدول النامية على ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق التنمية من خلال جذب الأموال والاستثمارات الأجنبية وتوفير الظروف الملائمة وتحسين مناخها الاستثماري بغرض جلب أكبر من المشاريع الاستثمارية، والجزائر على غرار البلدان النامية اجبرت على مسايرة هذا التطور العالمي، حيث مر اهتمام الجزائر بالاستثمار عبر مراحل ارتبطت بيساسات متباينة حملت في طياتها العديد من التغيريات وترجمت بسن العديد من القوانين يمكن تقسيمها الى قوانين قبل الاصلاحات والتي اتسمت بالرقابة والتوجيه على الاستثمارات الاجنبية وفقا للايدولوجية الاشتراكية وقوانين بعد الاصلاحات والتي تبنت مبدا الحرية الاقتصادية وفتح المجال للقطاع الخاص فمن المتعارف عليه ان تطوير القطاع ودعمه من شانه ان يساهم في تعزيز المرونة والتنمية الاقتصادية.

وحتى يكون القطاع الخاص قطاعا ديناميكيا وحيويا وتنافسيا فان ذلك يتطلب جذب الشركات العالمية من خلال ضمان بيئة ملائمة للاستثمارات العالمية وتحسين مختلف المؤشرات المتعلقة بها وخاصة مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الشافافية، مؤشر نشاط الاعمال ومؤشر المخاطر السياسية والاقتصادية، وعلى الحكومات ان تعزز الاطر الخاصة بسياسة الاستثمار كما ينبغي تلعب وكالات تشجيع الاستثمار دورا محوريا لتوطين الاستثمار وتذليل العقوبات امام المستثمرين الاجانب هذا من جهة ومن جهة فقدحاولت الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي بغية

جلب المزيد من الاستثمارات فعقدت عدة اتفاقيات دولية وعربية توجت بالشراكة الجزائرية الاورومتوسطية مع الاتحاد الاوربي وإنضمامها الى منطقة التجارة العربية مع الاتفاقيات المبرمة نحو انضامها الى منضمة التجارة العالمية، وسنحاول دراسة اثر هذا الانفتاح على الاقتصاد الجزائري من خلال **دراسة دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية** والذي سنتطرق اليه في **الفصل الرابع** .

الفصل الرابع:

القطاع الخاص في الجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل **مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، حيث بادرت الجزائر من خلال مخططاتها التنموية على دعم القطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة لنموه وقيادته للاقتصاد الوطني من خلال انتهاج عدة سياسات وبرامج اقتصادية تهدف الى تحسين البيئة الاستثمارية وفتح الأفاق أمام المؤسسات الخاصة وتحسين القدرات التنافسية من أجل تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص وتعزيز إسهامه في مختلف الأنشطة ، وحتى نتمكن من دراسة مؤشرات أداء القطاع في النشاط الاقتصادي سواء من حيث إسهاماته النسبية في الناتج المحلي أو حجم الاستثمارات ومن ثم قدرته على تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الخطة التنموية سنتطرق في هذا الفصل الى دراسة تحليلية لطبيعة وهيكلة القطاع الخاص في الجزائر مع ابراز دوره في دعم التنمية الاقتصادية ،كما سنتناول اهم المشاكل والعراقيل التي يواجهها من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى **مؤسسة سوبراك للبناء والتوزيع** ، حيث قسمنا الفصل الى خمسة مباحث رئيسية كما يلي :

المبحث الأول: التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: طبيعة وهيكلة القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: مشاكل القطاع الخاص، افاقه واستراتيجية تطويره.

المبحث الخامس: دراسة ميدانية لمؤسسة خاصة *سوبراك *SOPREC* للبناء والتوزيع.

المبحث الأول: التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري .

لقياس الأداء الاقتصادي في الجزائر وتقييم سياسة تطوير مناخ الاستثمار الخاص، نحاول استخدام مجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية والتي صنفناها إلى مؤشرات اقتصادية ، اجتماعية وأخرى نقدية من خلالها يمكننا تحليل واقع وحالة الأداء الاقتصادي الجزائري من جميع جوانبه.

المطلب الأول: تحليل المؤشرات الاقتصادية.

تساعد المؤشرات المرتبطة بالدخل الفردي ومعدل نمو الناتج على اتخاذ القرارات وتوجيه سياسة الحكومة من خلال ترتيب أولويات الإنفاق العام حيث تصدر تلك المؤشرات بشكل منتظم وبصورة دورية (سنوية ، ربع سنوية، شهرية أسبوعية) ومنها :

1.1-الناتج الوطني ومعدل النمو: بلغ النمو الاقتصادي الجزائري الحقيقي حوالي 3.8 % في سنة 2015 في فترة انتعاش المحروقات الى أن هذه الوتيرة أصبحت تقل خلال السنوات المقبلة خاصة سنتي 2019 و2020 بسبب التداعيات الناتجة عن وباء **كورونا 19** الذي انعكس على الانشطة في القطاع غير النفطي نتيجة اغلاق النشاط الاقتصادي، حيث شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق **اوبك +** المتضمن خفض كميات الانتاج ما اسفر عن تراجع في مستويات انتاج النفط الخام بنسبة 12 % في عام 2020، حيث تراجع الانتاج من 1023 الف برميل يوميا في عام 2019 الى 899 الف برميل يوميا في عام 2020 ،[1]و أدت هذه العوامل الى انكماش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.4% سنة 2019 ، ومن المتوقع ان يحقق الناتج الوطني في الجزائر ارتفاعا نسبيا في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2022 زيادة مستويات الانتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في اطار خطة تمتد على مدى خمس

[1] **تقرير افاق الاقتصاد العربي** ، الاصدار الثالث عشر ، ابريل 2021 .

سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار وهو ما سوف يساهم في زيادة مستويات الانتاج والمبيعات، وفي ذات السياق يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تتمثل في استمرار بقاء الاسعار العالمية للنفط في مستويات منخفضة نسبيا وتراجع الاحتياطات الاجنبية مما يستوجب تسريع وتيرة الاصلاحات من اجل مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية ما سيضغط على افاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال العامين 2021-2022 .

جدول رقم4-1: يبين تطور معدلات نمو الناتج بعد الإصلاحات الاقتصادية من الفترة 2011-2019 %

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8	%3.2	% 1.3	%1.4	%0.8
معدل نمو الناتج خارج المحروقات	6.3	7.2	7.3	5.7	5.0	%2.6	% 2.3	%3.0	%2.4
معدل الإنتاج الداخلي الخام	2.5	3.2	2.5	3.7	3.8	%3.3	% 1.6	%0.9	%0.6
العجز في الموارد	+ 1546.6	+ 1437.3	+556.4	165.2-	- 2104.4	/	/	/	/

Sourece: Les comptes nationaux trimestriels 101 trimestre 2020 n894 www.ons.dz

من خلال الجدول **رقم 4-1** يمكننا تفسير أهم التطورات التي شهدها معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2019، حيث بلغ النمو الاقتصادي الجزائري 0.8 %، سنة 2019 مقابل 1.2 %، سنة 2018 حسبما أشارات إليه المعطيات الموحدة للديوان الوطني للإحصائيات، أما بالنسبة لنمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات فقد بلغ 2.4 %، عام 2019 مقابل 3 %، سنة 2018 والمعدل يشكل بحسب الديوان * **أداءا ملموسا** * وأضاف ذات المصدر في نشراته حول الحسابات الاقتصادية من 2011 إلى 2019 أن النمو في عام 2019 كان * **ايجابيا على الرغم من ظرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وانخفاض احتياطات النقد الاجنبي،و كذلك تراجع النمو في قطاع المحروقات** *و كان معدل النمو مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والري والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية والصناعة

والخدمات ، كما أشار أن قطاع الفلاحة قد سجل نموا بنسبة 2.7 % في عام 2019 مقابل 3.5 %، في سنة 2018 بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات ووالأشغال العمومية البترولية نموا بنسبة 3.8 % وهو معدل ثابت مقارنة بالعام الماضي، هذا وسجل قطاع الصناعة نمو بنسبة 3.8 % عام 2019 وهو ما يمثل تقريبا نمو عام 2018 3.9 % بينما شهدت الخدمات نموا بنسبة 3 %، وقد انخفض معامل انكماش الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.9 % في أعقاب الانخفاضات الحادة في أسعار قطاع المحروقات في حين انتقل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات من 31.4% في عام 2018 الى 7.8- % في عام 2019 في ذات السياق انخفضت في سنة 2019 القيم الاسمية لصادرات المحروقات وبذلك بلغت قيمة الصادرات 33.2 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في 2018 بانخفاض قدره 14.9 %، كما تراجع متوسط سعر الخام الجزائري من 70.9 دولار في عام 2018 الى 64.7 دولار عام الماضي أي بتراجع سعر البرميل 8.7 % وحسب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فقد ارتفع هذا الأخير من 4119.6 دولار في عام 2018 إلى 3940.0 دولار في عام 2019 ،أما فيما يتعلق بالجانب الاستثمار فقد أشار الديوان إلى أن التطور في حجم تكوين رأس ما المال الثابت الإجمالي بلغ 1 % في عام 2019 مقابل 3.1 % في عام 2018 وانخفض بنسبة 3.7 % ليبلغ 7904.6 مليار دج في 2019 مقابل 8211.3 مليار دج في العام السابق، وظل معدل التراكم الاقتصادي مرتفعا في عام 2019. لان حجم تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الناتج الداخلي الخام بلغ 38.7 بالمائة ،

ما يكشف عن* جهد استثماري كبير ، لكنه لا يزال استثمارا في البنية التحتية والذي يبقى من عمل الدول*[1].أما بالنسبة للتجارة الخارجية في السلع والخدمات فقد تميزت بانخفاض حجم الواردات بنسبة 6.9 % و60.1 للصادرات في عام 2019 مقارنة بعام 2018 وسجل الاقتصاد الجزائري نموا ب 1.3 % في عام 2017

[1] موقع الحياة العربي ، تصفح الموقع 10.00سا بتاريخ 02.02.2022www.elhayetalarabia.nd

و3.2 % في عام 2016 بينما بلغ إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات على التوالي 2 بالمائة و2.2 % خلال نفس السنوات .

الجدول رقم 4-2: تقسيم حجم السعر الناتج الداخلي الخام الخاص بالإنتاج حسب القطاعات الكبرى للنشاط الإقتصادي من سنة 2018 إلى 2019 القيمة = بالمليار دج ، الحجم = الإختلاف في %،

تعيين القطاعات الكبرى	2018		2019	
	القيمة المضافة بالقيمة	زيادة الحجم	القيمة المضافة بالقيمة	زيادة الحجم
الفلاحة والحراجة والصيد	2421.6	3.5	2529.1	2.7
المحروقات	4548.8	-6.4	3990.4	-4.9
الصناعة	1109.4	3.9	1165.7	3.8
البناء والأشغال العمومية والمياه بما في ذلك الخدمات والأشغال البترولية	2346.6	5.2	2492.0	3.8
الخدمات التجارية	5479.4	3.6	5583.9	3.0
مجموع المجال الاقتصادي الحقيقي	15905.6	1.3	15761.0	0.9
الضريبة على القيمة المضافة	1219.7	-0.1	1259.1	- 1.9
الحقوق والضرائب على الواردات	324.2	-12.0	255.4	- 1.8
الإنتاج الداخلي الخام	17449.5	0.9	17375.5	0.6
الخدمات الغير التجارية	3002.8	2.8	3052.8	1.8
الإنتاج الداخلي الخام	20452.3	1.2	20428.3	0.8

-2- الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة فصلية للإحصائيات، الفصلالأول2019، رقم 93.

- ONS, L' ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, Résultats 2015-2017, édition 2018, n°48

02- تطور المجاميع الاقتصادية في ظل جائحة كورونا :

جدول رقم 4-3: تطور المجاميع الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018-2021

	2018	2019	2020	2021
معدل النمو %	1.4	0.8	5.2-	6.2
معدل الناتج بالمليار دولار أمريكي	173.8	172.8	178.8	181.6
الناتج لكل ساكن بالدولار الأمريكي	4081	3980	4039	4033
معدل التضخم %	4.3	2.0	3.5	3.7
معدل البطالة %	11.7	11.4	15.1	13.9

رصيد الميزانية % من الناتج	4.5-	5.1-	15.0-	10.1-
حجم الديون الكلية % من لناتج	38.3	46.1	49.2	52.5
الحساب الجاري م%ن الناتج	9.6-	9.6-	18.3-	17.1-

La**Source** - Rapport Economique Algérie, département fédéral les affaires étrangère, DFAE, représentation suisse a : Alger, Aoute 2019 Juillet 2020, Date de dernier mise a jour 15/08/2020, Formulaire CH@WORLD:A754. www.s.ge.com »filles free

من خلال الجدول **رقم 4-3** المتضمن نسبة التطور للمجاميع الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري والتي تظهر لنا حجم التوقعات إلى غاية 2021 وفقا للتقرير **الفدرالية للقضايا الخارجية**، حيث تتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 6.2 % سنة 2021 وفي المقابل ارتفاع معدل الناتج الذي يصل إلى 181.6 دولار أمريكي مقارنة بالسنة 2020 - 2019، كما تتوقع انخفاض معدل البطالة إلى 13.9 % مقارنة بسنة 2020 بسبب الظروف الاقتصادية والصحية والتي شهدها العالم بسبب جائحة كورونا، أما بنسبة لمعدل التضخم فسيشهد انخفاض قليل مقارنة بسنة 2018 حيث سيبلغ نسبة 3.9 %،و هذا بسبب تراجع الإنتاج الوطني وارتفاع المستمر في الأسعار وسيحافظ على نفس الاتجاه التصاعدي خلال الأعوام 2021،2023،2022 حيث يمكن أن يصل المتوسط إلى 4.59 %، أما بنسبة لرصيد الميزانية فسيشهد انخفاض مقارنة بسنة 2020 حيث سيبلغ 10.1 % مقارنة بسنة 2020، وهذا التقلص في الناتج المحلي الخام راجع إلى القطاعات التي تأثرت تأثرا شديدا بالأزمة، حيث أن الدول الكبيرة المستوردة للنفط والتي تضررت من **فيروس كورونا** قد اتخذت تدابير الحجر الشامل وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في الطلب، فانهارت أسعار النفط إلى مستوى منخفض جدا، حيث عرف نمو قطاع الطاقة انكماشا وصل إلى 3.87 % سنة2020، ويتوقع أن تبلغ صادرات الجزائر من المحروقات 21.8 مليار دولار خلال نفس السنة وفق سعر سنوي متوسط قدره 40 دولار للبرميل الواحد أما بالنسبة للقطاعات الأشغال العمومية والسكن وخدمات السوق والصناعات فهي الأخرى ستعرف انكماشا لنفس الأسباب وفق ما جاء في التقرير وأن القطاع الوحيد الذي سجل نموا هو قطاع الفلاحة بنسبة 1.5 % عام 2020، وفقا لهذه المعطيات من اجل معالجة الوضع الاقتصادي أعدت

الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستشراف تقريرها الأول حول الإنعاش الاقتصادي الذي يتطرق لأهداف **ومخطط الإنعاش الاقتصادي 2020–2024** وذلك لإخراج البلاد من التبعية الاقتصادية للمحروقات من خلال مايلي:

أهداف المخطط[1] : الأمن الغذائي ، الأمن الطاقوي ، رأس المال البشري والشباب .

و بناءا على فرضية حصول انتعاش تدريجي في النشاط بدءا من الثلاثي الأول من عام 2021 ، يشير التقرير إلى أن العديد من القطاعات الاقتصادية ستسجل اداءا ملحوظا وأن معدل نمو الناتج المحلي الخام سينتقل من 3.98 % في عام 2021 إلى 4.3 % بين 2023 و2025، كما يمكن أن يحقق قطاع المحروقات معدلات نمو قياسية تبلغ 10.6 %عام 2021، و8 % سنة2022 ومتوسط 3.28 % خلال الفترة المتبقية 2023-2025، وأشار التقرير إلى أن عزم الحكومة على تطوير قطاع الصناعة قد يسمح بتسجيل نمو قدره 5.9 % سنة 2021، وستسمح السياسة المتبعة تسجيل ارتفاعا للإنتاج بنسبة 7.10 % سنة 2022 واستقرارا بنسبة 7 % خلال الفترة المتبقية 2023-2025، أما بخصوص قطاع الفلاحة الذي يعتبر شديد الارتباط بالظروف المناخية ، فقد يسجل ارتفاعا بنسبة 3.45% سنة 2021 و5 % خلال الفترة 2022 و2025 ، في حين يرتقب أن يعرف قطاع الأشغال العمومية والبناء والري منحى معاكسا إذ سيسجل نموا بنسبة 4.45 %خلال الفترة 2021-2025 وعلى صعيد المبادلات التجارية، من المنتظر أن تتميز سنة 2021 ببداية تغيير توجهات الميزان التجاري كنتيجة مزدوجة لارتفاع الصادرات من جهة وتراجع الواردات من المواد من خلال ترشيدها واستبدالها تدريجيا بالمنتجات الوطنية من جهة أخرى حيث يرتقب أن يسجل الميزان التجاري فائضا اعتبارا من سنة 2023 من خلال رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات الذي يعتبر تحد أخر للاقتصاد الوطني، وأشار ذات التقرير أن الهدف المنشود من خطة الإنعاش هو تحقيق 05 مليار دولار نهاية 2021 في مجال التصدير خارج المحروقات 2020 لاسيما تقليص الواردات

[1] **تقرير وكالة الإنباء الجزائرية**، خطة الإنعاش الاقتصادي : أفاق واعدة لاقتصاد متنام الاثنين 2021/01/02 13.35 **www.aps.dz**

ب 10 مليارات دولار ، هذا ويتوقع التقرير من خلال الإستراتيجية المتبعة والقائمة أساسا على ترشيد النفقات العمومية بتقليص عجز رصيد الميزانية من حيث نسبة الناتج الداخلي الخام من 12.6- % سنة 2020 إلى 10.8- % في سنة 2025 .هذا وستشكل الإيرادات الجبائية المورد الأساسي بمعدل مساهمة قدره 50 %خلال 2021-2025 .

الجدول 4-4 :تطور المجاميع الاقتصادية خلال الفترة 2013 -2017.

	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الناتج الداخلي	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8	18906.6
إجمالي الإنفاق الداخلي	16180.3	17522.8	18933.6	19890.5	/
الاستهلاك	8956.7	9674.4	10467.4	11063.7	/
العمومي	3186.9	3409.7	3613.4	3613.4	7446.0
الخاص	5796.8	6264.7	6.854.0	7446.0	/
الاستثمار الخام	7223.6	7848.4	8.466.2	8826.8	/
إجمالي تكوين رأس مال ثابت	5690.9	6446.7	7041.7	7467.3	/
تغير المخزونات	1532.7	1401.7	1424.5	1359.5	/
إجمالي الادخار الداخلي	7691.2	7554.2	6234.7	6343.1	/
بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي					
إجمالي الناتج الداخلي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
إجمالي الإنفاق الداخلي	97.2	101.7	113.4	114.3	/
الاستهلاك	53.8	19.8	21.6	20.8	/
العمومي	19.1	36.4	41.0	42.8	/
الخاص	34.7	36.4	41.0	42.8	/
الاستثمار الخام	43.4	45.6	50.7	50.7	/
إجمالي تكوين رأس مال ثابت	34.2	37.4	42.2	42.9	/
تغير المخزونات	9.2	8.1	8.5	7.8	/
إجمالي الادخار الداخلي	46.2	43.8	37.3	36.4	/

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، من اعداد الباحثة.

المطلب الثاني: تحليل المؤشرات النقدية، التضخم ،سعر الصرف

أولا: التضـــخم :[1]

جدول رقم 4-5 يبين معدل تطور التضخم خلال الفترة 2011-2021%.

النسبة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	%3.9	4.5%	8.9 %	%2.9	4.8	6.4	5.9	%4.3	%2.0	%3.5	%3.7

المصدر : إحصائيات البنك الدولي ،بنك الجزائر ، من إعداد الباحثة .

الشكل رقم 4-1: يبين معدل تطور التضخم خلال الفترة 2011-2021%.

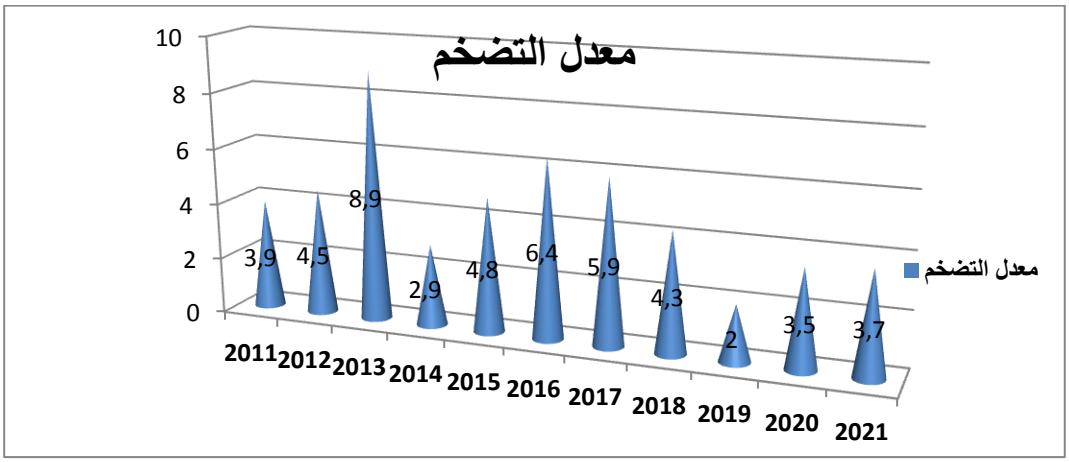

المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على إحصائيات البنك الدولي، بنك الجزائر ،.

من خلال **الشكل رقم 4-1** الذي يبين لنا تطور معدل التضخم خلال الفترة 2011 -2021 سجل معدل التضخم أعلى مستوياته سنة 2016 حيث ارتفع من 2.9 % سنة 2014 إلى 6.4 **%** سنة 2016 وانخفضت وتيرة هذا الارتفاع تدريجيا سنتي 2017 و2018 حيث سجل معدل التضخم 5.9%و 4.3% مقارنة بسنة 2016 ليصل الى 2 % سنة 2019 ، غير انه سجل ارتفاعا سنة 2020 حيث بلغ 3.5%و 3,7 %سنة 2021 ،و

[1]. بنك الجزائر، التقرير السنوي **2017**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية **2018**

جاء ذلك كمحصلة لارتفاع اسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات ، الملابس ، الاحذية ، الاثاث، المفروشات، النقل ، الاتصالات، التعليم، الثقافة، الصحة والسكن، اما بالنسبة لعام 2022 من المتوقع ان يبلغ معدل التضخم نحو 3,4 % في ضوء التحديات التي تواجه تنظيم الاسواق الداخلية ، والتاثيرات الناتجة عن تذبذب اسعار صرف كل من الدولار والاورو، الى جانب اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستيراد في تلبية احياجاته الأساسية من السلع النهائية والوسيطة مما يجعله أكثر تاثرا بالتضخم وبتراجع أسعار النفط في السوق العالمية .

ثانيا: ميــزان المدفـوعات:

ارتفعت الواردات من السلع من 37.4 مليار دولار في 2009 الى 59.7 مليار دولار في 2014، وقد أدى هذا الارتفاع القوي للواردات من السلع في 2014 إلى أول عجز منذ أوائل سنة 2000 في حساب الجاري،[1] وكذا الإجمالي لميزان المدفوعات على الرغم من مستوى عالي لأسعار البترول قارب 100 دولار للبرميل، نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول والصادرات من المحروقات في 2015 و2016 55.1 %الى جانب المستوى الذي وصلت إليه الواردات من السلع ، على الرغم من انخفاضها في 2015 و2016 17.1 %، عجز جد مرتفع في الحساب الجاري وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات يفوق 16 %من إجمالي الناتج الداخلي في 2015 و2016، وقد سمح ارتفاع أسعار البترول في 2017 20.2 بالمائة وكذا الصادرات من المحروقات بتقليص عجز الحساب الجاري إلى 12.6 %من إجمالي النتاج الداخلي، لكن يبقى هذا المستوى من العجز مرتفعا ما يستوجب جهود إضافية وموجهة للخفض من الاستيعاب المحلي على المدى القصير وذلك لضمان استمرارية ميزان المدفوعات، حيث عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من البترول والذي تجاوز 100 دولار بين 2011 و2014 انخفاضا حادا في 2015 و2016 ليصل إلى 53.07 دولار و54.01 دولار على التوالي.

[1].د. بغداوي جميلة، أ. بوكرشاوي براهيم، أ ناويس أسماء، أثر الإنفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02/جوان 2016

أدى الانتعاش في أسعار البترول في 2017 إلى زيادة قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 بواقع 18.9 %، وانتقلت الصادرات من المحروقات من 27.92 مليار دولار في 2016 إلى ما يقارب 33.20 مليار دولار في 2017، وبلغت الصادرات من المحروقات أعلى مستوى لها في الثلاثي الرابع من سنة 2017 أي 9.27 مليار دولار مقارنة بمتوسط ثلاثي قدره 7.98 مليار دولار خلال الثلاثيات الثلاثة الأولى من نفس السنة وسجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الرابع على التوالي بعد أكثر من من 15 عاما من الفائض، في حين تقلص هذا العجز بشكل واسع في 2017 بالغا 21.85 مليار دولار مقابل 26.22 مليار دولار في 2016 27.29 مليار دولار في 2015 نسبة الى إجمالي الناتج الداخلي ، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات 12.8 %في 2017 16.5 في 2016 وهو ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل الوطني المتاح او عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار، وفي هذا الاطار وبهدف احتواء الازمة وتداعيات كوفيد 19 بادرت السلطات الجزائرية بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد الوطني تم على اثرها خفض سعر الفائدة الى 3 %كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات ، وبنهاية عام 2022 يتجه بنك الجزائر الى تقييد السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية [1]

ثالثا : احتياط سعر الصرف:

أدت العجوزات المعتبرة في ميزان المدفوعات في سنة 2015 و2016 والعجز الأقل حدة في سنة 2017 إلى تراجع حاد في لاحتياطات الرسمية لسعر الصرف، حيث انتقلت الاحتياطات من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144.3 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016 وانتهت عند 97.33 مليار دولار نهاية 2017، ويفسر المستوى الذي وصلت اله هذه الاحتياطات قدرة مقاومة

[1] **تقرير افاق الاقتصادي العربي** ، مرجع سبق ذكره .

الاقتصاد الوطني تجاه انخفاض الحاد لأسعار النفط منذ جوان 2014، ولهذا السبب علاوة على ضرورة الحفاظ على مستوى ملائم المعبر عنه بعدد أشهر الاستيراد وفقا للمسارات الدولية الجيدة ، يصبح من الضروري ان يتم توجيه هذه الاحتياطات من الصرف أساسا نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المسوق في الصناعات المعملية والخدمات الإنتاجية باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات[1] .

أما بالنسبة للدينار الجزائري، ففي ظرف يتميز بشبه استقرار لأسعار الصرف الاورو / الدولار بأسعار الصرف لنهاية الفترة في أسواق الصرف الدولية بين جوان 2016 وجوان 2017 ، ففي سنة 2017 أدى ارتفاع سعر صرف الاورو مقابل الدولار 12.3 %و مقابل عملات البلدان المتقدمة والناشئة إلى نفس اتجاه تطور سعر السعر الاورو مقابل الدينار ، حيث انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3.3 %مقابل الاورو في 2017 مقابل انخفاض ب 0.8 %بين 2015 و2016 مقابل الدولار الأمريكي، وانتقل سعر الصرف الدينار من 109.4654 دينار جزائري للدولار الواحد في 2016 الى 110.9610 دينار في 2017 أي انخفاض طفيف قدره 1.4 %مقابل انخفاض ب 8.2 في سنة السابقة[2] .

و انخفضت قيمة الدينار بنسبة 15.4 %مقابل الاورو وبنسبة 3.8 %مقابل الدولار بين نهاية ديسمبر 2016 وديسمبر 2017 حدثت الانخفاضات المعتبر في سعر صرف الدينار في السداسي الثاني من 2017 حيث سجلت -10.5 %و -6.2 %مقابل الاورو والدولار على التوالي .

[1] .**بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

[2] .**بنك الجزائر**، مرجع سابق.

المطلب الثالث: تحليل المؤشرات المالية، النفقات، الإيرادات والعجز.

عجز الميزانية :عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن هدف السياسة المالية بقياس نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن إدارة العجز في الموازنة تتم من خلال الظغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات .

لقد أدى ارتفاع متوسط سعر البترول من 45 دولار للبرميل في 2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل في 2017 وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية ومع استقرار للنفقات العمومية، فقد عرف العجز تقلصا حاد منتقلا من 12.6 %من إجمالي الناتج الداخلي الى 6.4 %من إجمالي الناتج الداخلي في 2017، وعلى عكس السنوات السابقة التي كان فيها تمويل العجز من خلال اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات علاوة على أخر اقتطاع الذي استنفذ الصندوق كليا والذي بلغ 784 مليار دينار ،تم اللجوء إلى التمويل من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي .

1. إيرادات ونفقات الميزانية:

في سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دينار مقابل 5110.0 مليار دينار في 2016 أي بارتفاع يقارب 21 %، ونجم هذا الارتفاع المعتبر في إجمالي الإيرادات نتيجة ارتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55 %وما يقارب 45 %للإيرادات خارج المحروقات، ومن بين الارتفاع الذي عرفته هذه الأخيرة والمقدر ب 481.3 مليار دينار يعود إلى 309.8 مليار دينار منه أي 64.3 %إلى تزايد أرباح بنك الجزائر واستقرت النفقات الكلية نسبيا إذ لم ترتفع سوى ب 1.3 %مقابل تراجع ب 4.7 %في 2016، من حيث المبلغ استقرت هذه النفقات عند 7389.3 مليار دينار مقابل 7297.5 مليار دينار في 2016 ، ونتج عن هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية3.8 % على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال بـ 3.0 %، نسبة إلى إجمالي الناتج

الداخلي انخفضت النفقات الكلية في سنة 2017 إلى 39.1 %مقابل 41.9 %في سنة 2016 بالمثل عرفت النفقات الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخارج المحروقات انخفاضا لتبلغ 48.3 %مقابل 50.7% في 2016، وتضمن قانون المالية العامة لعام 2021 زيادة في النفقات العامة بنسبة 10 %لتسجل نحو 8113 مليار دينار جزائري ، فيما قدرت الايرادات بنحو 5413 مليار دينار جزائري، تشكل منها الايرادات النفطية نحو 43 %، ومن المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة الى 2700 مليار دينار نحو 13.5 %من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021 مقابل عجز بلغ 2380 مليار دينار 13 %من الناتج المحلي الاجمالي للعجز المسجل عام 2020 ، هذا وتضمن قانون المالية العديد من الاصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية ،و بناء اقتصاد قوي ومتنوع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها اعفاءات ضريبة لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الاجنبي ،و منح مزايا ضريبةلحفز حاضنات الاعمال، وتشجيع الشركات على ادراج اسمها في البورصة.

جدول 4-6: وضعية عمليات الخزينة العمومية بملايير الدينارات خلال الفترة 2013 إلى 2017

	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي إيرادات الميزانية	5957.5	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8
اجمالي نفقات الميزانية	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3
رصيد الميزانية	66.6-	1257.3-	2553.2-	2178.4-	1206.5-
الرصيد الاجمالي	143.7-	1375.3-	2621.7-	2245.3-	1662.2-
الرصيد الخارجي الجاري	94.26	766.06-	2741.76-	2859.25-	2446.44-
الميزان التجاري	783.66	18.86	1808.93-	2196.67-	1593.31-
الصادرات	5144.43	4818.21	3455.04	3212.77	3841.73
الواردات	4360.77-	4799.35-	5263.97-	5409.44-	5435.04-
رصيد حساب راس المال	85.70-	287.28	21.67-	34.91	31.97
الرصيد الإجمالي	8.56	478.77-	2.763.43-	2.824.34-	414.48-

المصدر : المديرية العامة للخزينة، بنك الجزائر- من اعداد الطالبة .

المطلب الرابع: تحليل المؤشرات الاجتماعية، البطالة والتشغيل.

فيما يخص التشغيل والبطالة: لم يصحب النمو الطفيف خارج المحروقات بتحسن في نسبة البطالة التي ارتفعت إلى 17.7 % من القوى العاملة أي ما يعادل 1.44 مليون عاطل عن العمل مقابل 10.5 % في 2016 وبالمثل ارتفعت نسبة البطالة عند الشباب 16-24 سنة إلى 28.3 % في 2017 مقابل 26.7 % في 2016.

جدول رقم4-7: تطور معدل البطالة ومعدل النشاط خلال الفترة 2011 – 2021 بالنسبة المئوية%.

التعيين	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النشاط (%)	40.0	42.0	43.2	40.7	41.8	41.8	41.8	41.8	41.8	41.8	41.8
معدل البطالة (%)	10.00	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4	15.1	13.9

SOURCE:- ONS, L' ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, Résultats 2015-2017, édition 2018, n°4

الشكل رقم 4-1: تطور معدلات البطالة ومعدل النشاط خلال الفترة 2011 الى 2021 %.

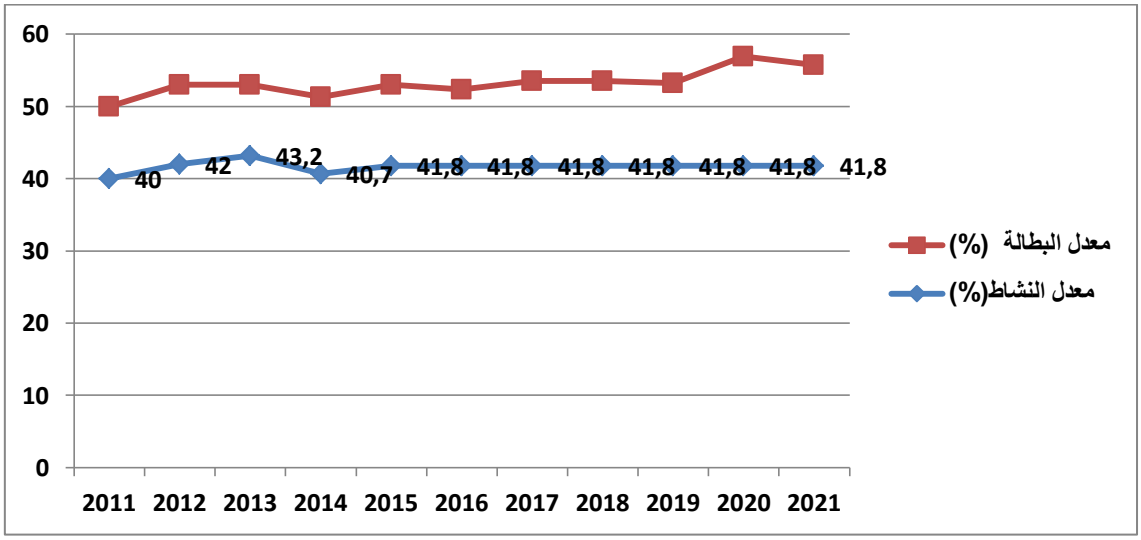

المصدر : ONS, L' ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, Résultats 2015-2017, édition 2018, n°48

فمن خلال **الجدول رقم 4-7** نلاحظ أن هناك علاقة عكسية تربط معدل النشاط بمعدل البطالة فكلما كان معدل النشاط مرتفع كان معدل البطالة منخفض والعكس صحيح فحسب المعطيات المبينة في الجدول فان معدل النشاط خلال السنوات 2012،2011، 2013 شهد ارتفاعا من 40 %سنة 2011 الى 42 %سنة 2012 إلى 43.2 %سنة 2013، وفي المقابل شهد معدل البطالة انخفاضا نسبيا حيث بلغت سنة 2011 10 %لتصل

الى 9.8%سنة 2013، في حين شهدت السنوات 2015، 2016، إلى غاية 2021 استقرار في معدل النشاط بلغ 41.8 %، بينما شهدت معدلات البطالة ارتفاعا ملحوظا بلغ أوجه سنة 2015 حيث وصلت إلى 15.1 %و يتوقع أن تصل الى 13.9 %سنة 2021، وهذا راجع إلى الأوضاع الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد إلى جانب التأثير الكبير لجائحة كورونا حيث تم غلق جميع النشاطات التجارية والاقتصادية خوفا من تأزم الوضع الصحي في البلاد .

جدول رقم4-8 :تطور معدل البطالة خلال الفترة 2010-2020 * الجزائر، تونس، المغرب *

الدول	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	9.8	10.6	11	10	11	11	11	11
تونس	15	15	15	16	16	16	16	16
المغرب	8	9	9	9	9	9	9	9

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي. المعهد اليونيسكو.

من خلال **الجدول** رقم **4-8** الذي يبين لنا مقارنة تطور معدل البطالة بين الجزائر، تونس والمغرب نلاحظ أن المعدل يميل نحو الارتفاع في كل من تونس والجزائر بينما هو مستقر في المغرب، حيث بلغ معدل البطالة في الجزائر 9.8 %سنة 2013 ليصل إلى 11% سنة 2020 وكذلك الأمر بالنسبة لتونس فقد بلغ معدل البطالة 15 %سنة 2013 واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 16 %سنة 2020، أما في المغرب فقد بلغت نسبة البطالة 8 %سنة 2013 وارتفعت ارتفاع طفيفا بنسبة 9 %سنة 2020 وهي منخفضة مقارنة بتونس والجزائر وذلك راجع إلى سياسة الاستثمار التي تنتهجها المغرب والتي فتحت الكثير من المجالات التشغيل التي وفرت العديد من مناصب الشغل ناهيك على الاعتماد على القطاع الخاص والاسثتثمارات الخاصة .

الجدول رقم 4-9 :توزيع السكان النشطون ، الشغل والبطالة حسب القطاعات خلال الفترة 2013 -2017 بآلاف

	2013	2014	2015	2016	2017
السكان النشطون	11964	11453	11932	12117	12298
الفلاحة	1141	899	917	865	1102
قطاعات الأخرى	10823	10554	11015	11252	11196
السكان النشطون فعلا	10788	10239	10594	10845	10859
الفلاحة	1141	899	917	865	1102
قطاعات الأخرى	9647	9340	9677	9980	9757
صناعة	1407	1290	1377	1465	1493
البناء والأشغال العمومية	1791	1826	1776	1895	1847
نقل واتصالات ، التجارة والخدمات	6449	6224	6524	6620	6417
العاطلون عن العمل	1175	1214	1338	1272	1440
نسبة مئوية من السكان النشطين	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2017 ، جويلية 2018 ص14

من خلال الجدول **رقم 4-9** نلاحظ انه خلال سنة 2013 بلغ حجم السكان الناشطين 11964 ألف نسمة ليرتفع سنة 2017 إلى 12298 ألف نسمة، وبذلك تميزت وضعية سوق العمل خلال الفترة 2013 - 2017 بارتفاع حجم السكان الناشطين اقتصاديا وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة وفئة الباحثين عن العمل في أن واحد، حيث بلغ إجمالي السكان المشتغلين 10788 سنة 2013 ليصل سنة 2017 إلى 10859 أي بنسبة 11.7 % من إجمالي السكان وتظهر نتائج التوزيع حسب القطاع تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع والذي يشغل حوالي 6417 ألف عامل يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعة وأخيرا القطاع الفلاحي، وبلغت فئة البطالين 1175 ألف شخص سنة 2013 ليرتفع العدد الى 1440 ألف شخص وبذلك ارتفع معد البطالة من 9.8 % سنة 2013 % ليصل إلى 11.7 %سنة 2017 و15.1 %سنة 2020 وبذلك تسجل ارتفاعا متزايد يعود أساسا الى تزايد معدلات البطالة لدى الذكور الذي بلغ 0.7 نقطة مقارنة فئة الإناث الذي قدر بـ 0.5نقطة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

و**عليه يمكننا القول**: أن مجموع التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري تؤكد حسب المعطيات الاحصائية أن الاداء الاقتصادي الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج النفطي مما يجعله **اقتصاد ريعي** بدرجة اولى يتاثر تأثرا كبيرا بجميع العوامل الداخلية والخارجية مما يجعل مهمة القطاع الخاص بالنهوض بالاقتصاد في ظل هذه المتغيرات صعبة ولكن ليست مستحيلة بتكاثف الجهود .

المبحث الثاني: نظرة عامة حول القطاع الخاص في الجزائر.

لاعتبارات عديدة أسندت الدولة الجزائرية عملية التنمية الاقتصادية للقطاع العام حيث أخذت على عاتقها مهمة توفير الخدمات الضرورية للمواطنين ولم يفسح المجال للقطاع الخاص ،لكن مع نهاية الثمينات أصبح من اللازم إقحام القطاع الخاص في عملية التنمية الأمر الذي أعطى له مكانة موازية مع القطاع العام ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي مر بها القطاع الخاص كما سنحاول التطرق إلى المميزات والخصائص التي تميز القطاع الخاص في الجزائر .

المطلب الأول: طبيعة ومميزات القطاع الخاص في الجزائر ومراحل تطوره

1. تعريف القطاع الخاص في الجزائر:

يمكن تعريفه على انه **القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن،**[1] وفي هدا الصدد يمكن أن نميز بين قطاعين جزئيين : قطاع خاص منظم يعمل في إطار تنظيمي ويملك حسابات نظامية، وقطاع خاص غير منظم يضم منشات عديدة تمثلها الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في الحدود العائلية أو المحلية حيث غالبا ما تختلط الملكية بالإدارة باعتبار إن ملكية المنشاة تكون في يد الفرد او العائلة، وما يميز هدا الصنف من القطاع أنه لايملك حسابات نظامية .

[1]. **إكرام مياسي** ، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 105.

2. مميزات القطاع الخاص في الجزائر: يمكننا إبراز أهم الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص في الجزائر كما يلي :

- يغلب على القطاع الخاص في الجزائر والمؤسسات الخاصة **الطابع العائلي** أين تعود ملكية المؤسسة لرب العائلة ثم الأبناء ثم الأقارب وغالبا ما يكون المحاسب هو الشخص الأجنبي عن العائلة، وهذا النمط يؤثر على تسيير المؤسسات الخاصة حيث أن اتخاذ أي قرار لا يكون إلا باستشارة العائلة حتى خارج المؤسسة، حيث أظهرت دراسة أشرف عليها الديوان الوطني للإحصائيات من مارس 2011 بان النسيج الاقتصادي تهيمن عليه صفة الشخص الطبيعي بنسبة 90.6 %و 9.4 لصفة الشخص الاعتباري أي مؤسسات مما يجعل الأغلبية المطلقة للمؤسسات الجزائرية هي مجرد مؤسسات مصغرة عائلية في اغلب الأحيان.[1]
- تأخذ المؤسسات الخاصة في الجزائر **شكلا قانونيا** حيث تختلف طبيعة التسيير من شكل لأخر منها الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، شركة التضامن، شركة ذات الأسهم ....الخ ، وحسب تقرير المركز الوطني للسجل التجاري فقد بلغت المؤسسات الخاصة التي اختارت شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة نسبة 50 %، ويمكن تفسير لجوء المؤسسات لاعتماد هذا الشكل القانوني لكونه سهل الإنشاء كما يسمح بإشراك رؤوس الأموال من مصادر مختلفة آو عائلية بالدرجة الأولى وتقل نسبة اللجوء إلى شكل المؤسسات ذات الأسهم نظرا لكثرة عدد المؤسسين الذين يقدرون بسبعة07 مساهمين على الأقل .
- من خصائص القطاع الخاص في الجزائر هيمنة **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** على تشكيلة المؤسسات حيث ارتفع عدد المؤسسات الناشطة بالجزائر خلال السداسي الاول من 2019 بـ 7.2 %مقارنة بالفترة ذاتها لسنة

[1]. الموقع : akhbareldjazair. Com بتاريخ 2018/07/29. التصفح 03.11.2020 الساعة 20.40 سا.

2018 الى 1.171.945. مؤسسة + 78.755 مؤسسة، حيث يتشكل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1.171.701 مؤسسة خاصة مقابل 244 مؤسسة عمومية تنشط في مجملها بدرجة اكبر في قطاع الخدمات بنسبة 54.1 %و البناء والأشغال العمومية ب 28.54 % والصناعات التحويلية 15.48 % ثم الفلاحة 1.12 % والمحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المرتبطة ب 0.46 %[1]

- يتميز القطاع الخاص في الجزائر باستقطابه عدد كبير من العمالة فحسب دراسة مسحية أجراها **الديوان الوطني للإحصائيات** حول وضعية سوق العمل لسنة 2018 فانه يشغل القطاع الخاص 6.95 مليون عامل أي 63 % من إجمالي العمالة في البلد مقارنة بالقطاع العام الذي يشغل 4.09 مليون عامل أي 37 %من السكان المشتغلين والذين يقدر عددهم ب 11.048 مليون عامل من 9.073 مليون رجل أي 82.1 %1.975 مليون امرأة أي بنسبة 17.9 %، كما تشير بيانات الديوان انه ما يقرب من 7 من أصل 10 عمال هم أجراء أي بنسبة 69.6 % علما أن هذه النسبة هي أعلى في الوسط النسائي حيث تقدر ب 75.3 %كما يتميز العمل النسوي بتمركزه الكبير في القطاع العام والذي يمتص 57.4 %من مجموع القوى العاملة النسائية مقارنة بنسبة 42.6 %في القطاع الخاص .[2]
- إن الإحصائيات المتعلقة بتواجد المؤسسات المشكلة للقطاع الخاص غير كاملة ودقيقة وذلك لتوجه العديد من المؤسسات إلى القطاع الموازي وهذا ما يميز القطاع الخاص في الجزائر حيث إن العديد من المستثمرين يلجؤون إلى النشاط غير الرسمي لتفادي العراقيل والمشاكل خلال ممارستهم لنشاطهم التجاري بصفة رسمية حيث أحصت وزارة التجارة سنة 2012 حوالي 1268 سوقا موزيا 39984 متدخلا في هذه الأسواق مما جعل وزارة التجارة تقوم

[1]. **سميرة عبد المؤمن**، تقرير رسمي: استثمارات أجنبية في الجزائر خلال السداسي الأول 2019.بتاريخ 2019/12/21 الموقع : akhbareldjazair. Com التصفح 2020/12/09.

[2]. الموقع : akhbareldjazair. Com مرجع سابق.

بتدابير لمراجعة ظاهرة التجارة الموازية [1]. واظهر تقرير رسمي أن عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بلغ نحو 4.6 ملايين عامل نهاية جوان 2019 ويمثل ما يقرب من نصف إجمالي القوى العاملة في الدولة، وأن نسبة الرجال من إجمالي العاملين في القطاع غير الرسمي بلغت 81.2 % والنسبة المتبقية البالغة 18.8 بالمائة من النساء، مشيرا إلى أن نسبة العاملين لحسابهم الخاص بلغت 12 % .

كانت وزارة العمل قد كشفت في أوت **2020** عن تضرر نحو نصف مليون عامل من جائحة كورونا الجديد التي أثرت سلبا على الأنشطة الاقتصادية في الدولة ، حيث أجرى إحصاء 200 ألف عامل من دون مداخيل مالية منذ مارس الماضي و50 ألفا فقدو عملهم نهائيا و180.000 عامل شهدت رواتبهم تأخرا بين شهرين وثلاثة أشهر فيما توقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ارتفاع عدد البطالة الى أكثر من 20 %[2]

.**3.تطور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائر** : لقد شهد الاقتصاد الجزائري مراحل عديدة وتحولات عميقة والتي دفعت إلى إحداث تغيرات شملت جميع القطاعات الاقتصادية والقطاع الخاص هو من ضمن القطاعات الذي مر بعدة مراحل ليصل إلى المكانة التي يحتلها حاليا حيث سنحاول التطرق إلى أهم الفترات التي واجهته كما يلي :

1.**مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر**: ا **مرحلة الستينيات والسبعينيات**: رغم انتهاج الجزائر بعد الاستقلال الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية إلا أن الحديث عن القطاع الخاص ودوره في دعم التنمية كان أحد اهتمامات القادة والحكومة الجزائرية آنذاك، والاهتمام بالاستثمارات حيث قامت الدولة سنة **1963** بإصدار عدة قوانين محفزة للقطاع الخاص:[3]

[1]. نسرين يحياوي . الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم والأسباب والنتائج،مجلة دراسات مالية ومحاسبة الإدارية ، العدد السادس ديسمبر 2016

[2]. حمزة كحال. الاقتصاد الموازي يشغل نصف العاملين بالجزائر ومخاوف من تداعيات كورونا ، العربي الجديد ،2020/09/27، www.alaraby.co.uk تاريخ التصفح 2020/12/09.

[3]. إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 116.

1.1.3 : قانون رقم 63-277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 والمتعلق بالاستثمارات: كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب حيث أقر بحرية الاستثمار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب واستفادة الرأس المال الأجنبي بضمانات وامتيازات جبائية في حالة خلق مشاريع جديدة أو توسيع تلك الموجودة بعد الحصول على موافقة **اللجنة الوطنية للاستثمار** CNI، وبرزت نقائص هذا القانون ومحدودية أثره على الرغم من المنح التي قدمها للخواص الأجانب للحفاظ على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بسبب الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد وتخوف المستثمرين الأجانب من حركة التأميم التي شنتها الدولة وبالتالي لم يحقق مسعاه في تلبية الاحتياجات الوطنية.

2.1.3: الأمر رقم 66- 248 المؤرخ في15 سبتمبر 1966 المتعلق بالاستثمار: الذي جاء لسد ثغرات القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأس المال الوطني وكذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص والضمانات الشرعية الواجب منحها إياه، سواء كان أجنبي أو وطني، حيث أقرت **المادة 04** من الأمر المتعلق بقانون الاستثمار مجال تدخل القطاع الخاص في قطاعي الصناعة والسياحة بعدما كان مقتصرا على القطاع الصناعي في القانون السابق، مبرزا الدور الاحتكاري للدول داخل القطاعات الحيوية والإستراتيجية للاقتصاد الوطني، كم تضمن عدة امتيازات جاذبة للخواص لتحفيزهم على الاستثمار والذي أحتوى على إجراءات مقيدة لإنشاء مؤسسات خاصة ، وبالرغم ما جاء به القانون من مستجدات إلى أن الإجراءات التي تميزت بثقلها وتعقيدها، مما صعبت الأمر على الكثير من المستثمرين الخواص في إقامة مشاريعهم،

إن **إصدار قانون 1966** للاستثمارات بالرغم من أنه أظهر نية الدولة ورغبتها في إدماج القطاع الخاص للمساهمة في مجهود التنمية الوطنية، إلى أنه عكس تخوفها في توسع هذا القطاع واستمر هذا الموقف بعد مضي **10** سنوات من إصداره، ففي عام **1976** جاء **الميثاق الوطني** ليؤكد على ضرورة التوجه الاشتراكي وتحديد نشاطات القطاع الخاص بطريقة لا تسمح له بأن يكسب قوة اقتصادية، لذلك تم حصر نشاط القطاع الخاص في أنشطة ثانوية

لكي لا يتمكن هذا الأخير من التأثير على مراكز القرار في الدولة، ولقد حرص الميثاق على التفريق بين القطاع الخاص الاستغلالي والقطاع الخاص غير الاستغلالي واعتمد في ذلك على حجم المؤسسة وعدد أموالها كمعيارين لاكتشاف وجود الاستغلال، حيث يهدف هذا الإجراء إلى الحد من توسيع المؤسسة الخاصة عن طريق المراقبة الصارمة التي تقلص إنشاء المؤسسات الخاصة.

3: **مرحلة الثمانينات:** إن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقدة من 15الي19جوان 1980، أوصى بضرورة دمج القطاع الخاص ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي، هذا ما مهد لوضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة.

1.2.3: **القانون 82-11 المؤرخ في21اوت 1982**: الذي اعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص الوطني، حيث حدد هذا الأخير المهام الجديدة التي أوكلت للاستثمار الخاص والمتمثلة في المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية للدولة وتجنيد الادخار وخلق مناصب الشغل وتلبية حاجيات المواطنين من خدمات وسلع، مع تحقيق تكامل مع القطاع العمومي عن طريق مشاركة القطاع الخاص في نشاطات الصناعة التحويلية في مرحلتها الأخيرة، المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان في مناطقهم عن طريق إقامة مشاريع في المناطق المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.

لقد كان هدف قانون **1982** هو تأطير وتوجه القطاع الخاص وفق الأهداف التي سطرها المخطط وقد تدعيم هذا القانون بإصدار **أمر رقم 83-93 الصادر في 29 جانفي1983**، والذي أنشأ لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIP، كما وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حيث أوكلت لهذا الديوان مهام ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار تخطيط وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات

ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي، بالرغم من الامتيازات التي جاء بها إلا أنه أظهر عدة نقائص بسبب تحديد سقف الاستثمار الخاص ومجال تدخله إضافة إلى رخص اعتماد الاستثمار.

2.2.3: القانون رقم 88-25 المؤرخ في 21 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات: فبالرغم من أن القانون **1982** طمأن القطاع الخاص بخصوص إجراءات التأميم إلى أن الاستثمارات واجهت عدة عقبات، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى إصدار **قانون 1988** ليكون أكثر مرونة وتسهيلا للإجراءات الإدارية، حيث تم إلغاء كل الإجراءات التأطيرية التي تميز بها القانون السابق، كما نص في مجمل أحكامه على تشجيع القطاع الخاص وذلك عبر تحرير سقف الاستثمار الخاص والسماح للمستثمرين الخواص من الاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية، إضافة إلى إلغاء إجراء الاعتماد الذي كان وسيلة لتوجيه ومراقبة الاستثمارات الخاصة واكتفى بذكر استثمارات ذات الأولوية من غيرها والتي تستفيد من امتيازات وبإلغاء إجراء الاعتماد، كما ألغي **ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق الاستثمار الخاص OSCIP** وعوضه بالغرفة الوطنية للتجار **CNC** كما احتوى القانون على تسهيلات متعلقة بتزويد المشاريع الخاصة بالتجهيزات المواد الأولية والحصول على العقار الصناعي، كما مكن أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين سواء المقيمين منهم أو الغير المقيمين من إنشاء مؤسسات في الجزائر، ونلاحظ أن هذا القانون بعكس القوانين السابقة لم يقم بذكر الامتيازات المسموحة للاستثمار الخاص بل ترك ذلك إلى ما تقره القوانين المالية، ومع صدور **دستور 1989**، تعززت مكانة المبادرة الخاصة وتجسد اهتمام الدولة بجلب استثمارات الخاصة وتحفيز المستثمرين من خلال الأدوات القانونية المتبناة لاحقا.

3.3: مرحلة التسعينات: شهدت سنوات التسعينيات من القرن العشرين تحولا جذريا في الاقتصاد الجزائري حيث لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية شرطا أساسيا وأضحت الملكية الخاصة مضمونة، ومع مطلع التسعينيات جاءت عدة قوانين منها :

1.3.3: القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل1990 المتعلق بالنقد والقرض: الذي يعتبر قفزة نوعية للاقتصاد الجزائري من خلال فتح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة حيث نص هذا القانون على الامتيازات الممنوحة للقطاع الخاص والتي تمثلت في إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة في الحصول على الانتماء وإعادة التمويل من البنك المركزي.

2.3.3: القانون 91-19 المؤرخ في 17 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية: جاء هذا القانون ليضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع كل من القطاع العام والخاص لنفس المعايير والشروط، في هذا الصدد تم دراسة **303** ملفا للاستثمار ابتداء من **08 ديسمبر 1990** إلى أخر اجتماع لمجلس النقد والقرض المنعقد في 13 أكتوبر 1993، حيث منح على اثرها مجلس النقد والقرض **195 ملفا رأيا بالموافقة** أي بالنسبة 64 % من الملفات المطروحة للدراسة .

المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993: والذي جاء من اجل تحقيق هدفه الأساسي والمتمثل في التحرير الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للرأس المال الوطني والأجنبي مع حصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين عبر التخفيضات الجبائية، كما تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات **ومتابعتها APSI** لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد وقد حدد أقصى أجل لدراسة الملفات **بستين 60 يوما.**

و بالتالي يتضح أن قانون الاستثمارات لسنة 1993 مثل أول انجاز مهم نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثله القطاع الخاص.

4.3.3: المرسوم رقم 95 -22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية: يعتبر هذا المرسوم بداية الانفتاح الاقتصادي وفتح المجال نحو القطاع الخاص عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية، حيث

بلغ حجم الاستثمارات الخاصة المصرح بها منذ صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 إلى نهاية ديسمبر 1994 ما يعادل **90,62 مليار دج**، هذه المبالغ المستثمرة احتواها 650 مشروعا استثماريا وعملت على توفير مناصب شغل بلغت قيمتها الإجمالية نحو **58,098 منصب شغل**.

ومن خلال تحليلنا للتشريعات ومدى فعاليتها في الميدان نلاحظ أن هناك فجوة حقيقية بين النصوص القانونية الصادرة وبين الواقع الذي يغلب عليه جمود المحيط العام الذي يفترض انه في خدمة الاستثمار، إضافة الى مشكل البيروقراطية وكذلك العوائق المرتبطة بتسيير العقار الصناعي مما أدت إلى عرقلة الأجهزة الجديدة وعدم فعاليتها.

4.3: **بدايات الألفية الثالثة**: لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار الخاص أصدرت السلطات العمومية عدة قوانين منها :

.1.4.3: الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001:

قام هذا الأمر بإلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة مع المساواة في التصرف بين الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، مع مرافقة وتسهيل عملية الاستثمار من خلال وضع شباك موحد فعلي وخلق فروع له على المستوى المحلي بالإضافة الى التوجيه العقلاني لشروط منح الفوائد الضريبية وشبه الضريبة وتسهيل المسار الإداري لعملية الاستثمار كما يتضمن الجهاز الجديد نظاما عاما ونظاما استثنائيا.

ولقد شمل نص الأمر على قرار حل **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات دعمها ومتابعتها** (**APSI**) وتم تعويضها بالشباك الوحيد في شكل **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI** والتي تخضع لسلطة رئيس الحكومة، حيث تقوم هذه الوكالة باستقبال، إعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب إضافة إلى توفير الخدمات الإدارية، كما تشرف على تسيير صندوق دعم الاستثمار والذي يتكفل بمجموع المزايا التي تقدمها الدولة، وينبغي على الوكالة الوطنية على لتطوير الاستثمار فتح فروع عبر كافة ولايات الوطن كما يجب عليها التكفل بالأصول المتبقية لدى

المؤسسات العمومية المحلية (أراضي، بناءات) ووضعها في خدمة المستثمرين والمصالح العمومية إضافة إلى ما سبق احتوى نص الأمر على قرار إنشاء **المجلس الوطني الاستثمار CNI** الذي يخضع لوصاية الحكومة.

2.4.3: القانون التوجيهي رقم01-18 الصادر في أوت 12 ديسمبر 2001 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمد جملة من الإجراءات تهدف لتشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات عبر تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، كما نص هذا القانون على إنشاء **صندوق لضمان القروض البنكية** من أجل الحصول على تسهيلات فيما يخص التمويل البنكي للاستثمارات، وتظهر أهمية هذا النص القانوني لكونه الأول الذي ينظم نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يستحوذ عليه القطاع الخاص الوطني حيث كانت تعمل في إطار يغيب فيه أي نص قانوني يحمي حقوقها ويؤكد على واجباتها .

المطلب الثاني: أهم أجهزة وهيئات دعم وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر: انشات الدولة عدة هياكل ومؤسسات من اجل فسح المجال أمام الخواص للاستثمار بدون قيود وتطبيق مختلف الإجراءات الضرورية المسهلة والمدعمة لإنشاء المؤسسات وتسهيل نشاطها وتتمثل فيما يلي :

1: **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE الوكالة الوطنية *لتشغيل الشباب سابقا ANSEJ**):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلفا للوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي **رقم 96- 296** المؤرخ في **08** سبتمبر**1996** ، وهي مؤسسة حكومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت إشراف الوزير المكلف عن المؤسسات المصغرة تقوم بمرافقة حاملي المشاريع من اجل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات ولها 51 فرع موزع على جميع ولايات الوطن ومن مهامهما الرئيسية : دعم

ومرافقة لخلق مشاريع جديدة وتوفير المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية للشباب أصحاب المشاريع ، تطوير العلاقات مع مختلف الشركاء ، البنوك ، cnas ، casnos ، تدريب الشباب على تقنية إدارة المشاريع وإنشائها .1(www.anade.dz) ، تكليف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب دراسات متخصصة ولحساب دوي المشاريع الاستثمارية .

- حيث كانت إحصائيات نسبة التشغيل خلال السنوات من1995 إلى غاية 2012، في ارتفاع مستمر حيث بلغت سنة 1995 نسبة 72%، وتتابعت خلال السنوات (1999-2001.-2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012) على التوالي بنسب(70 %– 90.1 %- 73.8 %- 74.6 %– 82.9 %- 84.3 %– 88.2 %– 87.5 %– 89.8 %– 90 %– 90.2 %– 90.7 %.[1]

- 2: **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI** : **Agence Nationale du Développement D'investissement** كانت تعرف بوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها APSI والتي تأسست بمقتضى **المرسوم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار**،[2] وعملا بإحكام المادة السادسة من **الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار**، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يديرها مجلس إدارة يرأسه ممثل رئيس الحكومة ويسيرها مدير عام بمساعدة أمين عام، كما يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية أربع مرات في السنة بناء على استدعاء من رئيسه، ويوجد على مستوى الوكالة شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وفي إطار نشاطها تتولى الوكالة المهام التالية :

---

[1]. الديوان الوطني للإحصائيات.

[2]. **ناجيين حسين**، تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجسيتر جامعة قسنطينة 2007 ص 347.

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، - استقبال المستثمرين وإعلامهم و مساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمة الشبابيك الوحيدة اللامركزية .
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار .
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

- 3: الهياكل المكملة للوكالة: ترافق الوكالة في تأدية مهامها مجموعة من الهيئات التي تم إنشائها وهي

ا:**المجلس الوطني للاستثمار**: لقد أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-06 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار[1] تحت رئاسة الحكومة وهو هيئة رئيسية لمجموعة المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار وتنظيمه وسيره، يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة الدي يتولى رئاسته ويتشكل من[2]: الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية ، الوزير المكلف بترقية الاستثمار، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة ، يجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة أشهر ويمكن استدعاؤه عند الحاجة من طرف رئيسه او بطلب من احد أعضائه وهو مكلف بالمهام التالية :

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولياته

[1].الأمر رقم 01-06 المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، المادة 19، ص 07.

[2].رقم 01- 282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001، المادة .57

- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار المسنود إليه وتحديد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- اقتراح موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار ومع التطورات الملحوظة.
- دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكدا تعديل المزايا الجديدة.
- دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة عليها.
- الفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن يستفيد من النظام الاستثنائي.
- تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.
- ضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.
- اقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه.

الشباك الوحيد: هو تابع للوكالة يضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمارات والتي توفر الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق هده الاستثمارات ، حيث يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع بشكل لامركزي على المستوى الولايات المعنيةو هو يجمع ضمنه الممثلين المحليين للوكالة نفسها وبالأخص ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب، الجمارك، التعمير، تهيئة الإقليم والبيئة، العمل، الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار ويكلف ممثلو الإدارات والهيئات الممثلة في الشباك الوحيد باستلام الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بانجاز الاستثمار إضافة إلى التدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتدليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون .

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: **ANGEM**(**Agence National de Gestion du Micro Crédit**.أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي 04-14 المؤرخ في 22 جانفي

2004، هي هيئة ذات طابع خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكمة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.[1].

أولا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM. تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، وتتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- تعم المستفدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم وتنفيذ أنشطتهم.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تساعد المستفيدين عندا الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- تقيم علاقات متواصلة بين البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيط خطة التمويل.

ثانيا: شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر:

يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة التالية:-بلوغ سن 18 سنة فما فوق، عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، إثبات مقر الإقامة.

- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.

[1]. أ.د، عمر فرحاتي، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني، يومي 06-07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة الشهيد حمة مولاي لخضر/الوادي، ص.4-5.

-عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة. - الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة والمتوسطة في حالة طلب المقاول القرض البنكي.

- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.

- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

مماسبق ذكره يتضح لنا حرص الدولة وعزمها من خلال الإصلاحات التي باشرتها في مختلف القطاعات من أجل المضي قدما نحو اقتصاد السوق وفتح المجال للخواص للاستثمار في مشاريعهم باتخاذ عدة إجراءات إدارية وكذا إنشاء العديد من الهياكل المساهمة في دعم وترقية المؤسسات الخاصة، وفي هذا الإطار سنتحدث عن أهم المشاكل والعراقيل التي يواجهها القطاع الخاص في خضم هذه التحولات الجديدة، لكن قبل ذلك سنتطرق إلى **هيكلة وطبيعة القطاع الخاص في الجزائر** .

المطلب الثالث: هيكلة وطبيعة القطاع الخاص في الجزائر:

بعد أن تعرفنا على أهم الأجهزة والهيئات التنظيمية التي سخرتها الدولة من أجل دعم وتطوير القطاع الخاص سنحاول تحليل المعطيات المتعلقة بهذا القطاع مما سيسمح بملاحظة تطوره حيث سنحاول دراسة القطاع الخاص من عدة جوانب بالاعتماد على مجموعة من المعايير هي كتالي :

ا: **بحسب عدد المؤسسات** : حسب إحصائيات السجل التجاري فقد شهد القطاع ارتفاع في نسبة إنشاء المؤسسات بـ 4.7 **%**، حيث في سنة 2016 بلغ عدد المؤسسات التي تم إنشائها 16.202 مؤسسة مسجلة في السجل التجاري، موزعة حسب القطاعات كما يلي: في أشغال البناء 1.544 مؤسسة، الأشغال العمومية والري 1.243 مؤسسة، أشغال الكهرباء 1.052 مؤسسة، أشغال الترصيص الصحي 886 مؤسسة والطلاء الصناعي879 مؤسسة، وباحتساب مجموع المؤسسات الجديدة ارتفع إجمالي المؤسسات إلى 172.857 مؤسسة، أما

من حيث التوزيع الجغرافي فهي موزعة كما يلي: الجزائر 56.674، وهران 13.873، سطيف 8.083 والبليدة 6.368 مؤسسة وتم شطب 5.602 مؤسسة لتوقف النشاط.

جدول رقم 4-10: تطور عدد المؤسسات الخاصة خلال الفترة 2010-2020

نوع المؤسسة الخاصة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018	2019
الاشخاص المعنوية	369319	383594	407779	441964	496989	577386	595810	628219	671267
الاشخاص الطبيعية	249196	258720	279046	305423	354522	436251	464215	464689	521829
المجموع	618515	642314	686825	747387	851511	1013637	1060025	1092908	1193096

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة مشاريع الاستثمار،**www.andi.dz**، من إعداد الباحثة

شكل رقم4-3: تطور عدد المؤسسات الخاصة الطبيعية والمعنوية بالجزائر خلال الفترة 2010-2019، الوحدة بـ: ألف دج

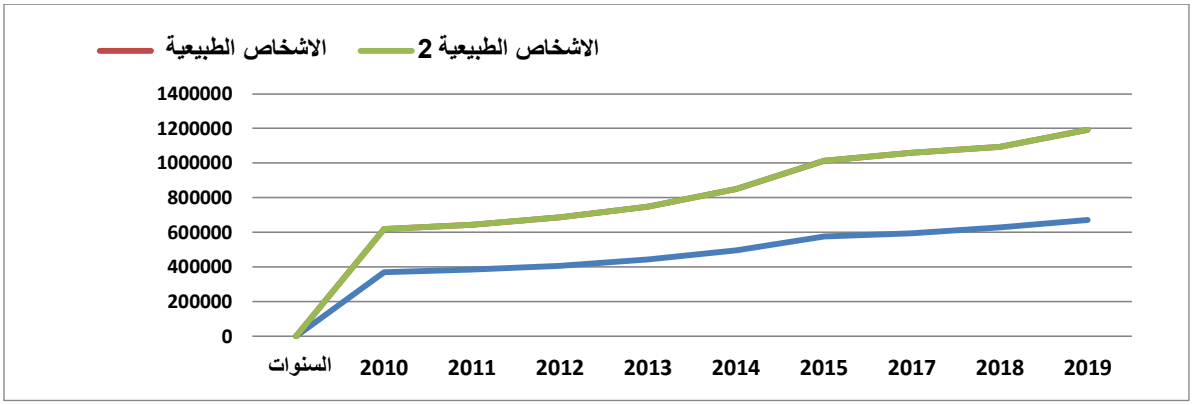

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة مشاريع الاستثمار،**www.andi.dz**، من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال **الشكل رقم 4-3**، المبين أعلاه أن عدد المؤسسات الخاصة في تطور ملحوظ منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2019 حيث يأخذ المنحى مسار تصاعدي فبعدما بلغ عددها 36919 مؤسسة ذات شخص معنوي سنة 2010، و249196 مؤسسة ذات الشخص طبيعي وصل عددها إلى 671267 مؤسسة سنة 2019 بالنسبة للأشخاص المعنوية و521829 مؤسسة بالنسبة للأشخاص الطبيعية، ويعود هذا التطور التصاعدي في عدد المؤسسات الخاصة إلى فعالية ودور الأجهزة القائمة على إدارة وإنشاء هاته المؤسسات التي تعمل من أجل مرافقة الشباب أصحاب المشاريع وتسهيل كل الإجراءات الإدارية لهم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة ومنها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وكذا الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية، غير أن إنشاء العديد من المؤسسات الخاصة لا

يعكس بالضرورة فعاليتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني وذلك بسبب افتقار الكثير منها لمؤهلات الجودة والأداء وكذا ابتعادها كل البعد عن الضوابط التنافسية العالمية مما يصعب مهمة تأدية نشاطها بأكبر فعالية

- جدول رقم 4-11: توزيع المؤسسات الخاصة والعمومية حسب معيار العدد لسنة 2019.

الرقم	نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %
01	المؤسسات الخاصة	1171701	99.98%
02	المؤسسات العامة	244	0.02 %

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية PME، العدد رقم 35 لسنة 2019. ص 7، من إعدادالباحثة.

من خلال الجدول رقم **4-11**، المبين أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة المنشأة خلال سنة 2019 يفوق عدد المؤسسات العامة، حيث بلغ مجموع المؤسسات الخاصة 1171701 مؤسسة أي بنسبة 99.98 % بينما بلغ عدد المؤسسات العامة 244 مؤسسة أي بنسبة 0.02**%**، فهذه المقارنة البسيطة بين المؤسسات العامة والخاصة تبرز مدى رغبة الحكومة في الانتقال نحو التوجه الجديد للاقتصاد ونيتها في الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية الاقتصادية على المدى البعيد من خلال تقليص حجم المؤسسات العامة وإنشاء المزيد من المؤسسات الخاصة .

ب:بحسب معيار عدد العمال:

جدول رقم 4-12: التوزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال سنة 2019

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة %
اليد العاملة أقل من 10 موظفين	1136787	%97
اليد العاملة ما بين 10 و49 موظف	30471	%2.6
اليد العاملة ما بين 50 و249 موظف	4688	%0.4
المجموع	1171945	%100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية PME، العدد رقم 35 لسنة 2019. ص. 8، من اعداد الباحثة

الشكل رقم : 4-4 توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال سنة 2019

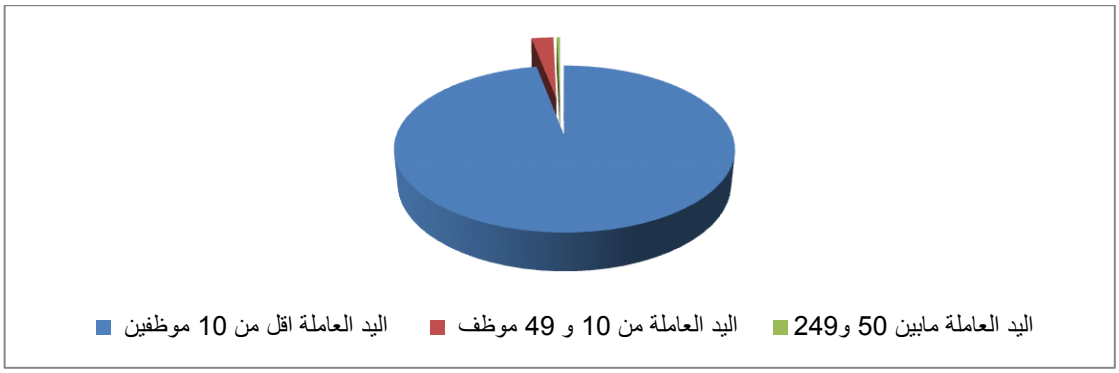

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية **PME**، العدد رقم 35 لسنة 2019. ص. 8، من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول **رقم 4-12** نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة في القطاع الخاص التي تشغل اليد العاملة اقل من 10 موظفين هي الأكثر عدد، حيث تم إحصاء 1136787 مؤسسة أي ما يعادل 97 %، تليها في المرتبة الثانية المؤسسات التي تشغل ما بين 10 و49 موظف بعدد 30471 مؤسسة بنسبة 2.6 %، وفي الأخير فان عدد المؤسسات التي تشغل يد عاملة كبيرة حوالي من 50 الى 249 موظف فنجدها قليلة بعدد 4688 مؤسسة أي بنسبة 0.4 %، وهذا ما يفسر اعتماد القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة مما يجعل مردوديته في دفع عملية التنمية والاقتصاد ضئيلة، ولهذا على الحكومة تسهيل الإجراءات الإدارية من اجل دعم وإنشاء المؤسسات الكبرى والتي تشغل عدد عاملة كبيرة وذلك بفتح الاستثمارات والفروع التجارية للشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات .

ج: **حسب معيار الطبيعة القانونية وقطاع النشاط:** من خلال الجدول رقم 4-13نلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الخاصة بـ358996 مؤسسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بعدد 1882275 مؤسسة ثم الصناعات التحويلية بـ 102055 مؤسسة، أما في قطاع الفلاحة فقد تم إحصاء 7275 مؤسسة و3032 مؤسسة في قطاع المحروقات، الطاقة والمناجم .

جدول رقم 4-13: توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط لسنة 2019

قطاع النشاط	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية
الفلاحة	7275	93
المحروقات، الطاقة ، المناجم والخدمات ذات الصلة	3032	3
البناء والأشغال العمومية والريBTPH	188275	15
الصناعات التحويلية	102055	73
الخدمات	358996	60
المجموع العام	659817	244

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية PME، العدد رقم 35 لسنة 2019. ص. 9، من إعداد الباحثة.

الشكل رقم 4-5 : توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط لسنة 2019.

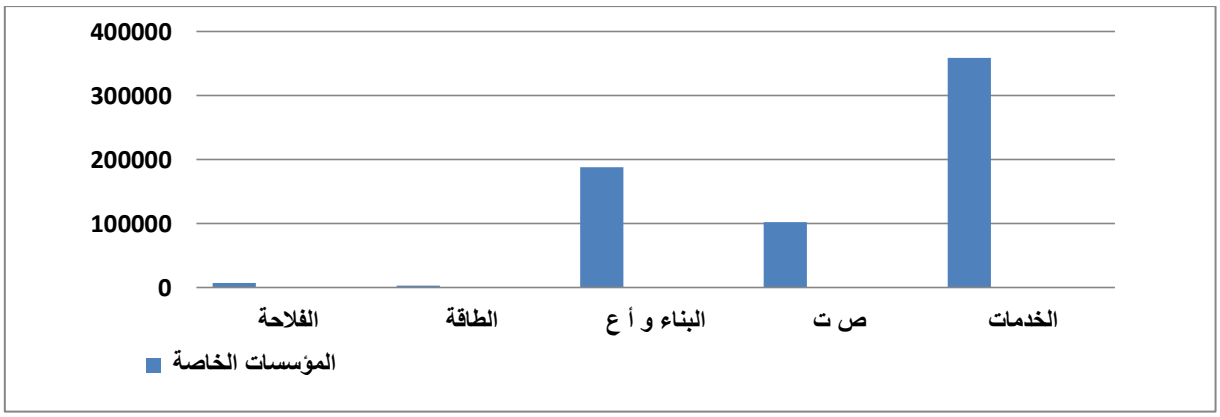

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية **PME**، العدد رقم 35 لسنة 2019. ص. 9، من إعداد الباحثة

و بالنسبة لقطاع الخدمات فمن الجدول المبين ادناه نلاحظ تركز المؤسسات الخاصة في قطاع الاستغلال الفلاحي بنسبة 68.4 %، حيث تم إحصاء 166860 مؤسسة، وتنشط في قطاع الصحة 50414 مؤسسة أي بنسبة 20.7 %، أما في قطاع العدالة فقد تم إحصاء 26485 مؤسسة، بنسبة 10.9 % من مجموع المؤسسات

جدول رقم 4-14: توزيع المؤسسات الخاصة حسب القطاع الخدماتي سنة2019

القطاعات	قطاع الصحة	القطاع العدالة	الاستغلال الفلاحي	المجموع
عدد المؤسسات	50414	26485	166860	243759
النسبة %	%20.7	%10.9	%68.4	%100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية PME، العدد رقم 35 لسنة 2019. ص. 9، من إعداد الباحثة.

د :**حسب معيار التوزيع الجغرافي**: حسب الشكل رقم 4-15، المبين أدناه يعود انتشار المؤسسات الخاصة أساسا في المدن الشمالية الكبرى والمناطق العمرانية إلى اشتداد النشاط الاقتصادي بها ولتوفرها على الهياكل القاعدية الضرورية لإنجاح استثمارات القطاع الخاص إضافة إل تواجد المصالح والهيئات الإدارية بالتالي تتميز بطابع اقتصادي متطور نسبيا بالمقارنة مع باقي ولايات الوطن، وعلى العكس تنتشر المؤسسات العمومية على كافة ولايات الوطن بشكل متوازن وذلك يعود أساسا إلى سياسة التوازن الجهوي واللامركزية المنتهجة منذ الاستقلال من طرف السلطات العمومية في الميدان الاقتصادي وبناءا عليه يجب تشجيع المستثمرين الخواص على اعتماد هذه السياسة عند إقامة مشاريعهم، وذلك بتوفير المحيط المناسب لانجاز المشاريع الاستثمارية وهذا على مستوى كل ولايات الوطن.

جدول رقم 4-15: تركيز المؤسسات الخاصة حسب الجهة لسنة 2019

الجهة	عدد المؤسسات الخاصة	معدل التركيز بالمائة
الشمال	459146	70
الوسط	144836	22
الجنوب	55691	8
المجموع	659573	100

المصدر: Bulletin Dinformation Statistique De La Pme N 35 /Ministere De Lindustrie Et Des MineS

الشكل رقم 4-6 التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في الجزائر

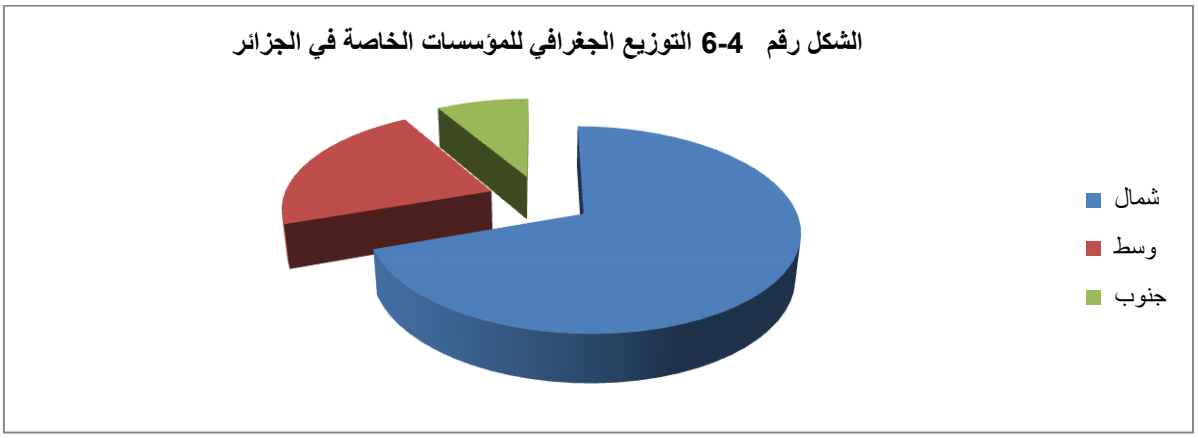

المصدر : Pme N /Ministère De L'industrie Et Des Mines35 La Bulletin D'information Statistique De /من اعداد الباحثة.

المبحث الثالث: دور ومساهمة القطاع الخاص في إحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020:

لقد تطرقنا إلى طبيعة وهيكلة القطاع الخاص في الجزائر من حيث العدد والتوزيع وكذا تمركزه الجغرافي، غير أن هذه المعطيات لا يمكنها تبيان وتحديد دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية لذا سنحاول إبرازه في أربعة محاور كبرى هي: **التشغيل، القيمة المضافة، الاستثمار والنشاط الاقتصادي.**

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني والقيمة المضافة:

إن القيمة المضافة للقطاع الخاص قد عرفت نموا متواصل منذ سنة 1974 الفترة التي كانت فيها الإحصائيات الرسمية متاحة (حيث انتقلت من 18 مليار دينار سنة 1974 إلى أكثر من 1000 مليار دينار،[1] سنة1988 تتجاوز 2500 مليار دينار سنة 2005، لتتطور القيمة المضافة للقطاع الخاص بالارتفاع المتواصل خصوصا في الفترة ما بين 1988 و1996، أين تجاوزت 20 **%** وقد أخذت حصة القطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة في التزايد من سنة لأخرى وهذا بعد الفترة 1975-1983، إذ تميزت بالانخفاض المستمر آنذاك نتيجة لعدد من العوامل أهمها دخول العديد من الاستثمارات العمومية حيز النشاط لكن ابتداء من سنة 1985 أصبحت ثلث القيمة المضافة الإجمالية من نصيب القطاع الخاص، هذا الأخير تواصل في الارتفاع ليتجاوز 40%، انطلاقا من سنة1990 وقد سجلت سنة 1998 أعلى نسبة للقطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة بـ 53% ، حيث اعتبرت المرة الأولى التي تتجاوز فيها مساهمة المؤسسات التابعة للقطاع الخاص تلك التي تحققها عادة المؤسسات العمومية فيما يخص إنشاء القيمة المضافة على المستوى الوطني، وتزايد مساهمة المؤسسات الخاصة في خلق القيمة

[1]. اسماء بن طرادة ،مركز الدراسات الوحدة العربية Caus، تقييم أداء الإقتصاد – الجزائر في تعزيز المناخ الاستثماري، تاريخ التصفح 2021.03.01 ص.3-http://caus.org.ib/ar

المضافة من سنة لأخرى وهذا وفق معدل تطور يتراوح من 13% إلى 16% ، وذلك باعتبار قطاع المحروقات، لكن في نفس الوقت نلاحظ تراجع نصيب القطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة وهذا ابتداء من سنة 2002 حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى 42 %سنة 2005 ، هذا ما يدفعنا إلى محاولة معرفة بنية القيمة المضافة المحققة من القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام.

اولا: خلال الفترة 2006 -2014 :

جدول رقم 4-16 : المنتوج الداخلي الخام والقيمة المضافة خارج المحروقات حسب القطاع القانوني والنشاط الاقتصادي (2006.2014)(بالمليار دينار جزائري)

البيان	2006		2009		2012		2014	
	القيمة	النسبة مئوية	القيمة	النسبة مئوية	القيمة	النسبة مئوية	القيمة	النسبة مئوية
نسبة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام	704.05	20.44	816.8	16.14	793.38	12.01	1187.9	13.9
نسبة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام	2740	79.56	4162.02	83.59	5813.02	87.99	7338.6	86.1
المجموع	3444.1	100.00	4978.82	100.00	4334.99	100.00	8527	100.00
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	367.82	13.8	432.05	11.85	96.25	5.83	113.76	6.08
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	2632.4	86.20	3954.5	88.15	1555.29	94.17	1956.3	104.58
المجموع	1009.2	100.00	4383.57	100.00	3789.56	100.00	4383.5	100.00

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية PME، العدد رقم 18 لسنة 2010. ص 35-36، من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول رقم 4-16 الذي يرصد لنا مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام بالمليون دينار جزائري وبالنسبة المئوية خلال الفترة 2006-2014، نلاحظ أن مساهمة القطاع في المنتوج الداخلي الخام هي اكبر من مساهمة القطاع العام حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام لسنة 2014 -13.9 % أي ما يعادل قيمته 1187.9 مليار دينار جزائري، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي

الخام 86.1 % ما يعادل قيمة 7338.6 مليار دينار جزائري من مجموع 8527 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لمساهمته في القيمة المضافة فنلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة تشهد انخفاضا منذ سنة 2006، حيث بلغت النسبة 13.8 %ما يعادل 367.82 مليار دينار جزائري لتنخفض مساهمته سنة 2009 الى 11.85 % ما يعادل قيمته 432.05 مليار دج، ولتستمر في الانخفاض لتصل الى 5.83 %سنة 2012 و6.08 سنة 2014، ما يعادل قيمته 96.25 مليار دج سنة 2012 و113.76 سنة 2014 وهذا بسبب التدهور الذي يعرفه القطاع الاقتصادي العام في جميع المجالات وعدم إيجاد حلول كفيلة بإنعاش القطاعات الحية فيه، آما بالنسبة للقطاع الخاص فنلاحظ أن نسبة مساهمته في القيمة المضافة فقد شهدت تطورا ملحوظا وارتفاعا نسبيا كان له الأثر الايجابي على الاقتصاد، فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة لسنة 2006 بلغت 86.20 %، ما يعادل قيمته 2632.4 مليار دج لترتفع الى 88.15 %سنة 2009، أي ما يعادل 3954.5 مليار دج ، لتصل الى 94.7 %سنة 2012، ما قيمته 1555.29 مليار دج و104.7 %سنة 2014، أي ما يعادل 1956.3 %.

ثانيا: خلال الفترة 2016-2019:

جدول رقم 4-17: تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام والقيمة المضافة خلال الفترة 2016- 2019- %.

البيان	2016	2017	2018	2019
نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الداخلي الخام	**34.6**	**35.5**	**36.8**	**34.7**
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام	**65.4**	**64.5**	**63.2**	**65.3**
نسبة مساهمة القطاع العام في الإنتاج الداخلي الخام خارج المحرقات	**19.8**	**19.4**	**19.0**	**19.3**
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقان	**80.2**	**80.6**	**81.0**	**80.7**

نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	32.3	34.3	36.0	33.4
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	67.7	65.7	64.0	66.6

المصدر :**Les Comptes Economiques De 2016A 202019 N899**

أما خلال الفترة 2016 -2019 انطلاقا من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام هي اكبر من مساهمة القطاع العام، غير أنها انخفضت على ما كانت عليه خلال الفترة 2006-2014، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع في الإنتاج الداخلي الخام 65.4 **%** سنة 2016 وبقيت تقريبا محافظة على هذه النسبة سنة 2019 حيث بلغت 65.3 **%**، أما القطاع العام فبلغت نسبة مساهمته في الإنتاج 19.8 **%** سنة 2016 واستقرت على هذه النسبة الى غاية سنة 2019، أما مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة فقد بلغت 67.7 **%**سنة 2016 واستقرت على هذه النسبة سنة 2019 حيث بلغت 66,6 **%** وهي نسبة قليلة ومنخفضة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع الى الوضع العام الذي تشهده البلاد من توترات سياسية أثرت في مجملها على النشاطات الاقتصادية عامة ونشاط القطاع الخاص بالدرجة الأولى اضافة الى التاثيرات السلبية لجائحة كورونا .

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية .

أشار **الديوان الوطني للإحصائيات** خلال الثلاثي2017 أن القطاع الخاص سجل ارتفاعا في النشاط الصناعي مقابل التراجع الذي عرفه القطاع العام خاصة في صناعات الحديد والصلب والميكانيك والتعدين والكهرباء والالتكرونيك ، وأشار إلى أن المؤسسات العامة والخاصة قد استعملت طاقتها الإنتاجية بأكثر من 75 **%**خلال الثلاثي2017، حيث أن حوالي 44 **%**من المؤسسات العمومية استعملت ما بين 50 و75 **%**من طاقتها الإنتاجية واستعملت المؤسسات الخاصة 34 **%** من طاقتها، أما فيما يخص التموين بالمواد الأولية فقد كان أقل من الطلب المعبر عنه حوالي 31 **%**في القطاع العمومي وأكثر من 26 **%** في القطاع الخاص من جانب آخر سجل

الطلب على المواد المصنعة انخفاضا بالنسبة للقطاع العام وارتفاعا في القطاع الخاص ، ومن الناحية المالية فقد تحصلت 77 % مؤسسة في القطاع العام و88 % مؤسسة من القطاع الخاص على قروض بنكية[1]

جدول رقم 4-18 :يبين نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2016 -2019

البيان	2016		2017		2018		2019	
القطاعات	القطـــــاع الخاص	القطاع العام	القطـــــاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
الفلاحة ،الحراجة والصيد	99.3	0.7	99,2	0.8	99.3	0.7	99.3	0.7
الميـــاه والطاقة	0,0	100	0,0	100	0,0	100	0,0	100
المحروقات	10 ,3	89 ,7	10,2	89,8	10,8	89 ,2	12,6	87,4
الخدمات والاشغال البترولية	0,0	100	0,0	100	0,0	100	0,0	100
المناجم والمقالع	8,5	91,5	10,5	89 ,5	8,1	91,9	8,8	91,2
الصناعات ح وم وم وك	7,2	92,8	8	92	9,9	90,1	8,9	91,1
البناء والأشغال العمومية	83,1	16,9	83,3	16,7	83,4	16,6	82,4	17,6
المواد الكيماوية والمطاطية و	79,1	20,9	84,3	15,7	85,1	14,9	87,5	12,5
الصناعة الغذائية	87,2	12,8	87,7	12,3	87,2	12,8	87,5	12,5
الصناعة النسيجية	87,3	12,7	88,5	11,5	89,5	10,5	89,6	10,4

المصدر: Les Comptes Economiques De 2016A 202019 N899

من خلال الجدول **رقم 4-18** المبين أعلاه نلاحظ أن القطاع الخاص يساهم بنسب عالية تصل الى 99 %في قطاعات الصيد ، الصناعة النسيجية ، الصناعة الغذائية ا، البناء والإشغال العمومية ،المواد الكيماوية بينما تقل مساهمته بل وتنعدم في القطاعات الاقتصادية الكبرى مثل القطاع المحروقات، المياه والطاقة والأشغال البترولية والتي تضل حكرا على القطاع العام والتي تصل مساهمته فيها إلى 100 %و هذا راجع إلى عدة أسباب يمكن حصرها في أن القطاع الخاص لا يزال قطاع ضعيف يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة التي يديرها الأفراد والذين ينشطون معظمهم في قطاع التجارة والخدمات إلى جانب ضعف البيئة الاستثمارية في الجزائر مما يصعب على الشركات الكبرى الاستثمار في القطاعات الكبرى إلى جانب السياسة التي تنتهجها الدولة والتي تمنع الخواص من

[1]. انخفاض النشاط الصناعي في العمومي وارتفاعه في الخاص www.eco-algeria.com

الاستثمار في القطاعات السيادية كالبترول والطاقة، الأمر الذي يجعل المؤسسات الخاصة تتوجه فقط إلى القطاعات الحرفية والصناعات الخفيفة نظرا لانخفاض تكاليفها هذا من جهة ومن جهة أخرى نظرا لنقص الإمكانات المادية والمالية والتقنية .

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الخاصة في التشغيل:

إن إحصائيات التشغيل في الجزائر غير محددة بدقة، مما يصعب مهمة تحديد حصة القطاع الخاص في التشغيل، فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فانه بلغ عدد العمال الناشطين في القطاع الخاص في الجزائر 6.95 مليون عامل ما يمثل نسبة 63 **%** من عدد عمال في الجزائر حسب ما نشرته وكالة الأنباء الجزائرية، بينما بلغ عدد العمال في القطاع العمومي 4.09 مليون عامل ما يمثل نسبة 37 **%** من إجمالي العمال في الجزائر وبلغ عدد العمال في الجزائر 11.048 مليون عامل حسب إحصائيات 2018 ،و بلغ عدد الذكور 9.073 مليون عامل ما يمثل نسبة 82.1 **%**و 1.975 مليون امرأة عاملة ما يمثل نسبة 17.9 **%**.[1]

الجدول 4-19 : تطور المشاريع الممولة واثر الشغل للصندوق الوطني للتامين من البطالة (ص.و.ت.ب) من 2016إلى 2018. CNAC

عنوان/السنة	2016	2017	2018
عدد المشاريع الممولة	8902	3304	3474
اثر التشغيل	21850	8299	8598

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، من اعداد الباحثة

من خلال الجدول **رقم 4-19** نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للبطالة بلغ8902 سنة 2016 مشروع ممول تم على اثرها خلق 21850 منصب شغل، أما سنة 2017 فقد بلغ عدد المشاريع

[1]. **مدونة التوظيف في الجزائر** ، الاثنين 30 يوليو 2018 ،

الممولة 3304 محدثة 8899 منصب شغل، وفي سنة 2018 تم تمويل 3474 مشروع أحدث 8598 منصب شغل وهنا يظهر جليا مدى مساهمة هيئات القطاع الخاص في الحد من البطالة من خلال المناصب التي تخلقها المشاريع الاستثمارية .

المطلب الرابع: مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار:

يعد تطور حجم الاستثمارات التي تحققها المؤسسة من أبرز العوامل التي تظهر الوزن الاقتصادي لهذه المؤسسة وما مدى مساهمتها في الاقتصاد، ويمكن الوصول إلى تحديد مساهمة المؤسسات الخاصة في الاستثمار في الجزائر عن طريق فحص النتائج المسجلة من طرف الهيئات التي أحدثت بهدف ترقية حجم الاستثمارات الخاصة وهي :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووكالة تشغيل ودعما لشباب والوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار.

جدول رقم 4-20: مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية خلال الفترة الممتدة من 2002-2018.

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%
قطاع خاص	62520	97.99	7290151	56.95
قطاع عام	1177	1.84	4319545	33.74
استثمار مختلط	107	0.17	1191137	9.31
استثمارات أجنبية	822	1	2216699	17
المجموع	63804	100	12800834	100

المصدر: من اعداد الباحثة نقلا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

http/www.andi.dz/inedx.php/ar/declaration-d-investissement ?id=395 (consulté le 28.02.20

يمكننا حصر مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار من خلال إحصاء عدد المشاريع الممولة من طرفه وإجراء مقارنة بسيطة بينه وبين القطاع العام، فحسب الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن حجم المشاريع التي يمولها القطاع الخاص بلغ 62520 مشروع استثماري أي بنسبة 97.99 %و هي نسبة كبيرة إذا ما قارناه بالقطاع العام الذي بلغ حجم المشاريع الممولة من طرفه 1177 مشروع بنسبة تعادل 1.84 %وهي ضئيلة وقليلة مما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه القطاع في النشاط الاقتصادي وخاصة في دفع الاستثمار وذلك خلال الفترة الممتدة من 2002الى غاية 2018بحسب **إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** .

جدول رقم 4-21 : عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاع القانوني في القطاع الخاص خلال الفترة 2002-2017.

الحالة القانونية	عـدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار	منـاصب الشغـل
الخاص	61926	8570397	1050246
العمومي	1197	4518781	131914
المختلط	112	1211505	49434
المجموع	63235	14300664	1231594

المصدر : من إعداد الباحثة نقلا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وزارة الصناعة ،

أما بالنسبة للمشاريع المصرح بها فحسب **الجدول رقم 4 -21** فقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها للقطاع الخاص خلال الفترة *2002-2017 * 61926 مشروع استثماري بنسبة 98 % أي ما يعادل قيمته بالمليون دينار جزائري 8570397 مليون دج، وسيتم بها استحداث حوالي 1050246 منصب شغل أي بنسبة 94 %بينما بلغ حجم المشاريع في القطاع العام 1197 مشروع مصرح بنسبة 1.1 % أي ما يعادل قيمته 4518781 وستساهم في إحداث 131914 منصب شغل بنسبة 4.9 %.

جدول رقم 4-22: تقسيم القروض حسب القطاع بالملايير الدينارات خلال الفترة 2013 -2019

السنوات	مجموع القروض	القطاع العام	القطاع الخاص
2013	5156.3	2.434.0	2.722.0
2014	6.504.6	3.382.3	3.121.7
2015	7.277.2	3.688.2	3.588.3
2016	7.909.9	3.952.2	3.957.1
2017	8.880.0	4.311.3	4.568.3
2018	9.976.3	4.943.6	5.032.2
2019	10.577.8	5.374.9	5.202.3

المصدر : من اعداد الباحثة نقلا عن النشرة الاحصائية الثلاثية سبتمبر 2019 ،بنك الجزائر .

الشكل 4-7: تطور القروض حسب القطاع العام والخاص بالملايير الدينارات

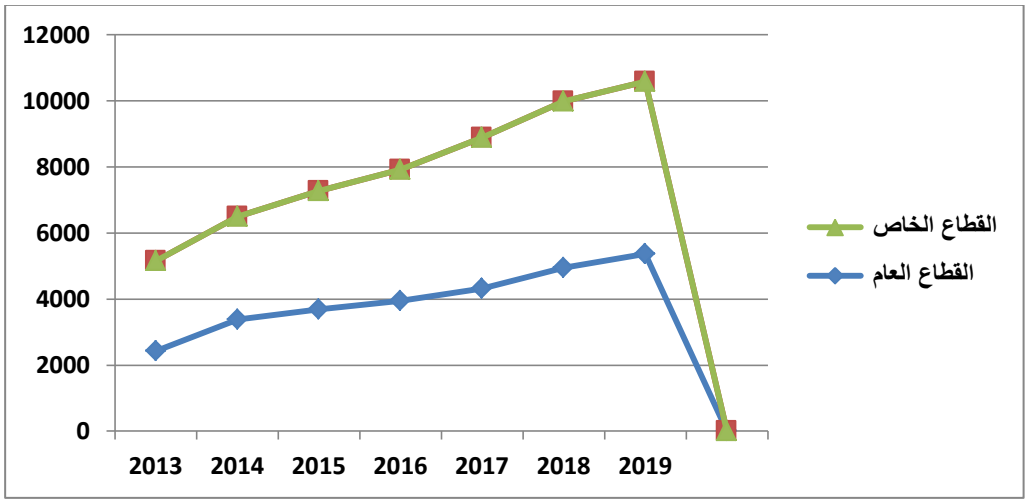

المصدر : من اعداد الباحثة نقلا عن النشرة الاحصائية الثلاثية سبتمبر 2019 ،بنك الجزائر ،

ونستنتج من خلال تقييمنا لمدى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي أن نسبته مازالت محدودة ولم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب والذي يمكنه من قيادة الاقتصاد الوطني وإخراجه من الركود وهذا راجع إلى العديد من المشاكل والعراقيل التي يواجهها هذا القطاع والتي سنوضحها في **المبحث الرابع** .

المبحث الرابع: مشاكل القطاع الخاص أفاقه واستراتيجيات تطويره .

المطلب الاول: المشاكل والعراقيل التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر[1]:

إن القطاع الخاص في الجزائري يعاني من عدة مشاكل وعراقيل وهذا راجع الى عدة متغيرات مرتبطة بوضعية البيئة الاستثمارية وتراجع مؤشرات اداء الاعمال التي يمكننا توضيحها من خلال الجدول المبين ادناه :

أولا : مشكل تراجع مؤشرات أداء الأعمال في الجزائر: وحسب هذا المؤشر ونقلا عن ما تضمنه تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي تحتل الجزائر مراتب متأخرة في أداء الأعمال [2].

الجدول رقم4-23. مكـــانة الجـــزائر فـــي بيـــئة أداء الأعمـــال خلال الفترة 2010-2020

المؤشر	2010	2012	2014	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب العالمي	136	148	153	163	156	166	157	157
إنفاذ العقود	123	122	120	106	102	103	112	113
بدء النشاط التجاري	148	153	139	145	142	145	150	152
دفع الضرائب	168	164	174	169	155	157	156	158
التجارة عبر الحدود	122	127	131	176	178	181	173	172
تسجيل الملكية	160	167	156	163	162	163	165	165
تسوية حالات الإعسار	51	59	94	73	74	71	76	81
حماية المستثمرين	73	79	123	174	173	170	168	179
استخراج التراخيص	110	118	122	122	77	146	129	121
الحصول على الإئتمان	135	150	169	174	175	177	178	181

المصدر: من اعداد الباحثة نقلا عن : Doing Business Report Multi Years

يتبين لنا من خلال الجدول **رقم 4-23** أن الجزائر عرفت تراجعا ملحوظا في مؤشر أداء الأعمال فبينما كانت تحتل المرتبة 136 سنة 2010 تراجع ترتيبها إلى المرتبة 148 سنة 2012 ثم إلى المرتبة 163 سنة 2016 ، ليتراجع مرة أخرى إلى المرتبة 166 سنة 2018 ، هذا وسجلت تأخرا ملحوظا في مؤشر حماية

[1]. **بودخدخ كريم** ، **بودخدخ مسعود** ، رؤية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الاول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول يومي 20-21نوفمبر 2011 ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل .

[2] اكرام مياسي ، مرجع سابق ، ص 268 .

المستثمرين الذي كانت تحتل فيه المرتبة 73 سنة 2010 لتتراجع إلى المرتبة 168سنة 2019 ، ونفس الأمر بالنسبة للحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، دفع الضرائب، أما فيما يخص بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية فهي في حالة استقرار، كما لاحظنا تحسن طفيف في باقي المؤشرات، ويعكس هذا الترتيب حالة وواقع مناخ الاستثمار في الجزائر الذي يتطلب وضع إستراتيجية حكيمة من طرف الدولة تتضمن إصلاحات معمقة من أجل تحسينها مما يسمح بإقامة قاعدة استثمارية تساعد على بعث النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

ثانيا: مشكل بيروقراطية الإدارة ونقص المعلومات: إن أكبر مشكل رئيسي يعاني منه القطاع الخاص هو صعوبة إنشاء مؤسسة بسبب التسيير البيروقراطي ونظام الإدارة الجزائرية التي يتميز بكثرة الإجراءات الإدارية التي تستغرق مدة زمنية طويلة للاستجابة، مقارنة بدول الجوار تونس والمغرب وهذا حسب الجدول المبين أدناه :

جدول رقم 4-24 دراسة مقارنة حول الوقت اللازم لإنشاء مؤسسة أعمال- تكلفة الوقت أللازم لبدء أنشطة الأعمال للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2019 بين: الجزائر، تونس والمغرب.

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب
2010	22	13	12
2011	22	13	12
2012	22	13	12
2013	22	13	12
2014	20	13	11.5
2015	18	13	11.5
2016	18	13	10
2017	18	13	9
2018	18	9	9
2019	18	9	9

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا قاعدة بيانات البنك الدولي. المعهد اليونيسكو للإحصاء

(http://ppi.worldbank.org التصفح 2020/03/02.

من خلال الجدول رقم **4-24**، نلاحظ أن الوقت اللازم لإنشاء مؤسسة في الجزائر أطول من الوقت في انجازها في كل من المغرب وتونس حيث تصل تكلفة الوقت لإنشاء مؤسسة خاصة في الجزائر إلى 18 يوم حسب قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2019 بينما تقدر تكلفتها في تونس 09 أيام حوالي النصف وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب،

وذلك يعكس البيروقراطية الإدارية على المستوى الهيئات المكلفة بإنشاء المؤسسات مما يؤثر سلبا على تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر، فهناك الكثير من المشاريع عطلت كون أن نشاط هاته المؤسسات يستدعي الاستجابة الفورية والرد السريع من طرف الإدارة مما جعل أصحابها يتراجعون على فكرة الاستثمار وبتالي خسارة للاقتصاد الوطني، **أما بالنسبة نقص المعلومات،** نلاحظ أن القطاع الخاص يشهد نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنه من بعث استثمار يرتكز على أسس مدروسة، حقيقية ومتكاملة .

فبالرغم من المشاكل والعراقيل التي سبق وذكرناها إلا أنه توجد العديد من المعوقات للاستثمار في الجزائر والتي تتمثل في مشكل **العقار الصناعي،** الذي يعتبر عائقا كبيرا في وجه المستثمرين لتحقيق مشاريعهم الاستثمارية والصناعية، وكذلك **مشكل التمويل والائتمان،** الذي يعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه القطاع الخاص وخاصة في مرحلة الانطلاق، كما يوجد مشكل آخر ويتمثل في **مشكل التموين بالمواد الأولية** والمنتجات النصف مصنعة وخاصة المواد المستوردة الذي يعتبر أحد أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص، وكذلك التذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية في هذا المجال، إلى جانب **مشكل ضعف تنافسية المؤسسات الخاصة في الجزائر** وعدم وجود آليات لحماية المنتوج الوطني، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها ضعف انخفاض الإنتاجية، ضعف الجودة، صغر الأسواق المحلية وقلة الديناميكية التكنولوجية، إذ نجد اغلب المؤسسات تقوم باستعمال تكنولوجيا بسيطة وغير متطورة وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار، كما أن هناك مشاكل في **التسويق الخارجي والتسويق الداخلي،** حيث نلاحظ أن المستهلك يقوم بتفضيل المنتجات الأجنبية لارتباطه بالسلع المستوردة لمدة زمنية طويلة إلى جانب عدم اهتمام المؤسسات بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم، نقص الكفاءات التسويقية، عدم القدرة على السيطرة على التجار بإلزامهم بالتقيد بأسعار معينة وثابتة.

المطلب الثاني: إستراتجية تنمية وتطوير القطاع الخاص في الجزائر:

حتى يتمكن القطاع الخاص من تحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية والمساهمة في الاداء الاقتصادي وجب على الحكومة المبادرة في تسطير سياسات من أجل تنمية القطاع الخاص يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. تشجيع مساهمة القطاع الخاص للدخول في نطاق أوسع من النشاطات:

إن أحد الجوانب المهمة للسياسة الحكومية الراهنة يتمثل في إتاحة الفرص المتزايدة ومجالات جديدة أمام القطاع الخاص لمزاولة بعض الأنشطة التي يتولاها القطاع العام في الوقت الحاضر، حيث تستند فكرة التخصيص على مبدأ تحسن الكفاءة الاقتصادية للمشروعات التي قد تحول إلى القطاع الخاص بشريطة إن ينتج عن ذلك منفعة حدية في تخفيض التكلفة وحسن الأداء وتشغيل المواطنين .

2..**تشجيع المنافسة بين المنتجين:** يتم تحقيق التطور ونمو النشاطات القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية من خلال تعزيز مقدرته التنافسية، إذ أن التوسع في الاقتصاد الوطني ككل لا يعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي في تلك القطاعات مما يستوجب زيادة إمكانية المنتجين المحليين على منافسة السلع المستوردة في السوق المحلية والأسواق الأجنبية

3.**تنمية الأسواق المالية المحلية**: تعد إقامة أسواق مالية محلية تعمل بكفاءة عالية مطلبا أساسيا من اجل تحقيق مستوى الاستثمار المستهدف ومن ثم التنمية والتنويع الاقتصادي ، فقيام قطاع خاص ذو قدرة تنافسية عالية يتطلب موارد رأسمالية وافرة ونطاق واسع من الخدمات المالية ، التي تحتاج إلى بذل الحكومة المزيد من الجهود من اجل وضع خطط تغيير محكمة لحفز وتشجيع تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في النشاطات ذات الطاقة الإنتاجية العالية .

4. دعم إمكانات القطاع الخاص في مجال الأعمال: تعتمد قوة القطاع الخاص على الفرص الاستثمارية المغرية وعلى قدرة الشركات على العمل بفعالية في بيئة اقتصادية تتسم بحدة المنافسة، وهناك العديد من الشركات التي تملك إمكانات تمكنها من المنافسة غير أن نقص المهارات والتدريب والتكوين في مجال الأعمال يجعلها عاجزة عن السير قدما، وهنا يبرز دور الدولة في وضع سياسات ناجعة لدعم إمكانات قطاع الخاص في مجال الأعمال والريادة والتسيير المؤسساتي من خلال توفير برامج معلوماتية لمساعدة رجال الأعمال على تحديد فرص العمل العامة ولزيادة المعرفة بقضايا الأعمال وممارستها، مع زيادة التكفل ببرامج دعم المساعدات الفنية للمشرعات الصغيرة والمتوسطة .

5. تقويم أوضاع القطاع الخاص: بالموازاة مع الدور المتنامي الذي يتوقع أن يؤديه القطاع الخاص مستقبلا لابد من توفر المعلومات الكاملة حول مكونات القطاع الخاص ومقدرته، معوقاته والفرص المتاحة بصورة منتظمة،كما انه لابد من تحليل ودراسة مختلف العوامل التي تأثر على مساهمة القطاع الخاص بشكل فعال في النمو العام للاقتصاد الوطني وتشمل هذه الأنظمة السياسات والأنظمة الحكومية، الإمكانات الفنية والإدارية، العمالة المتوفرة ونوعيتها، توفر الإمكانات الائتمانية، التجهيزات الأساسية المتخصصة ..الخ

6.تقويم تأثير السياسات على القطاع الخاص:إن الحافز الرئيسي والذي يمكن أن توفره الحكومة للقطاع الخاص هو إيجاد البيئة الاقتصادية والنظم الملائمة لتسهيل عملية الاستثمار ومن ثم إقامة الأعمال والنشاطات المختلفة، وعليه يجب تقويم فعلي للأنظمة والأساليب المتبعة حاليا والتي تشكل عائقا كبيرا لنمو وتطور القطاع الخاص مع تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة، حيث أبدى ممثل أرباب العمل في الجزائر السيد علي حداد إعجابه بالحوار الذي بادرت به الحكومة مع مختلف الشركاء الاجتماعيين من بينهن رؤساء المؤسسات من اجل وضع إستراتيجية شاملة حول تطوير الاقتصاد، حيث أكد أن الحكومة تعمل على توفير أفضل مناخ اقتصادي ممكن من خلال الإصلاحات تمت مباشرتها من اجل دعم وتنشيط المقاولاتية والسماح بالاستثمار وتامين الشغل والقدرة الشرائية على

غرار الطريق العابر للصحراء الرابط بين الجزائر ولاغوس الذي يفتح أفاقا جديدة لتطوير المبادلات التجارية بين بلدان المنطقة .[1]

7-خدمات المعلومات الاقتصادية والمالية وخدمات الأعمال: تعد المعلومات الاقتصادية ،التجارية والمالية ، التسويقية ذات أهمية بالغة لتنمية القطاع الخاص لمنحه مؤشرا يمكنه من اتخاذ قراراته الاستثمارية بصورة أفضل معتمدا على المعلومات التي تحصل عليها .

08- وضع برامج عمل وخطط للتخصيص :زيادة على توفير المعلومات فتنمية القطاع الخاص تستدعي وضع برامج وخطط للتخصيص ولاستشارات الأعمال للمؤسسات متوسطة الحجم هذا من جهة ،و من جهة أخرى تقليل مساهمة الدولة في النشاطات الاقتصادية التي يستطيع القطاع الخاص أداءها بصورة فعالة ، فقد برهنت تجارب الدول أن المؤسسات الخاصة والتي تعمل في بيئة تنافسية عادة ما تحقق الكفاءة الاقتصادية المرجوة والنمو الاقتصادي و يتطلب تنفيذ التخصيص وضع أسس منظمة بحيث من الضروري أن تتم عملية التخصيص بصورة تدريجية وتبدأ بالمؤسسات المشتركة بين القطاعين كخطوة أولى ، ويتم تحقيق هذا عن طريق تكوين شركات مشتركة يكون للقطاع الخاص فيها حصة اصغر مع المشاركة بفعالية في الإدارة على أن يستحوذ على ملكية معظم الشركات على المدى البعيد .

9: القطاع الخاص كفاعل هام للتنويع الاقتصادي : أصبح القطاع الخاص في الجزائر يشكل فاعلا مهما في التنويع الاقتصادي حسبما أكده بواشنطن رئيس منتدى رؤساء المؤسسات مشيرا إلى الإمكانات الاستثمارية للمؤسسات الجزائرية ، وأضاف أن حوالي**99** %من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة الآن للقطاع الخاص وأن **85**

[1] **.القطاع الخاص في الجزائر لبنة هامة في التنويع الاقتصادي ،وكالة الأنباء الجزائرية** ، أدرج يوم 2017/11/15 على الساعة 16.45 التصفح 2021/07/01 على الساعة 10.00 صباحا.www.aps.dz

%من القيمة المضافة للبلاد خارج المحروقات يوفرها القطاع الخاص ،كما أشار إلى أن الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر في الجزائر تبناه مقاولون شباب في القطاع الخاص والذي ينفذون البرامج الحكومية في مجال المنشئات القاعدية بكل أنواعها، هذا إلى جانب أن قطاع السيارات في الجزائر شهد تطورا ملحوظا بفضل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الخاصة بالشراكة مع المستثمر ين الأجانب .

المطلب الثالث: تحديات القطاع الخاص الجزائر في مواجهة الظروف الإقتصادية والإجتماعية (الحراك الاجتماعي وجائحة كورونا%)

01: تراجع الأداء الاقتصادي: أصبح القطاع الخاص صغير الحجم ومنخفض الإنتاجية والذي يغلب عليه الطابع غير الرسمي يكافح من اجل تولي زمام الأمور باعتباره المحرك الجديد للنمو الاقتصادي في مواجهة الإجراءات البيروقراطية ، محدودية القدرة على الحصول على الائتمان والأراضي، الفجوة الكبيرة في المهارات، حيث تسبب استمرار تراجع الأسعار العالمية للنفط في صعوبات اقتصادية ومالية، حيث تباطأ الاستهلاك والاستثمار وتراجع النمو في قطاعات الإنشاء والزراعة والخدمات التجارية وتراجع النمو إجمالي الناتج المحلي للمحروقات 2.4 %، وتقلص إجمالي الناتج المحلي للمحروقات بنسبة 4.9 %، هذا وضربت جائحة كورونا بيئة الاقتصاد الكلي الهشة في الجزائر، وأصبحت السلطات الجديدة تصارع في أزمة متعددة الأوجه، حيث ساعدت إجراءات الغلق في الإبطاء من حدة كورونا ولكنها أثرت بشدة على النشاط الاقتصادي والقطاع الخاص[1].

02: الاحتجاجات الاجتماعية: اندلعت العديد من الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر خلال الأشهر الماضية في ظل ما اتخذته الحكومة من تدابير تقشفية على غرار زيادة معدلات الضرائب على السلع الاستهلاكية وخفض

[1] الأفاق الاقتصادية أكتوبر 2020 – البنك الدولي albankaldawli.org.الجزائر،

الدعم المقدم للسلع الإستراتيجية مثل الوقود، وكبح التوظيف في الشركات والمؤسسات العامة،مما تسبب في العديد من الإضرابات العمالية وأشدها في بجاية 2017 اعتراضا على ارتفاع أسعار السلع الرئيسية وامتدت إلى ولايات اخرى.

03. تباطأ التحول الاقتصادي: رغم نية الحكومة في التنويع الاقتصادي إلى أن قطاع النفط لايزال مهيمنا على الأنشطة الاقتصادية مما يفسر فشل الحكومة في إدارة هذا التحول الاقتصادي نحو تنمية الصناعات الأخرى، ويعود تأخر عملية التحول إلى تباطأ الإصلاحات الجارية على صعيد تمكين القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار، حيث نشير إلى أن الجزائر تحتل المرتبة 156 عالميا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي .

المطلب الرابع: أفاق القطاع الخاص ومحددات التحول الاقتصادي:

يتوقف نجاح القطاع الخاص في التغلب على التحديات السابقة على عدد من العوامل من أبرزها :

1:**نموذج تنموي جديد:** أن الحكومة الحالية تقع على عاتقها تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط وهذا ما اقره رئيس الجمهورية ، حيث أكد على ضرورة الانطلاق نحو تحول اقتصادي وعاجل حتى لايبقى الاقتصاد مرهون بتقلبات أسعار النفط ، غر أن هذه الإرادة تتطلب من الجزائر إعادة تشكيل نموذج النمو بحيث يمكن صياغة رؤية اقتصادية جديدة تقوم على تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية للاقتصاد ، مثل السياحة والصناعات التحويلية وخصوصا السيارات كما تتطلب تحرير السياسات المالية، النقدية والتجارية تدريجيا من أجل تشجيع نشاط القطاع الخاص.[1]

02: تمكين القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي: إن إجراء التحول الاقتصادي يستوجب تشجيع مساهمة القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية والذي يبقى مرهونا بإجراء مراجعات تشريعية وتنفيذية جوهرية

[1]. **الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص**، التنويع الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10-العدد 02 ، 2018. ص 321-323.

تصب في صالح تشجيع نماذج استثمار الشراكة بين القطاع العام والخاص وتعديل قانون الاستثمار الذي يضع قيودا على حرية ممارسة الأعمال في العديد من القطاعات الاقتصادية .

03:عقد اجتماعي جديد: يتمثل احد أهم الركائز للتحول الاقتصادي في إعادة النظر في العقد الاجتماعي الذي تبنته الدولة مع المواطنين والذي اعتمد على تقديم إعانات اجتماعية سخية بالإضافة إلى توفير فرص عمل في المؤسسات العامة حيث بلغت خلال الفترة 1999 إلى غاية 2012 إعانات الاجتماعية 156 مليار دولار

بعض مؤشرات التحول الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص: هناك عدد من المؤشرات الايجابية التي شهدتها الجزائر تكشف عن تحول تدريجي في المسار الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.

–الصفقة الموقعة بين شركة *سوفاك* الجزائرية و*فولكسفاغن* الألمانية في الجزائر في نوفمبر 2016 ،لتشييد مصنع للسيارات بالإضافة إلى نجاح شركة * سوناطراك* الجزائرية في توقيع اتفاق مع شركة * توتال* الفرنسية في افريل 2017 لتسوية خلافاتهما السابقة حول تقاسم الأرباح وهو ما يظهر مرونة اكبر من جانب الحكومة تجاه القطاع الخاص[1] .

– تضمن قانون المالية العامة لعام 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية وبناء اقتصاد قوي متنوع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها، إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي * من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات الاستيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها * وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي عبر إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل

[1].**تقرير أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار** الثالث عشر – ابريل 2021 ،تقارير أفاق قطرية ، التصفح 2022/04/12.

الإجمالي، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال من خلال الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات او الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي من الضريبة على القيمة المضافة، وتشجيع الشركات على إدراج اسمها في البورصة عبر إعفاء من ضريبة الشركات لمدة 05 خمس سنوات .

-كما تضمن قانون المالية زيادة في النفقات العامة بنسبة 10 %لتسجل نحو 8113 مليار دينار جزائري فيما قدرت الإيرادات بنحو 5413 مليار دج تتشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 43 %، من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة الى 2700 مليار د نحو 13.5 %من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 .

- **الانفتاح الاقتصادي** ودعوة القطاع الخاص نحو المساهمة في التكامل الاقتصادي الليبي الجزائري ، الذي هو تجسيد ديناميكية جديدة مبنية على علاقات اقتصادية وتجارة بينية محكمة يتطلب تحقيقها استثمار فعال يشمل كل القطاعات والمجالات الممكن استغلالها بما فيها قطاع الخدمات كرقمنة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكوين والتعليم والخدمات البترولية ، الغاز والكهرباء، ويتطلب نجاح هذه الشراكة مرافقة ملموسة لرجال الإعمال في كل من ليبيا والجزائر ، بداية بإعادة تفعيل دور مجلس رجال الأعمال المشترك الجزائري الليبي من خلال الدور المؤسساتي لغرفة التجارة والصناعة في كلا البلدين ، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدينة لسنة 2020 59 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 31 مليون دولار أمريكي[1] .

المبحث الخامس: دراسة ميدانية لشركة خاصة سوبراك SOPREC للبناء والتوزيع:

بعدما تطرقنا لدراسة القطاع الخاص ومدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر من جانب خلق مناصب الشغل ، الإنتاج والاستثمار، وحتى نتمكن أكثر من حصر دوره في النشاط الاقتصادي قمنا بدراسة ميدانية لإحدى المؤسسات الخاصة الناشطة في الجزائر والمتمثلة في **مجمع سوبراك للتوزيع والبناء** الذي من خلاله

[1]. **وكالة الإنباء الجزائرية** ،رزيق يدعو القطاع الخاص الجزائري الليبي إلى المساهمة في التكامل الاقتصادي بين البلدين ، ادرج يوم السبت 29 ماي 12.33 سا .aps.dz

سنحاول تحديد مساهمتها في الإنتاج كما سنتطرق إلى أهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها الشركة باعتبارها عينة من المؤسسات الخاصة النشيطة في الجزائر .

المطلب الأول: بطاقة فنية لمؤسسة سوبراك بلاكو للتوزيع.

01: دوافع وعوامل إنشاء مجمع سوبراك: يعتبر الزلزال الذي ضرب ولاية شلف1980 إحدى الأسباب التي ساعدت على إنشاء مؤسسة الانجاز سوبراك**soprec** على اعتبار أنه خلف دمار وهدم كبير للبنايات المنشئة مما جعل الدولة الجزائرية تستعين بشركات بناء أجنبية من أجل إعادة إعمار الولاية وكانت الشركة سوبراك**soprec** الشركة الأولى التي ساهمت في إنجازها العديد من البنايات آنذاك بإنشائها لـ **12 ألف قسم** في مختلف الأطوار التربوية خلال الفترة 1983-1989 وكانت هي أولى انطلاقة للشركة في مجال البناء والانجاز .

وأنشأت الشركة سنة 1983 وهي شركة اقتصادية خاصة متحصلة على شهادة المطبقة للنوعية iso إيزو 9001 في سنة 2008، توظف أكثر من 450 عامل وتعد الشركة الأم بعد إنشاء كل من فرع بلاكو للتوزيع سنة 2000و الينير سنة 2006 وحديثا مصنع الانتاج .

* **<u>البطاقة الفنية لشركة سوبراك :</u>**

- **الإسم القانوني**: سوبراك
- **الشكل القانوني**: شركة ذات اسهم SPA
- **تاريخ الإنشاء** 23 جانفي 1983.
- **العنوان: ضواحي أم الدروع/الشلف.**
- **الرئيس المدير العام**: حاج العربي عبد القادر.
- **المديرالعام**: حاج العربي بن عبد الله.
- **راس مال الشركة** 600.000.000.00 دج .
- **النشاط الرئيسي**: البناء الجاهز بكل مراحله.

02: التعريف بشركة بلاكو:تعتبر شركة placo للتوزيع فرع من **شركة soprec** مختصة في توزيع مواد البناء المتعلقة بأشغال التهيئة الداخلية والواجهات الخارجية مختصة كذلك في صناعة الأسقف المستعارة faux plafond، ومنتجاتها تصنع محليا وفقا للمعايير والمواصفات العالمية كما لديها شهادات جودة مطابقة من طرف مكاتب الجودة.

***البطاقة الفنية لشركة بلاكو:**

- **الإسم القانوني**:بلاكو للتوزيع.
- **الشكل القانوني**: شركة ذات اسهم SPA.
- **تاريخ الإنشاء**: 20 أوت 2000.
- **العنوان**: ضواحي أم الدروع/الشلف.
- **الرئيس المدير العام**: حاج العربي عبد القادر.
- **المدير العام**: حاج العربي بن عبد الله.
- **راس مال الشركة** 184.000.000.00 دج .
- **النشاط الرئيسي**: بيع مواد البناء الجاهز.
- **النشاط الثانوي**: صناعة الأسقف المستعارة.Faux Plafond

المطلب الثاني: أهمية، أهداف والهيكل التنظمي للمؤسسة :

01. الأهمية الاقتصادية للشركة : إن **لشركة سوبراك soprec** أهمية كبيرة للاقتصاد، الفرد والبيئة سواء من خلال منتوجاتها التي تصنع بمواصفات عالمية والتي تملك شهادات جودة أوروبيةكشهادة **ايزو iso العالمية** أو من حيث ملائمتها لجميع أنواع المشاريع الاستثمارية سواء كانت إدارات أو فنادق... الخ، وهذا راجع إلى المواصفات والخصائص التقنية العالية لمنتجاتها المقاومة للحرائق **لأكثر من 120 دقيقة** ومقاومة الرطوبة من خلال العزل الصوتي إلى جانب كون المنتجات صديقة للبيئة أي منتوجات ايكولوجية تصنع من الجبس بنسبة 95 % وبالتالي إمكانية

تدويرها وإعادة تصنيعها من جديد ، كما تضع المؤسسة تحت طلب زبائنها أكثر من 14 نوع وشكل من الأسقف المصنعة كلها محليا مما يجعلها تلبي جميع احتياجات وطلبات الأفراد والسوق بشكل عام .

2. <u>الأهداف الإستراتيجية للشركة</u>: إن هدف أي مؤسسة خاصة هو البقاء على قيد الحياة وهو الهدف الأساسي والرئيسي لكل شركة او مؤسسة خاصة أما- الهدف الثاني فهو النمو والتطور من أجل الاستمرارية وتحقيق التفوق والتقدم في كافة المجالات والخدمات وتقديم أفضل خدمات لعملائها وزبائنه ولشركة**PLACO** للتوزيع أهداف اجتماعية ، اقتصادية ، تجارية نلخصها فيما يلي :

ا. **الأهداف الاجتماعية** : تعمل الشركة على تحقيق مايلي :

- توفير مناصب الشغل من أجل القضاء على البطالة - ضمان مستوى مقبول من أجور العمال.

- تحسين مستواهم المعيشي - السهر على توفير الخدمات ومتطلبات العمال المادية والمعنوية.

- توفير غلاف مالي من أجل البعثات إلى خارج من اجل تكوينهم ورفع قدراتهم المالية.

- توفير وسائل الراحة والرفاهية للعمال - تدريب العمال المبتدئين والجدد.

ب .**الأهداف التجارية :** تهدف الشركة إلى تحقيق ما يلي :

- تنمية وترقية الصناعة البنائية ومختلف إشكالها داخل البلاد - التسيير العقلاني للطاقة الإنتاجية للمؤسسة- تغطية متطلبات السوق وذلك بتنظيم بيع المنتجات الوحدة للحصول على الأموال أللازمة لتغطية التكاليف المتحملة في العملية الإنتاجية - زيادة الحصة السوقية للشركة في السوق المحلي .

ج. الأهداف الاقتصادية: تتمثل في جلب المشاريع الاقتصادية المهمة - دعم الاقتصادي الوطني وتقليل من التبعية للخارج من حيث المنتج المحلي - دفع عجلة التنمية الاقتصادية للوطن-

– الوصول بالمؤسسة إلى أعلى مستوى من الإنتاجية والتطور الاقتصادي والمنافسة.

– حرص المؤسسة من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية على تلبية حاجات السوق وبالتالي تقليل من فاتورة استيراد المنتوج الأجنبي .

– توفير المنتجات ذات جودة وقيمة عالية والمحافظة على ريادتها في المبيعات والأرباح وخلق القيمة .

الشكل رقم 4-8: يبين ورشات مصنع الاسقف المستعارة لشركة بلاكو للتوزيع:

الترتيب	الصنف	عدد العمال	المواد الاولية المستعملة
الورشة الاولى	ورشة الانتاج	06 عمال	الجبس platre – الخيط الماء ووسائل الغسيل
الورشة الثانية	ورشة الدهن	04 عمال	مادة الدهن
الورضة الثالثة	ورشة التغليف	05 عمال	بلاستيك شفاف –كرتون – شريط لاصق

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا المعلومات المقدمة من طرف مدير المؤسسة

المطلب الثالث: مساهمة ودور مؤسسة بلاكو للتوزيع في التنمية الاقتصادية:

01: مساهمة المؤسسة في النشاط الاقتصادي: يعتمد مجمع سوبراك **SOPREC** وشركة **PLACO** في توجيه نشاطه الاقتصادي والتجاري على مجموعة من آليات وميكانيزمات التسيير التي جعلته يحتل مكانة اقتصادية مهمة كأحد الشركات الكبرى التي يرتكز عليها الاقتصاد الجزائري والتي تساهم بنسبة عالية في الإنتاج الوطني من خلال ترقية المنتوج المحلي وتغطية السوق المحلية وكذا فتح العديد من المشاريع الاستثمارية، ويمكن تلخيص نشاط الشركة منذ نشأتها عبر مراحل نلخصها فيما يلي :

- 1983-1989 : خلال هذه الفترة اقتصر نشاط الشركة على البناء حيث قامت بإنجاز**12 ألف قسم**.
- 1990-1995: خلال هذه الفترة قامت الشركة بتوسيع نشاطها إلى الأشغال الكبرى وأنجزت العديد من المشاريع منها مشروع انجاز ثانوية العقيدبوقرة بالشرفة بالشلف .

- 1995-2000: بناءا على الإستراتيجية الاقتصادية للشركة ، الدراسة الاستشرافية والتي رأت أن مستقبل الشركة يتطلع إلى تطويرها وإدخال أنظمة جديدة مسايرة للتطور التكنولوجي ومستوى التنافسية العالمية وفي هذا السياق تم اعتماد عدة أنظمة جديدة في نشاط المؤسسة :
  - نظام البناء بصفائح الجبس.....Construction En Plaque de Plâtre
  - نظام الأسقف المستعارة..... Système de Faux Plafond
  - نظام الواجهات الجزائرية.....Système de Façades En Verre
  - نظام الأبواب المضادة للحرائق..... Système de Portes Anti-Feu
  - نظام الأرضيات التقنية..... Système de Revêtement de Sol Technique

و خلال هذه الفترة قامت الشركة بانجاز عدة مشاريع كبرى منها: مطار الجزائر، مجلس الأمة ووزارة المالية.

- 2003: خلال هذه السنة قامت الشركة بتوسيع نشاطها من خلال إنشاء عدة فروع منها فرع وهران سنة 2003 وفرع شلف 2005 .
- 2008: خلال هذه السنة وبعد الطلب المتزايد في السوق المحلية على الأسقف المستعارة قامت الشركة بتحويل نشاطها من **الاستيراد والبيع على الحالة إلى الإنتاج** من خلال إنشاء وحدة إنتاج الأولى بلاكو سيستام Placo système الذي يتخصص في إنتاج الأسقف المستعارة الجبسية، حيث قدرة الطاقة الإنتاجية للمصنع بـ **20 ألف متر مربع** في الشهر .
- 2016: خلال هذه السنة قامت الشركة بإنشاء وحدة إنتاج ثانية متخصصة في إنتاج الأسقف المستعارة الجبسية صنف آخر وقدرة الطاقة الإنتاجية للمصنع الثاني بـ 01 مليون متر مربع في السنة .
- خلال سنة 2019: تم إنشاء وحدة إنتاج أخرى مصنع **ثالث** يختص بتصنيع الهياكل الحديدية لصفائح الجبس وقدرت الطاقة الإنتاجية للمصنع بـ 05 مليون متر خطي في السنة.

- نوفمبر 2021: تم إنشاء وحدة إنتاج رابعة متخصصة في إنتاج الهياكل الحديدية للأسقف المستعارة والذي دخل حيز الإنتاج افريل 2022 بسبب الأزمة العالمية والركود الاقتصادي العالمي الذي تسببت به أزمة كورونا مما أسفر عن غلق تام للنقل الجوي والبحري والمعاملات التجارية وأدى إلى نقص كبير في الإنتاج العالمي في مادة الحديد وإحتياج السوق المحلية لهذه المادة الضرورية دفع الشركة إلى إنتاج هذه المادة الأساسية .
- كما أنجزت الشركة مشاريع كبرى شملت فنادق، مستشفيات مدنية وعسكرية وهيئات رسمية على غرار المقر الجديد لوزارة المالية، بنك السلام، مقر الصندوق الوطني للإدخار وجامعة الشلف وغيرها من المشاريع التي تكفل بها مجمع سوبراك **soprec** خاصة وأنه تم إنجازها في سوق شديد المنافسة.

02. مساهمة الشركة في الانتاج الوطني: من خلال **الجدول رقم 4-25** المبين ادناه تساهم شركة **بلاكو للتوزيع** في الإنتاج الوطني من خلال تغطية السوق المحلية بنسبة 100 % بمنتوجها بعدما كانت 70% و60 % من الكميات المستوردة تغطيها كل من تركيا، اسبانيا والصين، حيث أنتجت الشركة 263.107.91 متر مربع من الأسقف القابلة للإزالة و369.339.00 وحدة من الأطر المعدنية سنة 2019، أما سنة 2020 فقد تم إنتاج 258.101.84 متر مربع من الأسقف القابلة للإزالة و409.615.00 وحدة من الأطر المعدنية، وأما في سنة 2021 فقد تم إنتاج 521.209.75 متر مربع من الأسقف و207.324.00 وحدة من الأطر المعدنية، ويعكس هذا التوسع للنشاط الإنتاجي للشركة حجم ومساهمة الشركة في الانتاج الوطني والذي يتطابق مع السياسة الاقتصادية للدولة المتمثلة في الحرص على تقليص فاتورة الاستيراد وتشجيع المنتوج المحلي، فبالعودة إلى قانون المالية لسنة 2021 فقد تضمن تخفيض الواردات الى 30 مليار دولار ما يشير إلى عزم الحكومة على تشديد إجراءات الإستيراد وتقييد عملياته بغية تشجيع الصناعة المحلية والمنتج المحلي بمن أجل مواجهة الأزمة المالية والتآكل السريع لاحتياطي البلاد من العملة الصعبة الذي انخفض إلى 44 مليار دولار في جولية 2020، بعدما كان في

حدود 62 مليار دولار فيفري 2020، من بين الاجراءات المتخذة في هذا الشأن إدراج منصة رقمية خاصة بالمنتجات المحلية تشمل جميع القطاعات حيث يمنع على المستوردين جلب المنتجات من الخارج في حال ثبوت توافرها على المنصة الرقمية الجديدة، فجميع المستوردين سيكونون ملتزمين بمعاينة المنصة الرقمية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية قبل تقديم طلب التوطين البنكي للتحري حول توافر المنتج المراد إستيراده قبل تقديم الطلب للبنك ومن بين الإجراءات المتخذة تطبيق رسم جمركي من 100 و150 الى 200 % على كل الاصناف المستوردة والتي تعرف نسبة إنتاج محلي يضمن تغطية السوق المحلية، وفي حال وجود نقص في الإنتاج المحلي فإن الرسم الوقائي يكون في نطاق 30 الى 50 % ،[1]

جدول رقم 4-25: الكميات المنتجة لمؤسسة بلاكو للتوزيع خلال 03 أشهر الأولى من سنة 2022

التعيين	وحدة القياس	جانفي	فيفري	مارس	المجموع
Plafond Tech Casteleum 153 600x600x10 MM	متر مربع	3456.00	00	8339.64	11795.64
Plafond Tech Casteleum 154 600x600x10 MM	متر مربع	6941.00	2263.68	7847.48	11052.16
Plafond Tech Casteleum 238 600x600x10 MM	متر مربع	3510.72	00	4299.80	11400.15
Plafond Tech Casteleum 171 600x600x10 MM	متر مربع	3416.83	00	172.80	3589.63
Plafond Tech Casteleum 996 600x600x10 MM	متر مربع	3456.00	6634.28	00	10090.28

المصدر، من إعداد لطالبة، بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الشرك

جدول رقم 4-26 : رقم الأعمال لشركة بلاكو للتوزيع خلال الفترة 2021/2013

السنة	رقم الأعمال
2013	463 758 061.00
2014	436 136 137.00
2015	641 572 137.00
2016	604 259 149.00
2017	407 693 045.00
2018	658 612 470.00

[1]. تحجيم الواردات لتخفيف الازمة المالية ، العربي الجديد Dealaraby.co.uk، تاريخ التصفح 2022.05.04 على الساعة 10 سا 00د

2019	454 362 501.00
2020	268 541 839.00
2021	345 957 755.00

المصدر، من إعداد لطالبة، بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الشرك

جدول رقم 4–27 : يبين وحدات الانتاج لشركة بلاكو للتوزيع للأسقف وألأطر المعدنية خلال الفترة 2021/2019 /متر مربع/وحدة

التعيين	وحدة القياس	2019	2020	2021
Plafond Tech Casteleum Dementable **الأسقف القابلة للإزالة**	متر مربع	263 107,91	258 101,84	521 209,75
Ossature Métalique National **الإطار المعدني**	وحدة إنتاج	369 339,00	409 615,00	207 324,00

المصدر، من إعداد لطالبة، بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الشركة

03: مساهمة الشركة في التشغيل، التكوين والاستثمار:

01 : مجال التشغيل: إن سياسة الشركة تندرج ضمن المخطط العام للسياسة الاقتصادية للجزائر والذي سطر من أجل فتح أكبر عدد من مناصب الشغل وذلك بهدف المساهمة في إمتصاص البطالة، حيث منذ تأسيسها ساهمت شركة سوبراك في توظيف اكثر من 450 عامل موزعين بين اطارات، موظفين، اعوان تقنين، عمال مهنيين.

02: مجال التكوين والتمهين: أما من جاب التكوين فقد خصصت الشركة عدة برامج تكوينية الى الخارج بهدف اكتساب الخبرات الاجنبية في مجال تصنيع الاسقف المستعارة، وفي هذا الإطار تم إنشاء مدرسة للتكوين في الطاقة الشمسية معتمدة من طرف الدولة هي الأولى من نوعها في الجزائر تقدم خدمات وتكوين في إطار الصيانة

وذلك ضمن شراكة مع الألمان في شكل دورات تدريبية قصيرة المدى يستفيد منها عمال وإطارات وحتى مدراء مؤسسات وشركات وتندرج هذه العملية في إطار مسعى مجمع سوبراك **soprec**.

03 مجال الاستثمار والشراكة: إن الخبرة الطويلة لشركة سوبراك **soprec** جعلتها توسع نشاطها عبر العديد من مناطق الوطن، فضلا على إعتبارها واحدة من أهم المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص التي احتلت مكانة هامة، ليس فقط محليا وإنما خارجيا من خلال بحثها عن شراكة أجنبية في ذات الإختصاص واستطاعتها إبرام العديد من الاتفاقيات، أبرزها اتفاقية الشراكة بينها وبين الشريك الأجنبي من كوريا قصد إقامة مصنع لتركيب الألواح الشمسية، هو الاختصاص الذي فضلته الشركة للاستثمار فيه لما له من أهمية خاصة في إطار الطاقات المتجددة والبناء إلى جانب العديد من الشراكات الاجنبية.

المطلب الرابع: المشاكل والعراقيل التي تواجهها الشركة:

بعد اطلاعنا على الجانب الإقتصادي والإنتاجي للشركة وبعد معرفتنا للدور الذي يلعبه منتوجها في تغطية السوق المحلية والاقتصاد بشكل عام حاولنا التعمق أكثر من أجل تحديد أهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الشركة بالنظر إلى مناخ الإستثمار في الجزائر وأن البيئة الاستثمارية والسياسة الاقتصادية التي تضعها الحكومة الجزائرية كفيلة برفع تحديات الكبرى للشركة أم أنها تشكل عائقا لها، حيث من بين المشاكل التي رصدناها والتي كانت محل مناقشة مع مديرها مايلي :

01. مشكل رهان سياسة تحجيم الواردات وأثره على الشركة:

إن سياسة تقليص المنتوجات المستوردة تعتبر بمثابة خطوة حمائية للمنتج المحلي وتستحق التشجيع غير أنها كانت على الأرجح أن تسبق بدراسة دقيقة وجيدة للسوق الوطنية لمعرفة نسبة تغطية كل منتج لإحتياجات الإستهلاك الداخلي قبل الإعلان عن القرار بطريقة فجائية ما من شانه يتسبب في أزمة تموين الاسواق ويشجع على

المضاربة وإرتفاع الأسعار، حيث يرى الخبراء الاقتصاديين والمتتبعين للاقتصاد الجزائري أنه بالنظر إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الريعية تجعل هذه الإجراءات حلا إداريا جزئيا للأزمة ذلك أنه تم تطبيقه على بعض المواد فيما تبقى الحكومة عاجزة عن تخفيف إستيراد بعض المواد ذات الإستهلاك الكبير مثل الأدوية، الحليب والسكر وهي سلع استهلاكية تكلف خزينة الدولة مليارات الدولارات بسبب إرتفاع الطلب عليها وعدم إنتاجها وصناعتها محليا بكميات تحقق الإكتفاء الذاتي.

و شركة سوبراك كغيرها من الشركات والمؤسسات الخاصة التي كانت تعتمد على بعض المواد الأولية المستوردة أو النصف المصنعة والتي ترتكز عليها عمليات الإنتاج في إحدى محطاته والتي تبقى أساسية لإستمرار نشاط بعض المصانع غير أنها تضررت بسبب هذا القرار المفاجئ والذي عرقل العديد من المشاريع بسبب نقص المادة الأولوية أو عدم وجودها في السوق المحلية مما يجعلنا نتساءل عن الرهان الذي رفعته الحكومة والذي إبتعد عن الأهداف المسطرة.

و على سبيل المثال: إن منع إستيراد السيارات أدى إلى إرتفاع أسعارها بنحو 40 % بعدما جمدت الحكومة عمليات إستيرادها إلى يومنا هذا وكذلك الأمر بالنسبة لمواد البناء كالرخام والخشب التي قفزت أسعارها إلى 25 %.

02. مشكل المنافسة من المنتجات ذات النوعية الرديئة:

و هذا بسبب نقص أو إنعدام مصالح مراقبة الجودة والنوعية بالنسبة للمنتجين المحليين، فوحدة إنتاج بلاكو لها نظام مراقبة الجودة لمنتوجها والذي يرقى لمستوى رغبات وتطلعات الزبائن من حيث الجودة والسعر، وهذا الأمر الذي لا نجده في أغلب المؤسسات التي تطرح منتوجات ذات نوعية رديئة.

03. مشكل بيروقراطية المعاملات الإدارية:

حيث تقدمت الشركة سنة 2010، بطلب قطعة أرض لمشروع انجاز مصنع لإنتاج صفائح الجبس بعين الدفلى ببلدية طارق بن زياد ونظرا لثقل والتهاون في الرد من قبل المصالح القائمة على دراسة الطلب فإنه تم إنتظار مدة 10 سنوات، حيث قامت الشركة بالتنازل عن الطلب وإلغاء المشروع مما يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني الذي كان سيستوعب طاقة توظيف تفوق 200 منصب عمل .

خلاصة الفصل:

إن عملية التحول من نظام إقتصادي موجه إلى إقتصاد السوق فرضت على الحكومة بداية التسعينيات سياسة الإصلاح الإقتصادي التي سمحت إلى حد ما بإعادة التوازن الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وكان الهدف من تطوير القطاع الخاص الوطني هو تغيير بنية الاقتصاد الجزائري وهذا بتنويع الإنتاج، وزيادة الصادرات خارج المحروقات ومن خلال دراستنا للقطاع خلال الفترة 2010-2020 **إستخلصنا النتائج التالية** :

- إن القطاع الخاص في الجزائر هو وليد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يغلب عليه الخواص كما أن تمركزه في مناطق الشمال مرهون بمدى توفر البيئة المناسبة للإستثمار في المناطق الشمالية عكس المناطق الجنوبية التي تعاني من نقص فادح في الهياكل القاعدية والبني التحتية .

- إن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية يبرز من خلال مساهمته في أربعة عناصر أساسية وهي الناتج وخلق القيمة المضافة، الاستثمار والتشغيل.

نلاحظ أن مساهمته ما زالت محتشمة مقارنة بمساهمة هذا القطاع في الدول الأخرى والتي تصل إلى 70% إلى 80 %في معظم دول العالم.

كما أن المشاكل المتعلقة بالعقار، التمويل، البيروقراطية، المنافسة غير الشرعية والسوق الموازي كلها عراقيل شكلت مناخ لا يساعد على نمو قطاع الأعمال والقطاع الخاص في الجزائر.

الخاتمة

خاتمة:

إنتهجت غالبية الدول النامية في الربع الأخير من القرن العشرين العديد من الاصلاحات الإقتصادية من أجل التطلع نحو الإنفتاح الإقتصادي العالمي ومجاراة الدول المتقدمة، فعمدت إلى تقليص دور ووظائف الدولة في النشاط الإقتصادي وفتحت المجال للقطاع الخاص نحو تفعيل دوره التنموي وزيادة مساهمته في التنمية الإقتصادية من خلال رفع نسبة مساهمته في الناتج القومي، خلق مناصب الشغل والتقليص من حجم البطالة وكذا رفع زيادة فرص الإستثمار الأجنبي والمحلي وصولا إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة .

إن الإصلاحات الإقتصادية التي مست إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية والتحرير الكلي للإقتصاد وتكييفه مع العولمة، اقتصاد السوق والتنافسية العالمية تطلبت إرادة قوية من طرف الحكومة لتحمل أثار هذه التحولات والتغييرات كما تطلبت مرافقة حكيمة وخطط إستراتيجية ذات أبعاد وأهداف محددة على المدى البعيد والقريب، من خلال تحسين الأطر التشريعية، التنظيمية وتوجيه سياسة الإستثمار وإعادة توزيع الادوار بين القطاع العام والخاص، فكان اللجوء إلى خوصصة المؤسسات وتعزيز الشراكة بين القطاعين إحدى الآليات المعتمدة لتحقيق المطلب التنموي .

إن الإهتمام بالسياسة الإستثمارية والبحث عن سبل وطرق تمويلها بالشكل التي تحقق لنا مكاسب إقتصادية مربحة تضيف قيمة للناتج القومي جعلت العديد من الدول النامية تراقب بيئتها الإستثمارية وتعمل على بذل المزيد من الجهد لتحسين مناخها الإستثماري لتمكين المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من بناء قاعدة إستثمارية وجلب المزيد من المشاريع الإستثمارية .

والجزائر على غرار باقي الدول النامية تبنت هذا التحول فبداية من التسعينيات جرى التخلي تدريجيا عن مخططات التنمية الممركزة والتي ترتكز بشكل كبير على الدولة في وضع اقتصادي متدهور، تميز بإختلال التوازن الإقتصادي، بطالة متزايدة وتدني كبير لمستوى المعيشة عجز القطاع العام عن تداركها .

إن هذا التحول من نظام إقتصادي موجه إلى إقتصاد السوق فرض على الحكومة بداية التسعينيات سياسة الإصلاح الإقتصادي سمحت إلى حد ما بإعادة التوازن الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وكان الهدف من تطوير القطاع الخاص الوطني هو تغيير بنية الإقتصاد الجزائري وهذا بتنويع الإنتاج وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

من خلال دراستنا لأفاق القطاع الخاص خلال الفترة 2010-2020 **استخلصنا النتائج التالية**.

1. <u>نتائج الدراسة وتأكيد صحة الفرضيات</u> :

- أن القطاع الخاص في الجزائر يغلب عليه الطابع العائلي وذلك بسبب هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات العائلية على النسيج المؤسساتي، حيث تقدر نسبة مؤسسات ذات صفة الشخص الطبيعي بـ 90.6 % وتقدر نسبة المؤسسات ذات صفة الشخص الاعتباري بـ 9.4 %، مما يجعل الأغلبية المطلقة للمؤسسات الجزائرية هي مجرد مؤسسات مصغرة عائلية في أغلب الأحيان.

- تعتبر أجهزة دعم وتطوير الاستثمار إحدى الآليات التي اعتمدتها الدولة في تفعيل دور القطاع الخاص، غير أن التكييف القانوني لهاته الأجهزة والصلاحيات المخولة لها لا تتماشى ومتطلبات القطاع الخاص الذي يحتاج للمرونة، الشفافية والبساطة في المعاملات الإدارية وتم إثبات هذه الفرضية من خلال تراجع ترتيب مكانة الجزائر في مؤشرات أداء الأعمال .

- بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا من خلال التعديلات التي أجرتها على قوانين الاستثمار إلى أن القطاع الخاص لا يزال رهين ضعف التشريعات والتنظيمات المنظمة له بسبب

كثرة الإجراءات الإدارية غير المحفزة تماما للمستثمرين الخواص بالرغم من عزم الدولة نحو فعالية اقتصاد السوق وتحرير الأسواق وتشجيع المنافسة ودعم المؤسسات الخاصة والصغيرة .

- أن القطاع الخاص في الجزائر هو وليد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يغلب عليه الخواص كما أن تمركزه في مناطق الشمال مرهون بمدى توفر البيئة المناسبة للاستثمار في المناطق الشمالية عكس المناطق الجنوبية التي تعاني من نقص فادح في الهياكل القاعدية والبني التحتية .
- إن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية يبرز من خلال مساهمته في أربعة عناصر أساسية وهي الناتج وخلق القيمة المضافة ، الاستثمار والتشغيل ونلاحظ أن مساهمته ما زالت محتشمة مقارنة بمساهمة هذا القطاع في الدول الأخرى والتي تصل إلى 70 إلى 80 % في معظم دول العالم .
- إن المشاكل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية والسوق الموازي كلها عراقيل شكلت مناخ لا يساعد على نمو قطاع الأعمال والقطاع الخاص في الجزائر.
- إن سياسة تقليص المنتوجات المستوردة تعتبر بمثابة خطوة حمائية للمنتج المحلي وتستحق التشجيع غير أنها كانت على الأرجح أن تسبق بدراسة دقيقة وجيدة للسوق الوطنية لمعرفة نسبة تغطية كل منتج لإحتياجات الاستهلاك الداخلي.

2. أهم التوصيات والإقتراحات للنهوض بالقطاع الخاص في الجزائر :

- للنهوض بالقطاع الخاص في الجزائر يجب تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية للإقتصاد مثل الصناعات التحويلية والسياحة – الفلاحة.
- تحرير السياسات المالية، النقدية والتجارية تدريجيا من أجل تشجيع نشاط القطاع الخاص والإستثمار بشكل عام

- إحداث تغيير جذري في طرق وآليات عمل النظام المصرفي وذلك وفق نظرة واقعية لما يعيشه الفاعلون في الإقتصاد والإستثمار .
- إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين عند إتخاذ القرارات المناسبة وإنقاذ المؤسسات من الإنهيار والأخذ بتجاربهم وأرائهم بخصوص النهوض بالإقتصاد والقطاع الخاص.
- إن الدخول بقوة في أسواق البلدان المجاورة مثل موريطانيا ومالي يتطلب منافسة البضائع الأروبية الرائجة في المنطقة وذلك بتحسين معايير جودة المنتجات التي تفتقدها معظم السلع المحلية .
- إن القطاع الخاص والمؤسسة الصناعية المنتجة هي المحرك الحقيقي للإقتصاد في أي دولة حيث لاحظنا أن هناك إرادة قوية من الدولة في فتح الأسواق بالخارج بغرض التصدير الذي يكون بتصنيع منتجات ذات جودة عالية ومنافسة وهنا **نتساءل : هل القطاع الخاص في الجزائر قادر على عرض منتجات ذات جودة عالية في الأسواق والبلدان المجاورة ؟**
- توفير المناخ المناسب الذي يشجع الشركة على تصدير منتوجها وذلك بتسهيل إجراءات فتح مكاتب وفروع لها خارج الوطن في البلدان التي تطمح بالتصدير لها.
- ضرورة تسريع وتعميق الإصلاحات الهيكلية والعمل على تحسين المناخ الاستثماري مع إصلاح الأجهزة المصرفية في الدولة وتطوير أسواق الصرف .
- توسيع وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية بإعتبارها المسؤولة عن ضعف إقبال المستثمرين في الجزائر .
- توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على كل أشكال البيروقراطية وكثرة الإجراءات وتسهيلها للمستثمرين الخواص والاجانب.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

1. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
2. اكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
3. جابر احمد بسيوني، الدكتور محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية _ مصر، 2012 .
4. جمال حلاوة، علي صال ، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتو زيع، عمان- الأردن،2009 .
5. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 2014.
6. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
7. ضياء مجيد موسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
8. عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين الخاص العام(المفاهيم – النماذج – التطبيقات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
9. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"الواقع والأفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.
10. محمد ابراهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2007.
11. محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
12. محمد صبري بن أوانج، الخصصخة، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
13. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2006.

14. محمد هشام خواجكية، أحمد حسين الرفاعي، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الإندماج، التحديات والفرص، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.
15. نادر ادريس التل، أفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الأردن ، المطبعة الأولى ،1991.
16. وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2008.
17. يوسف جلباوي، الدكتور عبد خرابشة، نحو مفهوم افضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1989.

2 – رسائل جامعية وأطروحات:

18. رباط كريمة، أثر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2010.
19. عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2013-2014.
20. عبد اللاوي محمد ابراهيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة دراسية 2013 - 2014.
21. لدرع خديجة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البدائل التقليدية والإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013.
22. مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان السنة الجامعية، 2009، 2010.
23. ناجيبن حسين، تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجسيتر، جامعة قسنطينة، 2007.

3- قوانين وتشريعات:

24. قانون الاستثمار الخاص، رقم 277/63، المؤرخ في 26 جويلية 1963، صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 53 الصادر بتاريخ 1963/08/02 .
25. قانون لاستثمار رقم 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966: صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 80 مؤرخة في 17 سبتمبر 1966.
26. قانون الاستثمار رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 * صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 28 المؤرخ في 13 جويلية 1988 .
27. قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض*.
28. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر* صدر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 64 المؤرخ في 10 أكتوبر 1993.
29. الأمر رقم 01-06 المؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر في 22 أوت 2001، المادة 19، ص 07.
30. الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، المؤرخ في 20 أوت 2001.
31. الأمر رقم 01- 282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادر في 26 سبتمبر 2001، المادة .57.
32. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03 الذي حدد قائمة النشاطات السلع والخدمات.
33. الأمر 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009
34. القانون 16-09 المؤرخ في 30 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

4 – المجلات والمنشورات:

35. ايهاب مقابلة، حاضنات الاعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة المتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 134 2017 .

36. بلال حموري، الشراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 117، أفريل 2012.

37. بوسالم ابو بكر، بوفنش وسيبة، التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد رقم 02 افريل 2018.

38. بوعقل مصطفى، مباركي سمرة، سعيد محمد، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل التحديات الإقتصادية المعاصرة، دراسة مقاربة بين التجربتين الجزائرية والمغربية، العدد العاشر، السداسي الثاني 2017.

39. بغداوي جميلة، أ. بوكرشاوي براهيم، أ ناويس أسماء، أثر الإنفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02/جوان 2016.

40. حاكمي بوحفص، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر les Cahier du MECAS ,n° «3 Avril 2007/

41. رياض بن جيليلي، تنافسية المنشئات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والتسعون، 2010.

42. زيتوني العياشي، حواس رشيد، القيادة الإدارية للمؤسسات الإقتصادية العمومية الجزائرية ومشكلات بناء وتطوير الثقافة التنظيمية دراسة تحليلية نظرية، العدد العاشر، السداسي الثاني 2017.

43. عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار، النظريات والمحددات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السابع والستون (67)، نوفمبر 2007.

44. عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 09- سنة 2010.

45. عريس مختار، بوكفوسة محجوبة، دور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الإقتصادية دراسة وصفية للإقتصاد الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية، العدد العاشر، السداسي الثاني 2017.

46. ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 14، العدد 19-2018.

47. مبروك عبد النور، قوانين الاستثمار في الجزائر من التقييد الى الحرية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 20 العدد 01 ، 2020.

48. منصوري زين، واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الثاني ماي 2005.

49. الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، التنويع الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10-العدد 02 ، 2018.

50. نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم والأسباب والنتائج، مجلة دراسات مالية ومحاسبة الإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2016.

51. ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والبحوث الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر، العدد 31. جوان 2009.

5- الجرائد والتقارير :

52. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.

53. تقرير افاق الاقتصاد العربي، الاصدار الثالث عشر، ابريل 2021.

54. تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرت، سنة 2020.

55. تقرير وكالة الإنباء الجزائرية، خطة الإنعاش الاقتصادي: أفاق واعدة لاقتصاد متنامي، 2021/01/02 www.aps.dz.

56. تقرير الإستثمار العالمي، الأنكتاد 2001.

57. التقرير السنوي للبنك الدولي 2020.

58. تقرير اقل البلدان نموا 2019، التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل، التبعية القديمة والتحديات الجديدة، منشور الأمم المتحدة UNCTAD/LDC 2019.

59. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016-2018، رقم 49، نشرة 2021.

60. حمزة كحال، الاقتصاد الموازي يشغل نصف العاملين بالجزائر ومخاوف من تداعيات كورونا، العربي الجديد،2020/09/27 www.alaraby.co.uk التصفح 2020/12/09.

61. سميرة عبد المؤمن، تقرير رسمي، إستثمارات أجنبية في الجزائر خلال السداسي الأول 2019.بتاريخ 2019/12/21 الموقع : akhbareldjazair. Com التصفح 2020/12/09.

62. مجد خضر، مفهوم القطاع الخاص، التصفح يوم 2020/12/04 على الساعة 20.50سا .mawdoo3.com

6- الملتقيات والندوات :

63. احمد هني، تجربة الجزائر مع القطاع العام والخاص ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي. في الفترة مابين 14-17 ماي 1990، مركز الدراسات الوحدة العربية لبنان – طبعة الأولى 1990.

64. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤوية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الاول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول يومي 20-21نوفمبر 2011 ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

65. حازم الببلاوي، الإصلاح السياسي وإدارة الحكم ، ندوة المؤسسات والنمو الإقتصادي في الدول العربية ، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الإقتصادية، 2006.

66. رندة بدير، دور المرأة في نمو القطاع الخاص، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2009. /http/www.arab-api.org/conf_0309/P31 .Pdf

67. زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر، عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب شرق متوسط، العلمي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الإقتصاديات الانتقالية، سكيكدة أيام 14 و15، مارس 2003 .

68. عدى قيصور، الآثار المالية والإجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

69. عمر فرحاتي، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني، يومي 06-07 ديسمبر 2017،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة الشهيد حمة مولاي لخضر/الوادي.

7- مواقع الأنترنت:

70. الاتحاد ,القطاع الخاص وإاحصائيات التوطين، عبد الله محمد الشيبة، سبتمبر 2019 www.alittihad.ae

71. الاتحاد الاروبي والجزائر ,وزارة اروبا والشؤون الخارجية ، www .diplomatiee.GOUV.FR

72. اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاروبي ، وزارة التجارة الخارجية ، www .commerce .gov .dz

73. اسماء بن طرادة ،مركز الدراسات الوحدة العربية Caus، تقييم أداء الإقتصاد – الجزائر في تعزيز المناخ الاستثماري، http://caus.org.ib/ar

74. اعدة بيانات البنك الدولي، (http://ppi.worldbank.org

75. انخفاض النشاط الصناعي في العمومي وارتفاعه في الخاص، www.eco-algeria.com

76. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، نشرة 2016، ونتائج نشرة 2019.

77. مدونات البنك الدولي، elbankaldawli.ORG، إصدار مؤشرات التنمية العالمية سنة 2016.

78. مدونة التوظيف في الجزائر، الإثنين 30 يوليو 2018.

79. منطقة التبادل العربي الحر. وزارة التجارة الجزائرية، www.commerce.gov.dz.

80. الموقع : akhbareldjazair.com ، بتاريخ 2018/07/29.

81. الموقع الالكتروني لمجلس الاتحاد الأروبيHttp//Www .Europa.Eu/Scad Plus /leg/Fr/Chac/C10241.Ht-

82. موقع الحياة العربية، www.elhayetalarabia.nd

83. موقع العربي، www.alaraby.com.

84. موقع الكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة، www.andi.dz

85. موقع المعلومة، almalomat.com.

86. موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة ة التنمية، Cnuced, Unctadstat-
87. موقع وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية PME، العدد رقم 35 لسنة 2019.
88. موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
89. الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، 17 فيفيري 2021، www.stats.gov.sa
90. وزارة التجارة، انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية، mmerce .gov.dz
91. وزارة الصناعة والمناجم، حصيلة المعلومات الإحصائية PME، العدد رقم 18 لسنة 2010.
92. ويكيبياديا منظمة التجارة العالمية ، Wikipedia.org .ar

ثانيا: باللغات الأجنبية:

1. **B**ulletin D'information Statistique De La Pme, N 35 /Ministere De L'industrie Et Des Mines.
2. Economies du Developpement Dwight h Perkins, Steven Radelet et David. Lindauer, 3 Edition, Bibliotheque Nationale Paris Octobre 2008
3. Les Comptes Economiques de 2016A 2020 N899.19
4. Les Comptes Nationaux Trimestriels 101 Trimestre 2020 n894 www.ons.dz**06 .http**/www.andi.dz/inedx.php/ar/Declaration-d-Investissement ?id=395 (consulté le 28.02.2020
5. Ons, L'Algerie En Quelques Chiffres, Résultats 2015-2017, édition 2018, n°4**.**
6. Rapport Economique Algérie, Département Fédéral les Affaires Etrangère, DFAE, Représentation Suisse a : Alger, Aoute 2019 Juillet 2020, Date de Dernier Mise a Jour 15/08/2020, Formulaire CH@WORLD:A754. www.s.ge.com »filles free
7. Rapport Annuel 2020, Bank ABC Algeriek Resilince Propulsee Par L'innovation
8. Salah Mouhoubi- l'Algérie l'épreuve des Reformes Economiques- opu- Alger 1998.
9. Bilan Preliminaire de La Premiere Phase du Recensement Economique, décembre 2011, ministere de la prospective et des statistiques.

الملاحق

كـــــوبلاتللـيزوـــــع
PLACO Distribution
Filiale Du Groupe SOPREC فـــرع من مجمـــع سوبـــراك

Siège Social :
Section 08 groupe des propriétaires N°122
Commune Oum Drou – Wilaya de Chlef
☏ : 0560 08 51 48 & 0560 08 51 04
🗋 : 027 71 85 45
Email : placo@groupe-soprec.com
Site : www.groupe-soprec.com

المقر الاجتماعي:
قســم 08 مجموعــة ملكيــة رقـم 122
بلديــة ام الـدروع-ولايــة شلـــــف
☏ : 0560 08 51 48 /0560 08 51 04
🗋: 027 71 85 45
البريد الالكتروني: placo@groupe-soprec.com
الموقع: www.groupe-soprec.com

CHIFFRE d'affaires PLACO DISTRIBUTION SPA

ANNEE	CHIFFRE D'AFFAIRES
2013	463 758 061.00
2014	436 136 137.00
2015	641 572 137.00
2016	604 259 149.00
2017	407 693 045.00
2018	658 612 470.00
2019	454 362 501.00
2020	268 541 839.00
2021	345 957 755.00

Groupe
SOPREC
SOPREC
SOPREC SPA
GROUPE SOPREC
ÉTUDE ET RÉALISATION
SPA
PLACO
DISTRIBUTION
MATÉRIAUX DE CONSTRUCTION
ALENER Spa
ÉNERGIE RENOUVELABLE CENTRE DE FORMATION
Gypsol
PRODUCTION DE PLÂT
2022/08/27 08:5

Certificat

Référentiel **ISO 9001:2008**

Enregistré sous le n° 01 100 115775

Titulaire du certificat:

SOPREC Spa

SOPREC Spa
07, rue Adjudant Azzoune
Chlef - 02000 - Algérie

Domaine de validité: Réalisation de travaux bâtiments tous corps d'état

Par l'audit, la conformité aux exigences de la norme ISO 9001:2008 a été démontrée.
La date limite de réalisation pour les audits suivants est le 22-12 (dd.mm).

Validité: Ce certificat est valable du 2015-01-31 jusqu'au 2018-01-30.
Certification initiale 2012

2015-02-11

TÜV Rheinland Cert GmbH
Am Grauen Stein - 51105 Köln

DAkkS Deutsche Akkreditierungsstelle D-ZM-16031-04-00

www.tuv.com

TÜVRheinland®

2022/08/27 08:56

TÜV, TUEV and TUV are registered trademarks. Utilisation and application requires prior approval.

Déclaration de Conformité "CE"

Directive 89/106/CEE : Produits de Construction
n°12-08 B - A
Fabricant : PLAFONDS System

Label Qualité

Mandataire France - Organisme Certificateur n°0513
Délai de validité : du 25 juin 2012 au 24 juin 2022
sous réserve de la conformité du rapport d'audit de suivi annuel

PLAFONDS System
Banlieue Oum Drou - 02024 - CHLEF - ALGERIE
et
LABEL QUALITE France
620 Avenue de la Malogineste - 83140 Six Fours Les Plages - France

déclarons sous notre seule responsabilité que **les faux plafonds démontables**
auquels se réfèrent cette déclaration sont conformes à la Directive 89/106/CEE.

Les faux plafonds concernés sont les 14 modèles suivants :
Tassili - Hogar - Ligne - Timgade - Ovale - Losange - Medi - Adrar - Atlas - Djanet
Fissure - Zakar - Lisse - Soleil

Les tests et contrôles sont conformes au procès verbal de conformité final n°12 / 08 B du 04 juin 2012.

Dossier Technique disponible auprès de
PLAFONDS System *et* **LABEL QUALITE.**

PLAFONDS System
Le PDG A. HADJ LARBI

LABEL QUALITE
le 25 juin 2012
Le Gérant J. BUSCAINO

Label Qualité - Capital de 100 000 € - Les Jacquest n°13 - 620 Avenue de la Malogineste 83140 Six Fours Les Plages - FRANCE
Tél: 00 33 (4) 94 30 04 05 - Fax: 00 33 (4) 94 06 19 90 - Siret 383 418 464 000 46 - Code APE 7112B

الملخص:

آفاق القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020

تهدف هذه الدراسة المعنونة بـ **أفاق القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020**، إلى إبراز دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في الناتج الوطني، خلق مناصب الشغل، والإستثمار من جهة وإبراز أهم الأفاق والتحديات التي تواجهه من جهة أخرى، وهذا في ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها هذا القطاع في الدول المتقدمة باعتباره يشكل إحدى أهم الآليات الرئيسية لدعم النشاط الاقتصادي خاصة بعد فشل القطاع العام في تحقيق معدلات نمو إيجابية، والجزائر على غرار باقي دول العالم تبنت عدة سياسات وإستراتيجيات تنموية بذلت في طياتها عدة جهود من أجل توفير البيئة الإستثمارية المناسبة لدعم هذا القطاع وتوجيه الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد السوق عن طريق فتح الآفاق أمام المؤسسات الخاصة لتوظيف مواردها والإستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق التوازن بين الأرباح الخاصة والإستراتيجيات المسطرة، إذ توصلنا من خلال دراستنا هاته إلى أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتحسين مناخها الاستثماري بتقديمها العديد من الحوافز والتسهيلات إلا أنه لا يزال القطاع الخاص في الجزائر يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تحول دون السماح له من لعب دور فعال في التنمية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية الإقتصادية، مناخ الإستثمار، مؤشرات أداء الأعمال، المؤسسات الخاصة، الإستثمار، الإصلاح الإقتصادي، الخوصصة، الإنفتاح الإقتصادي، إقتصاد السوق .

Résumé:

Les perspectives du secteur privé dans le développement économique - une étude de cas de l'Algérie durant la période 2010-2020

Cette étude, intitulée Les perspectives du secteur privé dans le développement économique - une étude de cas de l'Algérie durant la période 2010-2020, vise à mettre en évidence le rôle du secteur privé dans l'accompagnement du développement économique à travers sa contribution au produit national, à la création d'emplois, et investissement d'une part et de mettre en évidence les horizons les plus importants et les défis auxquels il est confronté d'autre part, et ce à la lumière des développements et des changements que ce secteur connaît dans les pays développés car il constitue l'un des principaux mécanismes les plus importants pour soutenir l'activité économique, surtout après l'échec du secteur public à atteindre des taux de croissance positifs, L'Algérie, comme le reste du monde, a adopté plusieurs politiques et stratégies de développement qui ont déployé plusieurs efforts en vue d'offrir l'environnement d'investissement approprié pour soutenir ce secteur et orienter l'économie nationale vers une économie de marché en ouvrant les horizons aux institutions privées pour emploient leurs ressources et profitent des opportunités disponibles pour atteindre l'équilibre.Entre profits privés et stratégies établies, comme nous avons constaté à travers cette étude que malgré les efforts déployés par l'État algérien pour améliorer son climat d'investissement en offrant de nombreuses incitations et facilités, le secteur privé en Algérie souffre encore de plusieurs problèmes et obstacles qui l'empêchent de jouer un rôle actif dans le développement économique.

.**Mots clés** : secteur privé, développement économique, climat d'investissement, indicateurs de performance des entreprises, institutions privées, investissement, reforme economique, ouverture economique, privatisation, economie de marche.

Abstract:

The prospects of the private sector in economic development - a case study of Algeria during the period 2010-2020

This study, entitled The prospects of the private sector in economic development - a case study of Algeria during the period 2010-2020, aims to highlight the role of the private sector in supporting economic development through its contribution to the national product, job creation, and investment on the one hand and to highlight the most important horizons and The challenges it faces on the other hand, and this in light of the developments and changes that this sector is witnessing in developed countries as it constitutes one of the most important main mechanisms to support economic activity, especially after the failure of the public sector to achieve positive growth rates, Algeria, like the rest of the world, has adopted several development policies and strategies that have made several efforts in order to provide the appropriate investment environment to support this sector and direct the national economy towards a market economy by opening the horizons for private institutions to employ their resources and take advantage of available opportunities to achieve balance. Between private profits and established strategies, as we found through this study that despite the efforts made by the Algerian state to improve its investment climate by providing many incentives and facilities, the private sector in Algeria still suffers from several problems and obstacles that prevent it from allowing it to Play an active role in economic development.

Keywords: the privatesector, economicdevelopment, investmentclimate, business performance indicators, private institutions, investment, economic reform, privatization, economic openness, market economy.